الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر – باتنة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

أزمة الدولة والتنمية في العالم العربي

– دراسة حالة الجزائر –

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم

في العلوم السياسية

تخصص: التنظيمات السياسية والإدارية

إعداد الطالب الباحث **إشراف الأستاذ**

مبروك ساحلي **أ.د عبد النور ناجي**

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
صالح زياني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيسا
عبد النور ناجي	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة	مشرفا ومقررا
عمر فرحاتي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
مبروك غضبان	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	عضوا مناقشا
محمود شرفي	أستاذ محاضر	جامعة البليدة	عضوا مناقشا
نورالدين حروش	أستاذ محاضر	جامعة الجزائر3	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2014 –2015

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى روح والدي في جنة الخلد عن شاء الله

إلى قرة عيني والدتي حفظها الله

إلى كل أفراد العائلة

إلى كل رفقاء الدرب وزملاء الدراسة

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وبعد...

إن كان ثمة كلمة حق أن تقال، فهي الشكر لله تعالى على ما وفقني فيه على إكمال متطلبات بحثي هذا فقد إستمدت منه سبحانه وتعالى العون فكان لي خير معين

كما يلزمني الوفاء أن أقدم شكري وتقديري الخالصين لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عبد النور ناجي لتفضله بالإشراف على هذه الأطروحة، ولما ولاه من رعاية وتعاون مخلصين وتوجيهات قيمة كان لها الأثر البالغ في إنجاز هذا العمل فله من الله المثوبة والإحسان

وبالمشاعر ذاتها أتوجه بخالص شكري وإحترامي إلى أساتذتي في قسم العلوم السياسية جامعة باتنة، فلهم مني تحية وجزاهم الله عني خير الجزاء.

ويقتضي جميل العرفان والوفاء أن أوجه شكري وتقدير للأستاذ يوسف بن يزة رفيق الدرب وزميل الدراسة وكذلك كل من ساعدني من قريب أومن بعيد بارك الله فيهم ووفقهم لما فيه الخير والفلاح.

مقدمة:

يشهد العالم مع مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين مجموعة من التغييرات في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والمعلوماتية، وغيرها من الميادين كلها ساهمت في تزايد تدخل الدولة العصرية كموجهة ومخططة ومنسقة لمختلف شؤون المجتمع، وعليه فقد تعاظمت أدوار ونشاطات مؤسساتها الحكومية في إدارة كافة الجوانب المتعلقة بتحقيق التنمية. كما شهدت الأدبيات السياسية جدلا واسعا فيما يخص أداء الدولة ودورها في التنمية على اعتبار أن التنمية عملية ذات بعد مستقبلي تستوجب التخطيط لها بالتالي الامتداد بالتفكير والنظر عبر فترة زمنية (مستقبلية) طويلة والتطلع إلى أفق زمني بعيد.

وتحت تأثير العولمة والتحول إلى إقتصاديات السوق، وموجات الإصلاح السياسي والانتقال إلى الديمقراطية وفى ظل أفكار وممارسات الحوكمة وتمكين المواطنين، وتنامي قوة ونفوذ المجتمع المدني، وازدياد التوجه نحو اللامركزية سياسياً وإدارياً ومالياً تغيرت طبيعة دور الدولة.

كما أعادت الأزمة المالية العالمية الراهنة قضية دور الدولة في النشاطات الاقتصادية إلى الواجهة، حيث أصبحت الدولة المؤسسة المعنية بسلامة وصيانة وحماية الاقتصاد من الآثار السلبية المتنوعة التي يتعرض لها، وقد أحدثت الأزمة المالية العالمية آثاراً سلبية متنوعة على مختلف البلدان حسب مستوى تطورها تمثلت في: زيادات في البطالة والفقر والجوع، وانخفاض النمو وانكماش اقتصادي، ونتائج سلبية على موازين التجارة والمدفوعات وانكماش التجارة الدولية وتزايد تقلبات وانخفاض أسعار وانخفاض ثقة الجمهور في المؤسسات المالية.

و نظرا للتغيرات الإقليمية، وكذا التنافس الحاصل على المستوى الدولي في تطبيق الديمقراطية ووضع سياسات لتحقيق تنمية شاملة، على عكس التنمية الاقتصادية التي سادت العالم العربي وخاصة الجزائر، ولمواكبة هذه التطورات والدفع بعجلة التنمية بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية، فكان لابد من توفير كفاءة ورشادة على مستوى الإدارة والتسيير للخروج من الأزمات التي تواجه الدولة و بناء التجربة الديمقراطية التي تضمن المشاركة في صناعة القرار، وتعزيز الهوية الجامعة التي تجسد الإرادة العامة وخدمة المصلحة العامة، و حسم موضوع الهوية.

إشكالية الدراسة:

لقد أخذت الجزائر بسياسة الانفتاح الاقتصادي منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين، وقد جاء ذلك متزامنا مع الإصلاحات السياسية والدستورية لهياكل الدولة، ورغم ما كان لهذا التوجه من ايجابيات على التنمية الوطنية والبنية التحتية نتيجة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وازدياد تدخل الدولة في الاقتصاد والمجتمع وحدوث توسع كبير في أجهزتها ومؤسساتها، إلا أن سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الجزائر أفسحت المجال لبروز شبكة معقدة من العلاقات والمصالح بين رجال المال والأعمال والسلطة، وازدياد ممارسات الفساد على جميع المستويات وانتقاله إلى أساليب الممارسة الديمقراطية في الدولة كالانتخابات البرلمانية وأداء السلطة التنفيذية وتكريس التبعية الاقتصادية للخارج. وبناءا عليه يمكن القول ان الاصلاحات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية لم تؤد إلى إنجاز تنمية حقيقية تشكل أرضية ملائمة لعملية الانتقال الديمقراطي.

وتأسيسا على ما تقدم يثور سؤال رئيسي: **حول مدى تأثير أزمات الدولة على نجاح السياسات والبرامج التنموية في العالم العربي، ومنها الجزائر؟**

انطلاقا من التساؤل الرئيس السابق، تحاول الدراسة الاجابة عن عدد من التساؤلات البحثية الفرعية التالية:

– ما طبيعة التحول في دور الدولة في النشاط الاقتصادي؟ وماهي العوامل المؤثرة على هذا التحول؟ وما هي مظاهر هذا التحول؟

– هل تتأثر السياسات التنموية في العالم العربي بأزمات الدولة؟

– ما أثر الإصلاح السياسي في العالم العربي على التنمية؟

– ما واقع التنمية في الجزائر في ظل المخططات والبرامج ومشاريع الخماسية؟

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية ينبثق عنها عدة فرضيات فرعية، وتتمثل الفرضية الرئيسية بما يلي:

ا. الفرضية الرئيسية:

– هناك علاقة ايجابية بين إدارة وحل أزمات الدولة في العربي العربي، ومنها الجزائر. وتحقيق التنمية الشاملة.

ب. الفرضيات الفرعية:

– **الفرضية 01:** هناك علاقة سلبية بين أزمة الشرعية وغياب التنمية الاقتصادية.

– **الفرضية 02:** هناك علاقة ايجابية بين تغيير شكل النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية، وحركية وازدياد حجم البرامج التنموية في الجزائر.

– **الفرضية03:** كلما زاد حجم البرامج التنموية في الجزائر، كلما تنامت مظاهر الفساد الاقتصادي والتبعية للخارج.

<u>المقاربة المنهجية:</u>

من المسلم به أن اختيار المنهجية تشكل حجر الزاوية لإجراء أي بحث علمي، ومع الأخذ بالحسبان هدف البحث من رصيد وتحليل لمضامين العلاقة بين الدولة وأثارها وانعكاساتها السلبية المباشرة وغير المباشرة القائمة والمحتملة، مع طرح التساؤلات وإثارة بعض القضايا والإشكاليات، وجدنا أن إعتماد المناسب هو للمناهج والإقترابات التالية:

- **منهج تحليل الإقتصاد السياسي الجديد:** على أساس أنه الأكثر ملائمة في تقديم الفهم المعمق والمناسب للعمليات التي يتم بموجبها تفاعل عناصر الظاهرة، ورصد التأثيرات المتبادلة بين ماهو سياسي وماهو إقتصادي، والإسناد إلى أطر ومقولات نظرية ومنهجية تجاوزت حاليا العديد من الطروحات التقليدية وبالذات الماركسية منها. إن قدرة الإقتصاد السياسي الجديد على معالجة هذه الدراسة، تكمن في مدى ما يحققه الباحث في الجمع بين المضمون الإقتصادي السياسي والتحليل السياسي، وإستخدامه النقد الواعي للمسلمات والأطروحات التي ثبتت تاريخيا عدم صحتها. وفق هذا التصور سنحاول في هذه الأطروحة إستعراض المظاهر الأساسية والمعطيات النظرية لمقولة الدولة.

– **منهج الاقتصاد السياسي المقارن:** هذا المنهج يوحد بين السياسة العامة والسياق المؤسسي الذي تنفذه ضمن إطاره هذه السياسة. ولا يدرس هذا المنهج موضوع التنمية من زاوية السياسات التي تتبعها الدولة والأطراف الفاعلة الأخرى فحسب، بل أيضا الكيفية التي يتردد بها صدى هذه السياسات في السياق المؤسسي المعين. وتحاول هذه الأطروحة أن تبرهن على أن السياق المؤسسي الوطني، بتغييره تكاليف الفرص بالنسبة إلى المسارات الاقتصادية البديلة، هو متغير تدخلي حاسم يجب أن تمر عبره السياسات الاقتصادية المختلفة مما يؤدي إلى التنمية. فإذا كان هذا جائزا فيمكن القول أن السياسات العامة التي تنجح في سياق ما، قد تفشل في سياق آخر، وبهذا لا يكون مفتاح التنمية في تبني مجموعة معينة من السياسات الاقتصادية بل في اختيار السياسات المثلى للسياق المؤسسي الذي سيتم التكيف معه. وبعبارة أخرى، تكون السياسات الاقتصادية أقرب إلى تحقيق أهدافها المرجوة عندما تكون البنى المؤسسية والاجتماعية والثقافية لمكان ما قادرة على إنتاج وتشجيع النشاط الذي يلائم الافتراضات السلوكية للسياسة الاقتصادية.

– **المنهج الإيديولوجي:** يركز على العناصر الإيديولوجية والثقافية، ويرى أن السياسات التنموية هي توظيف للأفكار والقيم والنظريات والمعتقدات السائدة في المجتمع، ويوفر هذا البعد إطارا عاما تأخذ من خلاله المناقشات محلها وتوجه نحو اختيارات وبدائل معينة، ويميز هذا المنهج بين قيم النخبة وقيم الجماهير والدور الذي يؤديه المواطن هل هو متفرج أم مشارك؟ وكذلك توجهات النخبة ورؤيتهم لأدوارهم، ورغم أن هذا المنهج لا يوفر، بالطبع، التفسيرات الكاملة للتنوع بين السياسات، إلا أنه له أهمية في فهم الإنتقالات والتحولات الكبرى.

وتعتمد هذه الدراسة على بعض المناهج المعتمدة في العلوم الاجتماعية، فتلجأ الدراسة إلى المنهج التاريخي الذي يعتمد على تتبع الأصول التاريخية لسياسة معينة والوقوف على عوامل نشأتها وأثارها على فترات زمنية مختلفة، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي ومنهج دراسة حالة.

- **الاقتراب النظمي:** والذي يقوم على وجود النظام الذي يعد وحدة التحليل، والبيئة التي يعيش فيها النظام وتوفر التفاعل بين وحدات النظام وبين النظام وبيئته إلى أن يصل إلى درجة الاعتماد المتبادل، الذي بدوره يؤثر على التنمية باعتباره إحدى مخرجات النظام السياسي الذي يتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية، كما أن هذا المقترب مرتبط في تحليله بمجموعة من المقتربات منها: مقاربة المسح المختلط، مقترب القوى، المقترب البيئي.

-**إقتراب إدارة شؤون الدولة والمجتمع(الحكم الراشد):** إستخدام الحكم الراشد في هذه الدراسة يفيد في الوقوف على أدوار الفاعلين الأساسين في عملية التنمية وشبكة العلاقات والتفاعلات بين هؤلاء الفاعلين، وهو ما يطلق عليه شبكة السياسات وقد توالت الإسهامات بشأن تحديد مؤشرات الحكم الجيد والحكم السيء، واعتبار الحكم الراشد كمقترب لترشيد السياسات التنموية.

<u>مبررات اختيار الموضوع:</u>

لا شك أن المقاربة لميدان الدولة و التنمية على قدر كبير من الأهمية العلمية مما يجعله جديرا بالدراسة والبحث، فهو يندرج ضمن الدراسات التي تعنى بتحليل وتفكيك وإعادة بناء سعيا لتقديم فهما أفضل للظاهرة (الدولة والتنمية)، في إطار مسعى ضبط المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في عملية التنمية، وعلى ضوء معرفة أهمية التنمية وأهمية صياغة إطار تحليلي متكامل يساعد في الحصول على فهم أفضل يمكن عرض الأسباب التي دفعت لاختيار هذا الموضوع والمتمثلة في:

- فهم وتحليل وتفسير المفاهيم والمقاربات النظرية كخطوة أولية وضرورية لاستخدام أفضل لها.

- الحاجة إلى تطوير إطار تحليلي متكامل يستوعب ضمنه مختلف المتغيرات المؤثرة ويوجه عملية البحث، كما يسمح بتوظيف نتائجه.

- صياغة إستراتيجية تحليلية متكاملة تسمح لنا بتطوير استبصارات تساعدنا في فهم ظاهرة التنمية.

- تبقى الدولة ميدانا بكرا في منظومتنا الأكاديمية نحتاج إلى أن تأخذ بتلابيبه، والى إيلائه المزيد من الاهتمام، لاسيما في هذه المرحلة التاريخية الحاسمة التي تتسم بالعولمة الشاملة والمتجهة نحو الحوكمة العالمية والتعقد.

– لا تزال أغلب الاجتهادات بشأن الدولة جد محدودة، و في مقابل ذلك فإن هناك العديد من القضايا لا تزال غائبة عن أجندة البحوث الوطنية، مثل تقييم السياسات العامة في مختلف

المجالات (الزراعة، السكن، النقل...إلخ) كذلك اعتبار أزمة التنمية، أزمة عامة تهدد الاستقرار السياسي والأمني.

حدود الدراسة وصعوباتها:

حدود الدراسة

تنصب مجالات الدراسة على المجال الزماني والمكاني والموضوعي. فيما يتعلق بالمجال الزمني، فإن الدراسة تعالج موضوع أزمة الدولة والتنمية في الجزائر منذ سنة 1962 إلى 2014. مرورا بمختلف المراحل التي قطعتها الجزائر، و تعالج هذه الدراسة أزمة الدولة وأثرها على التنمية في كامل التراب الوطني باعتباره المجال المكاني لها. و فيما يتعلق بالمجال الموضوعي، فإن الدراسة تتمحور حول السياسات التنموية في مختلف القطاعات، الاقتصادية السياسية، الاجتماعية، وتقييمها. ذلك أن موضوع أزمة الدولة والتنمية موضوع مركب ومتشابك يشمل مجالات عديدة وموضوعات مختلفة ومتنوعة. ويتأثر بالسياقات المكانية والزمانية وبالمعتقدات والمذاهب والتصورات الفردية، وبالبيئة المحلية والدولية، وبمصالح الفاعلين الأساسيين.

صعوبات الدراسة: ما ينبغي الإشارة إليه هو أن الصعوبات التي واجهت إنجاز هذا البحث تتمثل في:

– عدم التكافؤ بين الطموح البحثي مقارنة بمتغير الوقت والإمكانيات المتوفرة.

– عدم توافر قاعدة بيانات إحصائية دقيقة عن القضايا الإجتماعية مثل: الفقر، التعليم والصحة وظروف معيشة السكان، وفي حالة توفر قاعدة بيانات عن ظاهرة معينة كالشغل والبطالة نجدها غير دقيقة تؤدي إلى صعوبة مهمة البحث والتحليل وعدم دقة النتائج التي يتم التوصل إليها ومنها صعوبة وضع الحلول الممكنة لهذه المشاكل.

ورغم هذه الصعوبات حاولت تقديم تحليل منطقي وموضوعي يعتبر كخطوة اولية في طريق طويل يقتضي عمل متواصل وموسع، من أجل المساهمة في تطوير أداة تحليلية متكاملة وبالتالي فإن هذا العمل يعتبر بادرة أولية تفتح المجال للعمل والحث المتواصل في هذا الميدان.

الفصـل الأول: الإطـار المفاهيـمي للدراسـة: حظـي موضـوع الدولـة والتنميـة بإهتمـام الدارسـين والممارسين والمقررين على حد سواء، وذلك لما تتميز به هذه المفاهيم من جاذبية وتأثير في حياة الأفراد والمجتمعات والأمم والدول. حيث يتجلى ذلك الأثر في الميادين: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الأمنية، والعسكرية.

سنحاول في هذا الفصل تناول الجانب النظري للدراسة، من خلال التركيز على الأطر المفاهمية والنظرية لكل من مفهوم الدولة ومفهوم التنمية.

المبحث الأول: القضايا العامة في مفهوم الدولة: نتناول بشيء من التفصيل أهم المفاهيم والمقولات النظرية في هذا الصدد، كما ظهرت في الفكر الغربي، وفكر العالم الثالث، والفكر العربي الإسلامي.

ينبغي لنا أن نشير أولا إلى أن مفهوم الدولة State يرتبط ويتداخل مع مفاهيم متعددة: كالمجتمع، الحكومة، الأمة، والقومية. فأما المجتمع Society فسابق على الدولة وهو الشرط الأساسي لنشوئها فبدونه لا توجد الدول، ومع أن وجود السلطة Authority أمر ضروري لكل مجتمع إلا أنه لا يعني أن تكون هذه السلطة هي الدولة، فلقد عرفت المجتمعات القديمة السلطة دون الدولة، والسلطة كوظيفة اجتماعية قديمة قدم المجتمع، وجدت لتنظيم الحياة الاجتماعية ووضع حد أدنى أو أقصى من قواعد العمل لسير المجتمع[1].

في حين أن الحكومة Government هي الجهاز التنفيذي للدولة ملموسة بأجهزتها وأشخاصها وسياساتها وممارستها، بينما مفهوم الدولة هو مفهوم مركب ومجرد (إذ لا أحد يقابل الدولة أو يراها)[2].

لكن مصطلح الأمة يختلف مفهوميا عن مفهوم الدولة، فالأمة جماعة بشرية على جانب كبير من التجانس الموضوعي في الثقافة أو الدين أو اللغة أو السلالة، و هذا التجانس يشعر أفراد هذه الجماعة ذاتيا بوحدة الإنتماء. إذن، الأمة بهذا المعنى قد تكون مجزأة سياسيا، أي تعيش في ظل كيانات سياسية إقليمية مختلفة، أو قد تعيش كلها في ظل كيان سياسي واحد مع غيرها من الأمم، وحين تسعى الأمة إلى التوحد أو الاستقلال، فهي في الواقع تسعى إلى إنشاء دولتها سواء الدولة

---

(1)–حسن لطيف كاظم الزبيدي، **الدولة والتنمية في الوطن العربي: محاولة لاستباق التغير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلي**، ط1، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2006)، ص.15.

(2)– سعد الدين إبراهيم وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص. 45.

الأمة أو الدولة القومية، ومن هنا كان التواكب في ظهور مفهومي الدولة والأمة في أوروبا في الوقت نفسه بدءا من القرن السادس عشر[1].

فمفهوم الأمة Nation صار، ومنذ ظهور الدولة الحديثة في أوروبا، مبررا لوجود الدولة كالدولة الأمة، أو كدولة القومية.

أما مفهوم القومية Nationalism فهي نزعة أبناء الأمة الواحدة لإنجاز مشروع بناء الدولة. فإذا كانت مقومات الأمة موجودة موضوعيا، فإن القومية هي الوعي الذاتي الجماعي بهذا الوجود.

مع تسليمنا بالدلالات الملتبسة والمتناقضة لمفهوم الدولة في سياق الفكر المعاصر، سنحاول أن نوجز ونشخص التعريفات الأبرز لهذا المفهوم، بما نطمع أن يساهم بإماطة الغموض الذي يلفه:

المطلب الأول: مفهوم الدولة في الفكر الغربي(*): بدأ المفكرون الغربيون يتعاملون مع مفاهيم المجتمع والدولة والشعب والأمة منذ القرن السادس عشر، وقد تزامن هذا الفكر مع ظهور الدولة القومية على الساحة الأوروبية بعد معاهدة وستفاليا (1648)، أي أن التنظير حول هذه المسائل كان مصاحبا، وأحيانا ممهدا لمسيرة التطور الإجتماعي والأحداث السياسية.

الحديث عن الدولة في الفكر الغربي، أولا، هو: في معظمه الحديث عن الدولة القومية أو الدولة الأمة، كشكل سياسي – قانوني متميز عن الأشكال التي سبقته، بما في ذلك القبيلة والدولة المدنية في اليونان القديمة، والإمبراطورية. والحديث عن الدولة، ثانيا، هو: في معظمه حديث أوروبي.

من حيث المضمون، دار معظم هذا الفكر الغربي حول هذه الثلاثيات التالية:[2]

---

(1)– سعد الدين إبراهيم، **اتجاهات الرأي العام نحو مسالة الوحدة: دراسة ميدانية، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980)، ص.26.

(*)– كلمة دولة يقابلها في اللغة الفرنسية Etat المشتقة من الأصل اللاتيني Statuts فهي تعني:" كيان سياسي مؤلف من إقليم محدد وشعب وسلطة مؤسسة".المرجع:

- le petit la rousse **, grand format** .(imprime en Belgique , ed ,2001).P. 402.

(2)– صالح سالم زرنوقة،" الاتجاهات الحديثة في دراسة الدولة (الجوانب البنيوية)". **مجلة النهضة**، المجلد الثاني، 02،(أفريل 2006). ص ص 4–5.

1- الثلاثية الأولى تتعلق بالإتجاهات البحثية (Trends): فقد كان هناك ثلاثة اتجاهات بحثية في دراسة الدولة، فالأول قيمي أو معياري Normative، وقد انصب على ما يجب أن يكون، والثاني امبريقي Exmpirical وقد انصرف إلى الواقع التطبيقي، والثالث هو التحليلي Analytical وقد حاول الربط بين التوجهين السابقين.

2- الثلاثية الثانية مستويات التحليل: حيث عرفت الدراسة ثلاثة مستويات لتحليل مفهوم الدولة، المستوى الأول هو البنائي أو الهيكلي Structural ويتعلق بهيكلة الدولة أو بنيتها كمؤسسة أو كمنظمة أو ككيان سياسي، والثاني هو الوظيفي Functional ويرتبط بوظائف الدولة و أدوارها المختلفة: السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، والثالث علائقي Relational وينصرف إلى المجالات التي تمثل الدولة طرفا أساسيا فيها، وبالتحديد حول علاقتها بالعالم الخارجي وبالمجتمع الداخلي.

3- الثلاثية الثالثة المذاهب الفكرية: فثمة مذاهب ثلاثة عالجت مفهوم الدولة هي الماركسية، والفيبرية، والقرامشية، ولكن لكل مذهب منطلقاته الفكرية وتحليلاتها المختلفة.

4- الثلاثية الرابعة المدارس الفكرية: فهناك ثلاث مدارس فكرية تعاملت مع قضية الدولة هي: مدرسة الليبيراليين التعددين Libiral-Pluralists، ومدرسة الماركسين Marxistsومدرسة المؤسساتين Institutionalists، وفي كل مدرسة ظهر تيار جديد، فكان هناك تيار الليبراليون الجدد، والماركسيون الجدد، والمؤسساتيون الجدد.

5- الثلاثية الخامسة هي ثلاثية النظريات التي عمدت إلى تفسير طبيعة الدولة ونشأتها فهناك نظرية الدولة التي تستجيب للمواطن The Citizen-Responsive state ، وهناك نظرية الدولة الرأسمالية The Capitaliste state، ثم هناك نظرية الدولة المتحورة حول نفسها The State Centric or the state centred.

الأولى والثانية تعتمدان في تفسيرهما على العوامل المجتمعية مع اختلاف في التحليل، أما الثالثة فتزعم أن الدولة ليست انعكاسا للقوى الاجتماعية ولا لعلاقة هذه القوى، وإنما هي كيان مستقل

يجب أن يفهم في حد ذاته. هذا الكيان لا يعكس مطالب أية جماعات أو مصالح أي قوى وإنما هو قادر على صياغة أهدافه وعلى تعقب هذه الأهداف بإستقلالية تامة.

6- الثلاثية السادسة: هي ثلاثية الثنائيات المفاهيمية في إطار الدولة الرأسمالية، ذلك أن كل ثنائية تتكون من وجهتين متعارضتين بما يدل على أن تطور أي مقترب إنما يقوم على نقد مقترب آخر في هذا الصدد، هناك الذرائعية Instrumentalism، وهناك مركزية الدولة State-Centred، مقابل مركزية المجتمع Society Centred، ثم هناك التكييف الرأسمالي مقابل تكييف الصراع الطبقي لها.

7- الثلاثية السابعة ثلاثية الثنائيات التي ارتبطت بتحليل مفهوم الدولة، الثنائية الأولى هي ثنائية الداخل- الخارج، والثنائية الثانية الاقتصاد- السياسة، والثنائية الثالثة ثنائية الرسمي- وغير الرسمي (أو المدني).

8- الثلاثية الثامنة تتعلق بالإقترابات، فقد سادت في فترتي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين ثلاثة إقترابات أساسية هي: اقتراب الثقافيون Culturalists، واقتراب العقلانيون Rationalists، واقتراب الهيكليون Sturucturalists. وقد ركزت هذه الاقترابات على دراسة الدولة من حيث بنائها وقدراتها، واختفت في التسعينات.

9- الثلاثية التاسعة: تتعلق بالتوجيهات البحثية Orientations. فهناك ثلاث توجهات الأول يركز على الاهتمام بالدولة ويرى أنها مركزية في دورها، ومحورية في وجودها، ومن ثم فهي بؤرة التحليل ومناط المعالجة وموضوع المقاربة، والثاني على العكس من الأول يرى أن الدولة لم تعد لها هذه الأهمية، ولا عادت بنفس مركزيتها، لا من حيث بنيتها أو هياكلها ولا من حيث الوظائف، ومن ثم كان لا بد من نقل بؤرة التحليل إلى عمليات أخرى أو فواعل آخرين، أما الإتجاه الثالث فكان مزدوجا، بمعنى أنه انطوى على التوجهين السابقين، ولعل التصنيف هنا لهذه التوجهات يأخذ طابعا زمنيا لا صبغة موضوعية، ذلك أن هذه التوجهات ارتبطت بمراحل زمنية، ففي بعض المراحل ساد التوجه الأول، وفي مراحل أخرى ساد التوجه الثاني، وفي المرحلة الأخيرة تزامن التوجهان معا، وساد جنبا إلى جنب.

هذه التوجهات الثلاثة تؤشر بشكل جيد لمراحل تطور دراسة الدولة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم، وفي هذه الفترة التي تغطي أكثر من نصف قرن من الزمان، مرت دراسة الدولة بخمسة مراحل، في المرحلتين الأولى والثالثة طغى التوجه الأول والذي يقول بأهمية الدولة ومركزيتها في التحليل، وفي المرحلتين الثانية والرابعة ساد التوجه العكسي الذي أمن بفكرة هامشية الدولة و اعتقد في قرب رحيلها، وبحث عن بؤرة أخرى لتحليلاته. وساد في المرحلة الخامسة والأخيرة التوجهان معا. معنى ذلك أن المراحل الأربعة الأولى قد شهدت تذبذبا بين التوجهين الأول والثاني؛ أي بين الاهتمام بالدولة وعدم الاهتمام بها على التوالي وعلى الترتيب؛ أي أن المرحلة الأولى عرفت اهتماما كبيرا بالدولة، وتراجع هذا الاهتمام في المرحلة الثانية، ثم شهدت المرحلة الثالثة عودة أو إعادة الإعتبار للدولة، وأعقبها تراجع مرة أخرى في المرحلة الرابعة، وبدت المرحلة الخامسة مختلفة حيث قاربت بين التوجهين معا بطريقة معينة أو بشكل مختلف[1].

من خلال طرحنا للإتجاهات المختلفة سنحاول تشخيص التعريفات الأبرز لهذا المفهوم:

1- الدولة مشروع لبناء الأمة: تعتبر الدولة عند هيجل "المجسد للحرية والعقل". فالدولة عنده هي الروح. أما الأسرة، والمجتمع فيمثلان الشكل المتناهي للروح ومنهما ترتقي الروح ليمثل سلطة الدولة، وبهذا أكد هيجل أن الفرد لا يمكن أن يحقق ذاته إلا في الدولة، وأن كل القيم في الواقع ليست لصيقة بالفرد كما ارتأتها المذاهب الفردية الليبرالية الغربية، بل إنها، أي القيم، لصيقة بالدولة، لأن تحقيقها لا يكون إلا في ظل الدولة[2].

كما أن الأولوية حسب هيجل تحاول صهر الثقافات المتناثرة في بوتقة واحدة، وتكوين ثقافة مشتركة لأبناء الجماعة داخل حدودها الحقيقية، وبالتالي فالدولة هي من تخلق الأمة وليس

(1)- **المرجع نفسه**، ص. 5.

(2)- محمد فتحي القرش، " مفهوم الدولة عند هيجل"، **مجلة كلية الآداب**، جامعة بنها، 20،(2009): 920.

العكس، لكنها ".. لا تؤدي دائما إلى خلق وحدة ثقافية تاريخية، أي قومية واحدة، فإنها ضرورية لنشوء هذه الوحدة وترسيخها..."[1].

غير أن مفهوم بناء الأمة Nation – Building قد تعرض لنقد شديد، ذلك أن جوهر البناء ما هو إلا تحطيم مكونات المجتمع المدني والتكوينات الاجتماعية القائمة واستبدالها بهوية جديدة وموحدة، لتؤكد الدولة بذلك أولوية الأغراض الجماعية والمصالح المشتركة.

2- الدولة من وجهة نظر الاتجاه الماركسي: لقد ساهمت فلسفة الحقوق عند هيجل إلى حد بعيد بفعل منطقها الجدلي في عملية نشوء الفكر الماركسي، إلى جانب مساهمات الاقتصاد السياسي الانجليزي والنقد السياسي والاجتماعي، الذي قامت به الاشتراكية الفرنسية والطوباوية وقد سعى ماركس انطلاقا من نظرية هيجل إلى البحث عن نظرية خاصة بالدولة والمؤسسات كما توصل مع أنجلز إلى فرضية زوال الدول بعد الاستيلاء على السلطة من قبل الثوريين وإقرار مرحلة التنظيم الانتقالي لديكتاتورية البروليتاريا[2].

لقد بدا المفهوم الهيجلي للدولة – حسب ماركس- هو مفهوم مزيف، وغير واقعي، وهو بورجوازي لأنه يخدم طبقة دون أخرى، ويكرس انقسامات الطبقية داخل المجتمع الرأسمالي.

كما أن الدولة بتنظيماتها وتشريعاتها المختلفة ما هي إلا صورة للإيديولوجية ولسيطرة طبقة اجتماعية على الطبقات الأخرى، حيث يشكل جهاز الدولة وقوانينها وغير ذلك من عمليات التداخل جزءا من "البنية الفوقية" التي تتحدد التغيرات فيها عبر تطور القاعدة الاقتصادية، وتتم قولبة الحكم والمؤسسات القانونية – الإدارية في أشكال تدعم الحد الأقصى من تراكم رأسمالي سواء أكانت الدولة تخضع مباشرة للرأسماليين، أم لا، وبصرف النظر عن التوازن الدقيق للقوى. فسياسة الدولة تسعى إلى تطوير قاعدة اقتصادية والمحافظة قسريا على الاستقرار الاجتماعي، ".. إن الحياة الاقتصادية هي القاعدة الفعلية والتناقضية للحياة الاجتماعية التي ترتفع على أساساها بنية

---

(1)- نديم البيطار، **من التجزئة إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980)، ص ص.23-24.

(2)- عبد العالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، (مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004)، ص. 109.

قانونيـة(خاصـة الدولـة) مكلفـة الإبقـاء علـى صـراعات وتناقضـات الحيـاة الاجتماعيـة ولـيس بتقليصها..."[1].

لم تعد الدولة عند ماركس سوى مظهرا لتناقضات المجتمع حيث يحتل موضوع صراع الطبقات مكانا مركزيا في فهم حقيقة الدولة وطبيعتها، و كما يرى أيضا انجلز، أن كل الصراعات التاريخية سواء جرت على الصعيد السياسي أو الديني أو الفلسفي أو أي صعيد آخر إنها التعبير الحقيقي عن صراع الطبقات الاجتماعية. وانطلاقا من فرضية الطبقات الاجتماعية تم تصور الدولة. والحقيقة أن هذا التصور تم تطويره من طرف انجلز وليس ماركس، والذي يرى أن ظهور الدولة وإختفائها مرتبط أساسا بانقسام المجتمع إلى طبقات، ويشير انجلز لتوضيح هذه الفكرة سنة 1884 في كتابه أصل "العائلة والملكية الخاصة والدولة، " ..الدولة ليست أبدية في كل الفترات التاريخية. لقد كانت هناك مجتمعات عاشت بدون دولة، ولم تكن لديها أية فكرة عن الدولة وعن سلطة الدولة، ولكن في مرحلة معينة من التطور الاقتصادي الذي كان بالضرورة مرتبطا بتقسيم المجتمع إلى طبقات، فإن هذا التقسيم جعل من الدولة ضرورة... نحن نقترب الآن بخطى سريعة من مرحلة تطور الإنتاج حيث وجود هذه الطبقات لم يفقد فقط ضرورة وجوده، ولكن يصبح حاجزا أو كائن ايجابي للإنتاج، هذه الطبقات سوف تسقط حتما معها والمجتمع الذي يعيد تنظيم الإنتاج على أساس تجمع حر وقائم على المساواة بين المنتجين سيلقي بآلة الدولة في المكان الذي سيكون ابتداء من الآن مكانها الطبيعي، متحف الأشياء القديمة إلى جانب الخردوات والساطور البرونزي..."[2].

بالتالي طرحت فكرة إلغاء الدولة نفسها بقوة في ظل المدرسة الماركسية لتحرير الإنسان

والمجتمع المدني من عبودية القوانين الاقتصادية والاجتماعية، فقد ادعى فلاديمير لينين بأن نهاية المجتمع الطبقي لا تكون إلا بزوال الدولة البورجوازية، أي زوال الأسباب التي تجعل وجدودها

(1)– ميشال مياي، **دولة القانون: مقدمة في نقد القانون الدستور**.(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990)، ص.181.

(2)– عبد العالي دبلة، **المرجع السابق**، ص ص. 110–111.

ممكنا بحسبانها أداة للاستغلال، وهو ما لا يتم إلا بحصول ثورة البروليتارية التي تمهد لقيام المجتمع الاشتراكي[1].

ربما يكون ماركس قد تأثر بالفوضوية[*] رغم انتقاده لها، إلا انه التقى معها في فكرة تلاشي الدولة، أو ربما تكون هذه الأطروحة مندرجة ضمن معاداته للدولة كجهاز لاقى منه صور الاضطهاد وعانى منه، فتوجه إليها بالخضوع للطبقة المهيمنة وطالب بمحوها كواحدة من مقدمات المجتمع، الذي كان يحلم بإقامته كما تنبه لينين إلى صعوبة اختفاء الدولة في ظل المجتمع الاشتراكي، فأجل إلغاءها إلى أعلى مراحل تطور المجتمع الاشتراكي، ورأى أن اختفاءها يستوجب وصول المجتمع إلى الشيوعية الكاملة، وهو ما يستغرق أجلا أطول من ذلك الذي حدده ماركس وانجلز[2].

غير أن الواقع قد نفى الأطروحة الماركسية عن نهاية الدولة الرأسمالية (البورجوازية) فلم يعد هناك من يعتقد بصحتها ويؤمن بأن الدولة ستختفي وتزول في مجتمع ما بعد الرأسمالية.

أما المدرسة الماركسية المحدثة في موضوع الدولة ممثلة بأعمال نيكولاس بولانتراس N. Poulantzics وكرستيان غلوسمان C. Bglulsman ولويس التوس Louis Althusser

---

(1)- لينين فلاديمير، **الدولة والثورة**، (موسكو: دار التقدم، 1966)، ص.58.

(*)- ازدهرت الفوضوية في مطلع القرن العشرين، وينص مبدأ الفوضوية على أن الحرية يمكن تحقيقها فقط من خلال إزالة سلطة الدولة والاستعاضة عنها بالاتفاقيات الحرة بين الأشخاص. ويرجع عهد المبدأ الفوضوي إلى أيام زينو مؤسس تلك الفلسفة وقد ظلت محصورة بين الفلاسفة إلى أن وضعت موضع التنفيذ في روسيا أواخر القرن التاسع عشر، وخلال اغتيال الملك همبرت الأول سنة 1900م في مونزا / إيطاليا، وكذلك خلال انتفاضات أمريكا في عقد العشرينات من القرن العشرين، والتي أدّت عام 1927م إلى إعدام ساكو وفانزيتي، الفوضويين الإيطاليين اللذين أدينا بقتل حارس مصرف أثناء عملية سطو في ماساكي توما.

وبعد اغتيال الملك همبرت الأول، سرت أحاديث عن مؤامرة للفوضويين لقتل حكّام العالم، بما فيهم مكينلي رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. لقد كان ليون الذي قتل مكينلي واحداً من الفوضويين. ويستلهم أفكاره من إيما غولدمان، ولكن التحقيق لم يعثر على دليل حقيقي يثبت أن تصرّفات ليون جاءت انطلاقاً من مبدأ الفوضوية. وحتى لحظة إعدامه، ظل ليون يقول إنه تصرف بمفرده وبمحض إرادته.

تعرف اللاسلطوية عمومًا بأنها فلسفة سياسية تتهم الدولة باللأخلاقية، أو بدلًا من ذلك تعارض السلطة في تسيير العلاقات الإنسانية .يدعو أنصار اللاسلطوية (اللاسلطويون) إلى مجتمعات من دون دولة مبنية على أساس جمعيات تطوعية. تم تصفح الموقع يوم 2013/06/23 ar.wikipedia.org/wiki/الولايات_المتحدة

(2)- حسن لطيف كاظم الزبيدي، **المرجع السابق**، ص.27.

ورالف ميليباند Ralf Milband وثيداسكوكوبول Theda Skocpol، فقد أعادت دراسة الدولة كمفهوم مركزي في أي نقاش أو حوار سياسي، وقد نجحت في صياغة مفهوم تلفيقي للدولة بهوية ماركسية قوية تناغمت مع النظرية الليبرالية الكلاسيكية وأراء ماكس فيبر، لتنتهي المدرسة الكلاسيكية المحدثة بتعريف الدولة على أساس توازن المصالح بدلا من تناقضها، أما بولانتراس فيعتبر أحد النماذج البارزة في الماركسية الجديدة فيما يخص موضوع الدولة والسلطة السياسية في المجتمعات الرأسمالية، حيث يحاول من خلال تحليلاته التي أظهرت في السبعينيات تطويرا كيفيا للمفاهيم الماركسية حول الدولة عموما، ونقد لمقولات ملباند خصوصا[1].

وقد كانت تحليلاته تجديدا في علم الاجتماع السياسي، وتستمد أهمية أطروحات بولنزاس شرعيتها من أمرين محددين، الأمر الأول هو أن محاولته هي المحاولة الأولى منذ غرامشي التي سعت إلى تطوير نظرية متسقة حول طبيعة ودور الدولة في مختلف التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية، والتي حاولت شرح العلاقة بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتحولات النظام السياسي، أما الأمر الثاني فيكمن في الجهاز النظري المتسق الذي اعتمد عليه بولنزاس في صياغة أطروحاته، وربما يكون بولنزاس الكاتب الماركسي الوحيد الذي جعل من إشكالية الدولة والسلطة في المجتمعات الرأسمالية محورا أساسيا إن لم يكن الوحيد في كتاباته وأطروحاته العديدة، وهذا ربما لسد النقص في الدراسات الماركسية حول الدولة وليرد على بعض القائلين بغياب نظرية ماركسية في الدولة. فمنذ كتاباته الأولى وحتى الأخيرة منها بقي بولنزاس يدور حول مسالة الدولة، تحديد حقلها النظري علاقتها بنمط الإنتاج، تطور أشكالها في نمط الإنتاج الواحد، شروط الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وإذا كانت كل لحظة نظرية أصلية ترتبط بلحظتها التاريخية، فقد كان من الطبيعي أن يتمحور عمل بولنزاس على الدولة الرأسمالية[2].

أما مساهمات أنطونيو غرامشي في مفهوم الدولة الطبقية فهو في الحقيقة أوسع من منظور الماركسية، فالدولة " ..هي البناء الكلي للنشاطات الفكرية والممارسة العملية والتي بها الطبقة الحاكمة لا تبرر وتحافظ على هيمنتها فقط، ولكن أداة لكسب الرضا النشط لهؤلاء الذين يقومون

---

(1)- سعد الدين إبراهيم وآخرون، **المرجع السابق**، ص. 69.

(2)- عبد العالي دبلة، **المرجع السابق**، ص. 132.

بحكمهم..." فقد دعى لخلق المجتمع المنسجم وهو".. الهدف الأسمى للنضال العمالي مقادا من الحزب والمثقفين لخلق الهيمنة البورجوازية داخل المجتمع المدني الذي يعتبر هو نفسه عنصر الربط بين اقتصاد مهيكل طبقيا ومؤسسات الدولة المعتمدة على القوة والجبر..."[1].

3- الدولة كيان سياسي قانوني: ترجع دراسة الدولة في حيز مهم منها إلى فقهاء القانون الدستوري، فموريس دوفرجيه رأى مثلا: " أن الدولة تضم خاصيتين جوهريتين هما رابطة قوية للتضامن وتنظيم سياسي وقانوني متكامل"، في حين يعرفها لاسكي بأنها:" تنظيم يمارس السلطة القهرية من أجل تحقيق الصالح الاجتماعي"[2]، وقد اتفق أغلب الباحثين على أن الدولة عبارة عن مجتمع منظم سياسيا وقانونيا، و يمثل مجموعة دائمة مستقلة من أفراد يمتلكون إقليما معينا تضمهم سلطة مشتركة ومنظمة تتمتع بحق استخدام القوة.

أما الدكتور بطرس بطرس غالي والدكتور خيري عيسى فيعرفان الدولة بأنها:" مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين وتسيطر عليهم هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها بالحكومة" [3].

وبناءا على هذا التعريف يكون هناك ثلاثة عناصر للدولة هي الشعب، الإقليم، والحكومة. فالشعب هو مجموعة من الأفراد، ويلزم لكي تعيش هذه المجموعة معا أن يقوم بين أفرادها نوع من الترابط والانسجام يؤكد الرغبة في العيش المشترك[4].

أما الإقليم فهو النطاق الذي تمارس عليه الدولة سيادتها، ويشمل هذا العنصر الإقليم البري البحري، والجوي، ولذا يجب أن يكون الإقليم محددا جغرافيا، مع وجود هيئة حاكمة أو سلطة

---

(1)-حسن لطيف كاظم الزبيدي، **المرجع السابق**، ص.26.

(2)- فاطمة بكر سيد أحمد، "مفهوم الدولة في الفكر السياسي المعاصر"، **مجلة كلية التربية والآداب**، م 03،07،(2008): 134.

(3)- بطرس بطرس غالي ومحمود خيري، **المدخل في علم السياسة**،ط7(القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية 1984)، ص. 173.

(4)- عبد الكريم أحمد، **أسس النظم السياسية**، (مصر: الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية، 1991)، ص.10.

سياسية عليا يخضع لها جميع الأفراد الذين يكونون الجماعة، وتقوم هذه الحكومة بالوظائف التنفيذية والتشريعية والقضائية، والدفاعية[1].

كما لابد أن تتمتع الدولة بالسيادة، لكي تستطيع الحكومة القيام بدورها، وهذا ما جعل البعض يرى بأن السيادة يمكن أن تكون العنصر الرابع للدولة.

إن النظر إلى هذه العناصر يخفي مفهوم الدولة أكثر مما يوضحه، ويزيف الوعي به لأنه لا يتجه إليها في التعريف وإنما يعرفها بغيرها ولا يبسط فهما جليا لها، بل يبقيها مكونا مركبا من عناصر التعريف، فهي ليست المجموع الجبري لهذه العناصر، إن هذا التعريف رغم أننا لا نرفضه إلا أنه فشل في إبراز خصائص الدولة وعلاقتها بالمجتمع المدني والاقتصاد.

4- الدولة عبارة عن جهاز بيروقراطي: يرتبط هذا التعريف بكتابات عالم الاجتماعي الألماني ماكس فيبر عن نشأة بيروقراطية الدولة، حيث وضح في كتابه " الاقتصاد والمجتمع" " ..إن تطور الأشكال الحديثة للتنظيم في جميع الميادين هو بذاته تطور وتكاثر الإدارة البيروقراطية، يصدق هذا على الكنيسة والدولة والجيوش والأحزاب السياسية والمشروعات الاقتصادية وجماعات المصالح والنوادي وغير ذلك. إن تطور البيروقراطية هي الأساس للدولة الغربية الحديثة... "[2].

والدولة عند فيبر ما هي إلا تجمع قسري يدعي السيطرة على الأرض والشعب داخل حدودها، عبر العنف الفيزيقي بوصفه الوسيلة الطبيعية للسلطة، أي أن الدولة وحدها تملك أدوات الإكراه المشروع[3].

إذن، فمبدأ القوة هو أساس النظام السياسي عند فيبر الذي ربطه بوجود الدولة التي تحتكر استخدام العنف، علما بأن هذه المقاربة ظهرت قبله، لكن ماكس فيبر عمل على تطويرها وتحدث عن العنف الشرعي، كما نجده يقيم تمييزا بين القوة والسيطرة، وأن وجود القوة هو جوهر العمل

---

(1)- فاطمة بكر سيد أحمد، **المرجع السابق**، ص155.

(2)- محمد الجوهري، **مفهوم الدولة والعلاقات الدولية: نظرية التحديث**، (القاهرة: مطبعة التضامن، 1986)، ص.14.

(3)- حسن لطيف كاظم الزبيدي، **المرجع السابق**، ص.28.

السياسي. كما وضع فيبر ثلاثة نماذج لشرعية السيطرة: كاريزماتية، تقليدية وعقلانية، وعارض مبدأ توزيع السلطات، لأنه رأى أن التوزيع غير ملائم ويعرقل مهمة رئيس الدولة، فطالبه بالحد من سلطة البرلمان، مما أدى إلى اتهامه بأنه من دعاة الدكتاتورية، بالرغم من أنه قد أوضح أن البيروقراطية تحاصر الإنسان وإبداعاته، في حين نجده لم يطور رؤية واضحة بصدد التغير الاجتماعي إلا من خلال تأكيده على ضرورة ترشيد المجتمعات الغربية الرأسمالية أو إضفاء الطابع العقلاني عليها[1].

المطلب الثاني: مفهوم الدولة عند مفكري العالم الثالث: معظم ما كتب عن الدولة في العالم الثالث، كتبه غربيون في العقود الثلاثة الأخيرة، أما إسهامات مفكري العالم الثالث أنفسهم فليس لها حصر كامل، إما لأنها قليلة أصلا، أو إما لأنها كتبت بلغات أجنبية من الصعب التعرف عليها، أو التعامل معها بين مفكري العالم الثالث أنفسهم، والقليل المتداول حول الدولة في العالم الثالث بأقلام أبنائه، هو ما كتب بلغات غربية أصلا، أو ترجم لهذه اللغات. وهذه الظاهرة في حد ذاتها، هي تعبير ثقافي عن حالة التبعية العامة التي مازال يرسخ فيها معظم دول العالم الثالث[2].

هذا فضلا عن أن ظاهرة " الدولة الحديثة"، هي ظاهرة جديدة في العالم الثالث، لا يتجاوز عمرها في معظم الحالات بضعة عقود، فحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، لم يكن عدد الدول في العالم يتعدى الخمسين، هي التي وقعت ميثاق هيئة الأمم المتحدة، والتي لا تقبل في عضويتها الكاملة إلا " دولا مستقلة ذات سيادة..."، وبين عامي 1945 و1985، تضاعف عدد أعضاء الأمم المتحدة مرتين، أي أنه في غضون أربعة عقود فقط، ظهرت على المسرح العالمي حوالي مائة

---

(1)- عبد الله مسفر الوقداني،" إعادة صياغة نظرية ماكس فيبر في البيروقراطية"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الآداب والعلوم الإنسانية**، م 1،18، (2010): 159-160. للمزيد من المعلومات حول أفكار ماكس فيبر يرجى الاطلاع على:

- محمد علي مقلد، مترجما، **فيبر**،(بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2008).

(2)- سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، **المرجع السابق**، ص. 71.

دولة جديدة، ولا شك أن معظم هذه الدول الجديدة نشأ في مجتمعات قديمة وبعضها يعود إلى أوائل التاريخ الإنساني المسجل[1].

وفيما يلي نعرض نماذج لما كتبه بعض مفكري العالم الثالث باللغات الغربية حول موضوع الدولة، ثم نماذج لما ظهر في الأدبيات الغربية بواسطة كتاب غربيين عن العالم الثالث.

فنلاحظ في كتابات مفكري العالم الثالث عموما، أنهم تطرقوا إلى جوانب جديدة في معالجتهم لموضوع المجتمع والدولة، من ذلك، اهتمامهم بالعملية المزدوجة لبناء الدولة وبناء الأمة في الوقت نفسه، وعملية بناء أجهزة ومؤسسات الدولة، فضلا عن مشاركتهم في المساجلات العامة التي انشغل بها الفكر الغربي حول موضوع الدولة والمجتمع، وانقسامهم إلى مدارس فكرية هي في واقع الأمر امتداد لنظيراتها في الغرب.

فحمزة علوي، الذي لاقت أطروحاته اهتماما كبيرا في السبعينيات، ربما لأنها كانت من أولى المراجعات الجادة لخبرة مجتمعات العالم الثالث مع مؤسسة الدولة، يكتبها أحد أبناء العالم الثالث. يعتقد حمزة علوي أن الدولة في المجتمعات ما بعد الاستعمار، نشأت في إطار الحقائق والوقائع المختلفة عن تلك التي نشأت فيها الدولة الرأسمالية مؤكدا أن جهاز الدولة في المجتمعات التابعة قد أنشأته القوى الامبريالية[2]، وأن ضعف الطبقات الاجتماعية في الدول النامية فسح الطريق أمام العسكر والبيروقراطيين (الأوليغارشية– العسكرية– البيروقراطية) للسيطرة على أجهزة الدولة، وتأسست ثلاث أجهزة شكلت أجنحة الدولة اللازمة لفرض السيطرة الاستعمارية على المجتمع وطبقاته المنتجة وغير المنتجة، وهذه الطبقات هي: الجيش (الوطني والأجنبي)، الجهاز البيروقراطي والحكومات أو المجالس المحلية[3]. وفرضت هذه الأبنية الفوقية، المتقيدة نسبيا، على

---

(1)– سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، **المرجع السابق**، **ص ص. 71–72.**

(2)- hamza Alavi, "L Etat dans les Societes Post- Coloniales", **Temp Modern**,(Juillet- Octobre 1972) : 685-708.

- Hamza Alavi, **The State in Poste –Colonial Societies and Bangladash, in Harry Goulbourne ed Politics and Third World,** (London: Macmillan,1979).

(3)– أحمد زايد، **الدولة في العالم الثالث: رؤية سوسيولوجية**، (القاهرة: دار الثقافة الجديدة للنشر و التوزيع، 1985)، ص.81.

الأبنية التحتية المتخلفة بهدف إخضاع الأخيرة وامتصاص الفائض الاقتصادي، فظهرت النظم السياسية الاستعمارية أو الدولة الاستعمارية كنمط تاريخي شهدته معظم دول العالم الثالث.

أما في مرحلة ما بعد الاستقلال فقد شهدت هذه المجتمعات ثلاث طبقات بورجوازية المركز الاستعماري، والبورجوازية المحلية، وملاك الأرض الإقطاعيين من دون أن يحدث تعارض في مصالحها وان كانت هذه المصالح غير متطابقة تماما. تؤدي الطبقة الاوليغارشية- العسكرية- البيروقراطية دور الوساطة بين مطالب الطبقات الثلاث[1].

وبناء على ما تقدم لا يمكن لجهاز الدولة أن يكون أداة في يد أي من هذه الطبقات، ولا يستخدم ضد أي منها، وإنما يقوم بدور الوساطة، ويعمل نيابة عنها مجتمعة لحفظ النظام الاقتصادي- الاجتماعي الذي يحقق مصالحها وبصفة خاصة ديمومة الملكية الخاصة واستمرار النمط الرأسمالي كنمط مسيطر للإنتاج، وعليه يمكن القول أن علوي يقيم علاقة مباشرة بين نمط الدولة ونمط الإنتاج مميزا بين نمطين للدولة في العالم الثالث: النمط الاستعماري والنمط ما بعد الاستعمار، مركزا على أن أهم ما يميز النمطين هو طبيعة الإنتاج الرأسمالي ومدى كثافته، ففي النمط الأول تسود علاقات ما قبل الرأسمالية، في حين تتغلغل العلاقات الرأسمالية وتتكاثف في عموم الاقتصاد التابع (ما بعد الاستعمار)، وهنا نجده يقارب ما بين نمط الإنتاج هذا ونمط الدولة فكلما أصبح النمط الرأسمالي هو المسيطر تحولت الدولة إلى دولة رأسمالية تابعة[2].

وأخيرا يصف حمزة علوي الدولة بسمتين أساسيتين هما : الاستقلال والمركزية انطلاقا من أن الدولة تستحوذ على جانب من الفائض الاقتصادي الذي تستخدمه في الأنشطة الاقتصادية الموجهة بدعوى التنمية الاقتصادية، كما يؤكد علوي أن دور الدولة الاقتصادي مرتبط أشد الارتباط بالقوى الامبريالية العالمية[3].

---

(1)-حسن لطيف كاظم الزبيدي، **المرجع السابق**، ص.33.

(2)-حسن لطيف كاظم الزبيدي، **العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث**،ط1، (الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب العربي، 2002)، ص.63.

(3)- **المرجع نفسه**، ص.63.

إن فرضية علوي تنطوي على عناصر مفيدة، لكن على الباحث أن يكون حذرا إزاء صلتها بحالات متباينة، فبالنسبة لدول الخليج العربي مثلا، لن تكون ذات نفع كبير إذا ما طبقت على دول ليس فيها ماض مستعمري واضح ومستدام، أو بالنسبة إلى دول ما بعد الإستعمار ليست واقعة تحت سيطرة الاوليغارشية– البيروقراطية.

أما علي كازانسيجيكيل[1]، فيرى أن نشأة الدولة في التكوينات غير الأوروبية لها ظروفها وخصوصيتها، هذه الظروف تدفع بهذه المجتمعات إلى خلق دولة حديثة مستوحاة من واقعها دون البحث عن أنماط جاهزة للدولة، فيطرح السؤال التالي: لماذا تسعى التكوينات غير الأوروبية، التي لا تمر بظروف تاريخية– اجتماعية مماثلة للمجتمعات الأوروبية، إلى خلق دولة حديثة، بدلا من أن تبحث عن أنماط أخرى للدولة مستوحاة من خبرتها التاريخية الخاصة؟[2]. ففي أطروحته عن الدولة في تركيا يرى أنها لم تفرض من قبل قوى استعمارية كما يذهب حمزة علوي، وإنما كان الأمر طوعيا من خلال عملية التقليد والمحاكاة (ثورة مصطفى أتاتورك)، يصل كازانسيجيكل في تحليله إلى تعثر المحاولة هنا، قد يرجع إلى أسباب إضافية؛ وهي الاعتبارات الثقافية ومجموعة القيم المستمدة من الأديان العضوية كالإسلام والهندوكية، والتي تؤكد على معاني التكافل والتضامن الجماعي، بدلا من الفردية والتباين السياسي كانعكاس للتباين الاجتماعي القائم، ويضيف كازانسيجيكل أن المشكلة تتزايد تعقيدا في مجتمعات العالم الثالث، لأن عملية محاولة بناء الدولة فيها تتطلب كذلك عملية بناء الأمة بالمعنى القومي – العلماني، وعملية بناء اقتصاد وطني في الوقت ذاته، ويصل كازانسيجيكيل، رغم اختلاف في التحليل، إلى نتيجة متشابهة لما توصل إليها حمزة علوي، وهي أن هذه المحاولة المثلثة (بناء الدولة+ بناء امة+ بناء اقتصاد وطني)، في ظل استمرار التبعية تؤدي إلى وقوع المجتمع في براثن الدولة التسلطية، واشتداد العنف المضاد، وكذا عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، مما يؤدي بدوره إلى تعثر هذه المحاولة المثلثة الجوانب

(1)– حسن لطيف كاظن الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، **المرجع نفسه**، ص.65.

(2)– عبد العالي دبلة، "طبيعة الدولة ودورها في العالم الثالث"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، **جامعة باتنة**، 3(1995): 144.

ويدلل كازانسيجيكيل على هذه الملاحظة بوقوع (108) انقلابات في بلدان العالم الثالث، خلال الفترة (1960-1982)[1].

ويرى علي المزروعي، في حديثه عن طبيعة الدولة الحديثة وأزمتها في إفريقيا خصوصا، والعالم الثالث عموما، إلى أن هناك معضلة بنائية داخلية وخارجية. فمن ناحية، فرض الاستعمار الغربي، قبل أن يرحل عسكريا، مفهوم الدولة القومية على شعوب إفريقيا وقبائلها، ومنحت هذه الدول الاستقلال والسيادة، وأخذت هذه الدول نفسها مأخذ الجد، ولكن من ناحية أخرى، لا يسمح لها النظام الرأسمالي العالمي بأن تمارس حقيقة الاستقلال أو السيادة، يقول المزروعي: ".. إن أبشع نكتة للغرب على حساب إفريقيا، هي أنه خلق سجنين حديديين على شعوب القارة الإفريقية، الأول قومي صارم، والثاني عبر- قومي أحدهما هو الدولة السيادية، بكل سلطاتها السياسية والعسكرية. والسجن الثاني هو الرأسمالية العابرة والتي لا تكف عن الاستخفاف السيادة الوطنية ذاته..."[2].

أما كتاب أمريكا اللاتينية، فقد اختلطت معظم كتاباتهم عن الدولة بكتابات الماركسيين الجدد في الغرب، وعلى أيديهم تبلورت مقولات الدولة التابعة في ظل النظام الرأسمالي العالمي أو ما يعرف في أدبيات العلوم الاجتماعية المعاصرة "بنظرية التبعية"، وقد تطورت هذه المقولات على يد ايمانويل وولرشتاين إلى أبلغ تعبيراتها فيما يسمى " بالنظام العالمي" (World-System)، وتتلخص مقولات وولرشتاين في أن الدولة- القومية عموما، أو "الدولة الحديثة"، لا يمكن فهمها بمعزل عن العوامل الخارجية، التي كان لها الغلبة في ظهور هذا النمط من أنماط التنظيم السياسي للمجتمعات المعاصرة، فالدولة ليست ظاهرة خلقت من تلقاء مجتمعها ذاتيا، ولكنها ظاهرة تاريخية من نتاج الرأسمالية الأوروبية، وقد توسعت هذه الظاهرة كجزء عضوي من النظام الرأسمالي العالمي، وليس كظاهرة مستقلة عنه، وهناك تقسيم هيكلي تاريخي لهذا النظام الدولي يضم المركز

(1)- سعد الدين إبراهيم، **المرجع السابق**، ص.73.

(2)- **المرجع نفسه**، ص ص. 73-74.

وأطرافه، توجد بينهما منطقة وسطى أو شبه – طرفية، وقد أصبح هذا التقسيم في عمومياته، لا في تفصيلاته، ضروريا لاستقرار النظام العالمي بأكمله[1].

ورغم أن هناك تنافسا حادا في داخل النظام، بما في ذلك بين دول المركز، إلا أن هذا التنافس يؤدي وظيفتين: الأولى هي منع النظام من التحول إلى إمبراطورية عالمية ذات قطب واحد مهيمن، سواء أكان رأسماليا أم اشتراكيا، والوظيفة الثانية هي استمرار حركية النظام العالمي وتطوره، دون أن يتحول التنافس إلى صراع كوني يؤدي إلى انهيار النظام، ومجمل التنافس في النظام العالمي هذا بين الدول، هو لتحسين المنافع أو الأنصبة النسبية لكل منها منفردة، أو لكل مجموعة من دولة مجتمعة. وتتكرر المنافسة نفسها في داخل كل دولة بين التكوينات الطبقية لمجتمعها، حول توزيع الفائض الاقتصادي الذي يتحدد أساسا بواسطة آليات النظام العالمي، وإذا كانت أحوال دول أمريكا اللاتينية أفضل نسبيا من غيرها من دول العالم الثالث، مما يضع بعضها ضمن الفئة الوسطى (أي دول شبه–طرفية)، فلأنها استقلت قبل الحرب العالمية الأولى أو الثانية (شأنها في ذلك شأن دول البلقان)، وقبل أن يستكمل النظام الرأسمالي العالمي كل ملامحه ويدعم كل آلياته، وقد أعطى ذلك لمجتمعات أمريكا اللاتينية فترة زمنية أطول لتطوير برجوازيات وطنية، وهو الأمر الذي لا نراه بالمستوى نفسه في دول آسيا وأفريقيا التي استقلت بعد الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك، فإن بورجوازيات أمريكا اللاتينية لا تزال في موقف الشريك الأضعف مع بورجوازيات دول المركز، ولا تزال تحتاج إلى جهاز الدولة لخلق تراكم رأسمالي، وللتحكم في الطبقة العاملة الصناعية الحديثة في مجتمعاتها، ولكن جهاز الدولة لا يعول عليه دائما للقيام بهذه المهمة، الأمر الذي قد يدفع البرجوازية اللاتينية، إما للجوء إلى المؤسسة العسكرية، أو إلى الاستعانة بالنفوذ الخارجي لدول المركز[2].

---

(1)– للمزيد من المعلومات حول النظام العالمي عند فالرشتان، يرجى الاطلاع على: محمود محمد عبد الجليل الصالح، مستقبل النظام العالمي في ضوء نظرية فالرشتاين " دراسة مستقبلية.(مذكرة ماجستير، في علوم السياسية، تخصص اقتصاد سياسي دولي جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2007).

(2)– سعد الدين إبراهيم، **المرجع نفسه**، ص ص. 74–75.

ويذهب جيلبرتوماتياس وبيير سلامة، إلى أن الدولة الحديثة محكومة بضرورة إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الملائمة لمتطلبات إعادة إنتاج رأس المال، سواء بالطرق السلمية أم العنيفة، وهذه الدولة قد تكون مستقلة نسبيا عن رؤوس الأموال الفردية وعن الصراعات الطبقية في البلدان المتقدمة، ما دامت عملية الإنتاج الرأسمالي السلعي الإجمالي قائمة ونامية، وتشمل العمل الإنساني نفسه، ولكن في المجتمعات الأقل نموا، فإن وظيفة الدولة تتحدد بمقتضيات الاقتصاد الدولي المركب، وخاصة لدول المركز القوية[1].

فالدولة هنا هي، في الواقع، الجسر بين المجتمع الوطني والنظام العالمي، فهي التي تعمل على نشر العلاقات التجارية، والحفاظ على معظم عناصر التقسيم الدولي للعمل داخل حدودها مستخدمة في ذلك خليطا من آليات الشرعية والعنف، وفي معظم الأحوال يأتي العنف قبل الشرعية كلما كان المجتمع أقل نموا، وتواجه التكوينات الاجتماعية عنف الدولة بأحد نوعين من رد الفعل: الدعوة للديمقراطية، أو استخدام العنف المضاد، وللخروج من هذه الدائرة قد تفرز بعض مجتمعات العالم الثالث نظما سياسية، تأخذ صيغة توفيقية بين التكنوقراطية والشرعية المحدودة[2].

وفي دراسة لعدد من بلدان أمريكا اللاتينية، يعالج غيلرموأودونيل، ظهور ما يسميه بالدولة البيروقراطية التسلطية، ويقترب في تحليله من الخلاصة التي انتهى إليها ماتياس وسلامة، ويظهر هذا النمط من الدولة مواكبا لتوفيقية أو تلفيقية مجتمعية، تحاول أن تحد من الصراع الطبقي الداخلي من ناحية، وتحد من التبعية الخارجية من ناحية أخرى، ويكون عمادها في ذلك محاولة التنمية السريعة، والاندفاع نحو التصنيع، باستخدام إستراتيجية " إحلال الواردات"، وينجح النظام السياسي القائم على تحالف بين التكنوقراطيين وكبار موظفي الدولة والعناصر العسكرية الوطنية

(1)- نزيه نصيف الأيوبي، **العرب ومشكلة الدولة، بحوث اجتماعية 10**، ط1، (لبنان: دار الساقي، 1992)، ص ص.39-40.

(2)-Gilberto Mathias , Pierre Salama, **L Etat sur –développé: De Métropole au tiers monde** , (Paris : La Découverte Maspero ,1983), PP.35-37.

في تحقيق مستوى لا بأس به من التنمية والتصنيع في السنوات الأولى، كما يحاول جاهدا أن ينصف الطبقات العمالية دون تقليص في امتيازات الطبقات العليا[1].

ويطلق على هذه التركيبة أحيانا اسم الشعبوية (Populism)، ففي مقابل الاستقلال الوطني والتنمية الاقتصادية والإنصاف أو العدالة الاجتماعية، يضحي مؤقتا بالديمقراطية[*] وما دامت مؤشرات الاستقلال والتنمية والعدالة قائمة ومتزايدة، فإن الأغلبية تقبل هذه المعادلة التوفيقية.

---

(1)– سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، **المرجع السابق** ص. 75.

(*)– نجح **أنتوني دونز** Antony Downs في صياغة نظرية مفهوم الديمقراطية التمثيلية Representative Democracy Theory، التي تقوم في جوهرها على محاكاة تصور علم الإقتصاد الكلاسيكي لمفهوم الرجل الإقتصادي Home Economic وافترض أن العمل السياسي رشيد، وأن السياسين والناخبين يتصرفون برشادة، وبما يحقق لهم تعظيم منافعهم.

فالسياسيون يتنافسون لكسب المقاعد الإنتخابية، كما أن موظفي القطاع العام يتصرفون كما يتصرف أقرانهم في القطاع الخاص، إذ يتنافسون من أجل الترقية وتعظيم مكاسبهم، كما يتنافس أعضاء جماعات الضغط Lubes في الدول الرأسمالية لتحقيق مكاسب مالية أو قرارات تفضيلية وتشريعات تحقق مصالح جماعتهم. فالحالة شبيهة إلى حد كبير نموذج السوق، ففي النظام الديمقراطي يمثل الناخبون والسياسيون المستهلكون والمنتجون على التوالي، يطلبون السلع السياسية Political goods بمواردهم السياسية Political resources(التي تشمل الأصوات ممارسة الضغط على السلطة التشريعية، المساهمات المالية، والقدرات التنظيمية)، أما السياسيون فهم المنظمون Entrepreneurs الذين ينحصر هدفهم بتعظيم الأصوات كي يبقوا في السلطة من خلال تقديم مجموعة الخدمات العامة التي تعكس رغبات الناخبين، وعليه يدلي الناخبون بأصواتهم لأولئك الذين يمثلون مصلحتهم أفضل تمثيل، وفي مقابل ذلك يسعى السياسيون إلى تصميم برامج إنتخابية تحقق مصالح ناخبيهم، وبذلك يحصدون الأصوات ويبقون في السلطة السياسية.

للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع: أحمد جمال الدين موسى، التحليل الاقتصادي للانتخابات الديمقراطية، **مجلة مصر المعاصرة**، 12، (1994).

– أحمد مصطفى الحسين، **مدخل إلى تحليل السياسة العامة**.(الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002).

- Antony Downs, **An Economic Theory of Democracy**, (New York : Harper and Row, 1956),p.84.
see too- Dennis C.Mueller, **Public Choice Theory**, in :David Greenway ,Michael Stewart, **A Guide to Modern Economic** ,(New york :Routledye, 1996),pp.84-91.

ولكن دوام هذه المعادلة نادر في بلدان أمريكا اللاتينية، إذ سرعان ما يختل طرف أو أكثر من أطراف المعادلة، بفعل عوامل داخلية أو خارجية، والذي يحدث عادة، هو أن إستراتيجية إحلال الواردات الصناعية، بعد النجاح الأولي، تؤدي إلى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية الوسيطة، وأحيانا بعض مواد الخام اللازمة للتصنيع، في ظل إجراءات الحماية الجمركية ويؤدي ذلك بدوره إلى مشكلات في التمويل، وانخفاض في الإنتاجية في المدى المتوسط، وهنا تلجأ الدولة، إما إلى تمويل برامجها التنموية عن طريق التضخم، أو الاستدانة من الخارج.

ولكل من الوسيلتين تداعياتها السلبية، التي لا بد أن يدفع أحد التكوينات الطبقية ثمنها فالتمويل التضخمي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، الأمر الذي يضر الطبقات العاملة الفقيرة، فإذا بدأت هذه في التململ أو الاحتجاج، فإن النظام السياسي يقوم بقهرها، والاستدانة من الخارج قد تؤدي بالنظام الحاكم، بعد تراكم الديون وزيادة تكاليف خدمتها، إلى فرض الضرائب على الفئات العليا والوسطى والمهنية، الأمر الذي يؤدي بها إما إلى تهريب أموالها للخارج، أو إلى المطالبة بالديمقراطية، فيقوم النظام الحاكم أيضا بقهرها، وفي أحيان عديدة، يقوم النظام الحاكم بقهر هؤلاء تارة، وأولئك تارة أخرى، أو قد يقهرهما معا، وتصبح صبغته التسلطية هي الأكثر بروزا، وتتآكل شرعيته المحدودة باطراد، وهكذا نكون بصدد جهاز تسلطي بيروقراطي للدولة يعيد إنتاج نفسه، طالما أنه لا يكسر أو يقلص من شروط التبعية لدول المركز في الخارج والدولة التسلطية البيروقراطية في أمريكا اللاتينية، تنحاز إلى البورجوازية الوطنية ضد الطبقات العاملة، حتى لو كانت بدايتها شعبوية (ما بعد البيرونية في الأرجنتين، وما بعد أللليندي في تشيلي)[1].

ونمط الدولة البيروقراطية – التسلطية هذا، الذي حظي بكثير من الاهتمام من كتاب أمريكا اللاتينية وأسهبوا بمقولاته لإغناء نظيرتهم العامة عن التبعية.

المطلب الثالث: الدولة في الفكر العربي – الإسلامي[*]:يمكن أن نحقب لبداية الكتابات المعاصرة التي اشتغلت على التأسيس لمفهوم الدولة من منظور إسلامي منذ سقوط الخلافة العثمانية؛ إذ

---

(1)- **المرجع نفسه**، ص.76.

(*)- جاء في اللغة العربية أن كلمة دولة، اشتقاق من الفعل دال، يدول بمعنى تعاقب وتغلب وتبدل، حيث يقول ابن منظور:" الدَّوْلَةُ والدُّولَةُ: العقبة في المال والحرب سواء فيها دول ودول."ويقول الدَّوْلَةُ بالفتح في الحرب، أن تدال إحدى الفئتين على الأخرى، ويقال

اهتمت أساسًا بالدفاع عن فكرة وجوب الخلافة/ الإمامة/ الدولة في الإسلام ردًا على كتابات فكرية أيدت فكرة عدم وجوب نصب الخلافة(1).

ازدهر الفكر الفلسفي السياسي الإسلامي خلال القرن التاسع للميلادي وامتد إلى ما يزيد قليلا على ثلاثة قرون، وازدهرت خلاله الفلسفة وعلم الكلام والفقه والتاريخ والعلوم الطبيعية، أما الفلاسفة السياسيون وهم أفراد مثل أبو نصر محمد الفرابي (870–950)، وابن سيناء (980–1037)، وابن طفيل، وابن ماجة، وابن رشد(1126–1198)، وكذلك ابن خلدون (1332–1406) [2].

في البداية كانت مؤلفات الفارابي السياسية والاجتماعية كانت محاولة في الإصلاح السياسي والاجتماعي، ظهرت عند لمس هذا الفيلسوف انهيار القاعدة الإسلامية فيما يتعلق بوسائل الحكم فيها، مما جعله يربط بين تأثيراته العامة بالانجاز الأفلاطوني والارسطوطالي في هذا السياق، وقيم التعاليم الإسلامية التي لم يسبق تطبيقها فعلا، وإنما احتواها الحكام من الناحية النظرية فحسب. لذلك جاء آراء المدينة الفاضلة ضمن هذا الاتجاه، فقد عرف الفارابي المدينة

كانت لنا عليهم الدُّولَةُ، وبالضم في المال، يقال صار الفئ دُولةٌ بينهم يتداولونه مرة لهذا ومرة لهذا". وقد أورد في القران الكريم **قوله تعالى:**" ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا تكون دولة بين الأغنياء منكم وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب." سورة الحشر الاية7. كما ورد في **قوله تعالى:**" تلك الأيام نداولها بين الناس". سورة آل عمران الآية 104. وما يفهم من هذا الطرح أن الدولة هنا تعني النظام الذي يكون حوله التعاقب والتناوب والغلبة، بينما في اللغة الأجنبية تدلا على الثبات. للمزيد من المعلومات راجع:

- سيد قطب، **في ظلال القران**، ط.15، م.2،(مصر: دار الشروق، 1988)، ص.689.
- ابن منظور(إعداد وتصنيف يوسف الخياط)، **لسان العرب**، (بيروت: دار لسان العرب، 1970)، ص .1043.

(1)– أحمد بوعشرين الأنصاري، **مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والإسلامي (دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية)**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أفريل 2014)، ص.1.

www.dohainstitute.org/file/Get/293a2b26-b572-4a2c-97b3-44122762bda9.pdf

(2)– محمود إسماعيل، **إشكاليات مفهوم الدولة في الإسلام بين النظرية والتطبيق، في: قضايا فكرية: من الذي يحكم مصر** الكتاب الأول،(القاهرة: دار الثقافة الجديد، 1985) ، ص.48.

الفاضلة على هذا النحو:" إن المدينة الفاضلة؛ هي المدينة التي يقصد بالاجتماع فيها التعاون على الأشياء التي تنال السعادة الحقيقة"(1). وبذلك تكون الدول المثلى عند الفارابي هي بمثابة مجتمع صغير يتعاون أفراده لتحقيق السعادة الحقيقية ويحكمها فيلسوف(2).

أما الماوردي فيقرر أن قواعد الحكم إنما تستقر في الدولة على أمرين: تأسيس، وسياسة. أما تأسيس الدولة فيشمل ثلاث قواعد:(3)

1-تأسيس الدين.

2- تأسيس القوة.

3- تأسيس المال والثروة.

وأما السياسة فتشمل أربعة مجالات:

1-عمارة البلاد .

2-حراسة الرعية.

3-تدبير الجند.

4-تقدير الأموال.

تلك هي القواعد الثلاثة التي يمكن أن تتأسس عليها الدول: الدين، والقوة، والمال أو الثروة. وقد أطلعنا الماوردى على أيها أقوى، وأيها أُوهى وأضعف. والناتج من ذلك أن نظام الحكم ينبغى أن يتجاوب مع نفوس المحكومين، ولا يتم ذلك بصورة كاملة إلا إذا امتلأت بوازع الدين، الذي

---

(1)- أحمد عدنان عزيز،" الفكر السياسي عند الفارابي"، **مجلة العلوم السياسية**، 38-180،39-181.

(2)- هاجر أبو القاسم محمد الهادي، **مفهوم الدولة بين النظريات الإسلامية والوضعية**، مركز التنوير المعرفي، ورشة العقد الاجتماعي والمجتمع المدني، 2007.

http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=50

(3)- حامد طاهر، سياسة الدولة الرشيدة عند الماوردى.

http://www.hamedtaher.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=217&Itemid=66

يزجرها عن ارتكاب الشرور، ويمضى بها على طريق الطاعة. وأيا كان نظام الدولة فلابد أن يلتزم بتطبيق العدل بين الناس، لأنه أساس الملك، والعامل الرئيسي في استقراره ودوامه. ومن بين هذه القوانين السياسية الهامة التي توصل إليها الماوردى ما يذكره في ختام عرضه لموضوع تأسيس نظام الدولة، حول نشأة الدول عموما وانهيارها، وخصائص كل مرحلة منها(1). يقول:

– إن الدولة تبتدئ بخشونة الطباع وشدة البطش: لتسرع النفوس إلى بذل الطاعة.

– ثم تتوسط باللين والاستقامة: لاستقرار الملك، وحصول الدعة.

– ثم تختم بانتشار الجور وشدة الضعف: لانتقاض الأمر، وقلة الحزم.

وهو يقرر أنه بحسب هذه الأحوال الثلاثة: يكون ملوكها فى الآراء والطباع . ثم يعقب: وكما تبتدئ الدولة وتختم بالضعف، كذلك تبتدئ بالوفاء وتختم بالغدر. لأن الوفاء مشيِّد، والغدر مشرِّد(2).

أما بن خلدون الذي كانت له مكانة متميزة بين مفكري عصره على المستوى الفكر الاقتصادي والاجتماعي في العالم العربي الإسلامي، فيرتبط مفهوم الدولة عنده بنظريته في العصبية ارتباطا عضويا. ولذلك كان معنى الدولة يختلف بإختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى العصبية الحاكمة ورجالاتها والعلاقات السائدة بينهم من جهة، وبينهم وبين العصبيات الخاضعة لهم من جهة ثانية. فالدولة عند ابن خلدون هي الامتداد المكاني والزماني لحكم عصبية ما. ومن هنا يمكن تصنيف أرائه فيها إلى قسمين: ما يتناول امتداد الدولة في المكان، أي مدى نفوذها واتساع رقعتها، وما يتناول استمراراها في الزمان، أي مختلف المراحل التي يجتازها حكم العصبية الحاكمة من يوم استلامها السلطة إلى يوم خروجها من يدها[3].

---

(1)– **المرجع نفسه.**

(2)– **المرجع نفسه.**

(3)– محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون: العصبية والدولة: معالم نظريةة خلدونية في التاريخ الاسلامي. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص.211**

وهكذا، فإذا نظر ابن خلدون الى الدولة من حيث امتداد حكم العصبية الغالبة في المكان، ولنقل من الناحية الافقية، وجدها نوعين: دولة خاصة، ويقصد بها حكم عصبية خاصة في إقليم معين، تابع ولو نظريا لحكم عصبية عامة تمتد سلطتها الى اقاليم عديدة فتشكل هكذا الدولة العامة. فالدولة البويهية مثلا هي دولة خاصة بالنسبة الى الدولة العباسية التي كانت تشملها وتشمل غيرها من الامارات، مما جعل منها دولة عامة. فالدولة العامة إذن هي الدولة التي لا تخضع لغيرها بشكل من أشكال الخضوع، والتي قد تمتد سلطتها فعليا الى جميع الماطق الداخلية تحت نفوذها، كما قد تكون سلطتها على بعض الاقاليم التي قامت فيها دول خاصة، أو إمارات، سلطة اسمية فقط، وبهذا الاعتبار فإن سلطة الدولة الخاصة ملك ناقص، في حين أن سلطة الدولة العامة ملك تام[1].

إما إن نظر ابن خلدون الى الدولة من الناحية العمودية، أي من حيث استمرار حكم العصبية الغالبة، في الزمان، فهو يصنفها الى صنفين: دولة شخصية، وهي حكم شخص واحد من أهل العصبية صاحبة الملك والرئاسة، مثل دولة معاوية، أو دولة يزيد، أو دولة هرقل..الخ، وهي بطبيعة الحال محدودة زمنيا بمدة حكم هذا الشخص.

والصنف الثاني هو الدولة الكلية، وهي مجموع الدول الشخصية التي ينتمي أصحابها إلى عصبية واحدة، خاصة كانت أو عامة. وبعبارة أخرى إنها مدة حكم عصبية ما. فالدولة الاموية مثلا دولة كلية باعتبارها دولة عصبية خاصة من العصبيات العربية، وهي عصبية بني أمية. والدولة العربية سواء كانت أموية او عباسية هي أيضا دولة كلية باعتبارها دولة عصبية عامة واحدة، هي عصبية العربي جميعا، وذلك مقابل دولة الروم أو الفرس[2].

وعلى الرغم من عدم إمكانية اعتبار نظرية بن خلدون عن الدولة نظرية عامة، ذلك أنها

---

(1)- **المرجع نفسه**، ص.212.

(2)- **المرجع نفسه**، ص212.

تفسر نشوء الدولة وتطورها وانهيارها في العصر الإسلامي الوسيط، إلا انه نجح في تقديم نظرية خرجت عن نطاق اليوتوبيات القديمة، وعن مسار الأطروحات التاريخية. فقدم تحليلا معمقا لأوضاع الدولة العربية الإسلامية، وهي أفكار كان لها أثرها الذي امتد حتى يومنا هذا[1].

وبعد سقوط بغداد على أيدي المغول التتار عام 1258 تسارع تدهور العرب كقوة سياسية وعسكرية وثقافية. ودرجت الكتابات التاريخية على اعتبارها – الفترة التي لَـَت حدوث السقوط وحتى مطلع القرن التاسع عشر– فترة مظلمة في تاريخ الحضارة العربية – الإسلامية. على الرغم من حقيقة استمرار القوة والثقافة الإسلامية في ظل الحكم غير العربي (الصفوي والعثماني)، إلا أن هذه الحقبة لم تنتج دولة على صعيد الفكر أو الممارسة العملية باستثناء تصاعد المد الوهابي في نجد، والسنوسي في ليبيا وشمال إفريقيا، والمهدية في السودان، وحركة الإصلاح الفقهي في اليمن[2].

كما تبنت السلطة العثمانية خطابا دينيا عندما ادعت لنفسها الخلافة على المسلمين لتستأثر بولائهم، ونجحت في ذلك إلى حد بعيد لتقدم بذلك مثالا صارخا للانفصال بين الفكر والممارسة وهو ما أدى إلى ظهور حركات التمرد تحت رداء قومي– ديني ضد العثمانيين في أكثر من مكان من الأرض العربية، وإن كان الفشل حليفها، لذا كان على حركات المقاومة الوطنية الإسلامية أن تتوجه نحو ذاتها كمركز للعمل والتراكم الوطني بعد الجماعة الدينية أو المدنية والقبول بها وبمفهومها ونموذجها كما فرضته محاولات التحديث والتنظيم العثمانية، وفي هذا الصدد يشير برهان غليون إلى نشوء ونمو مشروعين لتجديد الدولة كقاعدة للرد على التحديات الخارجية، هما[3]:

– التيار الأصولي الوطني والشعبي في المناطق الطرفية.

– تيار الفكر الأوتوقراطي التحديثي في المناطق الأكثر مركزية والمدن الكبرى.

---

(1)– حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والتنمية في الوطن العربي: محاولة لاستباق التغير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلي، **المرجع السابق**، ص.92.

(2)– **المرجع نفسه**، ص ص.92–93.

(3)– **المرجع نفسه**، ص.94.

وعلى هامش هذا المشروع التحديثي الدولوي وبمواكبته نما فكران متوازيان هما: حركة الإحياء الإسلامي، والفكر العقلاني الحديث، ومن تفاعلهما ولدت أول حركة معبئة وملهمة لحركة التغير والتجديد الفكري والاجتماعي، ومن ثم الانبعاث القومي في العصر الحديث وهي الإصلاحية الإسلامية، والتي يعرفها غليون بأنها:" مدرسة فكرية سياسية اجتماعية أكثر مما هي مذهب أو محاولة لتجديد العقيدة الدينية"، والتي انخرط فيها مفكرون بارزون أمثال جمال الدين الأفغاني (1838–1897) ومحمد عبده (1849–1905) وعبد الله فكري وعبد الله النديم (1845–1896) وإبراهيم المويلحي ومصطفى كامل (1874–1908)، حيث أصبحت مصر مركز نشاط الإصلاحية الإسلامية ومقر قيادتها، ويشير غليون إلى أن هذه المدرسة قد نجحت في تقديم إطار مرجعي وأدوات نظرية لتحليل الأوضاع السياسية والإستراتيجية وصياغة برنامج الإصلاحات وبلورة المطالب الإجتماعية لمجمل الحركات الوطنية في مصر، أو سوريا أو العراق، أو المغرب[1].

وفي قراءته للفكر السياسي الإصلاحي المعاصر حول موضوع الدولة، يؤكد عبد الإله بلقزيز إلى أن فكرة الدولة الوطنية قد نشأت في رحم فكرة الإصلاح، وكانت من ثمراتها النظرية. بل لم تتطرح بوصفها مسالة فكرية مستقلة، بل حمل على التفكير فيها التفكير في مجمل الاسباب التي قادت المجتمعات العربية والاسلامية الى حال من التأخر المزدوج: تأخر عن العصر، وتأخر عن الماضي المرجعي، مثلما حمل على التفكير فيها التفكير في جملة ما يمكن التوسل به لاكتساب أسباب الترقي. وفي كل حال، كانت الإصلاحية الإسلامية أول من صاغ مقالة في الدولة. [2]

ترجع بنا الملاحظة الى الحديث في شروط ميلاد فكرة الدولة الوطنية في الوعي الإصلاحي الإسلامي: وهي تاريخية– سياسية في المقام الأول، تعود إلى أثر حملة بونابرت على مصر في خاتمة القرن الثامن عشر، فإلى هذه الحملة تعزى، في مقالات مؤرخي الفكر والسياسة، أسباب

(1)– **المرجع نفسه**، ص.94.

(2)– عبد الإله بلقزيز، **الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر**، ط1، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص ص. 19.

ذلك الانقلاب الهائل الذي أطاح بمجمل المعمار الفكري الإسلامي الموروث، وزج بوعي النخب في أتون منظومات فكرية حديثة وفدت في ركاب الاستعمار الأوروبي لمجتمعات الإسلام[1].

لقد اكتسب مفهوم الدولة في الفكر العربي الإسلامي اهتماما متزايدا عقب ثورة كمال أتاتورك في تركيا وإصدار الجمعية الوطنية التركية قرارها بفصل الخلافة والسلطنة، ووضع السلطة في يد الأمة باعتبارها صاحبتها، وإلغاء الخلافة رسميا في مارس 1924 والإعلان عن تأسيس دولة علمانية هي تركيا الحديثة، أتبعها ذلك الحدث ردّات فعل متباينة في الأوساط الدينية الإسلامية في مختلف الأقطار الإسلامية[2]، أما الحديث عن التيار الفكري الإسلامي الذي نشط عقب ثورة أتاتورك يتلخص في اتجاهين، ويعتبر الشيخ على عبد الرزاق (1888-1946) أول من أثارهما عندما نشر كتابه " الإسلام وأصول الحكم" 1925، والذي ذكر فيه مسالة الفصل بين الدين والسياسة، وأن الخلافة ليست شرعية ولا هي من ضرورات الإسلام، لذا أنكر مفهوم الخلافة الإسلامية وحاول تسويغ فكرة الدولة المدنية، التي قامت عليها دولة أتاتورك تقليدا لدولة الغرب المدنية[3].

أما الدولة في الفكر الشيعي* فنرى تشكل الهوية الشيعية من مجموعة من الطقوس والعبادات والعقائد المستقاة من الدين الإسلامي، وكان سلوك الشيعة في التعامل مع السلطات يستقى من تاريخ الأئمة ألاثني عشر، وبحكم الأئمة الشيعة لم يمارسوا الحكم مباشرة باستثناء علي رضي الله عنه في مدة محدودة، لم تكن الدولة من صلب انشغالاتهم، وبحكم التجربة المريرة مع نموذج الحكم

---

(1)- للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على عبد الإله بلقزيز، **الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر**، ص ص.19-39.

(2)- يقدم فهمي جدعان مسحا للتيارات الفكرية التي نشطت عقب ثورة أتاتورك وطرحت أفكارها عن الدولة معتبرا أن سقوط الخلافة في اسطنبول بمثابة حدث مركزي في التفكير الإسلامي المعاصر، والذي يعتبر كتاب علي عبد الرزاق (1888- 1946) بمثابة الجذوة التي فجرت ذلك التراث الغني عن الدولة، انظر: فهمي جدعان، **نظريات الدولة في الفكر العربي الإسلامي المعاصر في : الأمة والدولة في الوطن العربي**، ج1، غسان سلامة، و(أحرون)،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989) ص.107.

(3)- علي عبد الرزاق، **الإسلام وأصول الحكم**، ط2،(القاهرة: مطبعة النصر،1925)، ص ص.35-36.

(*)- للمزيد من المعلومات حول الدولة في الفكر الشيعي، يرجى الاطلاع على :

- كامل الهاشمي، **إشراقات الفلسفة السياسية في فكر الامام الخميني**، بيروت: دار الهادي، 2003.

- محسن كديفر، **نظريات الحكم في الفقه الشيعي: بحوث في ولاية الفقيه**. بيروت: دار الجديد، 2000.

- أحمد النراقي، **ولاية الفقيه**، تصحيح وتعليق وتقديم، ياسين الموسوي، بيروت: دار التعارف للمطبوعات، 1990.

الأموي والعباسي التي عاشها معظم الفقهاء الشيعة، فقد كان سلوك معظم الأئمة يتراوح بين المعارضة للسلطة أو الانكفاء عنها، وقد ساد الهوى المناهض للسلطات السياسية أكثر التاريخ الشيعي[1].

اندمغت السلطة السياسية في العقل الشيعي الجمعي سابقا بدمغة شيطانية، لا تحرم فقط مزاولة السلطة أو العمل ضمن دوائرها وفي أقبيتها الخاصة، بل تتجاوزها إلى التشنيع بمجرد الاقتراب من أهل السياسية.

وفي مدينة النجف، لم تمتلك المرجعية هناك مشروعا سياسيا خاصا بالشيعة أو بغيرهم، خصوصا بعد ثورة العشرين وفشلها في تحقيق نتائج مشجعة للفقهاء على الانخراط في الحقل السياسي، ولم يمتلك علماء القطيف إلا السير في الدرب ذاته الذي سلكه من سبقهم إليه من فقهاء الشيعة الأوائل، متعففين عن الخوض في أمور السياسة، ظلت مهمة إقامة الدولة في الفكر الشيعي حكرا على أئمة أهل البيت، وظل المذهب معتقدا وجدانيا ثقافيا دينيا، وظلت الهوية الشيعية خالية من أي ذرات أيديولوجية مسيسة، وظل الفقيه مترفعا عن المشاركة في الحياة السياسية، منشغلا في فقهه وعقائده يتفحصها ويعد العدة لترسيخها في عقول أتباعه، والدفاع عنها وقت لزم الأمر أما خصومه المحتملين، ملتزما بحذافير المسار التقليدي المتوارث منذ عصر ما يسمى بالغيبة الكبرى[2].

لكن الثورة الإيرانية قلبت موازين القوى داخل المنظومة الفكرية الشيعية في شقها السياسي الاجتماعي، فما بعد الإمام الخميني ليس كما قبله، كان الخميني أول فقيه شيعي يحمل مشروع دولة، ويسعى لتجسيدها فعليا من خلال تطوير نظرية في الحكم (نظريو ولاية الفقيه)، وهو أول من سيس المذهب الشيعي في العصر الحديث و نجح في ذلك، حيث أقحم الفقيه في الحياة

(1)- بدر إبراهيم، محمد الصادق، **الحراك الشيعي في السعودية: تسيس المذهب ومذهبة السياسة**.(بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2013). ص.19.

(2)- **المرجع نفسه**، ص.20.

السياسية من بوابتها الأوسع، بل أكثر من ذلك، فقد أقام دولة يقف المعمم فوق رأسها بكل ما تحمل هذه الصورة المكثفة من سطوة على الوجدان الشيعي العام[1].

إن التنظير المعاصر للدولة في العالم العربي يرتبط بمفاهيم متعددة نابعة من خصوصياتها كالقومية العربية والأمة الإسلامية، أو بين العروبة والإسلام. وإن كانت الكتابات الأولى عن الوحدة العربية مبهمة ومتجهة نحو التشدد الديني، فعلى العكس من الكتابات المتأخرة التي نزلت بالإسلام إلى مستوى المكون الثقافي الأساسي للأمة العربية، ودفعت بالقومية إلى المستوى الذي أصبحت تشكل فيه أساس الأمة العربية. ومع ذلك فالقومية كعقيدة تنكر للبلد (الدولة) شرعيته أكثر مما تفعله التيارات الإسلامية(2).

والمستعرض للكتابات العربية المعاصرة عن موضوع الدولة يجدها منشطرة بين أكثر من فريق يميل الأول منها إلى الدمج بين الآراء الغربية، والآراء الخلدونية في تفسير نظام الدولة وتطوره. أما الفريق الثاني فيحاول تطبيق الآراء والنظريات الجاهزة التي استوعبوها من خلال ثقافتهم الغربية على واقع الدولة العربية، وخصوصا تلك الآراء الماركسية حول الدولة[3]. فيما يحاول فريق ثالث وضع أسس الدولة وفقا للمعايير الإسلامية. و إذا نظرنا إلى تلك الكتابات التي حاولت التنظير لتكوين الدولة الحديثة في العالم العربي وشرح كيفية نشوءها، نجد أنها تنقسم إلى اتجاهين رئيسين يميل الأول إلى اعتبار الدولة القطرية العربية كيانات قديمة أعطتها السياسات الاستعمارية شرعية

---

(1)-**المرجع نفسه**، ص.20

(2)-إيليا حريق، **نشؤ الدولة في الوطن العربي، في الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، ج،1. في: **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، غسان سلامة، محررا،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989). ص. 28. للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على:

- السيد يسين، **تحليل مضمون الفكر العربي: دراسة استطلاعية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980).

- Roger Owen, **State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East** , (London: 25..P Rutledge, 1994),

(3)- أحمد زايد، الدولة في العالم الثالث: الرؤية السوسيولوجية، **المرجع السابق**، ص.228.

حديثة، في حين يعتقد الثاني أنها كيانات غير شرعية اصطنعها المستعمر في العصر الحديث لتساعده على إحكام هيمنته على العالم العربي[1].

تعد أطروحة عبد الله العروي واحدة من أبز الأطروحات العربية في تفسير كيفية نشوء الدولة وطبيعتها في العالم العربي، ويرى العروي أن العرب قبل الإسلام قد عرفوا ما أسماه بالدولة الطبيعية الدنيوية الدهروية هدفها في ذاتها، تتوخى الشهرة والمال والقهر. ولنا في بداية الدعوة المحمدية أدلة على تصور زعماء قريش لأهداف المجتمع إذا قالوا لرسول صلى الله عليه وسلم: أتريد ملكا؟ ظهر الاسلام في هذه الوضعية حاملا أهدافا مخالفة لتلك التجربة. مهما يقال عن العادات الجاهلية التي حافظ عليها الشرع الإسلامي، فإن الشئ المهم هو التناقض التام بين الأهداف. والأهداف تؤثر بالضرورة في نظرة الأفراد إلى السياسة والدولة، وبالتالي في سلوكهم إزاء السلطة[2].

بعد الفتوحات الإسلامية الكبرى ورثت العرب أجهزة الدولتين البيزنطية والفارسية وهي أجهزة متماثلة إلى حد كبير. نشأت الدولة التاريخية في أسيا الغربية مبنية على حق إلهي و سلطة فردية مطلقة مستهدفة الشهرة والقهر والرفاهية. بعد فتوحات اسكندر المقدوني عمت أنظمة الدولة الأسيوية العالم المتحضر بعد أن اختفى نظام المدينة في بلاد اليونان. وبعد قرون، حصل نفس التطور في الرومان وانقلب الحكم القنصلي إلى نظام إمبراطوري متأثر بأجهزة الدولة الأسيوية. لما ظهر الإسلام وجد نفسه في عالم لا يعرف سوى تلك الأجهزة، فورثها العرب تلقائيا رغم أنها تعارض أهداف الإسلام و التنظيمات القبلية[3].

أن والدولة الحديثة في العالم العربي والعالم الإسلامي هي نتيجة عمليتين مزدوجتين: الأولى، هي التطور الطبيعي لإرث الدولة السلطانية المستبدة القائمة على القهر والطاعة وحرية الحاكم في التصرف في بيت المال، أما الثانية، هي استعارة بعض القواعد والترتيبات والرموز من نمط الدولة

---

(1)- حسن كاظم الزبيدي، **المرجع السابق**، ص.99.

(2)- عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، ط8، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2006)، ص.91.

(3)- **المرجع نفسه**، ص.91.

في الغرب، والتي كان من شأنها وضع بعض الضوابط على الحرية المطلقة للسلطان. وهذه العملية تعرف باسم "التنظيمات". وبدأتها الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر كرد فعل عن التحديات الخارجية. و قد استمرت هذه العملية على أيدي المستعمرين الأوروبيين، مستهدفين منها توسيع الاقتصاد الاستعماري وإضعاف النخبة المحلية وكسب ولاء الجماعات الأكثر تضررا من النظام البائد[1].

إن القضية التي أرقت العروي في مراجعته للفكر السياسي والممارسة السلطانية في مراجعته للفكر السياسي والممارسة السلطانية في التاريخ العربي – الإسلامي، هي تباعد " الدولة" في التجربة الإسلامية عن موضوع القيم، وتعارض قانون الجماعة مع وجدان الفرد. ولكنه، بعد استعراض طبيعة الدولة الحديثة في العالم العربي، يجد أن الأمر ظل على حاله في هذه القضية، رغم استعارة بعض المحسنات الاصطلاحية من الغرب، فهو يتساءل:" ..هل غيرت التنظيمات المبنية على المنفعة كما يتبناها العقل البشري، نظرة الفرد العربي إلى السلطة؟ هل جعلته يرى فيها تجسيما للإرادة العامة وتجسيدا للأخلاق كما يقول هيغل بعد مكيافيلي؟ بعبارة أخرى، هل جرت في عهد التنظيمات ظروف مواتية لنشأة نظرية الدولة، باعتبارها منبع الخلقية ومجال تربية النوع الإنساني، حيث يرتفع من رق الشهوات إلى حرية العقل؟ الجواب عن السؤال هو النفي بالتأكيد..."[2].

ويفسر العروي هذا التلكؤ التاريخي في العالم العربي بعدة أسباب، منها: "أجنبية" جهاز الإدارة والسلطة، التي لم تؤد إلى انغماس الدولة في المجتمع وإلى اتحاد القاعدة القانونية بالضمير الخلقي، فلم يزل الفرد العربي يربط علاقاته الحقيقية في نطاق الأمة والجماعة المحلية (وهي الرابطة الوجدانية) خارج جهاز الدولة (أي الرابطة السياسية)[3]، ويخلص العروي إلى أن نظرية الدولة لم تمتد بجذورها بعد في المجتمع المدني العربي، وهو يقصد بنظرية الدولة الالتزام المزدوج

---

(1)– سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، **المرجع السابق**، ص ص91-92.

(2)–**المرجع نفسه**، ص.92.

(3)–**المرجع نفسه**، ص.92.

بأخلاقيات الدولة، أي مبدأي الشرعية والأغلبية، واجتماعيات الدولة أي مبدأي الحرية والعقلانية، وترجمة هذه وتلك مؤسسيا، والبلاد العربية تعيش اليوم مفارقة، فالدولة كأداة تنظيمية قمعية استغلالية، موجودة وتتمتع بنفوذ في جميع البلاد العربية، وتبرر سلطتها منذ عهد التنظيمات بالمنفعة، ولهذه الدولة بعض التنظيمات العقلانية بالفعل، ولكنها أيضا ذات طابع سلطاني مملوكي، وهي في معظم الأحيان متأرجحة بين الطابعين[1].

ومن الواضح أن العروي يحبذ فكرة الدولة ويدعو إلى نشرها، حتى إذا كانت قاصرة عن كل مثاليات الطوبى المستحدثة، ويقول في تبرير ذلك :".. قد تقوي نظرية الدولة مؤقتا الكيان القائم بإعطائه، لأول مرة في تاريخ التجربة السياسية العربية، الشرعية الضرورية. لكن من المحتمل جدا أن تهدينا بالمناسبة إلى طرق واقعية لتحقيق ومزاوجة الدولة بالحرية العقلان..". وهكذا نرى أن العروي الذي بدأ باحثا عن " الدولة"، إذا به يصل إلى "الحرية"، مرورا بطريق "العقلانية"[2].

ويحاول خلدون النقيب رصد عملية تكوين الدولة الحديثة في منطقة الخليج العربي والمشرق العربي، إذ؛ يرى أن دخول بلدان الخليج والجزيرة العربية في مرحلة الدولة التسلطية في منتصف الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين، تم مباشرة من دون المرور في مرحلة الدولة الوطنية في ظل الكفاح من أجل الاستقلال كمرحلة انتقالية، كما حصل في أغلب بلدان المشرق العربي في الفترة 1920- 1958[3].

كما ركز خلدون نقيب على دراسة الدولة التسلطية في المشرق العربي وهي الشكل الحديث والمعاصر للدولة المستبدة، وهي ككل الأشكال التاريخية للدولة المستبدة(الإقطاعية والسلطانية والبيروقراطية...)، تسعى إلى الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع لمصلحة الطبقة أوالنخبة الحاكمة. ولكن الدولة التسلطية، خلافا الدول المستبدة، تحقق هذا الاحتكار عن طريق

---

(1)- **المرجع نفسه**، ص.93.

(2)- **المرجع نفسه**، ص 93.

(3)- خلدون حسن نقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، ط8، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي محور المجتمع والدولة، 2008)، ص. 143.

اختراق المجتمع المدني وتحويل مؤسساته إلى تنظيمات تضامنية تعمل كامتداد لأجهزة الدولة. هذه الخاصية الأولى للدولة التسلطية، وهي تختلف من بلد إلى آخر، ومن حضارة إلى أخرى[1].

أما الخاصية الثانية للدولة التسلطية، فهي تعتمد على اختراق النظام الاقتصادي وتلحقه بالدولة، إما عن طريق التأميم (كما في أقطار المشرق العربي الأخرى) أو عن طريق توسيع القطاع العام و الهيمنة البيروقراطية الكاملة للدولة على الحياة الاقتصادية. وهذا لا يقود إلى الاشتراكية (أي الملكية العامة لوسائل الإنتاج) كما يظن البعض، بل على العكس يقود إلى رأسمالية الدولة التابعة، التي تقوم بالاستيلاء على الفائض الاجتماعي وعلى فائض القيمة بدلا من الرأسمالية الأفراد، وهي تابعة لأنها تدخل في علاقات اقتصادية وسياسية غير متكافئة مع الدول الأخرى، مما يجعلها عرضة لتقلبات السوق الرأسمالي العالمي، حق في أساسيات معاشها[2].

والخاصية الثالثة للدولة التسلطية هي أن شرعية نظام الحكم فيها تقوم على استعمال العنف والإرهاب، أكثر من اعتمادها على الشرعية التقليدية، ولذلك يتسم نظامها السياسي بالسمات التالية:[3]

- عدم وجود حكومات ممثلة لمصالح السكان.
- عدم وجود انتخابات لها معنى أو عدم وجودها إطلاقا.
- عدم وجود تنظيمات مجتمعية مستقلة عن الدولة كالأحزاب والنقابات والمنظمات المهنية.
- الوصول إلى السلطة يتم عن طريق الانقلابات، أو بغير الطرق الانتخابية.
- شرعية نظام الحكم مبنية على القوة العسكرية أو العنف أو الإرهاب.
- الدساتير ملغاة أو معلقة أو مؤقتة أو غير معمول بها.

---

(1)- **المرجع نفسه**، ص ص143-144.

(2)- **المرجع نفسه**، ص.144.

(3)- **المرجع نفسه**، ص ص. 144-145.

- الحقوق المدنية ملغاة أو مجمدة فيها تجميدا اعتباطيا.

-نسبة عالية من الإنفاق يستأثر بها الجيش والأجهزة القمع والإرهاب.

-استعمال الجيوش لأغراض الأمن الداخلي، أي في غير أوقات الطوارئ المنصوص عليها في الدساتير أو القوانين المنظمة.

وتختلف هذه الدول بمقدار وجود هذه السمات كلها أو بعضها في نظامها السياسي.

المبحث الثاني: القضايا العامة في مفهوم التنمية(*): سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم التنمية وأهم النظريات المفسرة لها، وذلك في مطلبين.

(*)- إن الخلط يحصل بين مفهوم التنمية والنمو، على أساس فهم التنمية فهما اقتصاديا. فالنمو بوصفه محورا أساسيا من محاور التنمية، هو بمثابة الهيكل العظمي الضروري لانتصاب جسم التنمية. وبهذا المعنى يشير إسماعيل صبري عبد الله بقوله:" التنمية بطبيعتها عملية شاملة ، يشغل النمو الاقتصادي عمودها الفقري...".

وإذا كان كل من التنمية والنمو يشترط أحدهما الآخر على هذا النحو، فإن ثمة فوارق نوعية بينهما تقوم على أساس المشروطية الجدلية بينهما تساهم في تحديد كل منهما بحدود نوعية مميزة. وفي طليعة هذه الفوارق هو أن التنمية عملية تغيير نوعي، بينما النمو حالة تغيير كمي.

التنمية مشروع بنيوي، أساسا، فهي مشروع شامل ومتكامل. إذ إن علاقات الإنتاج الجديدة تفترض على نحو جدلي، قوى إنتاج ملائمة، وبالتالي بنية تحتية جديدة تفترض، على نحو نفسه، بنى سياسية وثقافية جديدة هي الأخرى، وبهذا المعنى يشير فرنسوا بيرو بقوله:" التنمية عملية شاملة متكاملة". بينما النمو لا يفترض تغييرات سياسية أو ثقافية، وإن افترض تغير لا تغييرا معينا في الجانب الفني – التقني من قوى الإنتاج ومظهرا معينا من مظاهر مضمون علاقات الإنتاج القائمة في البنية التحتية للمجتمع المعني. للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على:

- اسماعيل صبري عبد الله، "ملاحظات حول استراتيجية العمل العربي المشترك"، في: **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982). ص.190.

المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية: نتناول بشيء من التفصيل تطور مفهوم التنمية بدءا من المفهوم التقليدي، ومرورا بالمفاهيم التي ظهرت منذ أواخر عقد الستينيات من القرن العشرين ووصولا إلى المفهوم المعاصر للتنمية. مع مراعاة عملية المراجعة لمفاهيم التنمية التي بدأت في أواخر الستينيات ولم تتوقف منذ ذلك الوقت.

أولا- المفهوم التقليدي للتنمية: ينصرف المفهوم التقليدي إلى ذلك المفهوم الذي كان سائدا لفترة طويلة من الزمن امتد حتى أواخر الستينيات من القرن العشرين، وتعرف التنمية طبقا لهذا المفهوم بأنها عبارة عن عملية الزيادة المستمرة والسريعة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن[1]. وفي محاولة لإعطاء تحديد كمي للزيادة المطلوبة في الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي الزيادة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي، عرَّف بعض الدارسين التنمية بأنها الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد الوطني قادرا على توليد زيادات متواصلة في الناتج الوطني الإجمالي بمعدل يتراوح بين 5%- 7%، وهو ما يعني تحقيق زيادة متواصلة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي بمعدل يتراوح بين 2% و4% سنويا(بفرض أن معدل نمو السكان هو 3% سنويا) [2].

من الواضح أن هذا المفهوم التقليدي للتنمية يستند إلى النظرية المادية الاقتصادية للتنمية وهي التي تركز على زيادة الإنتاج من خلال القيام بمقدار مناسب من الاستثمارات، ويتوقف ذلك القدر من الاستثمارات على حجم المدخرات المحلية والقروض والمساعدات الأجنبية المتاحة أمام الاقتصاد الوطني، ويرجع الفضل إلى كل من روى هارودHarrod، وإيفيس دومار Domar في توضيح هذه الفكرة في أواخر الثلاثينات وفي الأربعينيات من القرن العشرين[3].

- جورج القرم، **التنمية المفقودة: دراسات في الازمة الحضارية والتنموية العربية**.(بيروت: دار الطليعة، 1981). ص.171.

- فاتح عبد الجبار، مترجما. **الاقتصاد السياسي للتخلف**. (بيروت: دار الفارابي، 1998). ص.2.

(1) - محمد زكي شافعي، **التنمية الاقتصادية**،(القاهرة: دار النهضة العربية، 1977)، ص.78.

(2) - إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**،(القاهرة: دار الشروق، 2000)، ص.13.

(3) - عبد الهادي عبد القادر سويفي، **أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي**، (مصر: دار الساقي، 2008)، ص.57.

ولقد أخذت الدول النامية المفهوم التقليدي للتنمية عن الدول المتقدمة وطبقته خلال عقدي الخمسينيات والستينيات الماضيين. ولعل من أهم ما جذبها إلى الأخذ بهذا المفهوم النجاحات الكبيرة التي حققها في الدول الغربية في مجال التقدم الاقتصادي. نتيجة لذلك تم تبني هذا المفهوم، بالرغم من اختلاف البيئة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتطور التكنولوجي اختلافا بينا عن الدول النامية، وإضافة لذلك اختلاف طبيعة العلاقات الدولية التي تربط الدول النامية بالدول المتقدمة والتي بدورها نتاج تطور تاريخي طويل لنظام دولي اتسم بدرجة عالية من عدم التكافؤ والاستغلال.

ثانيا- مفهوم التنمية خلال السبعينيات: كشفت تجارب التنمية التي طبقتها الدول النامية طيلة عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين عن قصور مفهوم التنمية الذي أخذته عن الدول المتقدمة، والذي يحصر التنمية في مجرد النمو الاقتصادي السريع وذلك بسبب المشكلات التي واجهتها تلك الدول، وهي المتعلقة بانتشار الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل في قطاعات واسعة من سكانها وعدم تحسين مستوى المعيشة بها، وقد حدث ذلك في الدول التي حققت معدلات نمو الدخل الوطني قريبة من المعدل الذي اعتبره الخبراء معدلا مرغوبا في تحقيقه، أو الهدف الذي حدده عقد الأمم المتحدة للتنمية وهو 6%، كما أن النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته بعض الدول النامية، لم يساعد على تحسين وضعها في النظام الاقتصادي العالمي[1].

ومن أبرز المقترحات والاجتهادات التي ظهرت خلال فترة السبعينيات تبني البنك الدولي سياسات: إعادة التوزيع مع النمو في أوائل تلك الفترة، وكذلك تبني منظمة العمل الدولي ما عرف بـ " إستراتيجية الوفاء بالاحتياجات الأساسية للإنسان"[2].

وقد شكلت منظمة العمل الدولية مجموعة من الباحثين لدراسة الموضوع، والتي أصدرت تقريرا بعنوان " العمالة والنمو والحاجات الأساسية مشكلة عالمية واحدة" سنة 1975، وعرض هذا التقرير

(1)- إبراهيم العيسوي، **المرجع نفسه**، ص.15.

(2)- M.Todaro, **Economic Development**, seventh Edition, (New York: Addison Wesley ,2000),P. 8.

على مؤتمر عالمي اسمه" المؤتمر العالمي مثلث الأطراف عن العمالة وتوزيع الدخل والتقدم الاجتماعي والتقسيم الدولي للعمل" سنة 1976، وانتهى بإقرار الوثيقة بعد التعديلات[1].

وأهم جديد جاء به مفهوم الوفاء بالاحتياجات الأساسية للجماهير هو ضرورة إعادة النظر في كل استراتيجيات التنمية وبصفة خاصة جانب الإنتاج السلعي، فلا يكفي أن يعاد توزيع الدخل بين مختلف الطبقات والفئات مع التركيز على تحسين نصيب من يمثلون 40% من أصحاب الدخول الدنيا، بل لابد أولا من زيادة الإنتاج لخلق فرص عمل جديدة وكثيرة لتوفير السلع والخدمات المطلوبة، ولابد أن يهتم القطاع الإنتاجي بالذات بإنتاج سلع قليلة التكلفة تباع بسعر يتناسب مع ضعف مداخيل غالبية الأسر. فالزيادة في الدخل النقدي وحده في البلدان الفقيرة لن تصل في المدى المنظور لتمكين المستفيدين منها من شراء سلع مستوردة (بالأسعار العالمية)، وهذا ما يتطلب ضرورة الاعتماد على إستراتيجية الإحلال محل الواردات التي تقوم على انتشار الصناعات الصغيرة والمتوسطة كثيفة العمالة، وكان هذا إسهاما هاما في تغيير ما يسمى بإستراتيجية الإحلال محل الواردات[2].

وقد ظهرت عقب ذلك عدة كتب عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية، ولكن تعرض هذا المدخل التنموي للانتقادات من جانب عدد من كتاب العالم الثالث وحكومات الدول، وأهم أوجه النقد الذي وجهت إليه أنه يعني في الواقع تنمية من الدرجة الثانية، يحرم الاهتمام بها الدول النامية من محاولة اللحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة[3].

ثالثا- مفهوم التنمية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات: حدثت خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات عدة تطورات متعلقة بمفهوم التنمية، ونتيجة لذلك برزت مفاهيم أخرى للتنمية وهي: التنمية البشرية، التنمية المستدامة، التنمية المستقلة، والتنمية الشاملة.

---

(1)-إسماعيل صبري عبد الله، **التنمية البشرية: المفهوم، القياس، الدلالة**، سلسلة كراسات التنمية البشرية، (القاهرة: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 1994)، ص8.

(2)- M.Todaro,**Op,Cit**,P.15.

(3)- إسماعيل صبري عبد الله، **المرجع السابق**، ص.8.

وبالرغم من أن هذه المفاهيم تحمل أوصافا إضافية لها مثل البديلة، ذاتية، إلا أنها في الواقع ليست بديلة لمفهوم التنمية بل هي شروط أو أوصاف لأهم محتويات التنمية، وكل مفهوم من المفاهيم المشار إليها يفصل أحد الأبعاد والجوانب الهامة المتضمنة في مفهوم التنمية[1]. وفيما يلي نتناول المفاهيم المذكورة بشئ من التفصيل:

1- مفهوم التنمية البشرية[*]: أدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رياديا في تبني وترويج هذا المفهوم في تقارير التنمية البشرية، التي بدأ البرنامج في إصدارها اعتبارا من عام 1990، وبحلول عام 1993 أطلق البرنامج هذه الرؤية الجديدة للتنمية تحت عنوان " التنمية البشرية المستدامة" التي تضع الإنسان في قمة أولوياتها، وتدور التنمية حوله من خلال التأكيد على أن الناس هم الثروة الحقيقة للأمم[2].

وقد عرف تقرير التنمية البشرية 1990، أنها:"عملية توسيع خيارات الناس"[3]. وعلى رأسها: - أن يحيا الإنسان حياة مديدة وصحية.

- أن يكتسب المعرفة.

- أن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.

---

(1)- عبد الهادي عبد القادر سويفي، **المرجع السابق**، ص .68.

(*)- يرى البعض أن تاريخ التنمية البشرية يعود إلى المدارس الاقتصادية السياسية مثل كلاسيك ونيوكلاسيك والتنموية التي يرجع تاريخها إلى منتصف القرن الثامن عشر وامتد طوال قرنين (التاسع والعشرين)، فالمدارس الفكرية الكلاسيكية ترى أن العمل هو عنصر إنتاج أساسي على قدم المساواة مع بقية عناصر الإنتاج، وأن الإنتاج بالدخل الوطني يعكس النمو والتقدم الاقتصاديين، وأما المدارس الحديثة فتعتبر الإنسان هو جوهر التنمية، فالإنسان ليس فقط عامل إنتاج، بل أنه هدف التنمية، وأن التنمية يجب أن يستجيب ليس فقط إلى المتطلبات الاقتصادية، بل إلى المتطلبات الاجتماعية والسياسية أيضا. للمزيد من المعلومات راجع: محمد علاني الحصير، عبد المنعم سيد علي، **التنمية البشرية**، منشورات سلسلة كراسات التنمية البشرية التي تصدرها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، كراسة رقم (1)، جويلية 1994.

(2)- سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية المستدامة في الوطن العربي**، ط1،(العراق: دار الدجلة،2008) ص.61.

.102.(3)- UNDP, **Human Development Report 1990** , (New York,1990), P

وقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام 1990 أنه إذا لم تحقق هذه الخيارات الأساسية الثلاث تصبح خيارات كثيرة غير متاحة وتظل فرص كثيرة بعيدة المنال، وبالإضافة إلى هذه الخيارات يتضمن مفهوم التنمية البشرية خيارات عدة، منها: الحريات الأساسية، والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، وكذلك التمتع باحترام الذات، والتمكين بالإحساس بالانتماء إلى المجتمع وفرص الإبداع والإنتاج وضمان حقوق الإنسان وغيرها[1].

وعرفها تقرير التنمية البشرية لعام 1993، أنها:" تنمية الناس، بواسطة الناس"، أي أن التنمية البشرية تؤكد على جانبين، أحدهما هو تشكيل القدرات البشرية في مجالات الصحة والتعليم والمعرفة ومستوى الرفاه، والأخر هو تمكين البشر من استثمار قدراتهم سواء للتمتع في أوقات الفراغ أو في الإنتاج أو للمساهمة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها[2].

و أما تقرير التنمية البشرية لعام 1994، فعرفها على أنها:" النموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكنا وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع المجالات، وهو يحمي أيضا خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم تنمية المستقبل"[3].

ويمكن تعريف التنمية البشرية بأنها:" إستراتيجية تنموية شاملة تسعى إلى تمكين الإنسان وبناء قدراته وتوسيع خياراته في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الصحية والبيئية والتعليمية وغيرها، مع التأكيد على الإنصاف والعدالة"[4].

ومن هذا المفهوم نستخلص أن التنمية البشرية تطرح إستراتيجية تنموية تبدأ وتنتهي بالناس، أي أن تكون التنمية للناس وبواسطتهم ومن اجلهم، وهي تقوم على أساس أربعة عناصر هي: الإنتاجية، العدالة، الاستمرارية، والمشاركة[1].

.104.(1)-Ibid, P

(2)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 1993**، (نيويورك،1993)، ص.3.

4..),P1994**1994** , (New York, _ (3)-UNDP, **Human Development Report**

(4)- سامي عبد الرزاق التميمي، **مرجع سبق ذكره،** ص .69.

2- مفهوم التنمية المستدامة[*]: لقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، حيث استخدم هذا المصطلح بشكل رسمي لأول مرة في تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية(United Nations Commission for Environment and Development) الصادر سنة 1987 المعنون بـ:" مستقبلنا المشترك، والمعروف بتقرير برونتلاند (The Brundtland Report) نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج السابقة، التي ترأست هذه اللجنة[2] ، وقد عرف هذا التقرير التنمية المستدامة على أنها:" تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول على احتياجاتها"[3].

أما البنك الدولي فيعتبر نمط الاستدامة هو الرأسمال، وعرف التنمية المستدامة بأنها:" تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأسمال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن[4].

أما التعريف الأكاديمي للتنمية المستدامة فهو :" تنمية الناس(عن طريق الاستثمار في الموارد البشرية وليس الموارد المادية كون البشر هم الثروة الحقيقة للأمم) من أجل الناس (بضمان توزيع ثمار النمو الإقتصادي المتحقق بعدالة وعلى نطاق واسع) بواسطة الناس (بإعطاء الفرص للجيل

---

(1)- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، (الإسكندرية:الدار الجامعي، 2003)، ص.62.

(*)- يعود أول استخدام لمصطلح التنمية المستدامة لناشطين في منظمة غير الحكومية سنة 1980تدعي بـ World Wildlife Fund، وترجم إلى العربية بعدة مسميات، منها: التنمية القابلة للإدامة، للاستمرار، الموصولة، المطردة، المتواصلة، البيئية. للمزيد من المعلومات راجع: بهاء شاهين، مترجما، **مبادئ التنمية المستدامة،ط1**،(القاهرة: دار الدولية، 2000)، ص. 13.

(2)- عزيزة محمد علي بدر، "العلاقة بين السلم والتنمية المستديمة (حالة إفريقيا)"، **مجلة الحقيقة**،02، (مارس 2003): ص.146.

(3)- **المرجع نفسه**، ص.16.

(4)- The Word Bank Group**, What is Sustainable Development**, http://www.worldbank.org/depweb/english/sd.html

الحاضر والجيل المقبل للمشاركة فيها) وترعي نظم الطبيعة(من خلال الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية) [1]".

و بإختصار، هي تنمية لا تخلق نموا اقتصاديا فحسب، بل توزع أيضا فوائده توزيعا منصفا، تنمية تمكن الناس بدلا من أن تهمشهم، تنمية تعيد توليد البيئة بدلا من أن تدمرها.

وبالتالي فإن عملية بناء وتأمين استدامة التنمية لا بد أن تتضمن ثلاثة أبعاد حيوية هي كالتالي[2]:

- البعد الاقتصادي(الرأسمال المادي): توسيع وزيادة الإنتاج والدخل والثروة وتراكم رأس المال.
- البعد الاجتماعي (رأسمال البشري أو المعرفي): تعزيز التنمية الاجتماعية المتضمنة عدالة التوزيع والاستفادة من المنافع المتحققة.
- البعد البيئي (رأسمال الطبيعي): حماية البيئة وتجديدها.

3- مفهوم التنمية المستقلة: يمكن اعتبار دعوات بول بران إلى تحقيق التنمية المستقلة في تحليله لتطور المجتمع الهندي في كتابه " الاقتصاد السياسي للتنمية"، إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي، بشكليه الفعلي والمتاح، واستغلاله أفضل استغلال ممكن، بدءا بقطع قنوات استنزافه الخارجية، وصولا إلى ربطه بمصلحة الطبقات الاجتماعية منخفضة الدخل والتي تمثل النسبة العظمى في المجتمع، كما أكد أن القضاء على كل أشكال الاستهلاك الترفي المقلد للاستهلاك في الدول المتقدمة، والذي يعد من أبرز مظاهر التبذير الفائض الاقتصادي الفعلي، وركز على أهمية العوامل الخارجية في تعزيز التبعية والتخلف[*]، وقصور معالجته على قطع

---

(1)- باسل البستاني، **جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص ص.58-61.

(2)- **المرجع نفسه**، ص ص.61-62.

(*)- مفهوم التخلف: يرى العالم الاقتصادي سيمون كوزنيش Simon Kuznets، أن مفهوم التخلف يحمل ثلاثة معان:

فالمعنى الأول: يدل على قلة الاستفادة من القدرة الإنتاجية التي يتيحها استخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة، بسبب المقاومة الشديدة التي تبديها المؤسسات الاجتماعية في وجه مثل هذا الاستخدام.

والمعنى الثاني: يفيد بأن التخلف يحمل معنى ضعف الأداء الاقتصادي في الدولة المتخلفة بأكثر الدول تقدما في فترة معينة.

أسباب هذه العوامل مع انحيازه إلى النموذج غير الرأسمالي في التنمية المستقلة لتحقيق هدف الاستقلال التنموي[1].

كما حاول اقتصاديون في أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وحتى في أوروبا تطوير تحليل باران لتحديد مفهوم التنمية المستقلة، أجمع أغلبهم على ربطها بالتطور اللارأسمالي، وأكد بعضهم على استحالة تطبيق النموذج الرأسمالي في التطور في ظل النظام الاقتصادي العالمي السائد، وأن تطبيقه سيؤدي إلى تطوير التخلف بدلا من التنمية، في حين أكد آخرون على أن التطور الرأسمالي والاستفادة من التطور التكنولوجي في البلدان الرأسمالية المتقدمة أو العمل ضمن التقسيم الدولي للعمل تعد الضرورات الأساسية للتنمية في البلدان النامية[2].

وبالرغم من ذلك فإنه لم يتبلور مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات الاقتصاديين، إلا أن غالبيتهم يتفق على أنها لا تعني العزلة أو القطيعة الكاملة مع العامل الخارجي، كما أنها لا تعني الانكفاء على الذات أو الاكتفاء الذاتي، إنما هي توفير اكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبي حقيقي، في مواجهة عوامل الضغط التي تفرزها آليات الرأسمالية، وفي مواجهة القيود التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية.

وهناك من عرفها بأنها اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية محلية بكل مقتضياتها، من نشر

أما المعنى الثالث: للتخلف فهو حالة الفقر التي يعيشها البلد المتخلف والمتمثلة بعدم قدرته على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لمعظم السكان. ر للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على: كرم انطونيوس. اقتصاديات التخلف والتنمية. (مصر: منشورات مركز الإنماء العربي، 1980) ص ص. 15-16.

(1)- سعد حسين فتح الله، **التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة**، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1999)، ص. 38.

(2)- عبد الهادي عبد القادر سويفي، **مرجع سبق ذكره**، ص.29. للمزيد من المعلومات حول التنمية المستقلة في دول العالم الثالث راجع: عصام الخفاجي، مترجما، **الامبريالية والتصنيع في العالم الثالث**. عصام الخفاجي، مترجما، **الامبريالية ونمو الرأسمالية الهندية**. عصام الخفاجي، مترجما، **تطور التخلف. في الامبريالية وقضايا التطور في البلدان المتخلفة**، (بيروت: دار ابن خلدون، 1974).

المعارف وتكوين المهارات وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لذلك، ويفترض أن يكون هذا التغيير الإرادي المقصود يحرر الدولة من التبعية والاستغلال، وما يرتبط بها من جهل ومرض وفقر[1].

وعرفها عبد الله عبد الكريم سالم بأنها:" عملية حضارية شاملة تسعى للارتقاء بالإنسان العربي وإشباع حاجاته الأساسية وتحقيق الرفاهية له، من خلال الاعتماد على الذات عربيا وتحرير الاقتصاد العربي من التبعية والسيطرة الرأسمالية الغربية، والابتعاد عن نماذج التنمية المستوردة من الدول الأجنبية، وإتباع استراتيجيات تنموية تتناسب مع البيئة العربية والإمكانات المتاحة وتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية وتشجيع المشاركة الشعبية"[2].

ونستنتج مما تقدم تعريفا للتنمية المستقلة:" إنها تلك العملية التي تتضمن فعلا دينامكيا بعيد الأمد يتناول بالتغيير حالات الكفاءة الإنتاجية والعدالة الاجتماعية والعلاقات البنيوية كافة؛ بما يكفل تعظيم القدرات الذاتية للبلد بشكل منفرد أو ضمن تكامل إقليمي أو قومي، وبما يؤمن استقلالية القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعيدا، قدر الإمكان عن أي تأثيرات خارجية"[3].

4- مفهوم التنمية الشاملة: أعلن البنك الدولي سنة 1996 عن مبادرة أطلق عليها " الإطار الشامل للتنمية" وتمثل هذه المبادرة طرحا جديدا لمفهوم التنمية ومؤشراتها، ويقوم هذا لإطار الجديد للتنمية من قبل البنك الدولي على بلورة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي الكلي مع الهيكل الاجتماعي والبشري.

---

(1)-إبراهيم العيسوى، **نموذج التنمية المستقلة، البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة**، (ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول:" مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية"، المعهد العربي للتخطيط، بيروت 20-21 مارس2006) ص. 36.

(2)- عبد الله عبد الكريم سالم، **رؤية أكاديمية لمفهوم التنمية المستقلة، وإمكانية تحقيقها في العالم العربي في ظل العولمة** (ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول: " المؤتمر العربي الخامس في الإدارة: الإبداع والتجديد"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جمهورية مصر العربية 24-29 نوفمبر 2004)، ص.10.

(3)- سعد حسين فتح الله، **المرجع السابق**، ص.48.

يعالج هذا الإطار المفهوم الواسع للتنمية من النظرة التي يوليها البنك للتنمية باعتبارها عملية تحويل للمجتمع من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدية، إلى الطرق الحديثة، والتي تتلخص في الأتي[1]:

- إعتبار التنمية إثراءا لحياة الأفراد من خلال توسيع الآفاق أمامهم وتقليل إحساسهم بالاغتراب.

- إن التنمية تسعى لتخفيض المعاناة من المرض والفقر، ليس فقط بإطالة الأعمار بل بتحسين نوعية الحياة.

- إن التنمية تزود الأفراد والمجتمعات بإمكانية أكبر للتحكم في مصائرهم، ولا يعني إهمال الزيادة في دخل الفرد (المفهوم التقليدي للتنمية) بل يعتبرها جزءا مهما من الصور الواسعة للتنمية.

ويرى الاقتصادي جوزيف استالتر أن هذا الطرح من جانب البنك الدولي ليس فكرا جديدا، إذ أنه سبق له أن وجه اهتماما كبيرا لقضايا التعليم والصحة، كما أنه قد تجاوز مفهوم الناتج المحلي الإجمالي واستوعب أمورا أخرى كمعدلات الأمية وطور العمر، والتنمية الديمقراطية، إلا أن الجديد هو التشديد على أهمية تناول كل هذه الأفكار مجتمعة، وفي إطار شامل وواسع للتحول المجتمعي، ويضيف إلى ذلك أن الجملة التي يطرحها البنك الدولي إذا كانت جديدة بمعنى ما بالنسبة للبنك الدولي، فإنها ليست جديدة على الفكر التنموي ويؤكد ذلك التطورات في مفهوم التنمية وسياساتها.

ولعل ما ذكره رئيس البنك الدولي (WoiFensohn) في ورقته عام 1999 حول الإطار الشامل للتنمية، فقد ذكر أن السعي لتحقيق النمو الاقتصادي كثيرا ما جرى على حساب التنمية الاجتماعية، ويضيف أحد الاقتصاديين إلى ذلك أن اعتبارات التوازنات المالية والاستقرار الاقتصاد الكلي قد طغت على الاعتبارات المتصلة بالجوانب الهيكلية والاجتماعية والبشرية للتنمية[2].

فالتنمية إذا، ليست مجرد النمو بل إنها تحول عميق وواسع الانتشار حتى وإن كان متدرجا في قدرة الاقتصاد وأدائه وفي توجهات ومواقف ومهارات العاملين في الاقتصاد، بفضل حدوث تبدلات

(1)- عبد الهادي عبد القادر سويفي، **المرجع السابق**، ص.83.

(2)- إبراهيم العيسوي، **المرجع السابق**، ص. 85.

تراكمية ذات شأن في البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية والتقنية التي يتحرك الاقتصاد ضمنها، فالتنمية، إذا، " عملية تراكمية متصلة، تتكون من جملة تبدلات سياسية واجتماعية واقتصادية وتقنية تتشارك في فعلها عبر تغذية عكسية متبادلة، عملية تطلق رؤية ذاتية تعمل على تطوير قدرات الاقتصاد والمجتمع، وتمكنه من توفير القوى البشرية والموارد المادية والمالية لتعزيز وترشيد الإنتاج الاقتصادي، مما يسمح بالتالي بتوفير مستوى لائق من المعيشة للمواطنين في إطار من الأمن بشكل متصل أو مطرد". وبهذا المعنى يمكن النظر إلى التنمية على أنها:" عملية تعتبر في الجانب الأكبر منها نتاج وحصيلة الجهود والسياسات التي تنتهجها الدولة من أجل تعزيز قدرات الأفراد، والمؤسسات والاقتصاد لتحقيق عملية التحول المنشود، وكلما كانت هذه السياسات فاعلة و كفؤة ومتكاملة تسارعت عملية التنمية وأعطت النتائج المرجوة منها".

المطلب الثاني: نظريات التنمية: في هذا المطلب سوف نحاول التطرق للجانب النظري لإشكالية التنمية، بالتركيز على النظريات التي بحثت في موضوع تخلف دول وتطور أخرى وما هو السبيل الذي يجب إتباعه من أجل اللحاق بركب الثانية؟

أولا- النظرية الكلاسيكية: رغم الإختلاف في بعض الآراء فيما بين الاقتصاديين الكلاسكيين (أدم سميث، ريكاردو، مالتوس)، لكن هناك أراء عديدة متفق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية النمو الاقتصادي، ومن أبرز أفكارهم:

- اعتقد الكلاسكيون أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل منها: العمل، رأس المال الموارد الطبيعية، والتقدم التكنولوجي. والتغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو جميعها. واعتبروا أن الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) ثابتة وأن بقية العوامل متغيرة، ولهذا فإن عملية الإنتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة[1].

وترى النظرية الكلاسيكية بأن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في تقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأسمال (الاستثمار)، وأن تكوين رأسمال يعتمد على الأرباح، وأن التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأسمال، وعليه فإن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي.

(1)- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات**، (الأردن: دار وائل للنشر، 2007)، ص.62.

- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو: أكد الكلاسيكيون على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، وهذه تشمل نظام اجتماعي إداري وحكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة ونظام شرعي قانوني ونظام كفؤ للإنتاج وأوضاع اجتماعية مناسبة، وهناك حاجة لتحرير الناس من التقاليد والمواقف والخرافات وتحديد حجم العائلة[1].

- اعتقد الكلاسيكيون بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي حيث أكدوا بان تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان، وفي نفس الوقت فإن تزايد حجم السكان من شانه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأسمال[2].

والخلاصة النهائية هي أن الاقتصاديين الكلاسكيين اعتبروا أن التراكم الرأسمالي، هو السبب الرئيسي للتنمية، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات والأوضاع الاجتماعية الملائمة هما شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية، واعتقدوا أن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة.

ثانيا- النظرية الكينزية: شهد العالم الرأسمالي أزمة الكساد العظيم وظروف الحرب لتعم البطالة كافة نواحي الاقتصاد ليصاب الاقتصاديون بصدمة فكرية قوية. كما نعلم أن الفكر الكلاسيكي أنكر احتمال حدوث بطالة أو قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي للتوظيف الكامل، رغم موافقتهم لاحتمال ظهور بطالة قصيرة الأجل، تكفل فيها مرونة والأجور إعادة تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل.

وقد قامت النظرية الكنزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأمور، لعل أهمها ما يلي[3]:

---

(1)- **المرجع نفسه**، ص. 63.

89-90..PP 2000), (2)-M.Todaro, **Economic Development**, (Wesley: Addison,

(3)-عادل أحمد حشيش، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1974)، ص ص.583 -592.

- رفض فرض النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظيف الكامل، حيث اعتبر كينز أن التوظيف الكامل حالة خاصة وليست دائمة الحدوث، لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك، فالتقلبات في النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي الحر.

- معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظيف الكامل، فمع وجود النقابات العمالية والإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظيف الكامل.

يوضح كينز أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي،ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة، والفن التكنولوجي السائد، وحجم معين لرأس المال، ويرى كينز أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصحبه ارتفاع مناظر في مستوى التشغيل لجميع العناصر خاصة العمالة، هذا مع افتراض ثبات الفن التكنولوجي على ما هو عليه. هذا ويشير كينز إلى أنه هناك حدود للزيادة العمالية التي يمكن أن تحدث نتيجة زيادة الدخل القومي والاستثمار، أي عندما يصل الاقتصاد إلى الحجم الكلي للعمالة، حيث لا يمكن بعدها زيادة الدخل القومي لأكثر من ذلك ويسمى الناتج عند هذا المستوى بالناتج القومي المحتمل، والفارق بينه وبين الناتج الفعلي (الأقل من التوظيف الكامل) يمثل مستوى البطالة. فإذا أرادت الدولة زيادة الطلب الكلي فلابد من قيامها برفع الإنفاق الحكومي لعلاج البطالة أو الكساد، فضلا عن القيام بزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق تخفيض أسعار الفائدة أو منح مزايا ضريبية أو إعانات[1].

يمكن القول بأن النموذج الكينزي يقف عند حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية والمتقدمة بينما لا يصلح تطبيقه على الدول المتخلفة، وذلك لسببين رئيسيين هما:

– إن جوهر المشكلة في الدول المتخلفة يكمن في جانب العرض وليس في جانب الطلب كما هو الحال في الدول المتقدمة، فمع نقص رؤوس الأموال والكفاءة في عنصر العمل وتخلف وسائل

(1)-Alain Samuelson, **Les Grands Courants de la pensée économique, Concepts de Base et Questions Essentielles**, quatrième édition,(France: Presses Universitaires de Grenoble,1995), pp 508-510..

الإنتاج، فإنه لا يتوقع أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج الحقيقي، بل إلى حدوث تضخم وارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهذا ما حدث بالفعل في بعض الدول النامية التي حاولت تطبيق هذه السياسة.

– اتسام الدول المتخلفة بكثافة هجرة العمالة من الريف إلى المدن والتي من شأنها ارتفاع نسبة البطالة في المدن ونقص عمالة الريف، وبدون شك فإن تطبيق سياسة كينز من شأنها أن تظهر مشكلة عامة للبطالة في الدولة مع انخفاض الدخل القومي.

ثالثا– نظرية المراحل الخطية لرستو: تزامن ظهورها والترويج لها مع ظهور نظرية المجتمع المنجز، أي أوائل الستينات، وقد أراد والت روستو W.W.Rostow وهو صاحب النظرية، أن تكون نظريته بديلا للفكر الماركسي الذي ازداد تأثيره في فترة الصراع الإيديولوجي[1].

اعتمد روستو على مقاربة تاريخية لعملية التنمية الاقتصادية، حيث يرى أن الإنتقال من التخلف إلى التنمية يتم على شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي ينبغي أن تمر بها كل الدول، حيث إذا سارت الدول النامية في هذا الطريق فإنها ستصل لا محالة إلى المرحلة الأخيرة التي ينعم بها المواطن بالاستهلاك والتوفير للسلع والخدمات، وهو يشير إلى مراحل عملية النمو الاقتصادي بقوله:" إنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث"[2]، وتمثل خمسة مراحل هي: (1) مرحلة المجتمع التقليدي، (2) مرحلة ما قبل الإقلاع، (3) مرحلة الإقلاع، (4) مرحلة الاندفاع نحو النضوج، (5) مرحلة الاستهلاك الوفير. وفيما يلي شرح موجز لكل من هذه المراحل الخمسة:

أ– **مرحلة المجتمع التقليدي:** تتميز باقتصاد متخلف جدا يتسم بالطابع الزراعي ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويؤدي فيها نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، ويستند نظام القيم إلى القدرية ومعاداة

(1)– فتحي أبو العينين،"الاتجاهات النظرية في دراسة التنمية والتخلف والمشكلات الاجتماعية في بلدان العالم الثالث"، **مجلة الشؤون الاجتماعية**،38،(1993): 152.

(2)– كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1997)، ص.16.

للتغيير، أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية، وقد قدم مثالا لدول اجتازت هذه المرحلة مثل الصين، دول شرق الأوسط، ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، وبعض الدول أوروبا في القرون الوسطى، هذه المرحلة عادة تكون طويلة نسبيا وتتميز بالبطء الشديد[1].

ب- **مرحلة ما قبل الإقلاع:** وهي مرحلة انتقالية تكون فيها الدولة متخلفة اقتصاديا، غير أنها تحاول ترشيد اقتصادها والتخلص من الجمود الذي يتسم به مجتمعها. وتتميز بتحولات في القطاعات الثلاثة غير الصناعية: النقل، الزراعة، والتجارة، مع وجود قطاع بنكي، ووجود الهياكل القاعدية الضرورية للتنمية. ويشير روستو إلى الدور المحرك الذي يؤديه القطاع الزراعي بما يوفره من مزايا إنتاجية تسمح بولادة مجتمع متصاعد، وتضمن الصادرات الضرورية لتوازن التبادل الدولي، وبذلك فإن هذا القطاع يسمح بتجميع الشروط الأساسية للتنمية الصناعية. كما يشير روستو إلى الدور الهام الذي يؤديه قطاع النقل ووسائل الاتصالات، وأيضا التطور في الذهنيات وفي مناهج العمل، حيث يعتقد أن من الشروط اللازمة للتهيؤ والانطلاق هي ظهور طبقة من المفكرين يخرجون عن الإطار التقليدي للتفكير[2].

ج- مرحلة الإقلاع : وهي أهم مرحلة من المراحل الخمس، حيث يعرف فيها المجتمع انقلابا جذريا يتميز بإزالة العوائق والحواجز المضادة للنمو المنتظم، ليصبح النمو الوظيفة الطبيعية للاقتصاد، في هذه المرحلة تحدث تغيرات جذرية في الفنون الإنتاجية بفضل تطور التكنولوجيا وتوسع المصانع وتركز الاستثمارات في القطاعات الصناعية ذات المردود السري إذن فروستو يرى أن التكنولوجيا هي العامل الحاسم في الانطلاق، حيث ترتفع نسبة العاملين في الصناعة وإنتشار المراكز الحضرية[3].

تعتبر هذه المرحلة قصيرة نسبيا (من 20إلى 30 سنة تقريبا)، وهي أصعب مراحل النمو حيث أنها تعد مرحلة الجهد الشاق والعمل المتواصل لإرساء قواعد نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة، وقدم

---

(1)-W.W. Rostow, **les étapes de la Croissance économique**, (France : Edition du Seuil, 1963) pp, 13-16.

(2)-**Ibid,** PP. 16-18 et PP. 33-60.

(3)- فؤاد حيدر، **التنمية والتخلف في العالم العربي: طروحات تنموية للتخلف**، (بيروت: دار الفكر العربي، 1990)، ص،1.

روستو جدولا يتضمن تواريخ تقريبية لمرحلة الانطلاق في بعض الدول. وحسب روستو فإن هناك ثلاثة شروط أساسية للانطلاق[1]:

- ارتفاع معدل الاستثمار المنتج لينتقل من 5% إلى أكثر من 10% من الناتج المحلي بما يفوق عدد السكان.

- إنشاء قطاعات صناعية تحويلية هامة بمعدل نمو مرتفع.

- التأسيس السريع لأداة سياسية واجتماعية ومؤسساتية تتمحور حول التنمية، بعبارة أخرى لابد أن يرافق الانطلاق نجاح سياسي واجتماعي وثقافي يقوم على عصرنة الاقتصاد.

ج- مرحلة الاندفاع نحو النضوج: وتكون بعد مرحلة الانطلاق بفترة طويلة (حوالي 60سنة)، وفيها يملك الاقتصاد القدرة على التحرك إلى أبعد من الصناعات الأصلية التي مكنته من الانطلاق، مع تطبيق أحدث مستويات التكنولوجيا، والتوصل إلى التحسين الدائم في فنون الإنتاج، مع احتلال الاقتصاد القومي مكانة هامة على المستوى الدولي. ومن مظاهر هذه المرحلة:

- قيام العديد من الصناعات الأساسية (صناعة الحديد والصلب، صناعة الآلات، الصناعة الكهربائية).

- ازدهار حركة التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.

- النضج الفكري للمجتمع.

- زيادة معدلات الاستثمار لتتجاوز 10-20% من الناتج الوطني.

- تغير هيكلة الطبقة الشغيلة (تنامي ظاهرة التحضر في اليد العاملة خصوصا).

- تطور مستوى مسيري المؤسسات وامتلاكهم بعد النظر في التسيير.

(1)-W.W. Rostow, **Op. Cit**, pp, 23-24 .

و- مرحلة الاستهلاك الوفير: وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد درجة كبيرة من التقدم حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سعة من العيش وبدخول عالية وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء، ومن مظاهرها[1]:

- ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعمرة كالسيارات.

- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع.

يعتقد روستو أن نهاية هذه المرحلة يصل فيها الأفراد إلى أعلى مراتب الرفاهية المادية التي ستكون مصحوبة باهتمامهم بالجانب الروحي والعقائدي والبحث فيما وراء الطبيعة. إلا أنه يؤخذ على هذه النظرية بعض النقائص نذكر أهمها فيما يلي:

- هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على فشل هذه النظرية في أمرين:

أولا: في إثبات صحة هذه المراحل تاريخيا.

ثانيا: في إمكانية تطبيقها على دول العالم الثالث.

وتعتبر مرحلة الانطلاق (المرحلة الثالثة) أهم مرحلة عرفت انتقادا شديدا من حيث كونها غير واضحة المعالم وتتداخل خصائصها مع المرحلة السابقة لها(مرحلة ما قبل الإقلاع).

- لا تراعي هذه النظرية خصوصيات المجتمعات واختلافها عن بعضها البعض حيث تحاول أن تضع صورة عالمية موحدة لسيرورة التنمية تطبق مهما كان نوع المجتمع، وهذا عن طريق النظر إلى التنمية على أنها كخط متواصل تمر عبره تجارب الدول عبر المراحل المختلفة[2].

- تضع هذه النظرية الدول المتخلفة اليوم أمام حتمية المرور بالمشاكل المختلفة التي عرفتها البلدان المتقدمة في مسيرتها التنموية، لذلك انتقد ميردال بشدة هذه النظرية معتبرا إياها غير علمية

(1)-**Ibid**, P.66.

(2)-Bernard Conte," **Le sous développement : Retard de développement**", http://conte.u-bordeaux4.fr/Enseig/Lic-ecod/docs_pdf/Rostow1.pdf.

من الوجهة المنهجية، وأن المبدأ الأساسي لها يخدم الاعتراف بتشابه التطور في مختلف البلدان وفي مراحل تاريخية مختلفة[1].

رابعا- نظرية التبعية: يضم تيار التبعية عددا من المداخل أو المنظورات التي يختلف أصحابها حول عدد من القضايا، مثل: الأوزان النسبية للعوامل التي تقف وراء واقعة التخلف والأهمية النسبية للعوامل الحاكمة في التنمية المستقبلية، والأدوات التحليلية التي تستخدم لتشخيص حالة التخلف وتصور طريق التنمية، والحقبة التاريخية التي يشير إليها مصطلح التبعية نفسه، هل هي كل حقب السيطرة الامبريالية؟ أم هي حقبة الاستعمار الجديدة؟ كما أنهم يختلفون حول تحديد المرحلة الاستعمارية التي تم فيها احتواء الدول المتخلفة في إطار النظام الرأسمالي، وحول إمكانية تحقيق تنمية في حالة التبعية، وطبيعة تلك التنمية إن كانت ممكنة. وأخيرا تختلف الدراسات التي يجرونها من حيث الهدف، فبعضها يسعى إلى صياغة قوانين عامة لتطور النظام الرأسمالي في مجمله، والبعض الآخر يقتصر على فحص حالات بعينها[2].

وعلى الرغم من كل الاختلافات، فإن أنصار التبعية يشتركون جميعا في سعيهم نحو تحليل واقعة التخلف وإمكانيات التنمية في ضوء سياقاتها التاريخية، وفي أخذهم بعين الإعتبار الأبعاد السياسية والاجتماعية للعلاقات الاقتصادية، كما أنهم ينطلقون جميعا من فكرة جوهرية مشتركة هي أن التنمية والتخلف هيكلان جزئيان من نظام كوني واحد هو النظام الرأسمالي العالمي الذي تحتل الدول المتقدمة مكان المركز فيه، وتمارس منه السيطرة، بينما يتحدد مكان الدول المتخلفة على تخوم أو هوامش هذا النظام، حيث تفتقد هذه الدول القدرة الذاتية على النمو والتغيير. ولذلك فإن نهج أنصار تيار التبعية في تشخيصهم لحالة التخلف ينهض على تفسيرهم لطبيعة العلاقة بين الهياكل المتقدمة في المركز والهياكل المتخلفة في التخوم، وطبيعة نظام تقسيم العمل الدولي القائم على عدم المساواة[3]، وربما اتضحت تلك الفكرة الجوهرية التي يتفق حولها أصحاب هذا التيار في مفهوم التبعية ذاته، وفي مجموعة من المفاهيم الأخرى المرتبطة به، والتي سنعرض فيما يلي

---

(1)- عادل مختار الهواري، **التنمية الاقتصادية**، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 1998)، ص.120.

(2)- إبراهيم سعد الدين، "حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية"، **المستقبل العربي**،17،(يوليو 1980): ص ص. 7-8.

(3)- **المرجع نفسه**، ص ص.15-18.

لأهمها بهدف الوقوف على الملامح العامة لهذا التيار[1]: مفهوم التبعية، مفهوم النسق العالمي، مفاهيم المركز والتوابع وأشباه التوابع، مفهوم التبادل اللامتكافئ مفهوم التقسيم الدولي للعمل، مفهوم الدولة التابعة.

خامسا– نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة: على خلاف نظرية التبعية، فقد ظهر تيار فكري استطاع أن يبسط نفوذه وسيطرته على أكبر مؤسستين ماليتين في العالم، هما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من خلال نظريته المضادة للسياسات الاقتصادية في عقد الثمانينيات، والتي تركز على سياسات الاقتصاد الكلي المبنية على جانب العرض، ونظريات التوقعات الرشيدة وتحويل شركات خاصة في البلدان المتقدمة. أما في البلدان النامية فقد ركزت على تحرير الأسواق، وقيام الحكومة بتنظيم النشاط الاقتصادي بجوانبه المختلفة وانتهاجها أسلوب التخطيط.

ويعتقد رواد هذه المدرسة أمثال " Lord Peter Bauer، و Deepak.Lal، و Harry Johnson.، و Bela. Balassa ، أن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة التي تقود إلى اختلال الأسعار في أسواق عوامل الإنتاج والسلع والمال، وكذا التدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي، وانتشار الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية، والتخلف لا يرجع أبدا إلى التصرفات الوحشية التي تقوم بها البلدان المتقدمة أو المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها، كما يعتقد رواد مدرسة التبعية، وبالتالي يجب على حكومات العالم المتخلف أن تعمل على إنعاش الأسواق الحرة، وخوصصة المشروعات المملوكة للدولة، وتشجيع حرية التجارة والتصدير، وتهيئة الاستثمار الأجنبي، وتقليل صور التدخل الحكومي[2]. وتحاول هذه النظرية تفسير التنمية من خلال:

- **منهج السوق الحر:** يعتمد هذا المنهج على الفرضية القائلة بأن الأسواق بمفردها تتسم بالكفاءة، فأسواق السلع تعطي أفضل الاستثمار في الأنشطة الجديدة، وأسواق العمل تستجيب لنشأة

(1) – للمزيد حول هذه المفاهيم، راجع: فتحي أبو العينين، **المرجع السابق**، ص ص. 156–160.

(2)-Alain Samuelson, **Op,Cit**,P P85-92.

هذه الصناعات الجديدة بالطريقة المناسبة، ويعرف المنتجون ماذا ينتجون بالكفاءة المناسبة؟ حيث تكون أسعار السلع وأسعار عوامل الإنتاج خاضعة لقانون الندرة، وبالتالي تكون المنافسة فعالة[1].

خاتمة الفصل:

(1)- **Ibid**.

هذا التعدد في التعريفات لا يمكن بعد الإقرار بأن ما أتى به منظروا الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي من تطوير لمفهومي الدولة والتنمية في القرنين التاسع عشر و العشرين قد جنح به أحيانا في اتجاه المغايرة والاختلاف مع الرواد. بل إن الأمر لم يكن سوى التلخيص المفرط في تجريده، في أحيان كثيرة، و تفسير لما شهدته الدولة والتنمية من تحولات وتطورات فيهما وفي العلاقة التي تربط بينهما، و عندما ركزت النظريات على العلاقة بين الدولة والاقتصاد أمكن فهم جوانب التمايز بين أجهزة الدولة، وأمكن تفهم جوهر العلاقة بين هذه الأطراف وتأثيرها المتبادل.

حيث سعت هذه الدراسة تقديم مفهوم الدولة من خلال دراسة الاتجاهات النظرية المختلفة التي كل واحدة حاولت إعطاء جزء عن مفهوم الدولة لنصل في الأخير إلى مفهوم إجرائي لها.

كما حولنا تقديم مفهوم التنمية من خلال التتبع التاريخي لتطور المفهوم بدءا من المفهوم التقليدي للتنمية إلى مفهوم التنمية البشرية، بعدها إلى مفهوم التنمية المستدامة، ثم مفهوم التنمية المستقلة، لتصل بعدها إلى مفهوم التنمية الشاملة. الذي يمثل عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد، يمس الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما يتناول الثقافة الوطنية، وهو مدفوع بقوى داخلية، وليس مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية، وهو يجري في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام وتسمح باستمرار التنمية، ويرى معظم أفراد المجتمع في هذه العملية إحياء وتجديداً وتواصلاً مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية.

الفصل الثاني: دور الدولة بين التنظير والتطبيق: إن العمل التحليلي يبقى ضروريا لفهم ونشأة و تطور مفهوم الدولة كمفهوم دال على شرط الحداثة في الفكر الغربي الحديث. وهنا ينبغي لنا أن نبين أولا تطور الدولة في النظريات الاقتصادية، وثانيا أدوار ووظائف الدولة على المستوى

النظري، كما سنقف عند تجارب دور الدولة في المجتمعات الصناعية، لما له من أهمية في إطار الموضوع الرئيسي للدراسة.

المبحث الأول: تطور دور الدولة في النظريات الاقتصادية: كان وما يزال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يحتل حيزا مهما ومتناميا في الأدبيات الاقتصادية، وتكاد لا تخلو أية مساهمة جادة في الفكر الاقتصادي من التطرق إلى هذه القضية بشكل أو بآخر. فهذه القضية كانت محورا مهما من محاور الجدل بين الاقتصاديين وغيرهم بسبب اختلاف الظروف التاريخية وحقائق المرحلة ومستوى تطور النظم الاقتصادية واختلاف النظريات الاقتصادية المتعلقة بهذه القضية مع ذلك يبقى التاريخ الاقتصادي انعكاسا حيا لواقع معين بكل ما ينطوي عليه من ظروف موضوعية تجسد تطلعات ومصالح قوى اجتماعية سائدة في مرحلة معينة[1].

المطلب الأول: دور الدولة في الفكر الاقتصادي السابق على التقليديين: نقصد بالفكر السابق للتقليدين كل من الفكر التجاري والطبيعي، أين يظهر فيهما دور الدولة جليا.

أولا- دور الدولة في الفكر التجاري Mercantilism: أدى تراجع سلطة الكنيسة والإقطاع إلى أن يملأ الفراغ من قبل الدولة المدعومة من الطبقة البورجوازية الصاعدة[*] وتشكل حلفا قويا ضد الكنيسة والإقطاع. فالدولة لا ترغب في أن تنازعها قوة أخرى على السلطة المركزية وهي

---

(1)- حسن لطيف كاظم الزبيدي، **المرجع السابق**، ص.37.

(*)- مع صعود الدولة القومية جاءت الرابطة الوثيقة بين سلطة الدولة ومصلحة التجار. وكان هناك جدل حول أيهما جاء قبل الأخر:هل سعت الدولة إلى وضع التجار في خدمة سلطتها الأعلى؟ أو كانت الدولة القومية الأداة الضرورية لسلطة التجار؟.

وكان جوستاق شمولمر (1838-1917)، الاقتصادي المؤرخ الألماني، وإيلي فيليب هيكشر (1838-1952). المؤرخ السويدي الكبير، وأحد سادة مهنته، يعتقد أن خدمة مصلحة التجار والخضوع لها كانا الاتجاه الطبيعي للدولة القومية. فالتجار هم الذين يزودون الدولة بالموارد الاقتصادية التي تدعم سلطتها في الداخل والخارج." إن تذبذبات سياسة الدولة خلال الفترة الطويلة التي كانت السيطرة فيها للمركنتلية لا يمكن فهمها دون إدراك كم كانت الدولة وليدة مصالح تجارية متصارعة هدفها المشترك الوحيد أن تكون دولة قوية، شريطة أن يكون باستطاعتها تسخير هذه الدولة لمنفعتها وحدها. للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع: - أحمد فؤاد بلبع، **تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر**. (الكويت: عالم المعرفة،2000)، ص.50.

- Barry Weingast. "the role of the state in development", in: **The Oxford Handbook of Political Economy.(** New York: Oxford University Press,2008**).**

بحاجة لتمويل جهازها البيروقراطي المتنامي، وبالمقابل كانت الرأسمالية التجارية بحاجة إلى الدولة لحمايتها في صراعاتها مع الإقطاعية في الداخل ومنافسة المغامرين في دول أوروبا في الخارج.

ظهر فكر التجاريين منذ بداية القرن الخامس عشر واستمر حتى منتصف القرن الثامن عشر. وقد قام هذه التيار الفكري بعد انهيار الإقطاع وما تلاه من حركات الهجرة التي سارع إليها رقيق الأرض من المناطق الزراعية إلى المدن وأصبحت هذه الأخير مركز للتجارة والتداول. وخرج المجتمع الأوروبي من نظام اقتصاد السوق، حيث انفصال المنتج عن المستهلك، وظهر التاجر باعتباره وسيطا بين الإنتاج والتوزيع[1].

وبرغم تعدد وتنوع أفكار التجاريين إلا أننا يمكن بصفة عامة إجمال الأفكار الاقتصادية للمدرسة التجارية، وخصائصها الأساسية على النحو التالي[2]:

– يجب أن تكون غاية الدولة والنظام الاقتصادي هو تحقيق القوة، لذا عرفت نظريتهم "باقتصاد القوة.

– الثروة هي أهم ما يحقق قوة الدولة، ومن ثم يجب أن تسعى الدولة إلى تنمية ثروتها والتي تتمثل في الذهب والفضة والمعادن النفيسة، لهذا كان البحث عن الذهب في العالم الجديد هو السمة التي ميزت التوسع التجاري في أول الأمر.

– اعتقد التجاريون أن الثروة الكلية في العالم ثابتة الحجم، ومن ثم ذهبوا إلى أن ما تكسبه دولة من الدول من هذه الثروة إنما يكون عن طريق ما تفقده دولة أخرى منها، ومن هنا كانت تعاليمهم ذات طابع وطني وعدائي إذ لا سبيل لغنى الوطن إلا على حساب الأوطان الأخرى والإضرار بهم.

---

(1)– مختار عبد الحكيم طلبة، **المشكلة الاقتصادية: النظم الاقتصادية، بعض الجوانب الاقتصاد الكلي عوامل الإنتاج**، (القاهرة: جامعة القاهرة، 2007)، ص.75.

(2)–نجلاء عبد الحميد راتب، **الاقتصاد والمجتمع**،(مصر: جامعة نبها، 2005)، ص.40.

– يرى أنصار المدرسة التجارية، ضرورة زيادة السكان لأن هذه الزيادة تسهل للدولة الحصول على يد عاملة رخيصة وتشجع تنمية الصناعة وتجارة التصدير، ومن ثم زيادة الأرباح والثروة، وفي الوقت نفسه يرون أن نمو التجارة والصناعة يسمح بتشغيل عدد كبير من الناس مما يؤدي إلى تشجيع زيادة السكان ويقود إلى تقوية الدولة. وهكذا، فزيادة السكان وتنمية الثروة عاملان يرتبط أحدهما بالآخر وهما مرتبطان ببناء قوة الدولة.

لكن ورغم ما حققه" مذهب التجاريين"، ظهرت العديد من الآراء الناقدة لهذا المذهب نظرا لاعتباره الدولة لا تعدو أن تكون مجموعة من الأفراد، وأنها ينبغي أن تعمل على زيادة ثرائها فنجاح الفرد اقتصاديا هو حصوله على قدر أكبر من الثروة، وطالما أن ثروة الفرد تتحدد بما لديه من نقود أي من ذهب وفضة، فإن على الدولة أن تزيد من ثرائها بالحصول على مزيد من الذهب والفضة.

ويعتبر" آدم سميث"– من علماء الاقتصاد والذي يعرف بنظرية اقتصادية تحمل اسمه، وهو مؤسس المدرسة الكلاسيكية– من أبرز العلماء الذين وجهوا انتقادات لمدرسة التجاريين (سوف نتطرق إليها في المطلب الثاني).

ثانيا– دور الدولة في الفكر الطبيعي: تتمثل وجهة نظر الطبيعيين في رفض تدخل الدولة في المجال الاقتصادي إلا في أضيق الحدود، ولعل من أسباب تبني وجهة النظر هذه، أن أحوال المزارعين قد ساءت في فرنسا، بسبب إنخفاض دخولهم على اثر تطبيق سياسة التجاريين، والتي كانت تنادي بجعل أثمان السلع الزراعية منخفضة لتشجيع الصناعة، وبسبب القيود التشريعية الأخرى التي فرضتها الدولة في ذلك الوقت على حرية التجار وحرية المنتجين وحرية العمال، سواء فيما يتعلق بالتجارة الداخلية أو التجارة الخارجية[1].

ووفق هذه المدرسة يجب على الدولة أن تترك تصرفات الأفراد تحكم سير الأحداث الاقتصادية، إنطلاقا من سعيهم إلى تحقيق مصالحهم الخاصة، وذلك من خلال إحترام الدولة

(1)– عبد الستار عبد الحميد السلمي،" حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق"، **مجلة مصر المعاصرة** 471–472، (أكتوبر، 2003): 360

للملكية الفردية كحق مقدس، ومن خلال احترام الدولة أيضا لحرية الإنسان في استغلال ملكيته كما يشاء[1].

المطلب الثاني: دور الدولة في الفكر الاقتصادي التقليدي (الكلاسيكي)[*]: يمثل الفكر الكلاسيكي انعكاسا على ما كان سائدا من نظريات وأفكار، التي أصبحت غير مسايرة للتطور الذي طرأ على المجتمعات الرأسمالية، ولم تعد تمثل الواقع الذي آلت إليه تلك المجتمعات، لذا فإن جذور الفكر الكلاسيكي نشأ في إحياء المرحلة التجارية، وكانت بريطانيا أرضا خصبة لظهور الرأسمالية الصناعية والفكر الكلاسيكي، وتحول الملكيات الصغيرة إلى ملكيات كبيرة إبان حركة النسيج التي شهدتها بريطانيا، وتحول العلاقات الإنتاجية الزراعية إلى علاقات رأسمالية، إضافة إلى تراكم رؤوس الأموال بسبب الغزو الاستعماري لبعض البلدان، ومن العوامل الأساسية التي ساعدت على ظهور الرأسمالية الصناعية ومهدت السبيل لحدوث الثورة الصناعية. إذ كان للتوسع في السوق الداخلية والسيطرة على الأسواق العالمية إثر تعاظم الطلب على الإنتاج الصناعي في

---

(1)- **المرجع نفسه**، ص.360.

(*)- إن اصطلاح النظرية التقليدية " أو الكلاسيكية " ينصرف إلى مجموعة الأفكار الاقتصادية التي وضع أسسها وساهم في تطويرها "آدم سميث" .ويعتبر " كارل ماركس " أول من جمعهم على مستوى صعيد فكري واحد وأطلق عليهم اسم " المدرسة التقليدية " بالرغم من أنهم لم يكونوا على رأي واحد في المسائل التي تصدوا لها، ولكن تبقى مع ذلك بدايتهم وطريقتهم في تناول الأمور وفلسفتهم السياسية متفقة إلى حد كبير.

وقد سيطرت على تاريخ الفكر الاقتصادي لمدة ثلاثة أرباع قرن، يعتبر آدم سميث مؤسسها بدون منازع ومن رعيلها الأول، أما الجيل الثاني الأكثر ثراء فيضم: جان باتست ساي Jean Baptiste Say، ومالتس Robert Malthus ، ودافيد ريكاردو David Ricardo، وأما جون ستيوارت ميل JOHN Stuart Mill فيعتبر من بين جيلها الثالث الذي عرف بتحليله الفكري الجامعي.

ويؤكد أنصار هذه المدرسة على المصلحة الشخصية وحرية المؤسسات والصفقات التجارية باعتبار ذلك هو المحرك لمجمل الحياة الاقتصادية في المجتمع.

2 ـ **آدم سميث** (1723_1790) فيلسوف واقتصادي إنجليزي، درس في "غلاسكو و إكسفورد"، التي أصبح فيها أستاذا، عاصر" فرانسوا كيني" واتصل بالطبيعيين عندما زار فرنسا 1765، ويعتبر مؤلفه ثروة الأمم حدث كبير في مطلع الفكر الاقتصادي.

بريطانيا، مما كان حافزا لحصول حركة كبيرة في الاختراعات تسببت في تغيير أساليب الإنتاج، وزيادة كبيرة في معدل الطاقة الإنتاجية[1].

يرجع الفضل في تأسيس هذه المدرسة الفكرية إلى" آدم سميث" "وريكاردو"و" ستيوارت ميل. ومن أهم أفكارهم، الاعتقاد بأن الظواهر الاقتصادية هي ظواهر يسيطر عليها نظام طبيعي، وأن المنفعة الشخصية هي التي تقود تصرفات الإنسان، وأن الحرية الاقتصادية هي شيء مقدس وأن قوة الدولة ليست في مقدار ما تملكه من ذهب وفضة وإنما في مقدار ما تملكه من قوة عاملة وإنتاج، كما يقرون بمبدأ تحقيق التنسيق والانسجام بين سعي الأفراد لمصالحهم الخاصة وبين مصلحة الجماعة[2]، وبتالي كان لابد من تحجيم دور الدولة الذي يحول دون تحقيق الهدف جعل دور الدولة يقتصر على توفر الإطار المؤسسي الذي يساعد على تنفيذ النشاط الاقتصادي الخاص للأفراد الذين يرغبون، فضلا عن عملية توزيع الفائض الاقتصادي، وقد عبر عن ذلك توماس جيفرسون عندما قال:".. أن الحكومة الأفضل هي التي تسيطر على القليل من الأنشطة الاقتصادية..."[3].

وخلال المرحلة الرأسمالية الصناعية أصبح النشاط الصناعي من اختصاص الأفراد وليس من اختصاص الدولة، وكانت مهمة الدولة مقتصرة على حفظ الأمن الداخلي والدفاع عن الوطن ضد الاعتداء الخارجي، وقد صاغ آدم سميث الواجبات التي يمكن للدولة أن تقوم بها كالأتي[4]:

- الدفاع ضد العدوان والغزو الخارجي.
- إقامة العدل بين أفراد المجتمع ومنع اعتداء بعضهم على البعض.

---

(1)- عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، ج1،(بغداد: الميناء للطباعة والنشر، 2006)، ص.28.

(2)- نجلاء عبد الحميد راتب، **المرجع السابق**، ص.47.

(3)-Barry Clark, **Political Economy, a Comparative Approach**.(New York: Praeger Publishers, One Madison avenue, 1991),P.190.

(4)- لبيب شقير، **تاريخ الأفكار الاقتصادي**، (بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، 1986)، ص.52.

– القيام بالأعمال التي لا يرغب الرأس المال الخاص القيام بها على الرغم من ضرورتها للمجتمع وذلك لأنها لا تعود بالربح المناسب (الصحة، التعليم،...الخ).

على الرغم من هذا الاتجاه المقيد لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي، إلا أن ادم سميث بطبيعته الانجلوسكسونية وما تمتاز به من اتجاه عملي يتمثل في إخضاع المبادئ إذا لزم الأمر لمقتضيات الظروف، قد أورد بعض الاستثناءات على حرية الأفراد في مباشرة نشاطهم الاقتصادي، ووافق على تدخل الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي في بعض الحالات كما وافق على الحد من الحرية الطبيعية التي يتمتع بها الأفراد إذا استلزم هذا الصالح العام، وقد قدم سميث العديد من الاستثناءات التي يجوز فيها للدولة أن تتدخل في المجال الاقتصادي منها[1]:

– تدخل الدولة لحماية بعض الصناعات الوطنية.

– فرض ضريبة جمركية على بعض السلع الأجنبية، لتحقيق نوعا من المساواة في القدر على المنافسة بين السلع المحلية والسلع الأجنبية.

– تقييد حق البنوك في إصدار أوراق نقدية زهيدة القيمة، خشية من زيادة المعروض النقدي وارتفاع الأسعار، وذلك على أساس وجوب تقييد حرية بعض الأفراد، إذا كان في هذه الحرية ما يهدد أمن المجتمع.

ويعتبر كتاب ثروة الأمم لآدم سميث أول كتاب يدرس في علم الاقتصاد. فقد اقتبس سميث أفكاره عن الطبيعة الإنسانية بشكل ملحوظ من الافتراضات الليبرالية والعقلانية، وكان له إسهامه المؤثر في الجدل حول الدور المرغوب فيه للحكومة بداخل المجتمع المدني[2].

وقد استخدم الاقتصاديون في المراحل اللاحقة فكرة " اليد الخفية" لشرح كيف أن المشكلات الاقتصادية مثل البطالة، التضخم، العجز في ميزان المدفوعات، يمكن القضاء عليها من خلال آليات السوق. فمثلا تأتي البطالة نتيجة زيادة عدد المؤهلين للعمل عن الوظائف المتاحة أي عرض العمال يزيد عن الطلب عليها، فتنخفض قوى السوق من سعر العمالة أي أجورهم، فمع

(1)– أحمد جامح، **الرأسمالية الناشئة**،(مصر: دار المعارف، 2008)، ص ص. 128–129.

(2)– إبراهيم كبه، **دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي**،ج1، ط1، (بغداد: مطبعة الإرشاد، 1970)، ص.163.

انخفاض الأجور يمكن لصاحب العمل تعيين عدد اكبر من العمال وبالتالي تقل البطالة، لذلك تكون قوى السوق قادرة على القضاء على البطالة بدون تدخل الحكومة شريطة أن يكون مستوى الأجور مرنا مثل الأسعار الأخرى، وتؤدي السوق الحرة إلى كفاية اقتصادية فمن أجل الربح لا بد أن تكون التكلفة منخفضة. فالإسراف وعدم الكفاءة لا سبيل لهما في العمل الإنتاجي، و ففي نفس الوقت تمنح المنافسة إمكانية الحصول على أرباح مبالغ فيها، إذا كانت الأرباح عالية بشكل غير عادي في مجال معين فذلك سيشجع المنتجين على دخول ذلك المجال بالتالي سيزيد الناتج وينخفض مستوى الأسعار والأرباح، فالسوق هو الفاعل الأساسي في التنمية وأما الدولة فدورها حيادي فقط[1].

مع مرور السنين وتسارع الأحداث التي شهدها القرن بداءا بالحرب العالمية الأولى فالثورة السوفياتية، ففترة الكساد الاقتصادي في أمريكا وأوروبا، فالحرب العالمية الثانية، انهار النظام العالمي الليبرالي واستبدلت الدولة الليبرالية الادنوية(Minimalist)، بدولة عالية المركزية والنشاط في معظم أرجاء العالم.

المطلب الثالث: الاشتراكية (المركزية)[*]: في منتصف القرن التاسع عشر ظهرت بوضوح عيوب وانحرافات النظام الرأسمالي، التي ركزت على الحرية الاقتصادية الكاملة، وعدم تدخل الدولة بأي شكل من الأشكال في النشاط الاقتصادي. وكان من أبرز العيوب والانحرافات تدني أجور العمال وظروفهم المهنية والمعيشية، سوء توزيع الدخل، الاحتكار، الأزمة المالية[2].

وكرد فعل لهذه العيوب والانحرافات، ظهر" الفكر الاشتراكي" في منتصف القرن التاسع عشر على أيدي كارل ماركس، وقد نادى الفكر الاشتراكي بإحلال الملكية العامة مكان الملكية الخاصة،

---

(1)- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها**،(مصر: سياساتها مؤسسة شباب الجامعة، 1996).ص ص.52-53 .

(*)- **كارل ماركس Karl Marx 1818-1883** من عائلة بورجوازية ألمانية وكان من النشطين سياسيا، فطرد إلى إنجلترا حيث لعب دورا مهما في الحركة العمالية والثورية في عصره، ويحتل ماركس مكانة هامة في تاريخ الفكر الاقتصادي.

(2)- محيى محمد مسعد، **الدولة ودورها في ظل تحديات العولمة**، (مصر: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع،2010) ص.19.

وجعل الهدف الرئيسي من النشاط الاقتصادي هو إشباع الحاجات الجماعية وليس تحقيق الربح، وإحلال رغبات الجماعة مكان اقتصاديات السوق[1].

فقد ظهرت الفكرة الاشتراكية في صورتها المحددة المعالم من قلب الرأسمالية بوصفها رد فعل على ذلك النظام الذي ظن الناس في وقت ما انه سيجلب لهم مزيدا من الرخاء، فإذا به يصيب الأغلبية الساحقة منهم بالفقر، ويصيب الإنسان بأنواع من العبودية ربما كان أشد مما كان يعانيه في كثير من مراحل التطور الاجتماعي السابقة وكانت الاشتراكية قد ظهرت بهدف نقل المجتمع الإنساني إلى مرحلة جديدة يتخلص فيها من نقائص المرحلة الرأسمالية، وكانت نقطة البدء في التفكير الاشتراكي هي محاولة استرداد القيم الإنسانية التي أهدرها النظام الرأسمالي[2].

الواقع أن الفكر الاشتراكي لم يجد طريقه نحو التطبيق إلا خلال النصف الأول من القرن العشرين على أثر الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917، ثم في دول أوروبا الشرقية سنة 1945 على اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، ثم في الصين سنة 1949، وبعد ذلك في العديد من الدول النامية في إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية.

يرى من يدعوا إلى الاقتصاد المركزي أو من يمكن أن يطلق عليهم بالمركزيين، بأن مفتاح النمو الاقتصادي لا يمكن اعتباره في تحديد الأسعار الملائمة، بل في التكوين القطاعي الملائم للاقتصاد[3].

إن الحافز الرئيسي للشركات في الاقتصاد الرأسمالي هو تحقيق الحد الأقصى من الربح. و من جهة أخرى، تعتمد إمكانية النمو في دولة ما، في المدى البعيد، على تحسين الإنتاجية وبينما

---

(1)- **المرجع نفسه**، ص20.

(2)- عبد الرزاق محمد صالح الساعدي، **الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية – الواقع والآفاق الدنمارك نموذجا**، رسالة مقدمة لنيل أطروحة الدكتوراه، كلية الإدارة و الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2012 ص.68.

The American Economic Review,88,2,(May _,"The New Institutional Economics"(3)-Roland Coase, 1998): 72.

يفترض نموذج الكلاسيكية الجديدة تطابق هذين الدافعين، نجد أن النموذج المركزي لا يسلم بهذا التطابق[1].

تلقى الفرضية المركزية الكثير من النقد، فهناك أولا الإشارة إلى أن المركزيين يؤكدون ضمنيا (أو صراحة) وجود بنية صناعية موضوعية مثلى، وتُجَسِّدُ هذه الفكرة على أفضل وجه أطروحة ستيفن كوهن (Stephen Cohen) وجون زايسمان (John Zysman)عن مواد التصنيع[2]. وبمنطق مجرد فإن تماسك هذه الفرضية يذوب عند تناول التفاصيل: ما القطاعات الضرورية للازدهار القومي؟ وبأي نسب؟ إذ لا توجد دولة تستطيع تحقيق النجاح في مجالات الإنتاج كلها، ونجد أن منطق سميث، الذي بناه على الأرباح التي يحققها التخصص التجاري يبرر رفض مثل هذا الاحتمال. وهكذا نجد أن الحجة القائلة بوجوب احتفاظ كل امة بهيكل صناعي معين تستند في الواقع إلى أساس منطقي واهن.

المطلب الرابع: دور الدولة في الفكر الكينزي[*] (المدرسة التدخلية): خلال الكساد الكبير الذي حدث في ثلاثينيات القرن العشرين، كانت النظرية القائمة غير قادرة على تفسير أسباب الانهيار

---

(1)- **Ibid**,29.

(2)– يؤكد **كوهن وزايسمان** أن وظائف الخدمات عالية الأجر لها صلة وثيقة بالقاعدة الصناعية ، ولهذا يؤدي فقدان الوظائف في قطاع الصناعة إلى تدمير وظائف الخدمات. غير أن هناك مشكلات عديدة مي افتراض وجود علاقة بين كل من الصناعة والخدمات، أولا من الأفضل النظر إلى الخدمات على أنها وظائف مستقلة. ثانيا تكسو الخط الفاصل بين الصناعة والخدمات عتمة متزايدة فكثير من المنتجات أضحت غير ملموسة (مثل برمجياتا الحسوب). وأخيرا صار التقارب المادي بين الصناعة والخدمات رهنا بالتغيير التقني. وهكذا لم يعد ازدهار صناعة الخدمات في دولة يعتمد بالضرورة على أعمال أصحاب الصناعات في هذه الدولة. مع ان التبادل التجاري للخدمات عبر الحدود يتصف ببعض الصعوبة فهذه الحقيقة يجب ألا تحجب الواقع، إذ أن الكثير من الخدمات يتم تسويقها فعلا.

-Stephen Cohen, John Zysman**, Manufacturing Matters: The Myth of the Post-Industrial Economy**. (New York: Basic Books, 1987) .

(*)– نسبة إلى "**جون ماينر كينز John Maynard Keynes** (1883–1946) إبن أحد صغار الفلاحين من أتباع المدرسة التقليدية، وهو جون نيفل كينز، درس الاقتصاد في جامعة كمبردج على يد أستاذه مارشال، ثم حقق أمله في التدريس، اهتم كثيرا بدراسة نظرية النقود، ترأس وفد بلاده في المؤتمر المالي والنقدي للأمم المتحدة الذي انعقد في 1944/07/01، وحضره ممثلو 44 دولة في "بريتون وودز" والذي أسفر عن اتفاقيتين دوليتين، اختصتا بإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير .أحدث كينز ثورة في الدراسات الاقتصادية عندما أصدر كتابه الشهير "النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود"سنة1936.

الاقتصادي الحاد الذي شهده العالم أو تقديم حل ملائم من خلال السياسات العامة لإنعاش الاقتصاد[1].

في ظل هذه الظروف، ظهرت المدرسة الكنزية، وحاول" كينز "إنقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار بسبب أزمة الكساد التي حلت به،محاولاً تخليص الفكر التقليدي من الأخطاء التي وقع فيها بسبب الآراء التي طرحها، وطريقة التحليل التي استخدمها والوسائل التي استحدثها، فكانت نظريته بمثابة ثورة في مجال الفكر الاقتصادي، مهدت بقوة لتبلور هذا الفكر كعلم مستقل. وتركز هذه المدرسة بصورة عامة على:[2]

– أهمية دور العوامل غير النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث ترى هذه المدرسة أن التقلبات في الاستثمار في أوقات الكساد والرواج هي السبب الرئيسي لعدم الاستقرار الاقتصادي، وفي الوقت نفسه لا تغفل دور السياسات النقدية الخاطئة على الاستقرار.

بعبارة أخرى فإن التقلبات في قرارات الإنفاق في القطاع الخاص في مجال الاستثمار تؤدي إلى حدوث تقلبات في الدخل القومي، وهذا الأخير يسبب تقلبات في العرض النقدي وليس العكس كما يعتقد النقديون. ذلك أن النقديين يعتقدون أن تقلبات العرض النقدي بسبب السياسات الخاطئة للحكومة نتيجة تدخلها، تؤدي إلى حدوث تقلبات في الدخل القومي وبالتالي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي.

– يؤكد الكينزيون على دور تضخم التكاليف والصدمات الاقتصادية التي تأتي من جانب العرض وتسبب تفاقم مشكلة التضخم.

– يؤكد الكينزيون على أهمية دور الدولة في تسريع عمليات النمو والتقدم، وان قوى السوق وحدها لن تكون فعالة في تحقيق ذلك.

---

(1)– ثروت جهان، وأحمد صابر محمود، وكريس باباجورجيو، "ما هو الاقتصاد الكينزي؟" **مجلة التنمية والتمويل**،51، (سبتمبر2014)، 53.

(2)– محمد أحمد الأفندي، "سياسات الاستقرار الاقتصادي بين الطموح وإشكاليات التطبيق مع إشارة خاصة للجمهورية اليمنية"، **مجلة الدراسات الاجتماعية**، 01،(1996)، 86.

لقد أدخل كينز أكبر التغيرات على دور الدولة في الحياة الاقتصادية، لكن ذلك لم يبعده عن المذهب الليبرالي حيث اعتبر توجهاته التصحيحية لليبرالية ودعمها، ففي مؤلفه Je Suise Radical سنة 1925 يقول:".. لا استطيع أن أقف دون مبالات لما اعتقده من العدالة والحكمة ولكن صراع الطبقات يجعلني أقف في جانب الطبقة الرأسمالية المثقفة... وفي مجال الاقتصادي والاجتماعي يؤدي بنا ذلك إلى البحث عن سياسات جديدة تستطيع مراقبة القوى الاقتصادية بطريقة لا تعيق بصفة علنية الأفكار الحديثة للعدالة والاستقرار الاجتماعي...[1]".

وفي كتابه النظرية العامة للتشغيل الكامل، يرى أن توزيع الدخل لوحده لن يكون بصورة عشوائية، كما أن السياسات الاجتماعية هي السبيل لحماية الرأسمالية حيث يقول: ".. أن توسيع وظائف الدولة تبدو لي الوسيلة الوحيدة لتفادي تهديم المؤسسات الاقتصادية الحالية وكشرط جيد لممارسة المبادرة الفردية... في هذا المجال فإن المزايا التقليدية تحافظ على قيمتها..."[2].

ويرى Yves Crozet أن كينز لا ينتقد الرأسمالية ولكن يؤكد على دور الدولة لتفادي أن تؤدي القرارات الفردية إلى وضع عام غير أمثل، لكن هذا الدور يجب أن يكون في حدود معينة فكينز ضد التأميم لأن الدولة لا يجب أن تتكفل بملكية وسائل الإنتاج، كما يرى أن المصلحة الخاصة لا تؤدي دائما إلى المصلحة العامة عكس الكلاسيك. لهذا فنشاط الدولة هو مكمل لنشاط الأفراد ومبادراتهم الشخصية، لكن التدخل الزائد للدولة يمثل خطرا على النشاط الاقتصادي فزيادة الاستثمار العمومي قد يؤدي إلى نقصان الاستثمار الخاص، رغم أن النفقات العمومية تغطي نقص الطلب الكلي والذي يعتبر أحد أهم أسباب أزمة 1929[3].

ويرى كينز أن هناك عدة نقائص في سوق المنافسة، فمثلا في سوق العمل وعند حدوث البطالة فإن النظرية الليبرالية تعتبر انخفاض الأجور كفيل بحل هذا الاختلال، باعتبار أن الأجر

---

(1)-Beitone et autres, **l'analyse économique et Historique des Sociétés contemporaines**, Pris: Armand Colin,2010.)P.220,

(2)-Delas J.P. **Economie Contemporaine**, Paris: édition Dalloz, 2001.) P.420,

(3)– صرارمة عبد الوحيد، **تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق: مداه وحدوده**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة جامعة قسنطينة، 2006–2007، ص.193.

سعر العمل، وأنه إذا ازداد عرض العمل فإن انخفاض الأجور سيؤدي إلى زيادة الطلب على العمل، و من ثم يتم امتصاص البطالة. لكن كينز يرى أن العمال يبحثون عن عمل مستقر مع حد أدنى مضمون فالعمل لا يعتبر سلعة كباقي السلع، كما أن انخفاض الأجور سيؤدي إلى التأثير على دخل العمال ومن ثم الطلب الكلي وهو ما يؤدي بالمؤسسات إلى تخفيض الطلب على العمل[1].

كما يرى كينز أن الدولة تؤدي دور كبير لتفادي الآثار السلبية لفشل عمل السوق، عن طريق الضرائب والنفقات العامة، حيث تقوم الدولة بدور الواقي من الصدمات والاختلالات الظرفية، كما تقوم بضمان الحماية الاجتماعية للمتقاعدين والمرضى والبطالين..الخ، بالإضافة إلى دعم دخل بعض العائلات الفقيرة، وتحافظ على النشاط الاقتصادي في فترات الانتعاش والانكماش[2].

وبالتالي تؤدي الدولة دورا أساسيا في اقتصاد السوق ليس عن طريق السياسة النقدية والمالية، ولكن في المجال الاجتماعي أيضا للحفاظ على السلم الاجتماعي عن طريق المثال لا الحصر ضمان الأجر الأدنى أو تدعيم الفلاحين.

ولكن كينز كان يفكر بالحد الأدنى من التدخل. إلا أن هذا الحد الأدنى تحول تدريجيا إلى تخطيط اقتصادي وإدارة اقتصادية هادفة، خاصة في البلدان النامية. وهكذا نما القطاع العام في الاقتصادات المختلفة[3]، مما أدى إلى انكماش مقابل في حجم القطاع الخاص. وقد عزا جونسون ذلك، في وقته إلى ثلاث مجموعات من العوامل هي[4]:

---

(1)– لبيب لشقر، **المرجع السابق**، ص.237.

(2)– صرارمة عبد الوحيد، **المرجع السابق**، ص193..

(3)- H.G.Johnson,"Planing and The Market in Economic Development", **Pakistan Economic Journal** VIII, 2,(June 1982):406-408.

(4)-H.G.Johnson, **Ipid**,P.409.

– عوامل اجتماعية وسيكولوجية تحبذ تدخل الدولة في السوق، ذلك لأن السوق الحرة كانت بشكل أساسي من خصائص القرن التاسع عشر، أما قبل ذلك وبعده فقد كان تدخل الدولة في الأسواق ملمحا شائعا كتنظيم اقتصادي. ولقد أدى المصلحون الاجتماعيون والمثاليون دورا كبيرا في ذلك من خلال رغبتهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية المتدهورة في فترة قصيرة وبأسرع وتيرة ممكنة، في وقت كانت فيه قصورات السوق وإخفاقاته واضحة بينما يلف الغموض وظائفه الإجتماعية والإقتصادية ويصعب تقويمها أو قياسها، مثل توزيع الدخل والثروة في حين كان الإيمان قويا بفعالية تدخل الحكومة وحياديتها بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

– ميل البيروقراطية الحكومية نحو التنظيم مقابل الاعتقاد بأن عمل جهاز الأسعار كمنظم للنشاط الاقتصادي ينحو باتجاه عنه زعزعة الاستقرار في الاقتصاد، ويجعل بالتالي من الصعب على الجهاز الحكومي أن يؤدي وظيفته التنظيمية.

– التطور اللاحق في علم الإقتصاد نفسه باتجاه التخطيط الاقتصادي، فقد سار التطور في الثلاثينيات القرن الماضي باتجاه مضاد للسوق. وقد استند ذلك إلى قصورين اثنين في فعالية السوق، أولهما: أن السوق لا يؤدي وظائفه بصورة سليمة وذلك بسبب إخفاقاته العديدة وأهمها: عدم تمام المنافسة فيه، لوجود آثار خارجية لنشاطاته تخلق اختلافا بين كل من التكاليف والمنافع الخاصة، من جهة، والتكاليف والمنافع العامة من جهة أخرى، ولوجود سلع عامة لا يستطيع السوق توفيرها لسبب أو لآخر، أما القصور الثاني فيكمن في أن بعض النتائج التي تترتب على عمل السوق هي في ذاتها غير مرغوبة اجتماعيا، بما في ذلك التوزيع غير المتساوي للدخل. ويرى الكثير من الاقتصاديين الغربيين أن التدخل في توزيع الدخل يتعارض وكفاءة نظام السوق، فهناك إذن تناقض بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

وقد رأى المحافظون أن ذلك يؤدي إلى انحرافات سوقية، والحد من حرية النشاط الفردي وإلى التضخم وسوء في تخصيص الموارد عجزت أدوات السياسة الاقتصادية عند استيعابها كلها، مما نتج عنه فشل هذه السياسة في تحقيق أهدافها العامة المتمثلة في التوازن الداخلي والخارجي[1].

وقد كان من نتائج هذا المنحنى الجديد في الفكر الاقتصادي الرأسمالي منذ التسعينيات الاتجاه نحو أدوات اقتصادية منفردة تتصف بالعمومية وبشيء من التلقائية المنضبطة، متمثلة بأداة واحدة؛ هي النمو النقدي الذي يجب أن يكون الوحيد من بين الأدوات الخاضعة للتحكم الحكومي والذي له تأثير على مجمل الاقتصاد، بحيث ينفى على الحكومة أية مسؤولية اقتصادية مما يحد من دور الحكومة في الاقتصاد، ويجعل من الدولة عنصرا محايدا اقتصاديا، وهكذا وفي ظل المفهوم الكلاسيكي المحدد الجديد (النقودي)، والنظام ذاتي التنظيم و تلقائي التوازن على المستوى الكلي، ونموذج المنافسة التامة على المستوى الجزئي، تصبح الدولة شيئا فائضا اقتصاديا ولا ضرورة لها، إلا في حدود وظائفها كحارسة للأمن الداخلي والخارجي وكمنفذة للقوانين التي تحمي النظام ذاته، وحافظة للعقود ومنفذة لها[2].

ويذهب الاقتصاديون المعارضون للتدخل الحكومي إلى الدراسة الاقتصادية الجزئية للخارجانيات Extemalities[*]التي تسبب إخفاقات سوقية، وللجهود الحكومية من اجل تصفيتها

---

(1)– أحمد رشاد موسى، **دور الدولة في النظام الاقتصادي المعاصر**، (ورقة بحث قدمت في المؤتمر العلمي السنوي الحادي والعشرين للاقتصاديين المصريين، " دور الدولة في مصر في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة"، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1999)، ص. 4.

– عاطف قبرص، **إعادة النظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، (ورقة بحث قدمت في اجتماع الخبراء حول: "الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر". نظمته الأمم المتحدة بالقاهرة، 11–13 نوفمبر 2001)، ص ص. 118–136.

(2)– عبد الستار عبد الحميد السلمي، **المرجع السابق**، ص. 371.

(*)– تحدث الخارجانية في الاقتصاد عندما يترتب على التعامل في السوق نفعا أو ضررا لأطراف ثالثة ليست طرفا في هذا التعامل الذي تم، والخارجانية بهذا المفهوم تؤدي إلى إضعاف السوق، ولذلك يتعين على الدولة أن تتولى إدارة هذه الخارجانيات سواء كانت نافعة أو ضارة، وذلك لحماية الاقتصاد الوطني من الخارجانيات الضارة من خلال سن تشريع يفرض عقوبات على كل من يتسبب في حدوث خارجانيات ضارة في الاقتصاد، كالمصانع الملوثة للبيئة. للمزيد يرجى الاطلاع:

- Roger Leroy Miller. **Economics Today**, (New York :Harper Collins Publishers, 1991), PP. 117-120.

قد أدت إلى تطوير نظرية إخفاق حكومي مشابهة لنظرية الإخفاق السوقي في القطاع الخاص وقد لا يكون الإخفاق الأخير كافيا بحد ذاته لتبرير تدخل حكومي بهدف تصحيحه، ذلك أن الإخفاقات السوقية قد تعكس الطبيعة المحدودة وغير الكاملة للسلوك الفردي، مما قد لا تستطيع الحكومة تحسينه أو إدخال تغيير جوهري عليه[1].

كما أن الحكومة حسب رأي هؤلاء تعمل في ظل أو ضاع سياسية وبيروقراطية غير مواتية مما يحد من فعاليتها وكفاءة أدائها، ويقلل من أهليتها كبديل للسوق أو القطاع الخاص. كما أخذ هؤلاء الاقتصاديون ينظرون للحكومة على أنها صناعة تستجيب للمصالح الذاتية لمديريها المنحازيين وغير المحايديين. وقد ساعدت نظرية الاختيار هذه في وضع ".. الأساس الفكري لرفض العمل الحكومي كجواب على المشاكل الاجتماعية وذلك لصالح صياغة السلوك الحكومي أكثر مباشرة وأقل رومانسية..."[2]. وقد ترتب على هذه النظرة في عقد السبعينيات رمي ظلال من الشك حول فعالية سياسات إدارة الطلب، وإعطاء دور أكبر للتوقعات والحوافز وبالتالي لأفق زمني أطول[3].

المطلب الخامس: الليبرالية الجديدة(*): إذا كانت الليبرالية كفلسفة سياسية ومنظومة اقتصادية قد بدأت في التشكل والتبلور النظري في القرن الثامن عشر، فإن النيوليبرالية خط جديد داخل التيار

---

(1)- Barry Clark, **Op,Cit**. 120.

(2)-M.J.Boskin, **Reagan and The U.S.Economy: The Successes, Failure, and Unfinished Agenda,** (San Francisco: International Centre For Economic Growth, 1987), P.44.

(3)- **Ipip**,PP.42-43.

(*)- يستخدم اصطلاح الليبرالية الجديدة لتأطير قاعدة عريضة من الشرائح الفكرية في مجالات الاقتصاد والسياسة وعلم الاجتماع، وتتسم مقولات الليبرالية الجديدة باتساع نطاقها واشتمالها على جماعات وأحزاب وحركات ذات قناعات وتوجهات سياسية مختلفة. وتستند الليبرالية الجديدة إلى تيارين أبرزهما التيار المحافظ (اليمين الجديد) وقد أصبحت في الوقت الراهن بمثابة الرؤية الفكرية للعديد من الأحزاب المحافظة في انحاءالعالم، يعززها نمط من التفكير يرتبط بفلسفات السوق الحر، ويمكن تلخيص وجهات نظرهم في بعض القضايا الأساسية في الاقتصاد والدولة حيث: (أ) يعطون دورا محدودا للدولة في نظرة مستندة إلى مؤسس هذه النزعة (أدموند برك) الذي عرف بعدايته للدولة وتشكيكه في مدى فعالية الدولة.(ب) مجتمع مدني مستقل ذاتيا كآلية قادرة على توليد التضامن الاجتماعي.(ج) نزعة تسلطية أخلاقية بالإضافة إلى نزعة اقتصادية فردية.(د) القبول بعدم المساواة في توزيع الدخل.(هـ) النزعة القومية التقليدية، والدولة تعتبر ضرورية وظيفة النظام الاجتماعي.(و) العداء الواضح لدولة الرفاهية بوصفها مصدر الشرور وتؤدي إلى تكبيل روح المبادءة والاعتماد على الذات . للمزيد يرجى الإطلاع:

الليبرالي ظهر في بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين، وفق مقتضيات هذه النظرية، ينبغي على الدولة الليبرالية الجديدة أن تدعم بقوة حقوق الملكية الفردية الخاصة، وحكم القانون، ومؤسسات الأسواق المفتوحة والتجارة الحرة[1].

وتعتبر هذه الترتيبات المؤسساتية جوهرية لضمان حريات الفرد، ضمن إطار قانوني/ قضائي يتم فيه التفاوض بحرية حول الالتزامات التعاقدية بين الأفراد في ساحة السوق الاقتصادي. يتحتم على الدولة حماية حرمة العقود، وقدسية حق الفرد في حرية العمل، وحرية التعبير، وحرية الاختيار، ويتحتم عليها بالتالي استخدام وسائل العنف التي تحتكرها للحفاظ على هذه الحريات مهما كان الثمن[2].

مع تزايد حجم وظائف الدولة في معظم دول العالم تقريبا خلال ثلاثة أرباع القرن العشرين الأولى. حيث كانت قطاعات الدولة في معظم مجتمعات أوروبا الغربية والولايات المتحدة تستهلك أكثر بقليل من 10% من الناتج الإجمالي المحلي في بداية القرن، ارتفعت هذه النسبة إلى حوالي 50%(بل 70% في السويد الاشتراكية الديمقراطية) بحلول الثمانينيات[3].

أدى هذا النمو المطرد، وما نجم عنه من انعدام الكفاءة ونتائج أخرى غير متوقعة، إلى ردة فعل قوية جسدتها التاتشرية والريغانية. وتميزت سياسات العالم في الثمانينيات والتسعينيات بصعود الأفكار الليبرالية مجددا في معظم بلدان العالم المتقدم، ومع محاولات الحد من نمو القطاع الحكومي والإبقاء على مستوياته الحالية، إن لم يكن عكس مساره التصاعدي، ثم أعطى انهيار

-أحمد زايد ومحمد محي الدين، مترجما، **الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، (مصر: المجلس الأعلى الثقافة، 1999).

(1)- الطيب بوعزة، **نقد الليبرالية**، ط1، (مصر: دار المعارف الحكيمة، 2007) ص.134.

(2)- مجاب الإمام، مترجما، **الليبرالية الجديدة: موجز تاريخي**، ط1، (المملكة العربية السعودية: امتياز التوزيع شركة مكتبة، 2008) ص. 105.

(3)- مجاب الإمام، مترجما، **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**،(المملكة العربية السعودية: شركة مكتبة العبيكان، 2007)، ص ص. 44-45.

الشيوعية، باعتباره صيغة حكم الدولة الإستثناري الأكثر تطرفا. دفقا إضافيا إلى الحركة الليبرالية لتقليص حجم الدولة في البلدان غير الشيوعية[1].

وهكذا، بعد أن تعرض فريديريك أ.هايك للسخرية والتشهير في منتصف القرن العشرين بسبب إشارته إلى وجود علاقة بين الشمولية وبين دولة الرفاه والرعاية الاجتماعية الحديثة وجد هايك نفسه قبل وفاته عام 1992 أفكاره تؤخذ بشكل أكثر جدية في نهايات القرن العشرين ليس فقط في الأوساط السياسية، حيث تسلمت الأحزاب المحافظة وأحزاب يمين الوسط مقاليد الحكم، بل أيضا في الأوساط الأكاديمية، حيث أكتسب الاقتصاد الكلاسيكي الجديد شعبية هائلة وتبوأ مكانة مرموقة، إلى حد اعتباره الفرع الرائد في علم الاجتماع[2].

كما دعت المؤسسات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالإضافة إلى حكومة الولايات المتحدة، إلى ضرورة اتخاذ مجموعة من التدابير تهدف إلى الحد من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية. أطلق أحد المشاركين في صياغة رزمة التدابير هذه اسم إجماع واشنطن في حين اسماها نقادها وأعداؤها في أمريكا اللاتينية: " الليبرالية الجديدة". تعرض إجماع واشنطن إلى هجوم شديد ومتواصل في بدايات القرن الحادي والعشرين، ليس فقط من قبل المتظاهرين ضد العولمة، بل أيضا من قبل أكاديميين يتمتعون بمصداقية عالية ومكانة مرموقة في عالم الاقتصاد[3].

لا يرفض الليبراليون الجدد فكرة فشل اقتصاد السوق أو تدخل الدولة رفضا تاما، إنما يحملون أنفسهم قسرا على قبول فكرة فشل اقتصاد السوق وضرورة تدخل الدولة، وعادة ما تطرح السلع العامة بوصفها حالة تستوجب تدخل الدولة، ومع ذلك يشير الليبراليون الجدد إلى أن سلعا قليلة يمكن أن تعتبر حقا سلعا عامة وخاصة عند إعمال مبدأ الإستثنائية[4].

---

(1)-**المرجع نفسه والصفحة** .

(2)- المرجع نفسه والصفحة.

(3)- **المرجع نفسه**، ص ص .45-46.

(4)- Richard Comes and Told Sandler, **The Theory of Externalities, Public Goods and Club Goods** (Cambridge: Cambridge University Press, 1986),P.7.

ويجب النظر بحذر إلى الدعوات المطالبة بضرورة التدخل الحكومي الذي يجب ألا يتم إلا عند العجز عن حل مشكلة ما بواسطة حقوق الملكية المعرفة بدقة[1]. لكن حتى إذا افترضنا ضرورة التدخل الحكومي، فإن أنصار السوق يرون فشل هذا التدخل الذي عادة ما يقع في شرك لوائح جماعات النفوذ وسوء الإدارة وقرارات الدولة التي تسري بأثر رجعي...الخ[2] وحتى في الحالات التي تتدخل فيها الدولة لا يتضح إن كانت المحصلة النهائية ستكون تحسنا في نتائج السوق[3].

وبناءا على كل هذا، تخلص مدرسة اقتصاد السوق الحرة إلى أن السوق لا الدولة هي الجهة التي تنسق النمو الاقتصادي على أفضل وجه، وأن تفسير التفاوت في النمو من دولة إلى أخرى يكمن في المدى الذي تذهب إليه الدولة في فرضها للعوائق التي تشوه السوق، إذن يتناسب النمو الاقتصادي وتدخل الدولة عكسيا.

قد أدرك الاقتصاديون الداعون إلى إجراء إصلاحات ليبرالية عن هذه الحقيقة على الصعيد النظري، لكن التركيز النسبي في تلك الفترة أنصب بشكل أكبر بكثير من تقليص نشاطات الدولة، الأمر الذي يمكن إساءة تفسيره عمدا، أو الخلط بينه وبين محاولة تحجيم قدرات الدولة في المجالات كافة. إن أجندة بناء الدولة، والتي لا تقل أهمية عن أجندة تقليص دورها، لم تعط قدرا موازيا من الاهتمام والتفكير، فكانت النتيجة فشل الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية في تحقيق الوعود التي قطعتها على نفسها في العديد من دول العالم، أدى غياب الإطار المؤسساتي الملائم إلى ترك تلك الدول في وضع أسوأ مما كان يمكن أن تكون عليه في الواقع بغياب تلك الإصلاحات. لقد كانت المشكلة الحقيقية فشلا مفهوماتيا أساسا بأبعاد الدولة الواجب تحريرها

(1)-Haa-Joon Chang, **The Political Economy of Industrial Policy**, (New York: St. Martin' s Press 1994). P.11.

(2)- **Ibid**,P.18.

(3)- Peter C.Ordeshook, **The Emerging Discipline of Political Economy**, In James E. Alt and Kenneth A.Shepsle (eds), **Perspectives on Positive Political Economy** .(Cambridge:Cambridge University Press, 1990),PP.16-17.

وبعلاقة هذه الأبعاد المختلفة بعملية التطوير، فكانت النتيجة مزيدا من الأزمات الاقتصادية في دول العالم الثالث وأزمة مالية في الدولة الليبرالية[1].

المطلب السادس: دور الدولة في ظل الأزمة المالية: شجعت الليبرالية الاقتصادية الجديدة على الإفراط في الثقة في الأسواق وفي قدرتها على التصحيح الذاتي لانحرافاتها، كما أنها روجت لتصغير حجم الحكومة وتقليص وظائفها الاقتصادية والاجتماعية، وروجت للخوصصة وإزالة القيود على الأموال بين الدول، وغيرها من الإجراءات التي تنامي تطبيقها في إطار التحرير المالي بوجه خاص والعولمة الاقتصادية بوجه عام، وهو ما أدى إلى حدوث الأزمة المالية العالمية 2008، والعودة إلى مفهوم الدولة الكينزية.

يمكن تعريف الأزمة المالية على أنها: " الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية"[2].

وعادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي مسببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملائمة الائتمانية للمقترضين، وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة، مما يؤدي إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج، وقد عرف الاقتصاد الدولي عدة أزمات مالية.

إن التاريخ الاقتصادي زاخر بعدد هائل من الأزمات المصرفية وأزمات أسعار الصرف فقد شهدت الفترات الزمنية التي سبقت القرن الماضي احتداد الأزمات المالية وخصوصا الأزمات المصرفية، وهناك أمثلة بارزة في تلك الفترة تمثل في أزمة بنك بيرينجز عام 1890 والتي تضمن أوجه شبه واضحة بأزمة المكسيك التي وقعت في الفترة ما بين 1994 و 1995 كما أن أزمة أسعار الصرف في الولايات المتحدة الأميركية في الفترة ما بين 1894 و1896 كما وقعت في

---

(1)- مجاب الإمام، **المرجع السابق**، ص.47.

(2)- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2011)، ص.33.

القرن السابق أزمات مالية عديدة، في فترة ما بين الحربين العالميتين كأزمة الكساد العظيم، بالإضافة إلى أزمات الجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي في الستينيات، وانهيار نظام بريتون وودز فى أوائل سبعينات القرن الماضي وأزمة الديون الخارجية في الثمانينيات[1].

وفى التسعينيات من القرن السابق، وقعت أزمات العملة في أوروبا وهى أزمات خاصة بآلية سعر الصرف في النظام النقدي الأوروبي في الفترة 1992–1995، كما وقعت الأزمة المالية في مناطق شرق آسيا وهى الأزمة التي مرت بها اندونيسيا وكوريا وماليزيا والفلبين وتايلاند في الفترة من 1997 – 1998. وكان لهذه الأزمات تكاليف متباينة من حيث الناتج والنفقات المالية العامة الموجهة لدعم القطاعات المالية الضعيفة، كما كان لهذه الأزمات آثار انتشرت بشكل ملموس على نطاق دولي، واقتضت في عدد من الحالات تقديم مساعدة مالية دولية لتخفيف حدتها وخفض تكاليفها، والحد من انتشار عدواها واحتواء آثارها السلبية على البلدان الأخرى[2].

كما فرضت الأزمة المالية على الدول أن تتدخل لدفع الاقتصاد القومي، وتجنبه مخاطر كساد طويل، فالأزمة المالية قد تسببت في أزمات أخرى متتالية. وكان واضحا أن الأولوية في هذه الخطط كانت تستهدف إنقاذ قطاع البنوك من الانهيار ومكافحة زيادة البطالة.

---

(1)– إبراهيم العيسوي، **اثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية: قناة طبيعة الأزمة**، (ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول: "القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف"، بيروت، لبنان: 23–25 مارس 2009)، ص.3.

(2)– إبراهيم العيسوي، **المرجع نفسه**، ص.3.

للمزيد حول تعريف الأزمة المالية العالمية، وأثرها، وتطورها يرجى الاطلاع على:

– صندوق النقد الدولي، **دراسة استقصائية، للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية (أكتوبر2008)** ، آفاق الاقتصاد العالمي: الضغط المالي و الهبوط الاقتصادي و التعافي.

– سيد عطيتو محمد علي، **دور الدولة في مواجهة الأزمة المالية الاقتصادية العالمية**، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الرابع عشر حول:" الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وأثارها على قطاعات الاقتصاد القومي" القاهرة: جامعة عين الشمس، 12–13 ديسمبر 2009).

– بحوث المؤتمر الدولي: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، 20–21 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف:
http://www.univ-ecosetif.com/seminars/article.php?id=154.

وبالتالي قامت العديدة من الدول بتقديم ضمانات للقروض بين المؤسسات المالية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، أصبح صندوق تامين الودائع FDIC، يقوم بضمان ديون البنوك الأمريكية حتى 1400 مليار دولار أمريكي، وذلك لمدة ثلاث سنوات كحد أقصى، ويقوم الصندوق بتقديم ضمان مؤقت للقروض بين البنوك، فيما عدا القروض لمدة ثلاثون يوما[1].

وبالتالي يرى أغلب الباحثين الاقتصاديين أن تدخل الدولة في هذه المرحلة أصبح أمر ضروري نتيجة فشل السوق مرة أخرى بالرغم من أن نموذج واشنطن الذي يراه الكثير من مؤيديه انه نموذج وقاية أكثر منه نموذج حل، إلا أن حدوث أزمة 2008، جعلت العديد يركزون على ضرورة تدخل الدولة لمعالجة اختلالات السوق، ومنع العديد من البنوك والشركات من الانهيار.

المبحث الثاني: دور الدولة في التجارب العالمية: كانت الدولة وما تزال في كافة المجتمعات فاعلا ملموسا في الحياة الاقتصادية، تتسع أو تنحسر مساحة هذا الفاعل أو دائرة فعله وتأثيره تبعا لطبيعة المرحلة ولنوع النظم والمذاهب الاقتصادية، فأنماط الدولة وأبنيتها وممارستها وعلاقاتها بمجتمعاتها تختلف من مجتمع لآخر ولحقبة تاريخية إلى أخرى.

(1)– محمد محمد عبد اللطيف، **دور الدولة في مواجهة الأزمة المالية العالمية**، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول:" الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية". مصر: جامعة المنصورة، كلية الحقوق، 1–2 أفريل 2009)، ص. 136.

المطلب الأول: النموذج الياباني (دولة الثقافة الصناعية): ترتبط السياسة التنموية اليابانية بتلك الروابط غير الرسمية الوثيقة بين ثلاث جماعات مهمة على الساحة اليابانية تسيطر على صنع السياسة الاقتصادية في البلاد متمثلة في قيادات الخدمة المدنية، وكبار رجال الأعمال، وقيادات الحزب الليبرالي الديمقراطي، فيما أصبح يعرف بالمثلث الفولاذي(Iron Triangle) [1].

ووفقا لتلك التركيبة فإن البيروقراطيين، وليس السياسيين أو رجال الأعمال، هم الذين تولوا وضع معظم السياسات والتشريعات التي جعلت من اليابان عملاقا اقتصاديا، والأكثر أهمية أن معظم قيادات الحزب الليبرالي الديمقراطي (الذي حكم اليابان منذ 1955م وحتى الآن فيما عدا فترة زمنية قصيرة في 1993م) ومعظم رجال الأعمال كانوا هم أنفسهم قد عملوا ضمن قطاع الخدمة المدنية. ومن ثم فإنه وبعكس الحال في الولايات المتحدة حيث العلاقة غالبا ما تكون عدائية ما بين رجال الأعمال والحكومة، فإن النخبة اليابانية تعتقد أن التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص هو أفضل طريق لتحقيق النمو الاقتصادي. وكان من نتيجة ذلك التعاون تبلور ما أصبح يعرف بنموذج "رأسمالية الدولة" أو "اليابان الشركة" ".Japan, Inc" [2].

وليس لنظريات الاقتصاد الكلاسيكي الجديد غير قيمة محدودة لإضاءة الحياة الاقتصادية في اليابان. فالشركات اليابانية تتنافس بعضها البعض على الأسواق منافسة لا رحمة فيها مثلما يحدث في كل مكان أخر، ولكن الرأسمالية اليابانية تختلف اختلافا عميقا عن فردية السوق الانجلوساكسونية التي أقام عليها معظم أصحاب النظريات الاجتماعية نموذجهم الرأسمالي، كما تختلف عن النموذج الذي يقدمه " توافق واشنطن"[3].

---

(1)– عبد الغفار رشاد، **تجربة التحول الديمقراطي في اليابان ودروسها المستفادة للعالمين العربي والإسلامي**،(ورقة بحث قدمت إلى:" مؤتمر الحوار الحضاري بين اليابان والعالم الإسلامي"، القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر2002)، ص.36 .

(2)–عبد الرحيم خليل،" صنع السياسة العامة في اليابان، بين النظريات والتطبيق"، **مجلة دراسات مستقبلية**،11،(جانفي، 2006): 126.

(3)–أحمد بلبع، مترجما. **الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية**، (القاهرة: مكتبة الشروق، 2000)، ص.238.

ومؤسسات السوق اليابانية تعتمد في معاملاتها مع موظيفها ومع بقية المجتمع على شبكة من الثقة وليس ثقافة العقود. وهل اقل كثيرا من الشركات الأمريكية انفصالا عن هيكل المجتمعات المحيطة بها، وعلاقاتها مع مؤسسات الدولة علاقات وثيقة ومستمرة. كما ان الحياة التي تفصح عن الرأسمالية اليابانية ليست حياة فردية ولا يوجد ما يدل على أنها ستصبح كذلك[1].

وفي هذا السياق يشير بول كنيدي (1988) إلى أن التصنيع السريع في اليابان قد حدث تحت رعاية سلطة حكومية مركزية قوية تقوم على مبدإ التدخل. بل إن مؤسسات الدولة كانت هي العامل الحاسم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والصناعية عند كل منعطف في التاريخ الياباني. وأن تحديث اليابان كان ضرورة[2]: "..لا لأن المنظمين الأفراد كانوا يرغبون في ذلك بل لأن الدولة كانت تحتاج إليه ... فقد شجعت الدولة على بناء شبكة من السكك الحديدية والاتصالات البريدية والخطوط الملاحية، وعملت بالتعاون مع المنظمين اليابانيين الصاعدين على تطوير الصناعة الثقيلة وصناعة الصلب والحديد، وبناء السفن، وكذلك على تحديث إنتاج المنسوجات. كما كان الدعم الحكومي يقدم لتعزيز الصادرات وتشجيع النقل البحري، وإقامة بنية صناعية حديثة. وفوق ذلك كله كان يكمن الالتزام السياسي الرائع بتحقيق الشعار القومي "دولة غنية ذات جيش قوي...".

كذلك يشار إلى أن الرأسمالية اليابانية لم تقم على أنقاض النظام الإقطاعي، كما حدث في أوربا بل أن تطور الشركات اليابانية الحديثة كان امتدادا لمؤسسات موروثة من القرون الوسطى، إن تدشين المشروع الاقتصادي الياباني الحديث في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، والمستند إلى قاعدة صناعة قوية كان تجسيدا لنظام اجتماعي ظل قائما ولعبت فيه طبقة الساموراي المحاربين أولا ثم البيروقراطيين فيما بعد دورا حاسما[3].

إن تجربة النهوض اليابانية لم تكن مجرد انبثاق مفاجئ مع حركة الميجي سنة 1868، إنما هي

---

(1)- **المرجع نفسه**، ص. 238.

(2)- Kennedy Paul, **The Rise and Falls of the Great Powers**. London: Fontana, 1988(.P.266,

(3)- أحمد بلبع، **المرجع السابق**، ص.239.

تجربة لها جذورها النهضوية العميقة وسياقها التاريخي الفريد وعناصرها الكامنة الممتدة طيلة فترة توكوغاودوا، حيث شهدت القرون الثلاثة السابقة على عهد الميجي (1568–1868) تطورات نوعية وتراكمات حضارية هامة، أضفت عليها طابع الخصوصية والتفرد والتمييز، فقد شكلت هذه الفترة الزمنية منذ القرن السادس عشر القاعدة الاساس للنهضة اليابانية في مطلع القرن التاسع عشر[1].

كما أدركوا أن هدف تحديث اليابان وفق شعار "دولة غنية وجيش قوي" لا يمكن تحقيقه بدون أن تأخذ الحكومة اليابانية زمام المبادرة في توجيه كل الموارد المتاحة نحو تحقيق ذلك الهدف. وحدث هذا الأمر في ظل تقبل واسع لسياسة الحكومة من قبل قطاعات واسعة من الشعب ومن بينهم معظم كبار التجار الأثرياء الذين كونوا ثرواتهم أثناء حكم توكوجاوا، والذين قاموا بتشغيل المشروعات الجديدة، وبدأ الكثير منهم في مساندة الحكومة من خلال شركات تابعة لعائلات وإقامة بنوك مثل مجموعات زايباتسو[*] (تعاون القطاع العام مع القطاع الخاص)، التي كان لها دور في ضخ كمية كبيرة من الأموال لليابان في النصف الأول من القرن العشرين[2].

وتمثل الدولة التنموية اليابانية على أنها نوع مختلف من الرأسمالية وأنه يختلف بشدة عن النموذج الانجلو أمريكي[3].

فبينما تمتلك الرأسمالية الغربية جذورا ليبرالية واضحة تقدس الفردية والسوق الحرة متأثرة في ذلك بكتابات كل من جون لوك وأدم سميث، فإن الرأسمالية اليابانية المتأثرة بأفكار الفيلسوف

---

(1)– سلمان بونعمان، **التجربة اليابانية: دراسة في أسس النموذج النهضوي**.ط1.(بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات 2012) ص ص.38–39.

(*)– يتردد اسم احتكار ازيباتسو كثيرا في جميع الوثائق الخاصة بالاقتصاد الياباني، والمصطلح هو اختصار لكلمات يابانية تشير إلى تكتلات اقتصادية ضخمة تضم شركات ومؤسسات كبيرة في جميع المجالات كسكك الحديد، والمناجم وصناعة السفن، وصناعة النسيج والبنوك وشركات التأمين وغيرها. وقد أعيد تسميته بعد الحرب باسم كثيبرتسو بينما فضلت الشركات الاحتكارية اليابانية القديمة على تقديم نفسها باسم زايبسو الجديد.

(2)– حسن لطيف كاظم الزبيدي، **المرجع السابق**، ص.73.

(3)– أحمد بلبع، **المرجع السابق**، ص. 238.

الألماني فريدريك ليست Friedrich List قد بنيت على افتراضات ميركنتالية حول طبيعة الإنتاج والتبادل الاقتصادي يأخذ فيها رفاه الجماعة أولوية من حقوق الأفراد. وهذا ما جعل الاقتصاد في اليابان كما يقول جيمس فالوز ".. جزءا من الجيوبوليتيك – أي أنه بمثابة المفتاح لقوة الأمة في مواجهة الإنكشافية في التعامل مع القوى الأخرى..." [1].

لقد صبغت التركيبة التنمية اليابانية الاقتصادية خصوصية ذاتية، وميزتها عن التجارب الانمائية المتقدمة، وذلك في ظل تضافر عوامل على تفردها، تمثلت في طريقة التعامل الامبراطور مع الشعب كان يقدسه، ويضعه في مرتبة لا تقبل النقاش حول ألوهيته، إذ أدى تنازل الامبراطور عن ألوهيته الى تغيير مفاهيم اليابانيين وتصوراتهم حول طبيعة الدولة. وأفرزت هذه التحولات شكلا جديدا للحكم، وانتقلت الدولة من طبيعتها العسكرية الى طبيعتها الاقتصادية؛ مما أدى إلى ولادة الدولة الانمائية. اسهمت في محو الامية والرعاية الصحية المكثفة، محاربة الفقر والتعليم الاكثر تطورا في العالم، تطوير المنشات الاقتصادية. إن ما يشير الى ان تجربة اليابانية في التنمية الاقتصادية قائمة على دينامية الاعتماد على الذات، هو هذا التعاون بين اعتماد الدولة الانمائية على ذاتها في تطوير مواردها[2].

وفي هذا السياق توصف الدولة اليابانية "بالدولة التنموية" لأن الأولوية القصوى لديها كانت ولا تزال هي التنمية الاقتصادية، وليس التنظيم Regulation (كما في الولايات المتحدة)، أو الرفاه welfare (كما في أوربا)، أو الثورة (كما في الصين). أما مقاييس الأداء في هذا النموذج ذو التوجه الإنتاجي فهي تحقيق ادخار عال واستثمار عال أيضا بدلا من زيادة الاستهلاك والترف. وفي هذا السياق يتميز الاقتصاد الياباني بضخامة حجم إدخاراته القومية التي وصلت إلى ما يقارب 40% من إجمالي الناتج القومي تقريبا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية[3].

---

(1)- Fallows, James. **How the World Works**, The Atlantic Monthly .December 1993, P.64.

http://www.theatlantic.com/past/politics/foreign/jfhww.htm. 29/06/2010

(2)– ناصر يوسف،" مقولات التحديث المعاصرة في التجربة الإنمائية اليابانية المركبة: الانجاز والاستمرار والدروس المستفادة إسلاميا"، **مجلة البحوث والدراسات**، 53، (صيف 2008): 131.

The Political Economy of Japan: The Domestic (3)- Yamamura Kozo and Yasuba, Yasukichi, **Transformation**. (Stanford, Calif: Stanford University Press, 1987),P.138.

ومع ذلك فإن النظام الياباني هو "نظام رأسمالي" يستند على الملكية الخاصة والشركات الخاصة الهادفة إلى تحقيق الأرباح، التي تشارك في أسواق محلية وعالمية ذات تنافسية عالية إلا أن الدولة هنا توجه السوق بدرجة أكبر بكثير مما يحدث في النموذج الأمريكي. ويشمل ذلك التوجيه مجموعة من السياسات والإجراءات الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية، يتم إدراجها غالبا تحت مصطلح السياسة الاقتصادية ومن ضمنها فرض تعريفات حمائية وضرائب على الواردات، وتشجيع التعاون والحد من المنافسة المفرطة في القطاعات التصديرية الإستراتيجية وتقديم قروض بفوائد منخفضة، وإعفاءات ضريبية للشركات التي تقبل بالاستثمار في صناعات مستهدفة. ويتم صياغة تلك السياسات وتنفيذها بواسطة النخبة البيروقراطية الاقتصادية اليابانية بعد التشاور والتنسيق مع القطاع الخاص[1].

ومع أن الدولة نفسها وكلاعب حقيقي في السوق لا تستحوذ على القواعد والإجراءات لكنها بدلا من ذلك تشغل نفسها بأهداف اجتماعية هامة، وخاصة تشجيع التنافسية الدولية للصناعة حيث توجه السياسة الصناعية للدولة نحو هذا الهدف.

كما أن التخطيط الاقتصادي طويل الأمد في اليابان يعود بالدرجة الأولى إلى وزارة التجارة الدولية والصناعة MITI، في توجيه التنمية نحو الصناعة الثقيلة وخاصة صناعة الحديد والصلب وبناء السفن والصناعات البتروكيماويات، وكان من أبرز نتائج هذه السياسة الصناعية تدعيم علاقات الحكومة بقطاع الأعمال، وتعزيز وضع الشركات الكبيرة، وتسريع النمو الاقتصادي[2].

فالدولة خططت وحددت أولويات وساندت قطاع الأعمال الياباني. ولما كانت الحضارة اليابانية تكره النهي وتفضل التشاور والتراضي العام، لم تضع الحكومة اليابانية وتنشر خططا تفصيلية في هذا المجال، وإنما كانت القرارات تتحقق بالتراضي، والالتزام بما يتم دون شكليات من خلال التواصل المستمر بين الحكومة وقطاع الأعمال[3].

---

(1)- Craig Albert and Others,**The Heritage of World Civilizations**, PP(1233-1234.., New York: Macmillan Publishing Company, 1986

(2)–حسن لطيف كاظم الزبيدي، **المرجع السابق**، ص.74.

(3)– **المرجع نفسه**، ص.75.

فأسهمت الإدارة الحكومية الجديدة والنخب البيروقراطية بولادة دولة المركنتيلية الجديدة التي تعرف جيدا كيف تراقب جميع مراحل الإنتاج الاقتصادي والتوظيف المالي، داخل اليابان وخارجها، لتجني منها تراكما هائلا من الأموال التي تم توظيف قسم كبير منها في تنمية جميع قطاعات الإنتاج والخدمات في اليابان[1]، وبناء اقتصاد قوي وصحي ومنافس عالميا والدفع بها لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم. ولذلك لم يكن غريبا أن يحاول العلماء وكذلك صناع القرار فهم تلك المعجزة التنموية، وأن تصبح دراسة نموذج الرأسمالية التنموية في اليابان حقلا هاما للدراسة الأكاديمية والتحليل السياسي.

المطلب الثاني: النموذج الألماني(اقتصاد السوق الاجتماعي): تم صياغة هذا المفهوم على يد ألفريد مولر ألمارك ولودفينغ ايرهاد، استنادا إلى أفكار مدرسة فرايبورغ، بمعنى أن الأول قدم المفهوم النظري والثاني التطبيق العملي على اعتبار أنه كان أب ما يسمى بالمعجزة الألمانية بعد الحرب[2].

يشير هذا الأسلوب (اقتصاد السوق الاجتماعي) إلى النظام السياسي والاقتصادي الذي صمم على مبادئ وقواعد اقتصاد السوق (مدرسة فرايبورغ)، ومن ناحية ثانية كان قد دعم بالمؤسسات التي أعطت الإضافات الاجتماعية، لتقييد وحصر النتائج السلبية لحرية السوق، ومع الإدارة التشريعية التي تهدف لمحاربة المركزية الاقتصادية والاستخدام السيئ للسلطة[3].

وعليه فإن هذا المفهوم يشمل الكثير من المعاني في طياته[4]:

- حماية المنافسة الاقتصادية.

---

(1)-**المرجع نفسه**، ص.76.

(2)- نور الدين هرمز وباسل سلامة،" التجربة الألمانية في اقتصاد السوق الاجتماعي: الأسس والمبادئ النظرية"، **مجلة جامعة تشرين، للعلوم القانونية والاقتصادية**، م33، 4، (2011): 131.

(3)-Broyer Sylvain. **The Social Market Economy: Birth of an Economic Style**,(social science research center, Berlin, 1996), P.958.

(4)- Pascha, Werner. **On The Relevance of German Concept of "Social Market Economy" for Korea,** (paper prepared for the 9th international conference of the academy of Korea studies on "100 year s of modernization in Korea: toward the next century", Seoul, June, 26 – 28, 1996), P.49.

- تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل.
- تطوير آليات السوق لتكون عنصرا هاما في تحقيق الضمان والتوازن الاجتماعي
- العمل على تأمين حقوق الإنسان الحضارية المثبتة بموجب الشرائع الدولية.

وهذا ما أشارت إليه التعريفات المختلفة لإقتصاد السوق الاجتماعي، حيث عرف مولر أرماك اقتصاد السوق الاجتماعي، على أنه ليس كنظرية تنافسية خاصة، ولكن كمفهوم إيديولوجي بهدف خلق وتعزيز علاقات التعاون والتنسيق بين مختلف مجالات المجتمع، متضمنة مختلف تكوينات الطبقة الواحدة، واعتبره فكرة استراتيجية تروج لتعاون حقيقي بين مجموعات المجتمع المختلفة المعروفة بالاختلاف والتعارض في الأهداف، كما يهدف لوصول بعض الأهداف الاجتماعية للعمال والعمل في كامل النظام الاقتصادي[1].

وعرفه روبرت أيدرر على أنه نظام اقتصادي اجتماعي توجد فيه العمليات الاقتصادية الأساسية (الإنتاج، التبادل، التوزيع)، ويعمل الجزء الأكبر ردا على القرارات الحرة للمستهلكين والمنجين والمنافسين في السوق، حيث تخضع أهدافهم للتقييد عن طريق طلبات العدالة الاجتماعية[2].

ويعرف اقتصاد السوق على أنه مفهوم سياسة النظام الاقتصادي الذي يستند على حرية السوق، لكنه بنفس الوقت يتضمن عناصر التوازن الاجتماعي[3].

ونلاحظ أن الجميع يعتبرون اقتصاد السوق الاجتماعي نظاما كاملا يستند إلى أفكار الحرية الاقتصادية، بالإضافة إلى تضمنه أهدافا وغايات اجتماعية تحقق العدالة بين فئات المجتمع كافة.

وبالرغم من الأسس الليبرالية لاقتصاد السوق الاجتماعي، إلا أن هناك بعض الاختلافات بينهما تتلخص في الجدول الأتي:

---

(1)- نورالدين هرمز و باسل سلامة، **المرجع السابق**، ص.131.

(2)- **نفس المرجع**، ص.132.

(3)- John. D. Klaus. **The German Social Market Economy–(Style) A Model for The European Union**, (Chemnitz technical university Germany, 2006), P.1212.

الجدول رقم(2): الاختلاف بين اقتصاد السوق الاجتماعي واقتصاد السوق الليبرالي

اقتصاد السوق الاجتماعي	اقتصاد السوق الليبرالي
التركيز المتوازن على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية	أولوية الأهداف الاقتصادية
التركيز على حقوق الإنسان	التركيز على الحرية الفردية
توازن بين الإنتاجية والأهداف الاجتماعية	التركيز على الإنتاجية
التدخل المنظم للدولة في الاقتصاد	حياد دور الدولة تجاه السوق
توسيع دائرة الضمان الاجتماعي	تضييق دائرة الضمان الاجتماعي على الحقوق الأساسية

المصدر: نور الدين هرمز و باسل سلامة، **المرجع السابق**، ص132.

وقدمت معاهدة إنشاء الاتحاد النقدي والاقتصادي والاجتماعي بين جمهورية ألمانيا الاتحادية، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية 18ماي 1990 تعريفا للاقتصاد السوق الاجتماعي: "سوف تعتمد الوحدة الاقتصادية على اقتصاد السوق الاجتماعي باعتباره النظام الاقتصادي ولكن مشتركة في كل من الأطراف المتعاقدة، يتم تعريفه بما في ذلك الملكية الخاصة، والمنافسة العادلة، وتشكيل السعر الحر ومبدأ حرية تنقل العمال ورؤوس الأموال والسلع والخدمات، وهذا الحكم يتضمن عدم استبعاد السلطة القانونية لأشكال معينة من الممتلكات للسماح لمشاركة السلطات العامة أو الجهات الأخرى لتبادل السلع الاقتصادية، شريطة أن تحمي المصالح الخاصة وبالتالي عدم التمييز ضدها. وسوف تأخذ في الاعتبار متطلبات حماية البيئة.[1]

(1)- Cécile Barbier, **Ordolibéralisme et économie Sociale de Marché : la Voie Allemande de l'Europe** , 10 , OSE Opinion Paper (? 201)Juillet (2 .6 :

وبذلك فإن صلب هذا النظام يقوم على التفاعل بين كفاءة قوى السوق، والعدل في توزيع الثروات[1]، تسود فيه القيم المجتمعية التي تؤكد على الشعب، وتثني على تجمعات الأعمال والمشروعات والمسؤوليات الجماعية للمهارات والعمل كفريق والولاء للمؤسسة، واستراتيجيات الصناعة والسياسات الصناعية الفعالة التي تزيد النمو. وأقر القانون الأساسي الألماني أن الجمهورية الاتحادية الألمانية هي دولة اتحادية اجتماعية ديمقراطية، وذلك ضمن المادة 20 من هذا القانون، وأيضا يتضمن الحياد المشروط فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي وضمان الملكية الأمر الذي يتطلب بالمقابل القيام بالواجبات، التي يجب أن تخدم المصلحة العامة، حيث أن أي إجراء تقوم به الدولة يجب أن يندرج تحت بند تحقيق المصلحة العامة[2].

كما يملك بنك دويتشي Deutsche 10% من أسهم 70 شركة، كما أن مديريه التنفيذيين أعضاء في 400 مجلس إدارة لشركات تجارية كبيرة، فضلا عن ملكياته خارج ألمانيا، وهذا ما يؤهل البنك للتدخل بقوة لحماية الشركات الألمانية من مضاربات المال ويحررها من طغيان أسواق المال، ويساعدها في تخطيط استراتيجياتها وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ الاستراتيجيات، لذا تنظر ألمانيا إلى نفسها بإعتبارها تملك اقتصاد السوق الاجتماعية وليس مجرد اقتصاد السوق، وان المشاركة في صناعة القرار مطلوبة من أجل توسيع قاعدة أصحاب المصلحة في الشركات علاوة على قاعدة الملاك الرأسماليين التقليديين لكي تضم العمال[3].

وتملك الحكومات الألمانية (المحلية والاتحادية) حصصا أكبر في عدد أكبر من الصناعات (خطوط الطيران والسيارات والصلب والكيماويات والطاقة الكهربائية والنقل) ويعتقد أن على الدولة أن تضطلع بدور هام لضمان تمتع كل فرد بالمهارات اللازمة للمشاركة في السوق، فيمول نظام

(1)- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، **المرجع السابق**، ص.266.

(2)- حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والتنمية في الوطن العربي، **المرجع السابق**، ص.77.

(3)- نور الدين هرمز وباسل سلامة، **المرجع السابق**، ص.137.

التدريب الألماني اجتماعيا، وتغدو سياسات الرفاه الاجتماعي باعتبارها جزءا ضروريا من هذا الاقتصاد[1].

المطلب الثالث:النموذج الصيني (اشتراكية السوق): بعد ثلاثة عقود من إعلان جمهورية الصين الشعبية عام 1949، وتطبيق النهج الاشتراكي، برؤية صينية في إدارة دفة الاقتصاد القومي والتي كان من أبرز معالمها سياسة الاكتفاء الذاتي وتخصيص الموارد مركزيا، شعر القادة الصينيون في نهاية عقد السبعينيات بضرورة التغيير والقيم بإصلاح الاقتصاد الذي عانى العديد من المصاعب والمشاكل بسبب السياسات السابقة وخاصة في مرحلة الثورة الثقافية 1966–1969. وبالرغم من التزام الصين بالاستمرار في سيادة الملكية العامة لوسائل الإنتاج إلا أنها أسرعت في تطبيق سياسة الانفتاح على بقية العالم وإصلاح هيكل الاقتصاد الصيني في إطار هذه الإصلاحات والتي بدأت بإنعقاد الدورة الثالثة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في أواخر 1978 واستلام دينج هتسياوبنج Ding Xiaoping قيادة الحزب حيث بدأت الصين بتخفيف من مركزية القرارات الاقتصادية والسماح لقوى السوق أن تأخذ دورا اكبر في تحديد أسعار السلع والخدمات كذلك سمحت للقطاع الخاص بدور أكبر في الحياة الاقتصادية في الصين[2]، وتحظى فيه المؤسسات غير الحكومية بالتشجيع، والاستعانة بالتنظيمات الاقتصادية الأجنبية للإسهام في عملية التطوير الاقتصادي[3].

وقد اختلفت القوى حول الأولويات التي ينبغي أن ترتكز عليها السياسة الصينية، على الرغم من التزامها بمبادئ الحزب الشيوعي الصيني، وإطار الفلسفة الماركسية الماوية.

فالتيار المحافظ طالب باستمرار سيطرة الحزب الشيوعي على أدوات الإنتاج، وبناء المزارع الجماعية، ورفض الإصلاح على اعتبار أنه بمثابة إعادة تأسيس الرأسمالية. أما التيار الإصلاحي

---

(1)– **المرجع نفسه**، ص.139.

(2)– فاخر عبد الفتاح حيدر، "الإصلاحات الاقتصادية في الصين"، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، مصر،1، (2000): 59.

(3)– أحمد جمال عبد العظيم، "إستراتيجية الصعود الصيني"، في: **الصعود الصيني**، هدى متكيس وخديجة عرفه (محرران) (القاهرة : مركز دراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2006)، ص.15–18.

فقد طالب بقدر من الليبرالية في الجانب الاقتصادي، وإن كانت هذه المطالب من مدخل استلهام تعليمات كونفوشيوس قد نجح في فرض آرائه على التيار المحافظ، إلا أن هذا التيار الإصلاحي قد انقسم بدوره إلى تيارين:(1)

أ- تيار يطالب بالسماح بليبرالية سياسية واقتصادية في حدود لا تخرجها عن أسس النظام الاشتراكي، بمعنى السماح بإدخال الإصلاحات على النظام الاشتراكي تساعده على التكيف مع التغيرات دون الخروج عن الإطار الاشتراكي.

ب- تيار تزعمه دينج هسياو بينج يطالب بالقبول بأي سياسات تؤدي إلى النمو الاقتصادي، والتقليل من التركيز على الايدولوجيا، حيث كان دينج من أنصار انتقال الصين إلى اقتصاد السوق بالنهج التدريجي، من خلال تطبيق إستراتيجية تقوم على اختيارات متعددة للسياسات المستهدفة على نطاق ضيق، ثم عندما يتحقق الناجح ويتأكد، تعمل الحكومة على تعميم ذلك، وهذا هو الانتقال التدريجي الذي دافع عنه دينج، استهدف دعم النظام الاشتراكي وليس التخلص منه.

وفي البداية، لم يكن الجدل كبيرا حول ماهية هذا الإصلاح، حيث كان إجماع على ضرورة إصلاح النظام الاشتراكي، وإعطاء الكفاءة الاقتصادية أولوية كبرى، واتسمت الإصلاحات خلال هذه الفترة بأنها كانت جزئية ومحدودة، وعلى أساس تجريبي في مناطق معينة. وانقسمت عملية الإصلاح الاقتصادي إلى مرحلتين متمايزتين[(2)]:

- **المرحلة الأولى، بدأت عام 1978**، وأطلق عليها الإصلاح من أسفل إلى أعلى: وهي تحديث الزراعة، والصناعة، والعلوم التقنيات، والقوات المسلحة.

ولم يعتمد دينج على خطة كبيرة للتحول إلى اقتصاد السوق الحر، لأنه لم يكن هناك سوى الأفكار المعروفة منذ أيام محاولة الإصلاح الأولى، وهي تطعيم الاقتصاد الصيني المخطط بعناصر

(1)- عبير الغندور، "الإصلاح السياسي الصيني في الربع قرن الأخير: خطوة على طريق تبني النموذج الليبرالي، أم صوب تأسيس نموذج بديل،"**مجلة النهضة**، 02(أفريل 2010): 135.

(2)- Wei-Wei Zhang, **Economic Reform in China and Political Significance,** Program for Strategic and International Security Studies(PSSIS), Occasional Paper, No.02,(1996).pp14-16,

الاقتصاد الحر من أجل رفع كفاءته وتسريع نموه، وتمثل التدرج في انتهاج الصين تنمية متدرجة، تحاشت الإضرار بالاقتصاد كما حدث في روسيا وفي دول أوروبا الشرقية لذلك حققت الإصلاحات في المجال الاقتصادي المنشود، وعجلت النمو الاقتصادي في الوقت نفسه، وصارت الصين سوقا هامة للاستثمار الأجنبي المباشر[1].

وارتكز الإصلاح الاقتصادي في الصين على: الإصلاح في المناطق الريفية، والإصلاح في المناطق الحضرية، وسياسة الانفتاح.

- **المرحلة الثانية بدأت عام 1992(اقتصاد السوق الاشتراكي):** كما أجبرت المشكلات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الصيني أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات القيادة الصينية على ضرورة الحسم والاختيار بين الإصلاح الشامل، وبين العودة مرة أخرى إلى المركزية في إدارة النشاط الاقتصادي الكلي، وفي هذا الإطار كان قرار المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي في أواخر عام 1992، بجعل هدف الإصلاح هو إقامة اقتصاد السوق الاشتراكي، مع التأكيد على أن نظام السوق الاشتراكي مكافئ للسوق الرأسمالي، وأن ما يميزه هو شكل الملكية، والتأكيد كذلك على أن الصفة الاشتراكية للاقتصاد مضمونة عن طريق الملكية العامة لوسائل الإنتاج[2].

وبتطبيق اقتصاد السوق الاشتراكي محل الاقتصاد المخطط، وإحلال اقتصاد الدولة والمشروعات المملوكة للدولة محل الاقتصاد الذي تديره الدولة والمشروعات التي تديرها الدولة، تولت المركزية مهمة تشريع القوانين، وبناء المؤسسات الضرورية لقيام اقتصاد السوق الحر، وتحرير قوى الإنتاج وتطوير ديمقراطية اشتراكية تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني واتسمت هذه المرحلة بالانفتاح الاقتصادي الخارجي، والتأكيد على مبادئ اشتراكية جديدة ذات ملامح صينية، كما تم التركيز على العناصر الاقتصادية الرأسمالية في برنامج الإصلاح الاقتصادي، وإعادة هيكلة دور ووظائف الدولة، والإسراع بالإصلاحات الاجتماعية والمالية[3].

---

(1)- **Ipid**,P 16.

(2)- عبير الغندور، **المرجع السابق**، ص ص. 151-152.

(3)-Michael Swaine, **China : Domestic Change and Foreign Policy**, (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 1995), PP.8-9.

وتعزز فيما بعد دور الدولة أكثر خاصة بعد تولي هوجنتاو الحكم خلفا لزيمين عام 2003، في انتهاج سياسة تحديث الحزب الشيوعي باسم روح التجديد والحكم الرشيد، مسترشدا بأفكار موتسي دونج، ونظرية دينج، ونظرية التمثيلات الثلاثة[*].

وأهتم بدرجة أكبر بموضوعات مثل: توفير الحماية للجماعات المهمشة، الاهتمام بالمناطق الريفية، والتوزيع العادل للدخول[1].

كما تعزز برنامج الخوصصة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي بدور الدولة الداعم لها، والمصحح لآثارها الجانبية، وبالتالي لا تمثل تلك الخوصصة تحولا إلى النموذج الليبرالي ولا إلى مفهوم الدولة الحارسة، إنما جاء القرار الصيني بالتحول نحو اقتصاد السوق والتفاعل الايجابي مع الإقتصاد العالمي وفقا لخطة دقيقة تقوم على المبدأ التدرجي، حيث لا تقوم هذه العملية بقيادة الدولة وفقا لإستراتيجية مدروسة وبرامج واضحة[2].

(*)– اتجهت القيادة الصينية نحو دستور الحزب الشيوعي الصيني، فقامت بتعديله في 2000 ليشمل إدخال ما أُطلق عليه "التمثيلات الثلاثة "Three represents التي تنص: أولا، إن الحزب يمثل القوى المنتجة كلها في المجتمع الصيني بما في ذلك رجال الأعمال المنتجين؛ ثانيا، أن الحزب الشيوعي الصيني يهتدي بكل الفكر التقدمي، وآخر الأفكار التقدمية المعاصرة في الفلسفة والعلم و التقانة وليس الفكر الماركسي وحده، وبالثقافة الكونفوشية (في إشارة لفكر كونفوشيوس 479–551 ق.م الذي كان الفكر الرسمي للمجتمع العبودى والإقطاعي في الصين لأكثر من ألفين عام.) والديانة البوذية؛ ثالثا، إن الحزب الشيوعي الصيني يمثل الأمة الصينية كلها وليس طبقة بحد ذاتها ولذلك فإن أبواب الحزب مشرعة أمام كل أطياف الأمة الصينية من رجال أعمال ودين وفئات أخرى من المجتمع الصيني. وفى عام 2004 عُدل دستور الصين ليتضمن نظرية "التمثيلات الثلاث"، وكان هذا التعديل بمثابة الإعلان عن تصميم القيادة الصينية على تسخير جهاز الدولة الصينية لخدمة مصالح رأس المال الذي تمثله الشرائح الاجتماعية التي وصفتها "التمثيلات الثلاثة" برجال الأعمال المنتجين. للمزيد من المعلومات راجع: محمود محمد ياسين، نظرية تطوير القوى المنتجة واسترداد الرأسمالية فى الصين. تم تصفح الموقع يوم: 15/ 3/ 2014، http://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=101624&t=4

(1) –للمزيد من المعلومات حول سياسات التنموية لهوجنتاو، يرجى الاطلاع على:

Suzanne Ogden, **Don t Judge a Country By its Cover: Governance in China**. In: Shiping Hua, Sujian - Guo(eds), **China in the Twenty First Century: Challenges and Opportunities**, (New York: Palgrave Macmillan, 2007), PP50-55.

- Wen Jiabao, Report on the Government, 2006,PP.1-6.
search.cctb.net/bygz/wxfy/201103/W020110314394380394940.pdf

(2)– طلال صالح إبراهيم بنان،" تجربة الصين في الإصلاح والعصرنة"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، الاقتصاد والإدارة 1،(2005): ص273.

ومن أهم خصائص الاشتراكية البراغماتية الصينية، الذي تجدر الإشارة إليها هنا، قيام الحكومة بدعم المشروعات الصغيرة، التي تمتد بطول الصين وعرضها، ومن أهم معالم هذا الدعم: تخصيص جزء من عوائد الدولة من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة لصالح تلك المشاريع الصغيرة التي تخلق فرص عمل وجدية ومتزايدة لملايين العمال، مع التزام الحكومة شراء منتجاتها ومساعدتها على زيادة نصيبها من عملية التصدير[1].(*)

الجدول(3): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين للمدة(1989-2013)

السنوات	1989	1992	1995	2000	2005	2009	2010	2011	2012	2013
المؤشر%	4.8	14.2	10.9	8.4	11.3	9.2	10.4	9.3	7.8	8.2

المصدر: تقارير البنك الدولي،2013.

المطلب الرابع: نموذج النمور الأسيوية(*)(نموذج الدولة المحفزة): تعتبر الدول المصنعة حديثا في شرق آسيا، هي التي أعطت المثال الأوضح للتحول الناجح، ومع أن بعض المراقبين يعتبرون

---

(1)- **نفس المرجع**، ص274.

(*)- خلال خمس سنوات (2000-2005) تضاعف الدعم الحكومي للمشاريع التنموية، الذي ذهب معظمه لمثل تلك المشاريع الإنتاجية الصغيرة، من 57.760 مليون دولار إلى 107.292 مليون دولار، الأمر الذي يعد مؤشرا على نجاح سياسة الدعم الحكومي، ومما يعكس نجاحا واضحا لنهج الاشتراكية البراغماتية التي تقوم على دور متعاظم للدولة في التنمية الاقتصادية ورعاية القدرة الإنتاجية للمشاريع التنموية في الصين واتساع نطاق فائدتها على مئات الملايين من العاملين في القطاعين الحكومي والخاص، وزيادة عوائد العاملين في القطاعين الحكومي والخاص في الصين، سواء في ارتفاع مستويات الأجور أو البدلات التي يحصل عليها العاملون كحوافز إنتاجية، بنسبة (170%) ، ويقدر الناتج الإجمالي المحلي بـ:8.358 تريليون دولار، إحصاءات البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org/country/macao-sar-china .2014/03/15

(*)- إن مصطلح النمور الأسيوية ظهر قبل ثلاثون عاما للإشارة للنمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته بعض الدول شرق أسيا فبعد أن كانت دولا فقيرة محطمة حققت منذ الستينيات قفزات صناعية واقتصادية مذهلة.

ومصطلح النمور الأسيوية مقتبس من مكانة النمور نفسها في الثقافات الأسيوية، فالنمر الأسيوي يتميز بسرعة حركته ومباغتته للخصوم وهذا بالضبط ما فعلته دول شرق أسيا من حيث كونها فاجأت العالم بسرعة نموها وانتقالها لمرحلة التصنيع بسرعة.

والنمور الأسيوية هي مجموعة الدول الصناعية الجديدة والتي تقع كلها في شرق أسيا، وقد ظهرت هذه المجموعة في بداية السبعينيات بأربعة دول هي: كوريا، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة. ثم انضمت إليها ثلاث دول أخرى هي: ماليزيا- تايلاند-إندونيسيا. وهناك من

هده البلدان متشابهة، إلا انه توجد اختلافات واضحة بينها في المساحة وعدد السكان والتاريخ والنظام السياسي وحتى البنية الاقتصادية لهذه البلدان متمايزة في كل بلد. وعلى سبيل المثال تعتمد كوريا الجنوبية التي بدأت توسعها بعد عقد على الأقل من توسع تايوان على بضع تجمعات صناعية كبيرة أو ما يسمى شايبول، وعلى النقيض من ذلك تمتلك تايوان شركات صغيرة عديدة ومتخصصة في إنتاج منتوج واحد أو اثنين[1].

جاءت تجربة النمور لتقدم مزيجا من السياسات العامة التي تضعها الدولة ذات التوجه التنموي في شراكة كاملة مع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية، وأعيد بذلك الاعتبار لفكرة الدولة ذات التوجه التنموي Developmentalist State التي طرحها الكسندر غروسنكرون من أوائل الستينيات باعتبارها تلك الدولة التي تستطيع أن تقود عمليات التصنيع بشكل معجل وبخاصة عندما يأتي البلد متأخرا في مضمار التصنيع والتقدم[2].

ويعرف مانويل كاستيلس هذه الدولة بأنها تلك الدولة:" ..التي تؤسس شرعيتها على قدرتها على إطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقاتها بالاقتصاد الدولي..."[3].

ويشير كاستيلس إلى بعض العوامل المهمة التي ساعدت على تبلور الدولة التنموية في بلدان جنوب شرق أسيا، وهو غياب طبقة قوية من ملاك الأرض، إذ إن هذه الطبقة لم تكن موجودة في كل من هونغ كونغ وسنغافورة، وكذلك نجحت كوريا الجنوبية وتايوان في إجراء إصلاح زراعي جذري خلال الخمسينيات، أضعف من شوكة طبقة ملاك الأراضي، وبالتالي لم تكن هناك

يرى بان الصين والهند إحدى هذه النمور. للمزيد من المعلومات راجع: منى محمد الحسيني أحمد عمار"تجربة النمور الأسيوية وإمكانية تطبيقاتها على الاقتصاد المصري"، **مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر**، 21، ص172.

(1)- مبارك بوعشة، الأخضر ديلمي،" الأقلمة في جنوب شرق أسيا في إطار نموذج الإوز الطائر"، **مجلة العلوم الإنسانية** جامعة محمد خيضر بسكرة، 10، (نوفمبر 2006): 293.

(2)- حسن لطيف كاظم الزبيدي، **المرجع السابق**، ص.79.

(3)- **المرجع السابق**، ص.80.

عقبة كبيرة أمام عملية التنمية الصناعية، أو التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية. بينما ظل هذا النوع من المشاكل يواجه عملية التنمية في اندونيسيا نظرا لوجود طبقة إقطاعية تتركز في ملكية الأرض الزراعية في أيديها.

أرجع البنك الدولي الانجاز الاقتصادي لدول شرق أسيا منذ منتصف السبعينيات حتى منتصف التسعينيات، إلى بعدين: [1]

– البعد الأول: هو الدور الملحوظ للدولة ضمن النموذج الإنمائي، وتم التعبير النظري عن ذلك في ما يسمى مفهوم الدولة التنموية.

– البعد الثاني: فيتمثل في العلاقة الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وفق المنظور الذي طوره عدد من دارسي أمريكا اللاتينية باسم التبعية.

لم تكن الدولة التنموية والتبعية متعارضتين تعارضا تاما، بمثل ما أنهما لم تكن متطابقتين تماما، وفي إطار هذه الوضعية ذات الوجهين، تحقق الانجاز الأسيوي، أو المعجزة الأسيوية.

تميز تدخل الدولة بالتدخل الفعال حسب ريس جنكينز الذي سمح بتبني سياسة صناعية محددة تتميز بأربع سمات رئيسية هي: المرونة، والانتقائية، والتناسق، والتركيز على دفع عملية التطوير والارتقاء بدلا من مجرد الضبط أو التوجيه[2].

تايوان: إن الدراسات الخاصة بالتنمية في تايوان و في الدول الآسيوية حديثة التصنيع عموما تميل إلى إبراز دور السوق والمنافسة والتركيز على مساهمة القطاع الخاص وبدرجة أقل الاستثمارات الأجنبية في تفسير ما تحقق في هذه الدول من انجازات اقتصادية ولكن دراسة بعض النقاد ترسم لنا صورة مغايرة تماما لتلك الصورة السائدة.

---

(1)– محمد عبد الشفيع عيسى، "دور الدولة في التجارب التنموية الأسيوية"، **مجلة بحوث إقتصادية عربية**، 53–54،(شتاء– ربيع 2011). ص.28.

(2)– **المرجع نفسه**، ص.29.

ومنها الدراسة التي أجراها Wade على الاقتصاد التايواني أثناء فترة عمله في تايوان. حيث لا ينكر أن حالة التايوان خاصة منذ الخمسينيات وأوائل الستينيات القرن العشرين، تشير إلى توافر عدد من الشروط النيوكلاسيكية المشهورة للنمو منذ انخفاض درجة التشوهات السعرية وتوازن سعر الصرف ووجود سوق تنافسية للعمل، وارتفاع سعر الفائدة تعبيرا عن الندرة النسبية لرأسمال، ودرجة من حرية التجارة، ولكن ذلك لا يكفي في تقديره لإدراج تايوان في الإطار النيوكلاسيكي للتنمية. فذلك يعني تجاهل عنصرا أخر مهم جدا في تحقيق ما أحرزته تايوان من نجاح هو أن الحكومة قد تدخلت في الاقتصاد وبشكل مكثف وبطريقة اقتحامية من اجل تغيير نمط التجارة والهيكل الصناعي في الاتجاه الذي اعتبرته مرغوبا فيه. والمهم أن هذا التدخل قد حدث على نحو أوسع وبطرق مختلفة عما يسمح به النموذج النيوكلاسيكي للتنمية، ومن وجهة رأي وايد أن المحرك الأساسي في حالة تايوان كان التراكم الرأسمالي، أي تحقيق مستوى مرتفع للاستثمار وتوليفة خاصة من الاستثمارات بطريقة مختلفة عما كان سيتحقق في ظل السوق الحر[1].

وقد رصد Wade الكثير من الأدلة على أن الدولة كانت قائدة للسوق ولم تكن مجرد تابع أو معضد له. حيث استخدمت الدولة القطاع العام كوسيلة لاقتحام مجالات صناعية عديدة كراس حربة لأحداث التطور المنشود في الهيكل الصناعي. والاستثمار في العديد من الصناعات مثل: السيارات والبرمجيات وأشباه المواصلات والدوائر المتكاملة والآلات والمعدات وبناء السفن والمعادن، والاستثمار في التعليم من خلال هيئات عامة لدعم البحث ودفع عجلة التطوير التكنولوجي فقد لجأت الدولة إلى الحوافز و الروادع[2].

أما ماليزيا، أكدت أحداث 13 ماي 1969، على تحسين الأوضاع الاقتصادية الماليزية عامة والعمل على معالجة قضية الفقر، مع إعطاء الأولوية للمالايو لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية السياسية.وعليه، جاء تون عبد الرزاق (رئيس وزراء ماليزيا الثاني) برؤيته طموحة لوضع حد للتمايز الاقتصادي بين العرقيات، أطلق عليها السياسة الاقتصادية الجديدة، التي

(1)- بوعشة مبارك،" تجربة تايوان التنموية"، **مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية**، 31،(جوان 2009): 30 .

(2)- **المرجع نفسه**، ص.31.

أعطت الحكومة سلطة إعادة تشكيل الاقتصاد لتوزيع الثروة والفرص الاقتصادية بما هو أقرب للتساوي[1].

أما ماليزيا، اعتمدت الدولة على عملية التخطيط الاقتصادي(1956-1960) حتى قبل الاستقلال 1957، هدفت إلى تطوير البنية التحتية، ومع تبنى السياسة الاقتصادية الجديدة أضحت الخطط الاقتصادية أكثر دقة وتقدما، وترجع أسباب نجاح النموذج الماليزي في التنمية لمفهوم الدولة التنموية التي تعمل على حماية الإنتاج المحلى وتهتم بالتصنيع والتصدير بالإضافة لاهتمامها بالعدالة الاجتماعية وبالتوزيع العادل للثروة، وصياغة إستراتيجية فعالة تضمنت تحقيق الوحدة والنمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، واعتمدت ماليزيا في الخطة الخماسية الثامنة 2001-2005، وهى خطة شاملة ومتكاملة بتحليل قطاعي تفصيلي وبرامج اجتماعية اقتصادية وعلى شاكلة الخطط طويلة الأمد، واعتمدت على الإنفاق والتمويل الحكومي للتنمية[2].

وهناك المشروع المعروف بماليزيا 2020 الذي يهدف إلى تحقيق قدرة ماليزية عالية على المنافسة في الأسواق الدولية، فضلا عن خلق مجتمع متناغم وموحد سليم دينيا وأخلاقيا وقيميا وذا مستوى معيشي مرتفع وعن أثر النظامين العالمي والإقليمي[3]. وكان مهاتير محمد قد قدمها في ورقة عمل بعنوان إطلاق مجلس العمل الماليزي في 1991 وبدا العمل المتزايد بها مع بداية الألفية الجديدة وحدد الورقة التحديات في عالم متغير، وارتأى مهاتير محمد أن على ماليزيا

---

(1)- وفاء لطفي، **السياسات التنموية في ماليزيا**، ص.4.

https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=5&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjR7cysjt7LAhUDVxQKHW7HCiEQFgg7MAQ&url=http%3A%2F%2Fwww.asharqalarabi.org.uk%2Fmarkaz%2Fd-01072012.pdf&usg=AFQjCNEI4cHhJTDQMSeMByJ71yUJw-afQA

(2)- سمير شحاتة، "المؤتمر السنوي الأول للدراسات الماليزية: النموذج الماليزي للتنمية"، **مجلة السياسة الدولية**، تم التصفح على يوم 20/03/ 2014.

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221144&eid=421

(3)- جمال حلاوة و علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010)، ص.273.

مواجهة عدد من التحديات أن كانت تريد تحقيق الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي والتضامن والاجتماعي ومن أبرزها1:

- إقامة مجتمع موحد ومترابط ويملك رؤية مشتركة.
- بناء مجتمع حر منيع واثق من نفسه.
- بناء مجتمع ديمقراطي، متماسك بالأخلاق والقيم النبيلة
- إنشاء مجتمع منفتح ومتسامح.
- إنشاء مجتمع علمي متقدم.

بدأت مسيرة التنمية الاقتصادية الكورية عام 1962، كانت كوريا الجنوبية ثالث أفقر دولة في آسيا، ولم يتجاوز نصيب الفرد من الدخل القومي في ذلك العام 87 دولار أمريكي. وكانت تعاني من التخلف، وترتفع فيها نسبة الأمية، وتفتقر إلى المصادر الطبيعية، والموارد الإنتاجية الأخرى اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية. كما أقر دستور كوريا منذ تبنيه في عام 1984 وتعديلاته التسعة التي كانت أخرها في عام 1987 على أن تتبع البلاد في طريقها المتجه نحو التنمية كلا من الديمقراطية واقتصاد السوق الحر. ضامنا هذا التوجه عن طريق إعلانه بأن الدولة تكفل حق الملكية وتشجيع حرية الإبداع في النشاط التجاري للإفراد والمؤسسات في الشؤون الاقتصادية، كما أقر بان الدولة تقوم بتنظيم وتنسيق الأنشطة الاقتصادية بهدف الحفاظ على نمو متوازن واستقرار الوطني[2]، ويتضح الدور الحكومي من خلال قيامه بالإجراءات التالية:[3]

---

(1)- نادية فاضل عباس فضلي، "التجربة التنموية لماليزيا من العام 2000-"2010، **مجلة دراسات دولية**، 54،(2012) ص ص174-175.

(2)- سعيد رشيد عبد النبي،" التجربة الكورية في التنمية"، **مجلة دراسات دولية**، 38.(2008). ص ص. 51-52.

(3)- سمير زهير الصوص، **التنمية الاقتصادية واقتصاد السوق لدول شرق الأوسط وأفريقيا: المعجزة الاقتصادية على نهر الهان**، (الوكالة الكورية للتعاون الدولي بالتعاون مع معهد إستراتيجية التنمية، 2006). ص ص147-149.

– إنشاء مجلس التخطيط الاقتصادي Economic Planning Board عام 1961 والذي أوكلت إليه الحكومة الكورية صياغة وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية:

– صياغة السياسات التنموية الصحيحة وعمل الخطط الاقتصادية واتخاذ القرارات السياسية المناسبة وفي الوقت المناسب

– تدخل الحكومة بشكل مباشر ومكثف في اقتصاد السوق في المراحل الأولى من عملية التنمية الاقتصادية، وعدم الاعتماد على آليات السوق وحدها لتحقيق التنمية الاقتصادية

– تناغم وانسجام السياسات الاقتصادية والاجتماعية مع بعضها البعض، فلم يكن هناك أي تضارب بين السياسات، بل كانت تعزز إحداهما الأخرى.

– تنفيذ السياسات الاقتصادية بكفاءة وفعالية ومعرفة التوقيت المناسب لتبني هذه السياسات timing of policy adoption

– انسجام السياسات الاقتصادية مع مرحلة التطور الصناعي، والتغير في بيئة الأعمال

– تفعيل أدوات السياسة الاقتصادية لتحفيز انتقال عناصر الإنتاج من قطاع صناعي الى آخر، ومن صناعة إلى أخرى.

– كإطار مؤسسي أقامت كوريا نظام اقتصادي قومي مخطط، والذي تعاونت فيه بفعالية ثلاث جهات، وهي الحكومة، الشركات الخاصة، والمواطنين. وكانت الشخصية التي لعبت الدور الكبير في صياغة وتشكيل هذا الإطار المؤسسي هو الرئيس "بارك "Park، الذي أثار اهتمام الناس للتعاون على صعيد الدولة بكاملها.

– إخلاص وتفاني القيادة السياسية في سبيل إنجاح التجربة التنموية

– التنسيق والتعاون الوثيق بين الشركات والحكومة Close coordination

– استجابة القطاع الخاص للسياسات التي ترسمها الحكومة، والتنسيق والتشاور التعاون الوثيق بين الحكومة والقطاع الخاص

– تكوين أهداف قومية والإجماع عليها من قبل أفراد المجتمع

– مساندة الشعب والفعاليات الشعبية للسياسات الحكومية

– العدالة الاجتماعية والعدالة في والأجور وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للسكان

– إنشاء المراكز والمؤسسات التي تعنى بتحسين جودة المنتجات الكورية ورفع قابليتها للمنافسة الخارجية

– إنشاء الوكالة الكورية لتشجيع التجارة والاستثمار kotra لتوفير المعلومات اللازمة للمنتجين والمصدرين فيما يتعلق بمصادر المواد الخام وأسعارها في مختلف الدول، وأسعار السلع المماثلة للمنتجات المحلية في السوق الدولية، والدول المنافسة، وإجراءات الاستيراد والتصدير ... الخ.

– تحفيز ودعم صناعات "إعادة تدوير المخلفات "Recycling، لما له من اثر جيد على نظافة البيئة والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.– تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

– إنشاء مؤسسات مالية تتخصص في تمويل المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة وبشروط ميسرة

– إنشاء مؤسسة حكومية تقوم بضمان المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي لا تتوفر لديها ضمانات كافية للقروض

– الاستقرار السياسي والاقتصادي، والمنافسة والانفتاح تعتبر ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية

– تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين، أدى إلى خلق بيئة سليمة للمنافسة الفعالة

– إيجاد سياسات متوازية تجاه القطاعات الإنتاجية والخدماتية المختلفة

– الإصلاح الزراعي وتقليل الفجوة بين دخول سكان الريف والمدن

– تطوير البنية التحتية وخاصة في المناطق الريفية وإقامة المجمعات الصناعية والمحافظة على البيئة المحيطة.

– استخدام كوريا لتوليفة مشتركة من الأنشطة الحكومية وآليات السوق لتحقيق الانجاز الخارق والوصول إلى المستويات الحالية من التطور الاقتصادي.

– تدخل الحكومة بشكل مباشر ومكثف في اقتصاد السوق في المراحل الأولى من عملية التنمية الاقتصادية.

– قيام الدولة بالاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي لا يُقدِم القطاع الخاص على الاستثمار فيها، بسبب ضخامة رأس المال المطلوب للاستثمار، أو لانخفاض هامش الربح فيها.

– منح مختلف الحوافز لصناعات إحلال الواردات وتشجيع الصادرات

– التحول من الحماية المغلقة إلى الانفتاح والمنافسة الخارجية

– القيادة السياسية الفعالة والملتزمة كانت ضرورية لقيادة البلاد نحو الازدهار الاقتصادي.

المطلب الخامس: نموذج الولايات المتحدة الأمريكية(اقتصاد السوق الفردي): يوصف النموذج الذي تتميز به الولايات المتحدة الأمريكية والذي تكتفي فيه الدولة بتأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الاجتماعية تاركة إلى القطاعات الأخرى – المؤسسة الإنتاجية والشركات الخاصة مهمة تأمين مايزيد على ذلك الحد الأدنى[1]. ويعرف بأنه نظام لاقتصاد السوق الفردي، حيث ينصب التركيز على الفرد لا على الجماعة والأمة، كما تؤكد النظرة السائدة هناك على أن وظيفة علم الاقتصاد تنحصر في شرح القواعد التي تسير وفقها(اللعبة الاقتصادية)، وفي ظل وجود قواعد عادلة فإن الأفضل هو من يفوز، لذا ينبغي التركيز على القواعد بدلا من النتائج[2].

وطبقا لهذا التكيف الفكري فان دور الدولة في هذا النظام ليس إبلاغ الناس كيف ينبغي لهم البحث عن الثراء، بل إن دورها يتضمن أساسا حماية العملية وليس توجيه النتائج، وسيحدد السوق الأسعار على نحو وسيضمن تخصيص الموارد الاقتصادية النادرة بكفاءة طالما أن القواعد عادلة والسوق التنافسية موجودة، ووفقا لذلك، انصبت مجهودات الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية

---

(1)–عبد الرزاق محمد صالح الساعدي، **المرجع السابق**، ص.141.

(2)– تركز هذه الرأسمالية على القيم الفرديةIndividualistic values: فأصبحت المشاريع الأذكياء والحاصلون على جائزة نوبل والبون الشاسع بين الأجور والمسؤولية الفردية للمهارات وسهولة الفصل من العمل وسهولة التخلي عنه وتحقيق أقصى حد من الربح والاندماجات والسيطرة على الشركات بشكل عدواني والبطل المحبذ لديها هو البطل المغامر الأوحد، وتشكل المؤسسات الأمريكية مؤسسات لتعظيم الأرباح، ويؤمن الأمريكيون بما يسمى" علم الاقتصاد الاستهلاكي"، وينظر إلى برامج الرفاهية الاجتماعية على اعتبار أنها غير ضرورية وتضيق مجالات تدخل الدولة في مجال الاستثمار. انظر :حسن لطيف كاظم الزبيدي، **المرجع السابق**، ص68.

على عمليات تصحيح القوى الاحتكارية وحماية المنافسة. وقامت الحكومة بإنشاء وكالات مستقلة لتنظيم عملية تحديد، وكمية ونوعية الإنتاج من خلال المساومة الاحتكارية المنظمة، التي تمنح المؤسسة الخاصة المحتكرة هيكلا عاما للأسعار، يضمن عائدا مجزيا على الاستثمار، لذا التزم الأمريكيون منذ أمد طويل وجهة النظر المؤيدة لاستخدام الحكومة على كل المستويات، في تصحيح أوضاع السوق الفعلية أو المحتملة التي تعتبر مقبولة[1].

كما كانت لثورة الإدارة العامة الجديدة تأثير كبير على أداء الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تبني كلينتون بصفته حاكم ولاية اركانسو، ثم بعد ذلك رئيسا للولايات المتحدة تطبيق أفكار كتاب إعادة اختراع الحكومة وتم تنفيذه من خلال برنامج مراجعة الأداء الحكومي NPR، الذي اشرف عليه نائب الرئيس آل جور[2]. ويعتبر كتاب اسبورن وجيبلر من أهم ما يمثل الإدارة العامة الجديدة وكيفية ترجمتها لإحداث إصلاح حكومي شامل.

ويختلف شافريتز وراسل مع نسب بداية حركة إعادة اختراع إلى اوسبورن وجيبلر ولكنهما يرا أن الحركة بدأت قبل ذلك منذ الثمانينيات لمواجهة الانخفاض الملحوظ في الإيرادات الحكومية في الولايات المتحدة أثناء هذه الفترة، وأن الحركة تعتبر نتاج التقاء تيارين مختلفين هما: تيار الولع بالإدارة وتيار الإصلاح التقدمي، وأن ما قام به أسبورن وجيبلر هو مجرد تصنيف للأعمال التي كانت قد بدأتها الحكومة بالفعل منذ فترة سابقة. ونتج عنه التقرير الذي قدمه نائب الرئيس الأمريكي آل جور في سبتمبر 1993 تحت عنوان: خلق حكومة أفضل وبتكلفة أقل[3].

---

(1)– دانيال رزق، **ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها**، (مصر :الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1994). ص. 209.

PP.)New York: Sharpe, 2003 (Janrt and Robert B.Denhardt, **The New Public Service**, (2)-Denhardt, 16-18.

(3)– للمزيد من المعلومات راجع:

David and Peter Plastrik, **Banishing Bureaucracy: The Five Strategies For Reinventing** - Osborne, .)New York: Addison- Wesley Publishing Co, Ine, 1997(**Government**.

David and Ted Geaber, **Reinventing Government: How the Entrepreneurial Spirit is** - Osborne, .)New York: Penguin Group, 1992(**Transforming the Public Sector**,

New York: Addison Wesley (- Shafritz,Jay M, E.W.Russel, **Introducing Public Administration**, .)Longman, Ine, 1997

لقد كانت الدولة في كل أدوارها تستجيب للضغوط السياسية التي تقع على الاقتصاد الأمريكي، ولم تر دوائر الأعمال مشكلة في تدخل الحكومة، طالما أنه يحقق مصالحها وأهدافها ومنها السياسة الاقتصادية الجديدة [1].

ولعل ما ينبغي التعرض له في هذا المقام السياسات التي انتهجها الولايات المتحدة، منذ الثمانينيات فقد أصبحت كلمة التحرير الاقتصادي كشعار شعبي ومفهوم اقتصادي، مرادفة لإلغاء كافة الجهود السيئة والمقيدة للمبادرات الخاصة، وكانت الحجج الأشد تأثيرا هي القول:" بأن التحرير الاقتصادي سيحقق انخفاض التكاليف، والأسعار لصالح مستخدمي سلع وخدمات الصناعات المحررة"[2]. لكن معظم ضغوط التحرير جاءت رد فعل لتكاليف التنظيم الاجتماعي الذي يفرض على الشركات الأمريكية تكاليف أكبر.

خاتمة الفصل الثاني: حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة وتحليل دور الدولة بين التنظير والتطبيق، حيث يعد موضوع الدولة من بين أهم الموضوعات مثارا للنقاش والجدل وذلك عبر العصور والمناطق، ولم يقتصر النقاش على شكل الدولة ووظائفها ولكنه امتد

(1)- حسن لطيف كاظم الزبيدي، **المرجع السابق**، ص70.

(2)- **المرجع نفسه**، ص. 70.

إلى كينونتها ومدى فائدة وجودها من عدمه، وشهد موضوع الدولة أفكارا تقدسها، كما شهد من يعتبرها عائقا في وجه التقدم والعدل والتطور، وعملت أطراف على تحطيم كل ما يرمز إلى الدولة ووجودها كما تجلى ذلك في أفكار الفوضويين وممارساتهم في فرنسا في القرن التاسع العشر. ومع ذلك فإن الدولة ظلت حقيقة سياسية اقتصادية ماثلة لا يمكن تخطيها على مستوى التنظير والممارسة، حتى ولو وقع الاختلاف بشأن مهامها وأداورها وحدودها.

لقد شهد العالم مع نهاية ثمانينيات القرن الماضي تحولات دولية كبرى: سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية وتكنولوجية، عبرت عنها الأدبيات المختلفة بظاهرة العولمة، ولم يسلم موضوع الدولة من تأثيرها سواء على المستوى العملي أو النظري. حيث غدا أصحاب الشركات الرأسمالية العملاقة وأصحاب رؤوس الأموال والمصارف يدعون إلى أن تحل هذه التنظيمات والهيئات المالية والصناعية والتجارية محل الدولة، وينادون بتقليص أدوارها، وضرورة انسحابها من مجالات عدة وعلى رأسها المجال الاقتصادي، وعلى الدولة أن تقوم بتسهيل مهمات الشركات المتعددة الجنسية وإعفائها من الضرائب أو تخفيضها على الأقل.

وعلى الرغم من الدعوات التي تنادي بإقصاء الدولة أو تقليص أدوارها، إلا أنه لا يوجد ما يدل على إلغاء دور الدولة أو تشكيل بديل لها، بل سيبقى دورها مهما في جميع بلدان العالم وفي العالم النامي بصفة خاصة.

وحتى في الدول الرأسمالية القوية، وخير مثال على ذلك دور الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية في دعم البنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات التأمين في سبتمبر 2008، ولم يعد تدخل الدولة مقتصرا على الدول النامية فيما يتعلق بقضايا الرعاية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، بل أصبح سمة تلازم الدول الرأسمالية الليبرالية التي ترفع شعار الليبرالية الجديدة ومنطق السوق.

والحقيقة أنه إذا كانت الدولة تواجه تحديات عديدة اقتصادية واختراقات أمنية وضغوطا سياسية ومصاعب اجتماعية، بصفة خاصة العالم النامي، حيث الفقر والأمراض والأمية والهجرات الجماعية والصراعات الأثينية والطائفية والحدودية. فإن ذلك لا يدعو إلى إلغاء الدولة وتقليص أدوارها، بل يقتضي حضور الدولة ووجودها في المواقع التي تحتاجها ويتقلص دورها لصالح المجتمع المدني

والتنظيمات المستقلة المختلفة في ظل أجواء من الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان وكرامة المواطن وخدمة للتنمية وتحقيق أمن الإنسان الذي يقتضي بناء الدولة وهندستها خدمة لأهدافه الجوهرية.

الفصل الثالث: أزمة الدولة والتنمية في العالم العربي: نجحت الدولة القطرية في أن تصمد لعدة عقود من الزمان منذ الاستقلال، رغم معظم الشواهد التي كانت تفيد بغير ذلك عند ولادتها القيصرية المشوهة. ونجحت في أن تخلق مؤسساتها، وأن تنجز بها الشئ غير القليل في حقول التعليم والصحة والاقتصاد. وبل نجحت في أن تكرس هويتها القطرية، وتضفي هذه الهوية على مواطنيها، وجعلتهم يذعنون لها أو يقبلون أو يتحمسون لها.

تمر الدولة في العالم العربي بالرغم ما حققته من انجازات، بأزمة يشتد خناقها عاما بعد عام، بعضها مهدد بالتفتت الداخلي (منها ما تفتت مثل السودان)، وبعضها عرف الاجتياح الأجنبي (العراق، اليمن)، وبعضها مهدد بالإفلاس المالي (مصر، الجزائر)، وبعضها عرف التطرف الديني أوالطائفي (سوريا، العراق، اليمن، لبنان). وهي جميعا تشكو من فجوة متزايدة بين المجتمع والدولة، تكاد تصل إلى حد القطيعة الكاملة بين الشعب والنخبة الحاكمة، كما تشكو جميعا من التبعية لهذه الفجوة الأجنبية أو تلك، ولأن هذه الأزمة متزامنة ومتداخلة وحادة، فإننا نطلق لفظ "الأزمة" على حالة الدولة القطرية الراهنة في العالم العربي.

سنحاول في هذه الفصل التطرق إلى أداء الدولة العربية في مختلف القطاعات الأساسية وكذلك إلى تحليل أزماتها.

المبحث الأول: أداء الدولة العربية: حققت الدولة في العالم العربي معدلات نمو مبهرة في العديد من المجالات، خلال العقدين الأخيرين. وكانت معدلات النمو هذه نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لجهود الدولة القطرية وتداخلها الدائم في شؤون المجتمع، إلا أن هذه المعدلات كانت ظرفية فقط ولم تكن مستدامة، وكانت أثارها سلبية على المجتمع على المديين المتوسط والبعيد.

المطلب الأول: مؤشرات الفقر(*): يشير إبراهيم سعد الدين إلى حقيقة أن الأقطار العربية ورثت عند استقلالها أوضاعا طبقية واجتماعية، تتميز بتركيز الثروة في يد نسبة محدودة من السكان وبإنتشار الفقر والفاقة على نطاق واسع بين جماهير الشعب. لذا سعت بعض الدول ذات التوجه الاشتراكي إلى إعادة توزيع الثروة وبخاصة الأراضي الزراعية، عن طريق الإصلاح الزراعي وإلى إعادة توزيع الدخول من خلال رفع معدلاتها وتحديد الإيجارات الزراعية، ورفع المعدلات الأجرية، وتقديم مجموعة من الخدمات الواسعة لمواطنيها، وغير ذلك. واتجهت الدول النفطية أيضا إلى إنشاء نوع من دولة الرفاه، حيث كان عدد السكان يقل مقارنة بالموارد الضخمة التي يدرها النفط(1).

إلا أن الحقبة النفطية التي شهدت تدفقا كبيرا للموارد المالية إلى بعض الأقطار العربية، قد أنتجت اتجاها نحو زيادة حد الفروق في الثروات والدخول في كل من الأقطار النفطية وغير النفطية. فقد أنتجت الطفرة النفطية تفاقم الخلل في توزيع الدخل القومي، كما اتسعت الفروق الدخلية بين الأقطار العربية، وفي داخل كل قطر أيضا، ازدادت الفجوة اتساعا بين الفقراء

(*)– يذكر تقرير التنمية البشرية 1997 أن للفقر وجوه كثيرة، وهو أبعد من مجرد انخفاض الدخل، إذ إنه يعكس أيضا الفقر الصحي والفقر التعليمي، والحرمان من المعرفة والاتصالات، وعدم القدرة على ممارسة حقوق الإنسان والحقوق السياسية، وانعدام الكرامة والثقة واحترام الذات، وهناك أيضا إفقار البيئة، بل وإفقار أمم بأسرها حيث يعيش المجتمع في حالة فقر. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 1997**.(نيويورك: برنامج الامم المتحدة الانمائي، 1997). للمزيد من المعلومات حول مفهوم الفقر يرجى الاطلاع على:

– علي وهب، **خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث**،(بيروت: دار الفكر اللبناني، 1996)، ص. 140.

– فيليب عطية، **أمراض الفقر والمشكلات الصحية في العالم الثالث**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992) ص.10.

- Douglas Greenwald, Ed, **Encyclopédie Economique**, (Paris : Economica, 1984), P. 691.

(1)–إبراهيم سعد الدين، " دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي: قضايا عامة ونظرة مستقبلية".**المستقبل العربي** 127، (سبتمبر 1988): ص.32.

والأغنياء، وتتوسطهما طبقة صغيرة نسبيا باتت مهددة في الوقت الحالي أكثر من أي وقت مضى[1].

تنقسم الدول العربية من حيث الفقر إلى أربع مجموعات، تتكون المجموعة الأولى من الدول التي تقل فيها نسب فقر الدخل عن 10%، وتضم هذه الدول مجموعة مجلس التعاون الخليجي (عدا البحرين)، بالإضافة إلى كل من المغرب ولبنان والجزائر. وتتكون المجموعة الثانية من الدول التي تتراوح فيها نسب فقر الدخل بين 10 و20 في المائة، وتضم كل من تونس والأردن وسورية والبحرين. وتتكون المجموعة الثالثة من الدول التي تتراوح فيها نسب الفقر بين 20 و30 في المائة، وهي العراق ومصر وفلسطين. أما المجموعة الرابعة فتضم الدول الأقل دخلا وهي: اليمن وموريتانيا وجيبوتي والصومال وجزرالقمر والسودان، والتي تتراوح فيها نسب الفقر بين 38 و 46.5 في المائة[2].

الشكل رقم(1): نسبة فقر الدخل في الدول العربية حسب خط الفقر الوطني

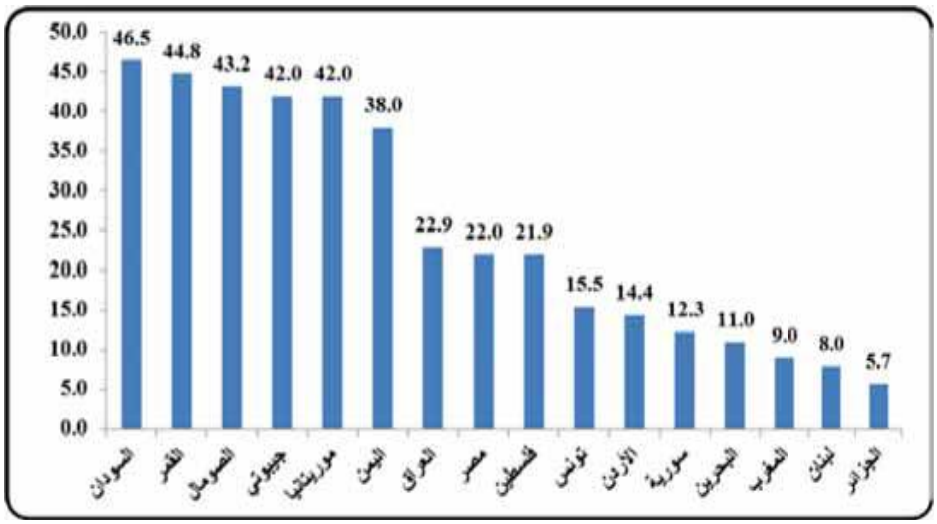

(1)– للمزيد من المعلومات حول دراسة الفقر في كل دولة العربية يرجى الاطلاع على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دارسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية**، (جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ديسمبر 2009)، ص ص 14–70.

(2)– صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014**، (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2014)، ص ص. 33–34.

ورغم تقدم الدول العربية في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن هناك تباينا في مدى تحقيق تلك الأهداف بين الدول العربية. وبصفة عامة تفيد المعلومات المتوفرة أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي الأكثر تقدما في تحقيق تلك الأهداف(*).

حيث تشير بيانات البنك الدولي المتعلقة بمتابعة مستويات الفقر في العالم، إلى أن معدلات الفقر بمعناه المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تراجع مستمر، حيث تقلصت من 4.3% سنة 1990 إلى 3.6% سنة 2005. وتعتبر هذه النسبة من أدنى النسب مقارنة بالدول النامية والصاعدة، وذلك باعتماد المعيار الدولي لخط الفقر والمقدر بـ 1.25 دولار للفرد يوميا وهو ما يمثل 11 مليون فقير(1).

(*)- في سبتمبر 2000، التقت 189 دولة من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة في قمة الألفية، واعتمدت إعلان الأمم المتحدة للألفية، والذي تضمن التزامات تهدف إلى القضاء على الفقر، والنهوض بالتنمية، وحماية البيئة. وكان العديد من هذه الالتزامات قد اُستُمد من الاتفاقيات والقرارات التي انبثقت عن المؤتمرات العالمية والقمم الدولية التي نظمتهما الأمم المتحدة في العقد الماضي. وبعد عام من هذه القمة كشفت خارطة الطريق التي أعدها أمين عام الأمم المتحدة من أجل تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية النقاب رسمياً عن ثمانية أهداف عامة يساندها 18هدفاً فرعياً و48مؤشراً مقررة كمياً ومحددة المدة الزمنية والتي صارت تُعرف فيما بعد باسم" الأهداف الإنمائية للألفية". وتعمل هذه الأهداف الإنمائية للألفية على تركيز جهود المجتمع الدولي على تحقيق تحسينات مهمة وقابلة للقياس في حياة الناس بحلول العام 2015. وهي ترسي القواعد للأهداف الفرعية والمعايير المرجعية لغرض قياس النتائج -ليس للبلدان النامية فحسب بل وللبلدان الغنية أيضاً التي تساعد في تمويل برامج التنمية وللمؤسسات المتعددة الأطراف التي تساعد البلدان على تنفيذ هذه البرامج.

تسعى الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية والتي نذكرها فيما يلي إلى توجيه جهود جميع المنظمات تقريباً العاملة في مجال التنمية ولقد حظيت بقبول عام باعتبارها إطار عمل لقياس مدى التقدم المحرز في الجهود المعنية بالتنمية: – القضاء على الفقر المدقع والجوع.– تحقيق التعليم الابتدائي الشامل تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة. –تخفيض معدل وفيات الأطفال. – تحسين صحة الأمهات. مكافحة فيروس ومرض الإيدز، والملاريا وغيرهما من الأمراض. – ضمان الاستدامة البيئية. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على: البنك الدولي، **نعمل من أجل عالم خالي من الفقر**، الأهداف الإنمائية للألفية.

- http://data.albankaldawli.org/about/millennium-development-goals

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية:

- http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/mdgoverview.html

(1)– على حمدى، توجهات وملامح العقد العربي للتشغيل وآليات تنفيذه 2010– 2020،(ورقة بحث قدمت في:" المنتدى العربي حول التدريب التقنى والمهني واحتياجات سوق العمل"، الرياض، 16 – 18 جانفي 2010)، ص.37.

أما بإعتماد معيار دولارين للفرد في اليوم وهو المعيار الأكثر معقولية، ترتفع نسبة الفقر إلى حوالي17 %. وهذا المعدل العام على المستوى البلدان العربية(وإن كان من أدنى المستويات مقارنة بالبلدان النامية)، فهو مرتفع إذ يمثل 51 مليون عربي يعيشون في حالة فقر وهو ما لا يتناسب مع الإمكانيات الاقتصادية والمالية للعالم العربي[1].

أما على المستوى القطري، تتسم جغرافيا الفقر بشدة التفاوت بين الأقطار منخفضة الدخل والأقطار متوسطة الدخل، والأقطار ذات الدخل المرتفع، حيث تتراوح النسبة بين 42 % و1.5 %. كما تتسم هذه الخارطة بارتفاع معدلات الفقر في الريف مقارنة بمعدلاتها في المدن بالرغم من التوسع الحضري.

ولذلك أسباب عديدة تتعلق بوضع الزراعة في العالم العربي، والظروف المناخية والإتساع المستمر لظاهرة التصحر في بيئة جافة أصلا.

وكما أن البطالة خلافا لما هو سائد ليست سببا رئيسيا للفقر، فإن الشغل ليس عاملا محررا بالضرورة من الفقر. ولا أدل على ذلك من أن عدد الفقراء بمعيار دولارين للفرد الواحد في اليوم (51 مليونا) يفوق عدد العاطلين عن العمل (17 مليونا). وهو ما يفسر ظاهرة العمال الفقراء الذين يمثلون ثلث المشتغلين العرب، وخاصة في قطاع الزراعة وقطاع الصناعات التقليدية والقطاع غير المنظم، الذي يشغل أكثر من 40 % في العديد من الأقطار العربية[2].

ومن أسباب الفقر أيضا ارتفاع معدلات الإعالة في نصف الدول العربية، نتيجة لتواصل ضغط العوامل الديمغرافية رغم بداية تراجعها.

الجدول رقم(4): معدل انتشار الفقر على أساس تقديرات تعادل القدرة الشرائية باستخدام خطي الفقر

1.25 دولار و2 دولار للفرد/يوم (2005)

مؤشّر نسبة الفقر (نسبة مئوية)	عدد الفقراء (بالملايين)

(1)-BM, **Note sur la pauvreté au Moyen-Orient et en Afrique du Nord**-2008. http://siteresources.worldbank.org/INTMENAINFRENCH/Resources/MNA_pauvrete_FR_FINAL-.pdf

(2)- على حمدى، **المرجع السابق**، ص.38.

	1.25 دولار أمريكي للفرد/يوم			دولاران أمريكيان للفرد/يوم			1.25 دولار أمريكي للفرد/يوم			دولاران أمريكيان للفرد/يوم		
	1990	1999	2005	1990	1999	2005	1990	1999	2005	1990	1999	2005
شرق آسيا والمحيط الهادئ	56.0	35.5	18.0	80.0	61.5	39.6	893	634	339	1.277	1.101	747
أوروبا وآسيا الوسطى	3.9	5.6	4.1	10.6	15.0	9.3	18	27	20	49	71	44
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	10.0	10.5	7.9	20.4	21.2	16.9	44	54	43	89	109	93
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	**4.3**	**4.2**	**3.6**	**19.7**	**18.9**	**16.9**	**10**	**12**	**11**	**44**	**52**	**51**
جنوب إفريقيا	51.7	44.1	40.4	82.7	77.3	73.9	577	589	595	924	1.030	1.091
إفريقيا جنوب الصحرى	57.8	58.2	51.2	76.1	77.6	72.9	299	382	390	393	508	556
العالم	42.3	33.7	25.7	63.7	57.1	47.3	1.839	1.696	1.398	2.777	2.871	2.582

المصدر: -BM : Note sur la pauvreté au Moyen-Orient et en Afrique du Nord 2008, **Op,Cit.** ومن ناحيته، يقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره الأخير حول التنمية الإنسانية في الدول العربية (PNUD,2009)، المعدل العام للفقر في العالم العربي خلال الفترة 2000–2005 بـ 18.3%، منها 36.2 % في البلدان منخفضة الدخل، و15.9 % في البلدان متوسّطة الدخل[1].

(1)– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009**.

كما يشير التقرير أيضا إلى أن ظاهرة الفقر أكثر انتشارا في الأوساط الريفية مقارنة بالأوساط الحضرية في المعدل العام على المستوى العربي.

إن فقر الدخل – على أهميته– لا يعكس واقع الفقر بأبعاده المختلفة. فإذا ذهبنا إلى معاني الفقر الأخرى الآخذة بالاتساع في الأدبيات العالمية كالفقر الإنساني، والفقر الجماعي، والتي تتصل مباشرة بمسألة الفقر، فإن البلدان العربية بالرغم من المكاسب المسجلة مازالت على مستوى بعيد عن العديد من المؤشرات ذات الصلة بالتنمية البشرية، و دون المعدلات العالمية.

الجدول(5): بعض مؤشرات التنمية البشرية – 2005 (معدلات عالمية)

المناطق	متوسّط الدخل الفردي بتعادل القدرة الشرائية بالدولار	متوسّط مؤمل الحياة (بعدد السنوات)	متوسّط نسبة المتعلّمين (%)	متوسّط السكان المتمتّعين بالتزوّد بالكهرباء	متوسّط السكان المتمتّعين بمصادر المياه النقّية (2004)	متوسّط السكان المتمتّعين بخدمات الصرف الصحّي (2004)	متوسّط نسبة السكان في المدن (%)
العالم	9543	68.1	78.6	76.0	83.0	59.0	48.6
منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية	29197	78.3	–	100.0	99.0	96.0	75.6
البلدان العربية	6716	67.5	70.3	غير مذكور	86.0	71.0	55.1
إفريقيا ج ص	1998	49.6	60.3	26.0	55.0	370	34.9
أوروبا الوسطى والشرقية	9527	68.6	99.0	غير مذكور	94.0	–	63.2
أمريكا اللاتينية	8417	72.8	90.3	90.0	91.0	77.0	77.3

شـــرق آســـيا والباسفيك	6604	71.7	90.7	غير مذكور	79.0	50.0	42.8

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية، 2005.**

ورغم تراجع نسب الفقر في عدد من الدول العربية، إلا أنها مازالت مرتفعة في بعض الدول الأخرى، حيث تلك الدول تجد صعوبة في تحقيق هدف خفض نسبة السكان تحت خط الفقر. ضمن الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، المتمثل في القضاء على الفقر المدقع والجوع وخفض نسبة الدين، للذين يقل دخلهم عن دولار واحد باليوم إلى النصف سنة 2015 بالمقارنة مع النسب التي كانت سائدة في سنة 1990. ففي هذا الصدد، تفيد البيانات أنه بعد تحقيق الدول العربية تقدمنا ملحوظا في خفض نسبة الفقر من 5.5% عام 1990 إلى حوالي 4.1% سنة 2010، إلا أن تلك النسبة عادت للارتفاع عام 2012 لتبلغ مستوى 7.4% باستخدام خط الفقر الدولي 1.25 دولار في اليوم، وبواسطة المكافئ الشرائي للدولار[1].

ويعزى ارتفاع معدلات الفقر في الدول العربية خلال السنوات الأخيرة إلى موجة الاضطرابات السياسية التي تشهدها بعض دول المنطقة منذ أربع سنوات، فضلا عن عدم تحقيق تقدم ملموس في جانب رفع الإنتاجية وتنافسية الاقتصادي، التي هي اللبنة الأولى لتخفيف مستويات الفقر وزيادة مستويات الرفاه الاقتصادي، وخفض معدلات البطالة خاصة بين الشباب المتعلمين والإناث.

المطلب الثاني: مؤشرات الصحة[*]: ما من شك أن الصحة موضوع عالمي، وتحتل مكانة أساسية، اعتبرت محل اهتمام كل فرد بها، ولو بدرجات متفاوتة؛ كل حسب تاريخه، ووضعه فهي

(1)– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، **التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية 2013**.

(*)– إن التعريف الأكثر تداولا، هو الذي وصفته المنظمة العالمية للصحة OMS في المادة الأولى من ميثاقها، أثناء الندوة العالمية بنيويورك بتاريخ 07/22/ 1946، بنصها على أنها: " حالة من اكتمال السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا، لا مجرد الخلو من المرض أو العجز". ويهدف التعريف إلى " جعل كل الشعوب تصل إلى أعلى مستوى ممكن من الصحة". كما أن هناك غايات عديدة يمكن استخلاصها من هذا التعريف، فليس فقط الخلو من المرض والعجز؛ ولكن حالة من الرفاهية البدنية والعقلية والاجتماعية التامة. ويضع التعريف هدفا مثاليا ينبغي بلوغه، ذلك أنه يفترض تضافر مجموعة من العوامل المواتية، تتعلق بالبيئة التي يقضي فيها الإنسان حياته. لذا فإن أي تصور فضفاض لا يساعد على إدماج الحق في الصحة ضمن مفاهيم ذات قيمة تشريعية. للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع

معتبرة كحق من حقوق الدائنية المعترف بها، كما حظي موضوع الصحة بأهمية كبيرة في أغلب الدول العربية.

أولا- نطاق الخدمات الصحية: تجاوزت نسبة السكان الذي يحصلون على الرعاية الصحية 95% في كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر وجيبوتي والسعودية و فلسطين وقطر والكويت ولبنان ومصر، بينما تراوحت هذه النسبة بين حوالي 63% و86% في موريتانيا واليمن والمغرب والسودان وعمان. ويتفاوت مؤشر الرعاية الصحية، حسب البيانات المتاحة، بين الريف والحضر لصالح سكان المناطق الحضرية. ورغم تمكن معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في التوسع في الخدمات الصحية، إلا أنه لا تزال هذه الخدمات تفتقد للكفاءة اللازمة في معظم الدول العربية، وهو ما يدفع كثير من سكان المنطقة العربية الميسورين إلى السفر إلى الخارج لتلقي العلاج في المصحات والمستشفيات المتخصصة[1].

على: قندلي رمضان، الحق في الصحة في القانون الجزائري (دراسة تحليلية مقاربة). **دفاتر السياسة والقانون** 06.(06 جانفي 2012): 219.

(1)-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، **المرجع السابق**، ص. 42.

الجدول رقم(6): المؤشرات الصحية في الدول العربية.

	إجمالي الإنفاق على الصحة	الإنفاق العام على الصحة	الإنفاق على الصحة حسب نوع الإنفاق %		% للسكان الذين يحصلون على خدمات صحية			عدد الأطباء	عدد الممرضات		عدد السكان	
		%										
	2012		2012		2012			لكل 100.000 نسمة			مقابل كل سرير	
	من الناتج المحلي الإجمالي	من إجمالي الإنفاق العام	العام	الخاص	الحضر	الريف	الإجمالي	1990	2012	1990	2012	2012
الأردن	8.4	17.6	67.7	32.3	98	95	99	135	66	108	99	556	528
الإمارات	3.3	8.8	74.4	25.	100	10	100	83	147	356	260	379	935

							0		6				
481	299	443	252	244	132	100	–	100	29.0	71.0	9.2	3.8	البحرين
472	522	325	239	128	53	95	–	–	44.9	55.1	10.8	6.2	تونس
594	400	253	–	162	94	98	95	100	19.3	80.7	8.1	5.2	الجزائر
704	394	51	120	21	16	95	85	100	31.9	68.1	14.1	7.9	جيبوتي
478	401	478	382	245	143	100	95	100	31.1	68.9	6.8	3.7	السعودية
1220	1220	100	72	37	11	71	–	–	71.6	28.4	10.6	8.4	السودان
654	920	150	165	65	84	95	90	100	51.	49.0	5.6	3.7	سوريا

									0				
1429	1328	8	36	3	–	28	50	15	55.0	45.0	2.4	3.0	الصومال
769	602	163	70	84	60	86	81	89	19.3	80.7	10.2	8.3	العراق
604	474	441	311	193	61	84	98	100	19.2	80.8	3.6	2.3	عمان
782	–	197	–	166	–	100	100	100	61.3	38.7	10.0	13.0	فلسطين
833	435	619	350	349	150	100	–	100	21.4	78.6	5.8	1.9	قطر
454	333	70	–	20	–	–	–	–	42.2	57.8	13.1	4.5	القمر
455	335	560	500	270	18	100	–	100	17.	82.2	5.9	2.7	الكويت

									8				
290	606	291	112	365	133	98	97	99	74.5	25.5	5.8	6.3	لبنان
270	240	710	413	200	107	100	100	100	31.2	68.8	7.9	4.4	ليبيا
2023	483	142	183	80	76	100	100	100	57.0	43.0	5.1	4.9	مصر
1176	775	90	90	61	-	70	77	66	65.7	34.3	6.5	6.0	المغرب
1892	1504	67	44	13	6	63	-	-	39.4	60.6	7.3	6.4	موريتانيا
1389	1196	72	54	30	-	68	-	-	79.1	20.9	4.3	5.5	اليمن

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية 2014.

– منظمة الصحة العالمية ، قاعدة المعلومات، التقرير الإحصائي لمؤشرات الصحة لإقليم شرق البحر الأبيض المتوسط، 2014.

من جانب آخر، تشير البيانات المتاحة لعام 2012، إلى عدم كفاية الكوادر الطبية (أطباء كادر التمريض) بالمقارنة مع عدد السكان في الدول العربية، إذ يتراوح عدد الأطباء لكل مائة ألف نسمة بين حوالي 3 أطباء في الصومال، وحوالي 365 طبيبا في لبنان. وتواجه معظم الدول العربية، وفي مقدمتها الصومال وموريتانيا والقمر وجيبوتي واليمن والسودان والمغرب ندرة كبيرة في الكوادر الطبية، إذ يتراوح فيها عدد الأطباء والممرضات، لكل مائة ألف نسمة ما بين (3–61) طبيبا وما بين (8–100) ممرضة. كما تعاني هذه الدول (باستثناء جيبوتي والقمر) من ارتفاع عدد السكان مقابل كل سرير، إذ يصل فيها هذا العدد إلى حوالي 1400 شخص في كل من الصومال واليمن، ويرتفع إلى حوالي 1900 و2000 شخص في موريتانيا ومصر على التوالي. في حين يتراوح هذا العدد في الدول العربية الأخرى (باستثناء المغرب والسودان) بين حوالي 270 شخصا في ليبيا، وحوالي 935 شخصا في الإمارات.

ثانيا– وفيات الأطفال: يمثل معدل وفيات الأطفال مؤشرا مهما لمعرفة مدى كفاءة النظام الصحي في أي دولة أو منطقة، حيث يرتبط بالوقاية والاستشفاء. فحملات تلقيح الأطفال ونوعية المياه، وجودة الصرف الصحي، وكذلك توفر الرعاية والعلاج للأمهات إبان الحمل والرضع، كل هذه المعطيات تؤثر بصفة مباشرة على معدل وفيات الأطفال. وقد بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع في الدول العربية نحو 24 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2012. ويقل هذا المعدل عن مثيله في الدول النامية (58 حالة وفاة لكل ألف مولود حي) وعن المتوسط العالمي (35 حالة وفاة لكل ألف مولود حي)، إلا أنه يبقى مرتفعا إذا ما قورن بمعدل الدول الصناعية الذي لايتجاوز 4 وفيات فقط لكل ألف مولود حي[1].

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد انخفض هذا المعدل دون 10 حالات وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2012، في كل من الإمارات والبحرين وعمان وقطر والكويت ولبنان. كما بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الدول العالم الذين بلغا على التوالي حوالي 85 و48 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، بينما ينخفض هذا المعدل إلى 6 حالات وفاة فقط في الدول

(1)– اليونيسف، **وضع الأطفال في العالم**، 2014.

http://www.uis.unesco.org/pages/defaultFR.aspx?SPSLanguage=FR

الصناعية. وعلى مستوى تحقيق الهدف العالمي القاضي بتخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و2015، فقد استطاعت معظم الدول العربية أن تحقق تقدما ملموسا نحو تحقيق هذا الهدف[1].

الشكل (2):المؤشر الفعلي لسنة 2015 لمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية.

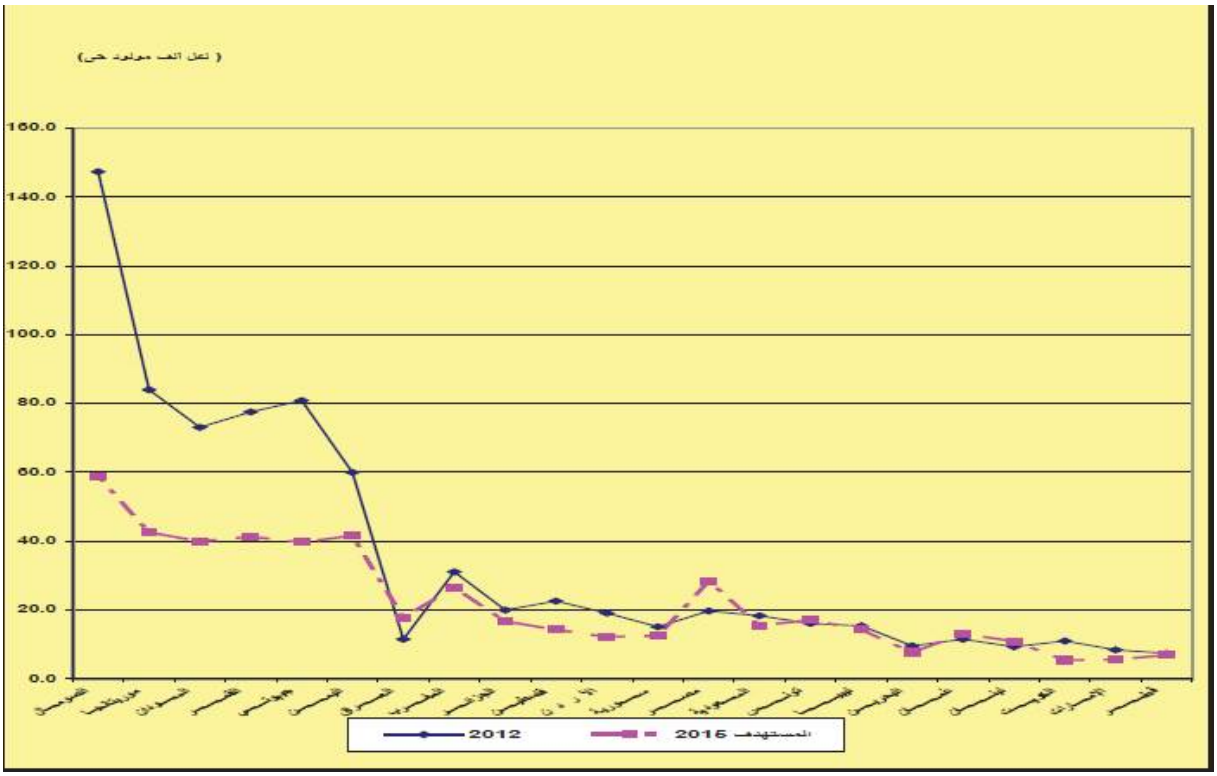

ثالثا- الإنفاق على الصحة: بلغت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية في عام 2012 حوالي 5.8%، وتقل هذه النسبة كثيرا عن المتوسط العالمي حيث يبلغ حوالي 10.2%. وتصنف الدول العربية إلى مجموعتين من حيث درجة الاعتماد على القطاعين العام والخاص في النفقات على توفير الخدمات الصحية، حيث تبلغ نسبة الإنفاق العام من إجمالي الإنفاق على الصحة في الدول العربية في عام 2012، حوالي 48.6% وهي بذلك

(1)- البنك الدولي، **مؤشرات التنمية الدولية**، 2014.

- منظمة الصحة العالمية ، قاعدة المعلومات، **التقرير الإحصائي لمؤشرات الصحة لإقليم شرق البحر الأبيض المتوسط**، 2014.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية، 2014**.

تقل عن مثيلتها في باقي الأقاليم النامية التي بلغت حوالي 52.4%، ويدل تدني هذه النسبة في البلدان العربية بالمقارنة مع سائر دول العالم الأخرى إلى عدم كفاءة المنظومة العلاجية في القطاع الحكومي وضعف أدائها[1].

ولا يزال القطاع العام يتولى المسؤولية الرئيسية في تمويل قطاع الصحة في 14 دولة عربية، حيث تتراوح فيها نسبة الإنفاق الحكومي (العام) إلى إجمالي الإنفاق (الحكومي والخاص) على الصحة ما بين 55% في تونس، و82% في الكويت. و تضم هذه المجموعة (مع هاتين الدولتين) باقي الدول العربية فيما عدا السودان، والصومال، وفلسطين، والمغرب اليمن والتي تراوحت فيها هذه النسبة بين 21% و49%.

المطلب الثالث: مؤشرات التعليم: التعليم هو أحد الميادين الرئيسية التي بذلت فيها الدولة القطرية جهدا كبيرا منذ الاستقلال، بصرف النظر عن الكم والنوع اللذين نتجا عن هذا المجهود.

أولا- معدلات التمدرس ونسبة التسرب من التعليم: يقدر المتوسط العربي لسنوات التمدرس بنحو11.2 سنة في عام 2011، ويبقى بذلك أقل من معدلي الدول ذات الدخل المتوسط حوالي 11.5 سنة، ودول العالم ككل 11.6سنة. وتفوق أو تقترب سنوات التمدرس من 14 سنة في كل من البحرين وتونس والجزائر والسعودية، ولا تزيد عن حوالي 7 سنوات في كل من جيبوتي والسودان، ويجدر التنبيه إلى أن معدل سنوات التمدرس يمكن عادة من قياس كفاءة وإنتاجية الموارد البشرية في الدول المعنية. ويشير التطور الايجابي في معدل سنوات التمدرس، وأداء مؤشر التعليمي إلى تحقيق بعض التقدم في مستوى تعليم السكان في الدول العربية على مستوى كمي خلال الفترة (1990-2012)[2].

وفيما يتعلق بنسب التسرب، تشير البيانات إلى أن معدل التسرب في مرحلة التعليم الأولى في الدول العربية قد بلغ 9%. ويلاحظ أن هذه النسب لا زالت مرتفعة في بعض الدول العربية

---

(1)- **نفس المرجع.**

(2)- اليونسكو، قاعدة البيانات،http://fr.unesco.org.2014 /

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية**2014. **المرجع السابق.**

حيث تراوحت، في الفترة من 2002 وحتى 2011، بين 25.9% في القمر و40.5% في اليمن. ويعبر مستوى التسرب المدرسي عن مدى قدرة وكفاءة النظام التعليمي على الاحتفاظ بالطلاب، وعدم خروجهم من العملية التعليمية. لسبب أو لآخر، ويعتبر التسرب من المصادر الأساسية لارتفاع نسبة الأمية وتدني مستوى كفاءة القوى العاملة، نظرا لحرمانه للطلبة المعنيين بهذه الظاهرة من اكتساب المعارف والمهارات الضرورية لخوض معترك ومتغيرات الحياة[1].

ثانيا- الإنفاق على التعليم: يقدر متوسط الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي في الدول العربية بحوالي 4.5% في عام 2011، وهو ما يقارب مع مثيليه في الدول النامية 4.7% ودول العالم ككل 4.8%. وفيما يتعلق بنسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام، فإن المتوسط العربي في عام 2011 بلغ حوالي 16%، وهو ما يزيد عن مثليه في كل من الدول النامية 15.9% ودول العالم مجتمعة 14%. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد فاقت هذه النسبة حوالي 20% في كل من الإمارات والجزائر وجيبوتي والمغرب، في حين بلغت أقل من 10% في البحرين والسودان والصومال وعمان وقطر ولبنان خلال الفترة (2008-2011)[2]. وعلى الرغم من أن إنفاق الدول العربية على التعليم يعتبر مقبولا ، إلا أن أداء الأنظمة لا يزال دون المستوى المطلوب.

الجدول رقم(7): الإنفاق على التعليم

	الإنفاق العام على التعليم					
	% من الدخل القومي الإجمالي			% من الإنفاق القومي الإجمالي		
	1990	2000	2008-2011	1990	2000	2008-2011
الأردن	7.0	6.4	3.1	17.1	16.2	12.0
الإمارات	1.7	1.9	1.0	14.6	22.2	23.4
البحرين	5.0	-	2.6	14.6	-	8.9

(1)- **المرجع نفسه**.

(2)- اليونسكو، **التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2013-2014)**.

تونس	6.2	6.2	6.2	13.5	17.4	17.3
الجزائر	5.5	5.1	4.4	21.1	–	20.3
جيبوتي	–	9.7	8.4	10.5	–	22.8
السعودية	6.0	5.9	5.5	11.7	22.7	19.3
السودان	8.5	–	0.8	4.5	–	8.0
سورية	4.3	2.2	5.1	17.3	6.8	18.9
الصومال	–	–	–	–	–	2.0
العراق	–	–	–	–	–	–
عمان	3.5	3.1	3.1	7.2	8.7	6.9
فلسطين	–	3.4	4.6	–	13.0	15.5
قطر	3.5	2.5	2.4	–	9.4	8.2
القمر	–	–	7.6	–	–	–
الكويت	3.2	3.7	3.8	3.4	17.9	12.9
لبنان	–	1.9	2.2	–	9.2	7.1
ليبيا	–	–	–	–	–	–
مصر	3.8	4.5	3.7	–	16.1	11.9
المغرب	5.5	5.7	5.4	26.1	23.5	25.7
موريتانيا	–	3.4	3.7	–	–	13.0
اليمن	–	5.1	6.7	–	18.9	15.5

المصدر: اليونسكو، قاعدة المعلومات، 2014.

– البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية، 2014

ثالثا– الأمية: قدرت نسبة الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية عام 2011 بحوالي 22.5%، وهي بذلك تفوق مثيلاتها في جميع الأقاليم في العالم، باستثناء إقليمي جنوب الصحراء، حيث بلغت في كل منهما حوالي 37% و41% على التوالي. كما تفوق أيضا

النسبة المسجلة في الدول ذات الدخل المتوسط، والتي بلغت حوالي 17%[1]، وقد أسهم التوسع في نشر التعليم في تراجع نسبة الأمية، عما كانت عليه عام 1990.

وقد سجل معدل الأمية بين البالغين في عدد من الدول العربية في عام 2011 مستويات مرتفعة، حيث بلغ في موريتانيا حوالي 41.1%، وفي اليمن حوالي 34.7% وفي المغرب حوالي 32.9%، فيما انخفض قليلا في مصر إلى حوالي 29.9%. وفي جيبوتي إلى 29.7% وانخفض في السودان إلى 28.1%. وبالمقابل سجل معدل الأمية تراجعا ملحوظا في دول عربية أخرى، خلال الفترة (1999–2011)، حيث انخفض إلى 10% أو أقل في الأردن والبحرين وفلسطين وقطر والكويت ولبنان، وتراوح بين أكثر من 10% وأقل من 20% في كل من الإمارات والسعودية وسورية وعمان، وليبيا.

ولا يزال ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث يمثل تحديا جسيما في بعض الدول العربية، إذ يعيق وصول التعليم والحداثة إلى جل البيوت العربية، كما يساهم في استفحال ظاهرتي التسرب والرسوب المدرسيين. فقد بلغت نسبة الأمية بين البالغات (15سنة فما فوق) سنة 2011، حوالي 32% من إجمالي عدد الإناث في الدول العربية، بينما تبلغ نسبة الأمية للإناث في الفئة العمرية (15–24 سنة) حوالي 13%. ويصل معدل الأمية للإناث البالغات مستويات تتراوح بين حوالي 36.8% و51.5% في السودان ومصر وجيبوتي والمغرب واليمن. وينعكس ذلك على مستوى دليل المساواة بين الجنسين في معدل الأمية في الدول العربية، رغم تحسن هذا المؤشر في جل الدول العربية.

وتتعانق عوامل عديدة في استمرار وتعميق الفجوة العلمية والتقنية، ويؤشر حسن الشريف هذه العوامل بقوله:"..على الرغم من أهمية العوامل الموضوعية التي تساهم في استمرار الفجوة العلمية التقنية، فإنه لا بد من الاهتمام بعوامل ذاتية ساهمت بإسمرار التخلف في مجتمعنا العربي لأن من الممكن معالجة هذه العوامل، من ذلك:

1– إفتقاد المخزون التراكمي من المعرفة العلمية والخبرة التقنية في بداية العهود الاستقلالية.

(1)– اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2013–2014).

2- افتقاد البنى التحتية الأساسية، وبداية تأسيسها من ما يشبه الصفر، وبخاصة في مجال التعليم والبحث العلمي. ولا بد من فترة زمنية لاكتمال هذه البنى واكتسابها الخبرة والتقاليد الجيدة.

3- افتقاد تقاليد معينة ساهمت في تقدم المجتمعات الصناعية والتقنية مثل التنظيم والدقة الالتزام، الإنتاجية، تقدير الوقت، الإدارة، العمل الجماعي...إلخ. وهي تقاليد تحتاج إلى أجيال متتالية قبل أن تصبح تراثا مكتسبا.

4- ومن العوامل الذاتية عناصر في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة ساهمت في تخلفنا مثل:

أ- اعتماد تطوير المؤسسات والبنى التربوية على صيغ غربية منقولة، وعدم بذل جهد لتطويرها باستمرار.

ب-عدم تشجيع الإبداع والابتكار وافتقاد روحية البحث كقيمة اجتماعية أساسية.

ت-عدم القيام بدراسة القوى والعوامل المؤثرة في الواقع العربي، وقوانينها، وعدم السعي لضبط هذه العوامل وتوظيفها لصالح التقدم والتنمية.

ث-افتقاد حرية التفكير والتعبير في معظم الأقطار العربية وافتقاد الاجتماعية والقومية وغلبة الروح الأنانية والقطرية..."[1]

لقد وقفت الدولة القطرية عاجزة عن ردم أو تقليص الفجوة العلمية والتقنية بين العرب وغيرهم، وهي فجوة تتسع ولا تضيق مع تضاعف الحجم الكلي للمعرفة العلمية والتقنية كل سبعة أعوام تقريبا. وتتبدى هذه الفجوة من خلال مؤشرات كثيرة أهمها: إن استخدام المعلوماتية في الدول العربية أقل من أي منطقة أخرى في العالم، حيث لا تتجوز نسبة مستخدمي الانترنت عن 6 %، ويملك 2.1% فقط من المواطنين العرب حاسوبا شخصيا. فليس غريبا أن اتسعت الفجوة الرقمية بين البلدان العربية والعالم المتقدم، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى أن تقانة المعلومات والاتصالات بحكم طبيعتها ذات قابلية عالية للاحتكار والدمج، وإلى ارتفاع كلفة إنشاء البنية التحتية لقنوات المعلومات فائقة السرعة، وإلى تزايد هجرة العقول العربية إلى الخارج، وأخيرا إلى الاختلال الشديد

(1)- حسن الشريف،"العلم والتقانية"، في:**حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي التاسع "الوثائق- القرارات- البيانات"** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص ص.362-363

في توزيع نطاق موجات الاتصال الأثيري فيما بين الدول المتقدمة والنامية. فضلا عن التفاوت المعلوماتي الشديد بين البلدان العربية نفسها.[1]

تتألف منظومة العلم والتقانة من العديد من العناصر هي: المنظمات التربوية، منظمات البحث والتطوير، منظمات المعايير والاختبار، الأنظمة القانونية، المنظمات الاستشارية والهندسية والتخطيطية، خدمات المعلوماتية، الخدمات المالية، الجمعيات والنقابات المهنية.[2] أما مخرجات المنظومة، فهي مساهمات للتنمية الثقافية وللقوة العاملة المهنية وللمدخلات التقنية في كل النشاطات الاجتماعية–الاقتصادية، والمدخلات في النشاطات المتصلة بشؤون الدفاع. وهذا المخرجات حيوية للتنمية الاقتصادية ولصيانة الاستقرار الاجتماعي والصحة الوطنية.[3] لكن وضع وتطبيق السياسات العلمية يتطلب حساسية كبيرة في الأمور الاجتماعية والسياسية والتقنية.[4]

لهذا فإن إنجاز منظومة العلم والتقانة يقرره طابع الارتباطات السائدة والسيرورات الأساسية لنشاطاتها والارتباط بين منظومة العلم والتقانة وبين الاقتصاد الوطني أمر حاسم، فمن المستحيل للقدرات الوطنية في العلم والتقانة، من دون مثل هذا الارتباط، أن تتحول إلى نشاطات اقتصادية منتجة وتساهم من ثم في إجمالي الناتج الوطني.[5]

وفي ظل أوضاع الدولة في العالم العربي فلا وجود لدليل على أي تنسيق في التخطيط والتطبيق للبرامج التقنية والعلمية، بهدف خفض كلفتها، وزيادة منافعها وتأمين نقل التقانة على أحسن وجه في الأعمال الاستشارية والتعاقدية والهندسية. لهذا فليس غريبا أن " ..اتبعت

---

(1)– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، **المرجع السابق**، ص61–80.

(2)– أنطوان زحلان، **العرب وتحديات العلم والثقانة: تقدم دون تغيير**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص ص.168–206.

(3)– **المرجع نفسه**، ص ص.219–220

(4)– **المرجع نفسه**، ص.229.

(5)– **المرجع نفسه**، ص.246.

الحكومات العربية سياسات تقانية لا تتماشى مع أمنها القومي..."[1]، رغم أن معظم النخب السياسية إن لم نقل كلها، تدعم بإخلاص اكتساب العلم والتقانة، إلا أنها مع ذلك لا تقدر أن لمثل هذا الهدف شروطا مسبقة واضحة ومتشددة للنجاح. ".. وبمنتهى البساطة فإن خليطا من أشكال القوة السياسية العالية الشخصنة مع اقتصاد ريعي يثبط تطوير المؤسسات والمنظمات الوسيطة. والتدخل المباشر في كل قرار يخدم أهداف المحسوبية السائد، مثل هذا السلوك يخرب كل الشبكات ويقطع الارتباط عبرها..."[2]

وعلى الرغم من محدودية الدراسات الخاصة بأوضاع منظومة اكتساب المعرفة في الأقطار العربية، فإن المتاح منها يكشف تتدني أوضاع المنظومة و قدرتها على إنتاج المعرفة. و يمكن إجرائيا، التفرقة بين منظومتين فرعيتين لاكتساب المعرفة تختص الأولى منها بجهود التعليم/ التعلم. وتتعلق الثانية بالبحث العلمي والتطوير التقني؛ وهو ما يشار إليه غالبا بالبحث والتطوير. و تتوقف حيوية منظومة اكتساب المعرفة و كفاءتها إلى حد كبير على مدى التكامل بين هاتين المنظومتين الفرعيتين، خاصة في الأجل الطويل. لذا يتعين أن تتجه السياسات نحو وضع الآليات الفعالة لدعم المنظومة.

وتجدر الإشارة إلى أن منظومة اكتساب المعرفة تتأثر بالمحيط العام للمجتمع الذي تنشأ فيه، ولذا التأثر أربعة جوانب، يتمثل الأول منها في العلاقة مع النشاط الإدماجي في المجتمع ويتعلق الثاني بدور الدولة، والثالث بالبعد القومي، والرابع بالبيئة العالمية. أما أهمية دور الدولة فتعود إلى طبيعة سوق المعرفة و اعتبار المعرفة سلعة عامة.[3] كما أن قيام علاقة وثيقة بين منظومة اكتساب المعرفة والنشاط الإنتاجي في أي مجتمع، من خلال قطاع الأعمال (العام

(1)– **المرجع نفسه**، ص.233.

(2)– **المرجع نفسه**، ص.240.

(3)– جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، (وآخرون)، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام1999**، ص ص.131–132.

والخاص) والحكومة والعمل الأهلي، شرط جوهري لحيوية المنظومة، ولتعظيم دورها في ترقية الإنتاجية في المجتمع[1].

لذا تبدوا قضية التأكيد على دور الدولة في هذا الصدد مبررة من الناحية النظرية. فعليه فإن دور الدولة (وليس الحكومة فقط) يعتبر حاسما في دعم منظومة اكتساب المعرفة. وبالتعبير الاقتصادي الفني "سوق المعرفة" المشهور بالفشل. وإن كان دور الدولة يتعدى إلى الفاعل والمبادر النشط في مضمار اكتساب المعرفة[2].

المطلب الرابع: مؤشرات البطالة(*): لقد سعت الأقطار العربية منذ فترة ثمانينيات القرن الماضي إلى بلورة اتجاهات جديدة أولت سياسات التشغيل قدرا كبيرا من العناية، عن طريق الإصلاحات الاقتصادية الكلية، وعن طريق وضع العديد من البرامج والآليات المشجعة على التشغيل.

---

(1)–نادر فرجاني، **الإمكانات البشرية والتقانية العربية، في: العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل.** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص15.

(2)– **المرجع نفسه**، ص.16.

(*)– **تعريف البطالة:** توجد عدة تعريفات نسوق البعض منها كما يلي:

– **تعريف المكتب الدولي للعمل:** التعريف الذي أوصى به المكتب الدولي للعمل يبنى على ثلاث شروط، عند توافرها يعتبر الشخص بطالا، وهي:

– بدون عمل؛ أي ليس له شغل أجير أوغير أجير.

–متاح للعمل فورا؛ أي باستطاعته العمل كأجير أوغير أجير.

–يبحث عن عمل أجير أوغير أجبر؛ أي القيام بأبحاث واتصالات مع الجهات المختصة بالتشغيل.

– Bureau International du Travail, **a Normalization International du Travail**.(Novelle Series 53, Geneve1953), p.48.

– **تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء:** يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية:

– أن يكون في سن يسمح له بالعمل (بين 15 سنة و64 سنة).

– لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.

– أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث انه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.

– أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

وقد ارتكزت هذه المقاربات على:[1]

- دعم برامج الاستثمار العمومي.
- سياسات التنمية المحلية (المناطقية أو الجهوية).
- دعم القطاع الخاص والرفع من أدائه.
- الإرتقاء بمنظومة التربية والتدريب والتعليم العالي لتقريب مخرجاتها من احتياجات سوق العمل.
- برامج تشغيل الشباب والفئات السكانية ذات الصعوبات الخصوصية.
- برامج وآليات دعم العمل المستقل وإقامة المشاريع.

وبالرغم من هذه الجهود المبذولة، فإن البطالة مازالت تمثل هاجسا للحكومات العربية باعتبارها إحدى أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات العربية التي باتت نسبة البطالة فيها من أعلى معدلات البطالة في العالم. وبهذا المعنى أصبحت البطالة في كل الأقطار العربية دون استثناء تحديا سياسيا في المقام الأول فضلا عن التحدي الإقتصادي والإجتماعي[2].

تتميز مجموعة من البلدان العربية بأنها ليست متجانسة من حيث الموارد الطبيعية ومتوسط الدخل الفردي، والتعداد السكاني، ومعدلات نموه، وأيضا في السياسات الاجتماعية والاقتصادية المنتهجة، إلا أنها تشترك في خاصية مهمة ألا وهي تفاقم البطالة وتأزم أوضاع التشغيل، وذلك منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وتعود هاتان الظاهرتان إلى عدم التوازن في سوق العمل بين العرض والطلب. وتشير الإحصائيات المتوافرة إلى أن متوسط معدل البطالة في المنطقة العربية في تفاقم مستمر، حيث ارتفع من نحو 14% في 2008 إلى 14.8% سنة

(Algérie ,éditions .L'office National des Statisques, **l'Emploi et le Chômage donnés statisques**-1226,1995), p. 8.

(1)- للمزيد من المعلومات حول البرامج والآليات المشجعة على التشغيل يرجى الاطلاع على: منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، **الندوة القومية حول تطوير مكاتب ومنظومة التشغيل في البلدان العربية**، مصر، 20-2014/10/22.

(2)-عبد الحميد صلاح محمد، **أزمة البطالة – دراسة مقارنة السعودية ، مصر ، الكويت** - (مصر: دار هبة النيل للتوزيع والنشر، 2010)، ص، 52 .

2009، وإلى ما يزيد على 16% في 2013، بحوالي 18.1 مليون عاطل وهو أعلى معدل بطالة بالمقارنة مع الأقاليم الرئيسية في العالم. حيث سجلت دول مجلس التعاون الخليج العربية بصفة عامة أدنى مستوى البطالة في العالم العربي، نحو 5.5% في السعودية بينما يبلغ 2.7% في الكويت، 3.8% في البحرين، 0.3% في قطر.

وبصفة عامة، فإن معدلات البطالة المرتفعة تتركز في الدول العربية الأقل دخلا مثل: جيبوتي والصومال واليمن وموريتانيا والقمر، أو في الدول التي تعيش ظروفا استثنائية على غرار فلسطين وليبيا وسوريا وتونس ومصر. لهذا بالرغم من الجهود العديدة والمتعددة لدول المنطقة للتخفيف من حدتها[1].

الجدول رقم(8): تطور معدلات البطالة (%)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأردن	13.1	12.9	13.4	13.4	13.4	12.8	12.6
الإمارات	3.2	4.0	4.3	4.0	4.3	4.2	4.2
تونس	14.1	14.0	13.3	13.0	18.9	16.7	15.3
الجزائر	13.8	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8
السعودية	5.6	5.0	5.4	5.3	5.4	5.5	5.5
سوريا	8.4	8.4	9.2	8.4	8.1	25.0	35.5
فلسطين	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23.0	23.4
قطر	0.5	0.5	0.8	0.7	0.4	0.5	0.3
الكويت	2.0	2.0	2.2	2.1	2.1	2.7	2.7
مصر	8.9	8.7	9.4	9.0	12.0	12.7	13.2
المغرب	9.8	9.6	9.1	9.1	9.1	8.7	9.5
اليمن	15.9	15.7	15.0	16.0	18.0	30.0	40.0

(1)–منظمة العمل العربية، **التقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، 2014، ص50.**

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، **المرجع السابق**، ص46.

وتعود ظاهرة البطالة وتفاقمها في المنطقة العربية إلى أسباب عديدة ومتشابكة من جانبي العرض والطلب. ومن جانب الطلب، تحدد مستوياته قوى ثلاث تعمل في الاتجاه نفسه، وهي: معدل نمو السكان، تضخم فئة الشباب، تزايد معدلات مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي[1]. وتشمل البطالة في المنطقة العربية خاصة الفئة العمرية 15–24 سنة حيث تشكل بطالة هذه الشريحة 30 % مقابل معدل عالمي يقدر بـ14.4%.

ومما تتأكد الإشارة إليه ما يلي:[2]

– ارتفاع بطالة المتعلمين وحاملي مؤهّلات التدريب المهني، وحاملي شهادات التعليم العالي في هيكلة بطالة الشباب، والتي تتراوح بين 6.3 % و46 %. وهو ما يمثل هدرا خطيرا لطاقات الإنتاج.

الشكل رقم(3): نسبة البطالة بين الخريجين سنتي 2000–2010.

(1)– للمزيد من المعلومات حول إشكالية الموائمة بين مخرجات ومدخلات سوق العمل، يرجى الاطلاع على: منظمة العمل العربية، **التقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية**، ص ص. 50–77.

(2)– رضا قويعة،" القمة الإقتصادية و التنموية و الإجتماعية الدورية و انعكاساتها على أوضاع التشغيل في الوطن العربي" (ورقة بحث قدمت في الندوة القومية حول: **العقد العربي للتشغيل و متطلبات تحقيق أهدافه**. القاهرة، 2 – 3 /04/ 2013)، ص ص.5–9.

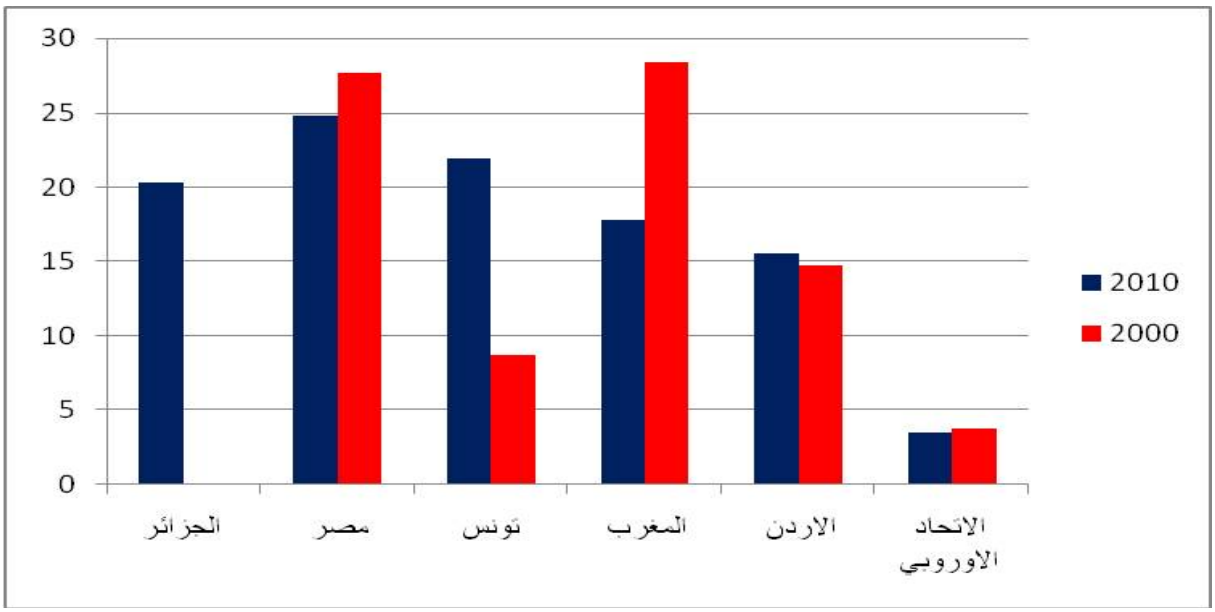

– ارتفاع بطالة النساء لتبلغ في بعض الأحيان بين ضعفين إلى أربعة أضعاف بطالة الرجال مع بعض الاستثناءات القليلة. وهو ما يزيد من ضعف مشاركة المرأة التي تعد أصلا الأدنى عالميا، حيث لا تتجاوز نسبة نشاطها 32 % مقابل متوسّط عالمي يقدر بـ 56.6 % .

– بروز ظاهرة البطالة في الريف، في حين كانت هذه الظاهرة محصورة تقريبا في المدن. ومن مسببات هذا الوضع تردي الوضع الفلاحي في الدول العربية بفعل التغيرات المناخية، إضافة إلى استمرار النمط التقليدي للإنتاج الزراعي وضعف مردوده، وهو ما يهدد الأمن الغذائي، إلى جانب تفشي البطالة والفقر في الأوساط الريفية.

– توسيع فئة اليائسين من فرص العمل وهو من أخطر الظواهر على الإطلاق. وهذه الأوضاع الصعبة أصلا مرشحة إلى المزيد من التعقيد في العالم العربي للعديد من الأسباب.

وبناء على ذلك يقدر عدد الوافدين الجدد حاليا على سوق العمل بـ 3 ملايين سنويا. وسيبلغ هذا العدد 4 ملايين في أفق 2020.

ويتطلب هذا الوضع إحداث 100 مليون فرصة عمل في أفق 2020 للإستجابة فقط لطلبات الشغل الإضافية.

وتستند هذه الإسقاطات إلى تواصل العوامل الديمغرافية المتمثلة في التزايد السكاني بمعدلاتها الإجمالية الحالية، رغم التراجع المسجل لهذه المعدلات في بعض الأقطار العربية.

ويتجلى من خلال هذه المعطيات أن التشغيل يشكل أبرز التحديات التي تشهدها الأقطار العربية، لما لهذه المسألة من ارتباط وثيق بالاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والرقي الاجتماعي. ومن هنا جاء الاهتمام المتزايد بالتشغيل وفي كل المسائل المتعلقة به.

وإذا ما أضفنا ما للبطالة من أثر سلبي في الناتج المحلي وفي الإيرادات الحكومية، وفي معدلات الإدخار، وفي معدلات الأجور ومعدلات الإعالة، وفي مستوى المعيشة، وفي معدل الجريمة، ناهيك عن آثارها النفسية على الفرد وشعور العاطل عن العمل بالإحباط وعدم الثقة بالنفس وجدوى الحياة، فإن البطالة ما تزال تشكل تحديا قويا للاقتصادات العربية وللدولة القطرية.

المطلب الخامس: مؤشرات الغذاء(*): لقد أصبح تحقيق الأمن الغذائي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، من أول أهداف الحكومات العربية والمنظمات ومراكز البحوث المتخصصة في هذا المجال. إلا أن الأمور تسير من سئ إلى أسوأ، فزادت الفجوة الغذائية وكثر اعتماد العالم العربي على المصادر الخارجية لتوفير أهم مجموعات السلع الغذائية، والتي تستنفد جزءا كبيرا من وارداته لتغطية حاجاته من الطعام، وعليه فإن تحقيق الأمن الغذائي لا يتم إلا من خلال اعتبار تدهور الأرض مسألة إنمائية حاسمة في جميع خطط التنمية القومية الشاملة للحكومات والمنظمات العربية المتخصصة.

أولا- أوضاع نقص التغذية: وفي الوقت الذي تعتبر فيه درجات مؤشر الجوع العالمي منخفضة في معظم الدول العربية، إلا أنها ترتفع في بعض الدول.

ويتكون مؤشر الجوع العالمي (GHI) من ست درجات، تعرف بمستوى الجوع، وتتدرج من منخفض (4.9 أو أقل)، إلى متوسط(5-9.9)، وإلى خطير (10- 19.9)، ثم إلى مقلق (20-

(*)-عرف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنها: "إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي اللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما، عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات - حتى في أوقات الأزمات - وحتى في أوقات تردي الإنتاج العالمي وظروف السوق الدولية".

- عزت ملوك قناوي،" الأبعاد السياسية للأمن الغذائي العربي"،(ورقة بحث قدمت في: المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين - الأمن الغذائي العربي، القاهرة: 25-26 سبتمبر 2002)، ص.2.

29.9) ومقلق للغاية (30 أو أكثر). وقد تم تحديد درجات هذا المؤشر بإستخدام ثلاثة معايير هي نقص التغذية، معدل وفيات الأطفال، وبيانات نقص الوزن لدى الأطفال[1].

سجل مؤشر الجوع في عام 2013(الجدول 9)،وفقاً لبيانات المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية على صعيد العالم العربي المستوى الخطير في جزر القمر (33.6)، والسودان (27.0) واليمن (26.5) والمستوى المقلق في كلٍ من جيبوتي (19.5)، وموريتانيا (13.2).

الجدول رقم (9): مؤشر الجوع في بعض الدول العربية

الدولة	1990	2013
جزر القمر	24.0	33.6
اليمن	29.8	26.5
جيبوتي	33.5	19.5
السودان	31.1	27.0
موريتانيا	22.7	13.2
الصومال	–	–
الكويت	12.4	<5
مصر	7.0	<5
سوريا	7.7	<5
المغرب	7.8	<5
الجزائر	7.0	<5
السعودية	6.5	<5
الأردن	5.1	<5
البحرين	–	-
تونس	<5	<5

(1)- International Food Policy Research Institute, http://www.ifpri.org/.

العراق	–	-
سلطنة عمان	–	-
قطر	–	-
لبنان	<5	<5
ليبيا	<5	<5

المصدر: المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء، **مؤشر الجوع العالمي**.2013 .

وعلى صعيد أقاليم العالم المختلفة، سجل مؤشر الجوع في عام2013 (الجدول 10) معدلا قدره(20.7%) في جنوب أسيا، و(19.2%) في إفريقيا جنوب الصحراء، و (7.6%) في شرق وجنوب شرق آسيا، وبلغ هذا المؤشر في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا نحو (5.8%)،أما في أمريكا اللاتينية والكاريبي فبلغ المؤشر نحو (4.8) ، بينما قل كثيراً في أوروبا الشرقية ودول الكومنولث (2.7)، وبلغ على المستوى العالمي نحو (13.8).

الجدول رقم (10): مؤشر الجوع في أقاليم العالم المختلفة (1990–2013)

الإقليم	1990	2013
جنوب أسيا	31.5	20.7
إفريقيا جنوب الصحراء	25.0	19.2
شرق وجنوب شرق آسيا	15.9	7.6
الشرق الأدني وشمال إفريقيا	8.1	5.8
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	9.5	4.8
أوروبا الشرقية ودول الكومنولث المستقلة	5.3	2.7
العالم	20.8	13.8

المصدر : المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء، **مؤشر الجوع العالمي**.2013

ثانيا– الفجوة الغذائية: زادت قيمة التجارة الزراعية العربية البينية في عام 2013 بنحو 10.8مليار دولار عن عام 2011 ، وبنحو 5.08 مليار دولار عن عام 2012 (الجدول11) وهي زيادة كبيرة تقدر نسبتها بنحو24%، وتساهم الألبان ومنتجاتها، والخضر، والفاكهة والأسماك

في القيمة الإجمالية للصادرات الزراعية البينية بنسبة 33.7%، و 16.1% و 15.0%، و 13.1%على التوالي.

الجدول رقم(11): قيمة الواردات والصادرات والتجارة البينية الزراعية للدول العربية(مليون دولار)

الدولة	2011			2012			2013		
	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية
الاردن	990	1040.0	2030.8	620.6	1072.8	1693.4	599.4	1339.0	1938.4
الامارات	967.0	834.0	1801.0	967.0	834.0	1801.0	967.0	834.0	1801.0
البحرين	183.4	37.7	221.2	183.4	37.7	221.2	183.4	37.7	221.2
تونس	135.7	424.4	560.1	135.7	424.4	560.1	135.7	424.4	560.1
الجزائر	24.8	209.1	233.9	24.8	209.1	233.9	24.8	209.1	233.9
السعودية	1079.2	862.3	1941.5	2401.8	1903.2	4305.0	3724.4	2944.1	6668.5
السودان	24.5	1195.1	1219.6	16.4	181.4	197.8	8.6	462.4	471.0
سوريا	516.5	1533.8	2050.3	516.5	1533.8	2050.3	575.6	1404.0	1979.7
عمان	516.2	514.7	1030.9	694.4	590.8	1285.2	677.6	541.5	1219.2
قطر	707.0	–	707.0	344.4	11.9	356.3	469.6	–	485.4

الكويت	466.4	99.5	565.9	407.7	112.7	520.4	349.1	125.9	475.0
لبنان	379.3	128.9	508.2	2188.8	1839.3	4028.1	2784.4	2410.5	5194.9
مصر	175.8	1354.4	1530.2	469.5	2327.3	2796.8	477.1	2269.6	2746.7
المغرب	243.2	217.5	.460	265.0	253.7	518.7	264.2	228.0	492.2
اليمن	384.5	136.7	521.2	423.0	152.7	575.8	300.9	107.7	408.6
الاجمالي	4153.9	8588.1	15382.4	9659.1	11484.8	21143.9	11494.1	13848.2	26222.4

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، 33 ،2013.

تشير بيانات(الجدول 12) أن قيمة الفجوة الغذائية العربية اتجهت نحو الاستقرار بين عامي 2012 و2013، فقد كانت قيمتها نحو 35.25 مليار دولار في 2011 ، و لم تزد على 35.6 مليار دولار في عام 2012، وبلغت نحو 35.63 مليار دولار في 2013، وربما يعزى بصفة رئيسية للجهود المبذولة بالدول العربية لتحسين وزيادة إنتاج السلع الغذائية، من خلال برامج ومشروعات ذات علاقة بالأمن الغذائي، والتي يمكن أن توضع في إطار مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

الجدول رقم (12): قيمة العجز أو الفائض في مجموعات السلع الغذائية في العالم العربي(مليون دولار)

2011			2012		2013	
المجموعات السلعية	العجز أو الفائض	(%) قيمة العجز أو الفائض	العجز أو الفائض	(%) قيمة العجز الفائض	العجز أو الفائض	(%) من إجمالي قيمة العجز

						الفائض
مجموعة الحبوب	18211.1	50.18	19342.8	52.52	19950.6	53.62
البطاطس	66.7	0.18	180.5	0.49	125.4	0.34
البقوليات	848.6	2.34	771.9	2.10	717.7	1.93
الخضر	668.69	64.17	697.22	57.75	887.05	56.37
السكر	3799.5	10.47	3579.6	9.72	3342.7	8.98
الزيوت النباتية	2936.4	8.09	2962.0	8.04	3254.2	8.75
اللحوم	6385.0	17.59	6216.5	16.88	6121.6	16.45
الالبان ومنتجاتها	3653.6	10.07	3371.5	9.15	3537.6	9.51
قيمة العجز	36292.5	100.0	36831.3	100.0	37206.9	100.00
قيمة الفائض	1042.15	100.0	1207.30		1573.66	100.00
المجموع	35250.3		35624.0		35633.3	

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، 33، 2013م.

وتتركز الفجوة الغذائية في سلع معينة أهمها مجموعة الحبوب التي تساهم وحدها بنحو53.62% من قيمة الفجوة، بينما تساهم اللحوم بنسبة 16.45%، والألبان بنحو9.51% والسكر المكرر بنسبة8.98%، والزيوت النباتية بنسبة 8.75%. وتساهم هذه السلع مع مجموعة الحبوب مجتمعة بنحو97.31% من قيمة الفجوة.

تتفاوت الدول العربية في مقدار مساهمتها في قيمة الفجوة الغذائية العربية بحسب عدد السكان والأنماط الاستهلاكية، ومستويات الدخول والإمكانات المواردية الزراعية (الجدول13) تساهم ست

دول عربية هي: مصر، والسعودية، والجزائر، والإمارات، والمغرب، واليمن، بنسبة تقدر بنحو 74.48%من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية الكلية كمتوسط للفترة2011-2013.

الجدول (13): مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية(%):

الدولة	2011 %	2012 %	2013 %	**متوسط الفجوة خلال الفترة 2011-2013**	نسبة المساهمة في الفجوة %
مصر	20.4	20.4	20.4	7248.0	20.4
السعودية	20.0	19.6	19.6	6994.2	19.7
الجزائر	12.9	12.8	12.8	4544.5	12.8
الإمارات	10.1	10.6	10.6	3706.9	10.4
المغرب	5.5	6.9	6.9	2276.7	6.4
اليمن	4.0	5.1	5.1	1672.4	4.7
العراق	4.2	4.2	4.2	1505.0	4.2
ليبيا	4.1	4.0	4.0	1430.6	4.0
سوريا	2.8	2.8	2.8	996.0	2.8
السودان	2.2	2.5	2.5	866.1	2.4
قطر	1.8	2.6	2.6	815.2	2.3
الكويت	2.0	2.0	2.0	698.2	2.0
لبنان	3.0	0.9	0.9	571.5	1.6
عمان	1.6	1.2	1.2	459.5	1.3
تونس	1.2	1.2	1.2	437.3	1.2
البحرين	1.1	1.0	1.0	371.4	1.1
الصومال	0.7	0.6	0.6	229.5	0.7
لأردن	1.2	0.2	0.2	194.8	0.6

جيبوتي	0.5	0.5	0.5	176.0	0.5
فلسطين	0.5	0.4	0.4	156.1	0.4
موريتانيا	0.4	0.4	0.4	152.8	0.4
الإجمالي	100	100	100	35502.5	100

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، 33 ، 2013.

ثالثا- معدلات الاكتفاء الذاتي: شهدت معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية تطورات متباينة خلال الفترة2011- 2013، فزادت في الخضر والفاكهة والأسماك والسكر والحبوب واللحوم الحمراء، واستقرت بالنسبة للزيوت النباتية وبيض المائدة، فيما تراجعت قليلاً لباقي السلع الغذائية (الجدول14)، يمكن تصنيف السلع الغذائية إلى ثلاث مجموعات وفقاً لمعدلات الاكتفاء الذاتي لكلٍ منها خلال الفترة 2011-2013:

- مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة: وتتمثل في البطاطس، والخضر والأسماك، والفاكهة، والبيض، حيث تزيد معدلات الاكتفاء الذاتي عن 96.24%.

- مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي متوسطة: وتشمل اللحوم الحمراء، والألبان ومنتجاتها، ولحوم الدواجن، والبقوليات، حيث تتراوح معدلات الاكتفاء الذاتي بين 54.26 % 81.09 %.

- مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي منخفضة: وتشمل الحبوب والزيوت النباتية والسكر، حيث تراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي منها بين 30.82% و43.76%.

الجدول (14): معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في العالم العربي%

السلعة	2011	2012	2013	متوسط الفترة 2011-2013
السكر	30.4	30.6	31.5	30.8
الزيوت النباتية	39.3	34.4	39.1	37.6
مجموعة الحبوب	45.6	42.7	43.0	43.8
البقوليات	50.9	53.6	58.3	54.3

اللحوم البيضاء	66.5	65.8	66.9	66.4
الألبان ومنتجاتها	73.8	74.8	75.9	74.8
اللحوم الحمراء	80.9	81.4	80.9	81.1
البيض	97.5	95.8	95.4	96.2
الفاكهة	96.3	96.2	96.9	96.5
الأسماك	98.6	98.4	99.1	98.7
الخضر	100.9	100.1	100.0	100.3
البطاطس	102.8	99.5	100.1	100.8

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، 33، 2013.

تطورت التبعية الغذائية بشكل خطير خلال السنوات الأخيرة في الأقطار العربية، وهي واحدة من مظاهر تدني الكفاءة في استخدام الموارد مقارنة بمثيلاتها على المستوى العالمي. وعلى انعكاسات سلبية في مجال الحصول على الغذاء، بحيث يترتب عليها تنامي العجز الداخلي وتزايد الاعتماد على مصادر خارجية للغذاء في معظم المحاصيل التي تشكل الغذاء الأساسي للسكان، وخضوع البلد التابع للتأثيرات السلبية الناتجة عن ممارسات الدولة المحتكرة المصدرة للغذاء. وتكمن هذه الفجوة بالتفاوت بين معدلي نمو الإنتاج الزراعي المحلي والطلب على السلع الغذائية نظرا لزيادة عدد السكان، ولتحسين مستويات الدخول الذي يزيد من القوة الشرائية للأفراد.

على ما يبدو أن الإعتماد على واردات الغذاء كانت له جاذبيته السياسية لدى الحكومات في المدى القصير. فهي إبتداءا، لم يكن أمامها خيار إذا ما إرتفع الإستهلاك في هذا المدى، ثم إن واردات الغذاء تهيئ للحكومة درجة عالية من التحكم السياسي في إمدادات الغذاء في الحضر

بإعتبارها قضية أمن وطني، ولذا فإن الحكومات كانت (ولا تزال) تتردد في تجارة الحبوب بالإعتماد على القطاع الخاص بإمداد المدن بالغذاء[1].

المبحث الثاني: أزمات الدولة في العالم العربي(أعراض الأزمة): تواجه الدولة في العالم العربي أزمة في ذاتها وفي أدائها وأفعالها. وما نحاول النظر فيه الآن هو أعراض تلك الأزمة وانعكاساتها على المجتمع والاقتصاد في أقطار العالم العربي. ويمكن تحديد أزمات الدولة في العالم العربي فيما يلي:

المطلب الأول: أزمة الهوية: تعرف الهوية على أنها تأكيد للتماثل داخل الجماعة والاختلاف خارجها ويحظى الأفراد بهويات مختلفة ومتعددة، بعضها اختياري (مثل العقيدة)، وبعضها الآخر مفروض عليهم (مثل السلالة أو الجنس)، وليست الهوية الذاتية وحدها هي العامل المهم، بل من المهم أيضا رأي المجتمع بها (قبولها أو رفضها)، ويتسم محتوى هوية الجماعة بأنه بناء اجتماعي (فلا سؤال في هذا الخضم عن أصلة أو منشأه). فهي الشعور بالانتماء لجماعة والإحساس الإيجابي نحوها (مثل الهوية القومية)، ويشير هذا إلي مشاعر الاقتراب والفخر بالجماعة لكونه

(1)– الان ريتشارد،" الزراعة العربية في العقد القادم: رؤية واعدة أم أضغاث أحلام؟" في: **العقد العربي القادم: مستقبلات بديلة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1986)، ص.148.

فرداً منها، وقد يتضمن ذلك الشعور بالفوقية والأفضلية أو الانتماء الأعمى (أي أنه وطني صائباً كان أم خاطئا)[1].

وتتضمن الهوية القومية في شكلها الطبيعي (العضوية في الأمة)، ومعناها الإخلاص الكامل من جانب الفرد لوطنه، ويتضمن هذا البناء الوطني المكسب والخسارة، وعليه فإن البعد المعياري يتألف من القيم والأفكار الرئيسية التي تميز الوطن بوضوح عن غيره، مثل التحرر والذاتية وتعدد الثقافات. فعلى سبيل المثال الهوية الوطنية الأمريكية هوية مدنية وليست عرقية أي أنها تقوم علي العادات والتقاليد المألوفة[2].

وتشير أزمة الهوية إلى غياب فكرة "المواطنة"، بما يعنيه ذلك من انتفاء الولاء السياسي الموحد الذي يتجه إلى حكومة قومية واحدة، وبالتالي تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد. بحيث يكون ولاء الفرد قبليا أو لغويا أو عرقيا، هو المشكل لتوجهه السياسي والمهيمن على سلوكه الاجتماعي[3].

نشأت أزمة الهوية في أغلب دول العالم الثالث في سياق عملية التنمية، فعند تبني التغيرات التحديثية الجديدة والعمل على تحقيقها من طرف النظام السياسي، دفع أعضاء الجماعات والمجتمعات إلى البحث على ذواتهم في ظل التحولات الجديدة، وإعادة تعريف أنفسهم بما سينجم مع الوقائع الجديدة، وأصبحت أزمة الهوية بالنتيجة طورا من أطوار النمو الذي على النظام السياسي أن يمر به، ويعانيه متى ما تغيرت الأشكال الأساسية لوجود عناصره بشكل جوهري. وهي بالتالي مؤشر على النمو والتغير جراء اضطرارهم إلى تبني إطار جديد [4].

خلص التقرير النهائي لمشروع استشراف العالم العربي، إلى القول بأن الدولة في العالم العربي تنازعها عند ولادتها على الأقل ثلاث هويات متنافسة: الوطنية والقومية والدينية، وكان من

---

(1)– مهدي محمد القصاص،" الهوية الثقافية والعولمة: دراسة سوسيولوجية"، (ورقة بحثية قدمت في الندوة حول: **التراث الشعبي: وحدة الأصل والهدف**، المجلس الأعلى لرعاية للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، سوريا، 14–2005/03/16) ص.4.

(2)– رشدي أحمد طعيمة، **الثقافة العربية الإسلامية بين التأليف و التدريس**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1998)، ص.35.

(3)–أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، (مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000)، ص. 20.

(4)–عبد الجليل علي رعد، **التنمية السياسية مدخل للتغيير**، ط.1.(ليبيا : دار الكتب الوطنية، 2002)، ص.62.

شأن كل اختيار أن يركز بشكل ضمني أو صريح على أي من الهويات الثلاث، أن يحدث مشكلات داخلية أو إقليمية، فالدولة القطرية التي اختارت أن تؤكد أو تخلق"هوية وطنية" اصطدمت بمشاعر قطاع كبير من مواطنيها، الذي يرنون إلى التواصل والالتحام في جماعة سياسية حضارية أوسع، مثل الأمة العربية أو الإسلامية، ثم اصطدم بعضها فيما بعد بحقيقة ضيق قاعدة الموارد القطرية اللازمة لبناء الدولة الحديثة، وتنمية اقتصادها. أما الدولة التي اختارت الهوية العربية كهدف نهائي، فإنها اصطدمت بمشاعر تكوينات أثنية، غير عربية (الأكراد في العراق، القبائل جنوب السودان)، كما اصطدمت بدول قطرية أخرى كانت وطنيتها القطرية اختيارا نهائيا لها[1].

ويمكن تصنيف تفسير فشل الدولة القطرية في بناء هوية نهائية لها ولمواطنيها، تمكنها من تحقيق الاندماج السياسي والثقافي والاجتماعي لشعبها، إلى صنفين أساسيين:

الصنف الأول: بنية المجتمع العربي الذي " .. يتكون من عدد من الجماعات المتمايزة والمختلفة الانتماء، ولا سيما جماعة القبيلة والطائفة. ولقد استطاعت هذه الجماعات المتمايزة بشكل أو بأخر أن تحافظ على هويتها الخاصة متحاشية الانصهار في بوتقة واحدة داخل المجتمع، وهذا يعني أن هذه البنى تعاني التصلب والجمود الذي يقهر إمكانية تشكل المجتمع في صورة عصرية وحضارية...."[2] بحسب هذه القراءة فإن فشل الدولة في العالم العربي، في تحقيق الاندماج وتوحيد مشاعر الإنتماء لمواطنيها لها، يجد سببه في استمرار تأثير البنى الاجتماعية الموصوفة بالجمود والتصلب. لقد سبق لبرهان غليون أن وجه نقدا وجيها لمثل هذا التفسير، واعتبره تبينيا غير مبرر لمقولات الإستشراق التقليدية المتمحورة حول الفيلولوجية[3].

---

(1)– خير الدين حسيب، **مستقبل الأمة العربية: التحديات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص ص. 533– 534.

(2)– هشام جعيط، **الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي**، تر: محمد المنجي الصيادي، سلسلة السياسة والمجتمع بيروت: دار الطليعة، 1984) ، ص.218.

(3)–برهان غليون، **المحنة العربية، الدولة ضد الأمة**، ط.3.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص.117.

ومع أننا لا ننفي حقيقة وجود هذه البنى التقليدية، فإننا لا نميل إلى اعتبارها عاملا حاسما في فشل الدولة وعجزها عن تحقيق الاندماج السياسي والثقافي لمجموع مواطنيها. في عكس هذا الاتجاه يمكن النظر إلى استمرار هذه البنى، على أنه نتيجة بديهية لفشل الدولة في تقديم نفسها كهوية بديلة لهذه الانتماءات القبلية والطائفية والمذهبية والجهوية، والتي يمثل استمرار فاعليتها السياسية والثقافية علامة قاطعة على فشل الدولة في تحقيق نقلة مجتمعها، من مستوى المجمع التقليدي الذي ينتظم قبليا أو طائفيا، إلى مستوى المجتمع العصري الذي ينتظم سياسيا في إطار الدولة.

أما الصنف الثاني: من الأسباب فينسب هذا الفشل إلى ممارسات السلطة داخل الدولة وهي ممارسات توصف بكونها لا ديمقراطية، عنيفة واستبدادية، مما زهد مواطنيها في الانتماء إليها كهوية جامعة لهم وضامنة لمصالحهم، وكرس بالنتيجة الانتماءات القبلية والطائفية لديهم وأحياها[1]. ومع هذا التفسير لا يخلو من صحة، فإن القول بأن الاستبداد السياسي سبب في ظهور النزاعات الطائفية والقبلية والجهوية قول لا يمكن الاطمئنان إليه، لأمرين اثنين:

– **الأمر الأول:** هو أن استمرار النزعة الطائفية والقبلية هو نتيجة حتمية لفشل الدولة في بناء هوية، تمكنها من صهر قبائلها في بوتقتها السياسية والثقافية من ناحية، وتأسيس هذه الدولة على هوية جزئية لا تحظى كل مواطنيها.

– **الأمر الثاني:** هو أن المسالة الجوهرية في الجدل السياسي داخل الدولة في العالم العربي لا تتلخص في سؤال من يحكم؟ أو كيف يحكم؟ فحسب، بل تتمحور أيضا، وربما أساسا حول هوية الدولة، هل الدولة كل مكتمل غير قابل للتجزئة؟ أم هي جزء من فضاء أوسع؟ وهل هي قادرة كما هي عليه الآن، على أن تكون معبرة عن الإرادة العامة لمواطنيها وخادمته لمصالحهم المشتركة؟

وإذا أخذنا هذين الأمرين بعين الاعتبار، جاز لنا القول بأن ممارسات الدولة الاستبدادية الراجعة إلى فشلها في تحقيق الاندماج الاجتماعي والسياسي والثقافي لمواطنيها، لا يجد تفسيره في

(1)– علي اسعد وطفة،"إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصر"، **المستقبل العربي**، 282، (أوت 2002):54.

بنية المجتمع العربي ولا في كيفية اشتغال السلطة داخلها هل هي ديمقراطية أم لا فحسب؟ بل يجب أن يعزى هذا الفشل إلى حقيقة الدولة ذاتها، بما هي دولة قطرية مؤسسة على هوية جزئية ليست محل إجماع مواطنيها، لا يمكنها البقاء إلا بفرض هويتها بالقوة، وإلزام الناس بالولاء لها.

المطلب الثاني: أزمة الشرعية: تتعزز شرعية الدولة، أية دولة، بشرعية النظام السياسي القائم فيها، وقد تتأذّى صورتها من فقدان النظام السياسي ذاك شرعيته. غير أن ذلك التلازم بين الشرعيتين لا يتعدى نطاقه الكمي والخارجي، ولا يفرض النظر إليه بما هو تلازم تكويني. ذلك أن شرعية الدولة، وإن عظمت حجما بشرعية النظام السياسي فيها، لا تتوقف على شرعيته وجودا أو عدما، فقد تقوم دولة في نطاق مجتمعي– سكاني وتتمتع بالشرعية من دون أن يتمتع النظام السياسي فيها بالشرعية عينها، وهذه حال الدول الوطنية الحديثة التي قامت في أوروبا بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، كتعبير عن إرادة أمم وجماعات اجتماعية، ولم تقم فيها نظم سياسية تتمتع بالشرعية الحديثة (الديمقراطية) إلا بعد ردح طويل من الزمن، وفترة من الصراعات الاجتماعية والسياسية. وقد تكون الدولة شرعية ونظامها السياسي على نحوها ثم يصيب تطورها طارئ تنقلب به أحوال ذلك النظام، فيقوم آخر بديلا منه في التكوين والماهية مفتقرا إلى الشرعية أو منقضا عليها إن هو أتى من طريقها، و تلك مثلا: حال النظام النازي في ألمانيا، والفاشي في ايطاليا، ونظام فرانكو في اسبانيا، وسالا زار في البرتغال...الخ.

لقد إجتهد كثير من العلماء في محاولات تقديم تصور دقيق لمفهوم الشرعية وتحديده، وقد أكدوا أن شرعية النظام تتشكل عند الحد الذي يشعر به المواطنون أن هذا النظام صالح ويستحق تأييدهم وطاعتهم. وعبر عن ذلك ابن خلدون بقوله:".. اعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة وكأن المبايع يعاهد الأمير على أن يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين، لا ينازعه في شئ من ذلك، ويطيعه فيما يكفله به من الأمر على المنشط والمكره، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهد، فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري..."[1].

(1)– محمد القطاطشة،" مصادر الشرعية السياسية في الأنظمة العربية"، **مؤتة للبحوث والدراسات**، م21،3،(2006): 171.

وفي السياق نفسه جاءت مقاربة ماكس فيبر لمفهوم الشرعية على أساس أنها ذات مصادر ثلاثة هي: التقاليد، والزعامة الكاريزماتية، والعقلانية القانونية[1].

أما ديفيد ايستون فيقسم مصادر الشرعية إلى ثلاثة أنماط هي: أولها المكون الشخصي ويذهب هنا إلى أبعد من الكاريزمية في نمط فيبر ليضم الحاكم القومي، وثانيها الإيديولوجي الذي يعتمد على التعبئة الفكرية والعقائدية للجماهير، وثالثها الهيكلي ويرتكز على تكوينات سياسية تقوم وفق إجراءات مقبولة[2].

وفي تحليله السياسي يرى كارل دويتش أن الشرعية المؤسسية أو ما اسماه بالبنيوية أو الدستورية، فإنها تقوم على ثلاثة عناصر، العنصر الدستوري ومضمونه أن السلطة تستمد شرعيتها لأنها قامت وفقا لمبادئ الدولة الدستورية والسياسية. وعنصر التمثيل وهو بأن تقوم الشرعية على إقناع الرعية بأن السلطة تمثلهم. والعنصر الثالث هو الانجاز أي أن الشرعية لا تبدأ أو تقوى إلا من خلال الإنجازات الكبيرة التي تحققها السلطة للمجتمع[3].

تشير هذه الأزمة إلى تغير طبيعة السلطة العليا التي يدين لها الالتزام السياسي، وهي ترتبط بشكل خاص بأداء البنية الحكومية لوظائفها، ومن ثم فهي عنصر جوهري في تحديد قدرة ذلك النظام[4]، كما تحدد أيضا و بشكل أساسي مواقف الناس تجاه السلطة المركزية ومخرجاتها.

و تعتبر أزمة الشرعية انهيارا في البناء الدستوري والأداء الحكومي، وينجم عن الاختلاف حول الطبيعة الملائمة لسلطة النظام. و يتمثل ذلك في تغيير البناء أو الطابع الأساسي لنظام

---

(1)–عبد الله مسفر الوقداني،" إعادة صياغة نظرية ماكس فيبر في البيروقراطية". **مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الآداب والعلوم الإنسانية**. م 18.1. (2010):160–175.

(2)– محمد القطاطشة، **المرجع السابق**، ص.172.

(3)– حمد محمود آل محمود، **البيعة في الإسلام: تاريخها وأقسامها بين النظرية والتطبيق**،(البحرين: دار الرازي، 1990). ص ص.180–184.

(4)–عبد الجليل علي رعد، **المرجع السابق**، ص 130 .

الحكم من ناحية، و تغيير المصدر الذي يستمد منه سلطته من ناحية أخرى، كما يتمثل في تغيير المثل العليا التي يدعي النظام تمثيلها، والأسلوب الذي يمارس بها سلطته أو يعبر عنها[1].

واجهت الدولة العربية القطرية منذ ولادتها، قواعد أزمة بناء شرعيتها كدولة وقواعد بناء شرعية النظام الحاكم فيها. شهد فيما مضى بعض الأقطار تجربة الدولة قبل الحديثة، مثل: الدولة النهرية المركزية، والدولة المخزينة (مصر و المغرب وتونس واليمن و عمان). وقد امتدت هذه إلى حقبة الاختراق الاستعماري في القرنين التاسع عشر والعشرين. ومن ثم يمكن القول إن شرعية الدولة الوطنية الحديثة بعد الاستقلال في هذه الأقطار كانت وما زالت مقبولة من مواطنيها. ولكن الأغلبية العظمى من الأقطار العربية الحالية شهدت مولد مؤسسة الدولة لأول مرة في بداية القرن العشرين، أو بعد ربعه الثاني(بلدان الخليج والسودان والصومال وليبيا وموريتانيا)، أي أن رسوخ مؤسسة الدولة فيها، ومن ثم رسوخ شرعيتها التاريخية بالنسبة إلى مواطنيها، هو أمر مهتز أو مشكوك فيه، وبخاصة عند التكوينات الأثنية التي لم تدمج سياسيا في المجرى الرئيسي للحياة العامة في هذه الأقطار، ومع ذلك يمكن القول أن استمرار هذه الدولة القطرية لعدة عقود، قد جعل منها حقيقة واقعة ومقبولة، حتى وان كانت غير مرضي عنها من أغلبية المواطنين.

ويمكن القول عموما أن هناك أقطارا عربية تتعرض فيها شرعية الدولة نفسها للشك الملحوظ، وأقطارا أخرى تتعرض شرعية أنظمتها الحاكمة فقط لمثل هذا الشك الملحوظ. ولكن أكثر الحالات خطورة، هي تزامن اهتزاز شرعية الدولة مع اهتزاز شرعية النظام الحاكم في الوقت نفسه، من جهة نظر قطاع كبير من مواطنيها. وهناك عدد من الدول القطرية المشرقية (وبخاصة لبنان)، والظرفية (مثل بعض بلدان الخليج واليمن والسودان وجيبوتي وموريتانيا) ينطبق عليه هذا الوضع، أي اهتزاز شرعية الدولة وشرعية النظام في الوقت نفسه، وهو وضع جديد لم تألفه هذه الأقطار بهذه الحدة منذ ولادة الدولة القطرية الحديثة منذ استقلالها. وبهذا المعنى، يمثل هذا الوضع عنصرا رئيسيا فيما نسميه أزمة الدولة القطرية في العالم العربي وهي أزمة لم تستوعبها الأنظمة الحاكمة بحجمها وكيفها الحقيقيين إلى الآن، ناهيك عن القدرة على الاستجابة الخلاقة لها. إن الاستجابة

---

(1)- عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي-البنية والأهداف**، ج2،(مصر: دار المعرفة الجامعية 2002)، ص ص.63 -64.

الأكثر شيوعا، في مجابهة أزمة الدولة والنظام الحاكم، إلى الآن هي المزيد من تقليص الحريات الأساسية، وزيادة القهر والبطش ضد القوى السياسية وهذه الممارسات قد تطيل من أجل النظام الحاكم في الأمد القصير، ولكنها تفوض من دعائم شرعية الدولة نفسها، وتفتح الباب واسعا أمام إمكانات تمرد وعصيان تكوينات اجتماعية طرفية أو هامشية، حقيقة أو مجازا، ومن ثم تفتح الباب واسعا أمام احتمالات تدخل أطراف أجنبية إقليمية أو دولية، إما بمساعدة التكوينات المتمردة، أو بإستغلال تصدع الجبهة الداخلية في العدوان على الدولة القطرية.

المطلب الثالث: أزمة الممارسة الاقتصادية: يحاول خلدون نقيب تقديم تفسير لتدخل الدولة الواسع النطاق في الاقتصاد والمجتمع، والذي خلق مفارقة تاريخية لم تحل حتى الآن، مفادها: أن تدخل الدولة الواسع أملتها ضرورات التنمية جراء ضعف القطاع الخاص في توفير الاستثمار اللازم من جهة، وضرورة حماية موارد المجتمع من الاستباحة الامبريالية من جهة أخرى. وكلما ازداد تدخل الدولة في الاقتصاد والمجتمع المدني زاد تسلطها من حيث كونها مؤسسة تحمي الوضع القائم، وبخاصة في ظل غياب الضمانات الدستورية والرقابة الشعبية. ويؤكد النقيب أن هذا التعاظم في تدخل الدولة لم يؤد إلى الاشتراكية، وإنما إلى رأسمالية الدولة التابعة. وهو نظام تؤدي الدولة فيه دور الرأسمالي الفرد، ويتبع قيام رأسمالية الدولة التابعة ركود اقتصادي واجتماعي وحضاري[1].

(1)– خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة،**المرجع السابق**، ص.63.

.

إن الدولة العربية القطرية عندما فرضت نفسها على الساحة في إطار ما أطلق عليه الاحتكار الفعال لمصادر السلطة والقوة في المجتمع، وسعيها لتأكيد حضورها في المجال الاقتصادي، عمدت إلى مسايرة توجهين: الأول، التزامها ببقرطة الاقتصاد وتوسيع ميادين تدخلها الاقتصادي وزيادة حجم القطاع العام، أما التوجه الثاني، فهو الاستمرار في عملية بناء الدولة والاقتصاد. وإذا ما عدنا إلى حقيقة أن الدولة في العالم العربي أدامت تضخمها البيروقراطي إلى المدى الذي لم يكن يقتصر على أولئك العاملين فيها ليشمل فئات أخرى واسعة من السكان تعتمد بطريقة أو بأخرى على قطاع الدولة(1)، ويشمل هؤلاء(2):

1- العاملون في القطاع الخاص.

2- الموظفون في صناعات وأعمال تعتمد بشكل رئيس على مقاولات الحكومة والتوريد لأجهزتها ومؤسساتها.

3- الذين يعملون لحسابهم ولكنهم يعتمدون على مقاولات وأعمال للجهاز الحكومي والقطاع العام، ويعتمدون على المرافق والمنشآت التي يوفرها قطاع الدولة لهم.

4- الذين يعتمدون في معاشهم أو أعمالهم على خدمات تقدمها الدولة كالمتقاعدين ومستحقي الإعانات الحكومية.

5- الذين يستفيدون من خدمات الحكومة المجانية أوشبه المجانية: كالمرضى، والطلبة المستفيدين من الطرق والمواصلات والكهرباء والماء.

إن جميع هؤلاء مضافا إليهم بيروقراطية الدولة وموظفو الحكومة والقطاع العام، يرتبط بعضهم بالبعض الأخر عن طريق موازنة الدولة، ويتأثرون تأثرا مباشرا بالتغيرات التي تطرأ على السياسة المالية للدولة. كما أن دخول الدولة ميادين إنتاجية جديدة مع بقاء العلاقات الرأسمالية من دون تغيير أساسا يطرح العديد من الإشكاليات، أهمها ما أطلق عليه جيمس أوورنور James

(1)- حسن لطيف كاظم، **الدولة والتنمية في الوطن العربي**،(الاردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2006)، ص. 174.

(2)- **المرجع نفسه**. ص .174.

OConnor الأزمة المالية التي تتبع من التناقض بين وظيفة الدولة الجديدة في إحداث التراكم الرأسمالي وتوفير الفائض الاجتماعي، وبين وظيفتها التقليدية في الإنفاق العام والاستثمار في الخدمات العامة، مما يقود إلى الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وهي الفكرة التي يطرحها في إطار الرؤية الماركسية الجديدة حول الاعتماد المتبادل بين رأس المال الاحتكاري والدولة المالية(1).

منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، تبنت دول عديدة سياسات الانفتاح الاقتصادي المستند إلى قوى السوق، وانضمت حتى الدول المحافظة في الخليج والدول ذات التوجه الاشتراكي إلى هذه الممارسة، بحيث قلصت ملكية الدولة وإدارة العمل والشركات الصناعية. وباتت قوى السوق الشعار الأكثر رواجا في أنحاء العالم العربي، وأظهرت ببطء تشجيع الاستثمار الأجنبي وتخفيف القيود التجارية، وتبني برامج الخوصصة، واعتبرت تحرير الاقتصاد مكملا ومعززا لعملية الانفتاح، ومحاولة إدماج الاقتصاديات المحلية بالسوق العالمي وأصبحت الجزائر ومصر وتونس، والمغرب، والأردن تكاد تتخذ السياسات نفسها التي يمكن اعتبارها بمثابة نزعة انفتاحية أصيبت بها الدول العربية جميعا(2).

لكن سياسات الانفتاح الاقتصادي والخوصصة لا تؤدي إلى خلق اقتصاد رأسمالي حقيقي وإنما إلى مجرد محاولة لكسر حالة الركود والطرق المسدودة المؤدية إلى التسلط(3).

---

(1)- **المرجع نفسه**. ص. 175.

(2)- للمزيد من المعلومات حول سياسات الانفتاح الاقتصادي في العالم العربي يرجى الاطلاع إلى:

- ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001)، ص ص.35-63.

- المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط الجزائر، **ندوة عربية حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، الجزائر 28-30 أفريل 1997.

- فضيلة جنوحات، "إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة" (أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2005-2006).

(3)- خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة، **المرجع السابق**، ص.63.

أما فيما يتعلق بعلاقة أزمة الممارسة الاقتصادية والتحولات الاجتماعية التي أفرزتها التوجهات والسياسات الاقتصادية، وخطط التنمية الاقتصادية التي اعتمدتها الأقطار العربية. فيرى فسميح فرنسون: "..أن الدولة العربية قد وسعت أغراضها ووظائفها وقواها، وبخاصة في المجال الاقتصادي، وبالتالي فيما يتعلق بتشكيل البناء الطبقي للتكوين الاجتماعي في كل منها. وقد صارت الدول في أقطار المشرق العربي غاية في المركزية، وشمولية تماما، وعالية الكفاءة بما يمكنها من تدبر الأمر لتحييد كل المعارضة المنظمة، وتعبئة التأييد لها من قطاعات كبيرة من الجماهير التي تستفيد من سياساتها، وان كان بدرجات متفاوتة. وهذا واقع الحال، على الرغم من حقيقة أن القاعدة الاجتماعية لهذه الأنظمة ضيقة، محصورة في شريحة عشائرية، أو عرقية، أو اقتصادية. وهذه الظاهرة يمكن التعبير عنها في إيجاز شديد بالمفهوم التالي: دولنة المجتمعات العربية وزيادة خصوصية الدولة..."(1).

ففي الجزائر، على سبيل المثال، نجد أن تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية لم يتم بصفة شاملة ومتسقة على المدى المتوسط والبعيد، لكنه كان خاضعا لضغوطات ظرفية مختلفة الأشكال(2). إذا كان ذلك صحيحا في حقبة التدخل الواسع الذي شهدته الأقطار العربية للدولة فإلى أي مدى يكون به الأمر صحيحا في الوقت الحاضر وما تنتهجه الدولة من سياسات انفتاحية؟ إن بناء الدولة ما يزال واسعا وبما يفوق حجم المجتمع، وقدرة المجتمع المدني التعاطي معه، كما أن السياسات الإكراه والاصطفاء ما تزال فاعلة على الرغم من لبرلة الاقتصاد، واحتمالات حدوث تغيرات عميقة وجذرية في النظام. إن اختلاف صور الممارسة مع وحدة نتائجها يمكنه أن يعيد إنتاج نمط العلاقة القائمة بين الدولة وتكويناتها الاجتماعية وبناها الطبقية، وان كان على وفق آليات جديدة أكثر تلاؤما مع واقع الممارسة الاقتصادية، ووظيفة الدولة التي باتت أكثر ابتعادا عن مجالات الإنتاج المباشر. كما أن التطور الطبقي لا يسير باتجاه تكون طبقة رأسمالية

---

(1)- سميح فرنسون،"البناء الطبقي والتغيير الاجتماعي في الوطن العربي في العقد القادم". **في: العقد القادم: المستقبلات البديلة**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1986)، ص.22.

(2)- عبد الحميد البراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1996)، ص.104.

مقتدرة تتكامل مع الرأسمال العالمي، بل أن وضعها الطفيلي والمعتمد على الدولة وتبعيتها وكومبرادوريتها أمور تؤيد عجزها عن التأثير في الدولة(1).

لعل أبرز أسباب أزمة الممارسة الاقتصادية للدولة في العالم العربي هو اعتماد الدولة منطقا مزدوجا من الاعتبارات السياسية والاقتصادية، فهي كما يصفها غسان سلامة كالإله الإغريق جانوس تبني الدولة الحديثة، وتشيد المؤسسات، وتحمي القطاع العام، وتقوي المؤسسة العسكرية، وتدافع عن الوطن، وتسعى إلى تحقيق الديمقراطية، وتقوم لذلك بأعمال وتتخذ مبادرات عديدة مقنعة، لكنها أيضا، وفي الوقت نفسه، لاسيما عندما يداهمها خطر انزلاق السلطة من بين أيديها، تعود فتتكفئ على ذاتها، وتضرب من حولها ذات اليمين وذات اليسار فتستغل مؤسسات الدولة حتى تعريضها للخطر، وتركب حصان العسكر للدفاع عن نفسها لا عن طريق الوطن، وتعيث فسادا في الاقتصاد باستيلاء على وسائل تخريبية وتشجيعها السوق السوداء، وتقضي على منافسيها من أبناء الوطن(2).

المطلب الرابع: أزمة المجتمع المدني: يعرف المجتمع المدني اهتماما من قبل المحللين والمفكرين بفضل ربيع المجتمعات 1989، حيث أرادت هذه المجتمعات الشرق أوروبية أن تصبح مجتمعات مدنية. وشكل المدني أداة مفاهمية لمصطلح حقوق الإنسان، ومن أجل تحطيم النزعة الشمولية التي سيطرت في نظام الدولة الاشتراكية. وفي نظر هؤلاء المحللين أشارت هذه النزعة إلى ابتلاع الدولة للمجتمع، وسيطرة السياسي على اللاسياسي في حياة الفرد، وتدمير كل ما هو عفوي ومستقل عن الدولة[3].

---

(1)- حسن لطيف كاظم، **المرجع السابق**، ص. 178.

(2)-**المرجع نفسه**. ص. 178.

(3)- يعد المجتمع المدني أحد المفاهيم التي كثر استعمالها بعد الانتفاضة العمالية لنقابة التضامن في بولندا سنة 1980 بمعية الحركة الكنسية، والتي أحدثت تدريجيا حراكا اجتماعيا أفرز موجات من التغييرات السياسية التي أنهت التوافق الإيديولوجي الاشتراكي للكتلة الشرقية.

وهذا ما جعل العديد من دارسي الظواهر السياسية يهتمون بظاهرة قديمة(المجتمع المدني) تتميز بالتنوع الظاهرتي Diversité Phemenologique بالميوعة الاصطلاحية Cacophonie étymologique، والطبيعة التاريخية Historicité بعمق استخدامها

ويعرف سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني انطلاقا من الجانب المؤسسي والجانب المعياري. الأول يشير إلى منظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجمعيات مهنية وجمعيات طوعية. بينما الثاني يعني الالتزام بالتسامح وبالحل السلمي للخلافات. وفي نظره اعتبار المجتمع المدني يجب أن يكون دائما من خلال العلاقة بينه وبين الدولة. لأنهما أمران مترابطان. ومن هنا أطروحته "المجتمعات ضعيفة ودول ضعيفة"، بخصوص العلاقة بين الدولة والمجتمع في العالم العربي[1].

كما شهدت تنظيمات المجتمع المدني تطورا ملحوظا في الدول العربية منذ ثمانينيات القرن العشرين، وارجع البعض سبب ذلك إلى عوامل عدة منها[2]:

1- زيادة معدلات التعليم.

2- تمدد حجم الطبقة الوسطى الجديدة في معظم دول العالم العربي.

3- زيادة الموارد المالية الفردية لدى قطاعات واسعة من مواطني دول العالم العربي النفطية وغير النفطية خلال مرحلة الطفرة النفطية.

4- وجود هامش نسبي من الحرية في العديد من دول العالم العربي حتى وان هذا التفاوت في درجته ومداه من حالة إلى أخرى.

5- تزايد الحاجات والمطالب الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية وغيرها لقطاعات واسعة من مواطني دول العالم العربي، مع تزايد عجز الحكومات عن تلبيتها فأسهم في ظهور العديد

فكريا منذ عصر النهضة الأوروبية وإلى يومنا هذا، ولكن بمحتويات معرفية متباينة إن لم نقل متضاربة خاصة إذا ما استخدمنا منطقا تحليليا مسحيا من جهة ومستقبليا من جهة أخرى.

Andrew Arato. « Empire …civil society, Poland 1981-1982 ». **Telos**, 50. (1982) -
Andrew Arato. « Civil society against the state; Poland 1980-1981 », **Toles**, 47, (1981-1982). -
Adam Ferguson. **An essay on the history of civil society**, (Edinburgh: Edinburgh University. Press, - 1966) .

(1)- جوني عاصي، **نظريات الانتقال الى الديمقراطية إعادة نظر في براديغم التحول**، (فلسطين: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006)، ص ص.183-184.

(2)- ثناء فؤاد عبد الله، "آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي"، في : **الاستبداد ونظم الحكم العربية المعاصرة**. (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2005) ، ص. 383.

من التنظيمات التطوعية لملأ الفراغ الذي عجزت الدولة عن سده، في إطار اتجاهها للتخفيف من التزاماتها الاقتصادية والاجتماعية، في ظل تبنيها لسياسات الإصلاح الاقتصادي المتمحورة حول التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

إن المجتمع المدني في العالم العربي يشهد محاولة تسييسه من طرف المجتمع السياسي وهذا ما قاده إلى عدم بلوغ أهدافه، ففي سياق تغيير أي نشاط فردي أو جماعي، سواء كان ثقافيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا إلى نشاط أو صبغة سياسية، فإن هذه العملية تؤدي إلى تكوين الدولة التسلطية والسلطة المطلقة تقود المجتمع برمته إلى الانهيار.

إن جوهر مشكلة المجتمع المدني في العالم العربي تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية، مما يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة تقف عائقا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية. فالدولة العربية تكتسح كل مجالات الحياة المجتمعية في إطار مشروع شمولي لـ " دولنة "المجتمع.

ويقدم برهان غليون تحليلا مميزا لأزمة المجتمع المدني العربي الحديث، من خلال تأكيده على الاستثناء التاريخي الذي مر به المجتمع والدولة، ومع نمو الرأسمالية وانتشار الاستعمار الذي أعقبها، وإدخال أنماط الإنتاج والتفكير والاستهلاك والتبادلات الجديدة، والرأسمالية وتفرعاتها الكومبرادورية والطفيلية المختلفة.

وكان من نتيجة تعميم هذا النمط الجديد من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، أي من المجتمع المدني، تدمير الدول التقليدية التي كانت قائمة في البلاد وانهيار النظام السياسي تماما. وسبب هذا الانهيار هو إخفاق هذه الدول، من منظور القيم التي كانت تحركها والوسائل التي كانت تملكها في ضبط هذا التيار التغييري المتواصل في بنية المجتمع المدني، وبروز القوى الجديدة الاقتصادية والاجتماعية التي لم تعرف كيف تتعامل معها، مما أدى إلى تفاقم التناقضات الكبرى التي لم يكن لديها القدرة على السيطرة الفعلية عليها[1]. فأهتز المجتمع المدني اهتزازا شاملا في أقل من قرن وتغير من النقيض إلى النقيض. لكن ذلك لا يعني أن المجتمع المدني العربي قد

(1)–حسن لطيف كاظم، **المرجع السابق**، ص. 184.

أصبح مجتمعاعصريا، كما لا يعني أيضا أن ما حصل هو نشوء بنية مزدوجة تتعايش فيها أنماط أساليب الإنتاج والتنظيم والتفكير القديمة والحديثة، وتتصارع دون أن يؤثر واحدتها في الأخرى.".. إن حصل هو انهيار شامل لمنطق واشتغال النمط المدني القديم، وإفساد عميق لآليات العمل واشتغال النمط المدني العصري ببنيان يختلف عن البنيان الذي عرفته المجتمعات الصناعية الغربية، كما يختلف كليا عن البنيان التقليدي الذي عرفته مجتمعاتنا في الماضي..."[1].

يتصف هذا النمط الجديد للمجتمع المدني العربي المنبثق عن مرحلة التحول الحديثة في ظل الاستعمار، بصفات هي: عدم الثبات والتقلب السريع، وغياب المقومات الذاتية والاتساق الداخلي، وانعدام فرص وآليات تحقيق التوازنات الكبرى، المادية منها التي تتوزع بين الإنتاج والاستهلاك والطلب والعرض، والمعنوية التي تعبر عنها الآمال والمطالب والحاجات المتباينة والمتعارضة لمختلف تجمعات السكان. فيرى غليون أن المجتمع المدني يعاني من الارتهان الذي يعني إن البنيان المدني الراهن هو تجسيد لحالة الفصام التاريخي النابع من انعدام السيطرة على المصير والتحكم بالذات. هذا الفصام الذي يعيشه المجتمع المدني يعني انعدام التوازن الداخلي وفقدان الوعي السليم والمطابق بالذات وبالواقع الموضوعي الخارجي معا، وهي القاعدة التي يقوم عليها الانفصال التاريخي بين الدولة والمجتمع المدني نفسه[2].

فقد نشأت وتطورت علاقة مشوهة وغير صحيحة بين الدولة والمجتمع المدني في العالم العربي، فقد أحكمت قبضتها على المجتمع المدني. وقد كان من الطبيعي أن تسعى النخب الليبرالية الأولى التي سيطرت على جهاز الدولة إلى استغلال تناقضات المجتمع المدني، ونقاط ضعفه من أجل تخليد هيمنتها والتجديد لنفسها في الحكم. وتحولت الدولة إلى وسيلة لتعميق الوحدة وصهر العناصر المتنافرة. وقد حاولت نخب الجيل الثاني التي ورثت الدولة بالانقلاب أو الثورة، إن تطور الصراع ضد النخب الليبرالية خطابا متمحورا على بناء الأمة والقومية، وبإسم الخطاب تم التخلي كليا عنه استقلال المجتمع المدني، بإنكار حق هذا المجتمع في الوجود[3].

---

(1)- **المرجع نفسه**، ص. 184.

(2)- **المرجع نفسه**، ص. 184.

(3)- **المرجع نفسه**، ص .184

والنتيجة أن الدولة في العالم العربي في محاولتها تسييس المجتمع المدني بشكل كامل قادته إلى الانهيار. ففي إطار تحويل أي ممارسة أو نشاط فردي أو جماعي، ثقافي أو اجتماعي أو اقتصادي، إلى نشاط ذو طبيعة سياسية، فإن هذه العملية أدت إلى خلق الدولة الشمولية وذات السلطة المطلقة. وبالقضاء على قوانين العمل الاقتصادي، وقوانين التفاعل الثقافي والفكري وقوانين التراتب والتواصل الاجتماعي، ولحلال بيروقراطية الدولة محل العناصر الفاعلة في كل ثنايا المجتمع، ووجدت الدولة نفسها في فراغ شامل، لقد أجهزت البيروقراطية على الحياة وعلى القوى الحية المتصارعة للمجتمع المدني التي تغذيها[1].

لقد انتهت مؤسسات المجتمع المدني العربي إلى أن تكون محدودة الشرعية والكفاءة. والمؤسسات الرسمية الوسيطة كانت تربط ما بين الأفراد والدولة، حيث فقدت مؤسسات المجتمع المدني استقلالها، وجوهرها، ومشروعيتها، تدريجيا. وتحولت هذه المؤسسات الوسيطة إلى وسائل ضبط للشعب بواسطة الدولة، بدلا من أن تكون بمثابة وسائل لتعبئة الشعب، وأن تعمل كمراكز مراجعة وضبط لسلطة الدولة. هذا التكوين الاجتماعي المجزأ للمجتمعات العربية ساهم في هدم مؤسسات المجتمع المدني من ناحية أخرى. بينما كان هو ذاته أحد نتائج توقفها عن دورها من ناحية ثانية[2].

إن الدولة تسيطر على عموم النسيج الاجتماعي وتخضعه من خلال تحكم إداري كلي يجري بموازاته منع أية محاولة من قوى خارجها لتجنيد المجتمع، فتمنع تشكل أبنية مستقلة للتعبئة العمودية والتي يمكنها أن تخرج عن نطاق مراقبة الدولة. تلك الحالة التي يعبر عنها بدولنة Statism المجتمع. تلك الخصائص لا يمكن اعتبارها نتاجا لقوة ذاتية في الدولة، بل العكس، فربما يكون مردها ضعف الدولة لهذا يصبح التدخل لإبداء صورة قوة غير حقيقية. الأمر الذي

(1)– **المرجع نفسه**، ص. 185.

(2)–**المرجع نفسه** ، ص.187.

يجعل الأبنية المجتمعية ومنها منظمات المجتمع المدني، تتجنب الدولة، أو تسير خلفها. والدولة هي من تموله ماليا وتخطط له وظائفه[1].

أما من الناحية الاقتصادية فإن الدولة تمارس من التدخل الاقتصادي ما تمارسه الدولة في العالم العربي، قد قلصت من إمكانية تبلور المجتمع المدني المستقل عن الدولة سياسيا وماليا وإداريا. فالنظام الاقتصادي الذي شيدته الدولة القطرية لم يكن يسمح بنمو فاعل وحقيقي لمؤسسات المجتمع المدني بعيدا عن الدولة، التي كانت تتدخل في كل صغيرة وكبيرة في الاقتصاد، بل في عملية بناء المجتمع المدني نفسه الذي تفترض المعطيات النظرية أن لا تتدخل الدولة في عملية نشوئه. ونجد الدولة هنا حاولت الالتفاف على المفهوم، بالتزامن مع سحب نفسها من النشاطات الاقتصادية لصالح شخصيات اقتصادية مرتبطة بقدر ما بالدولة، سمح لها باستخدام مؤسسات الدولة لأغراضهم الخاصة[2].

المطلب الخامس: أزمة غياب العدالة التوزيعية: من أهم المفاهيم التي تستخدم للإشارة إلى ظاهرة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين فئات وقطاعات المجتمع، هي أزمة التوزيع والحرمان الاقتصادي، والخلل الاقتصادي والاجتماعي، وعدم العدالة الاجتماعية، والحرمان النسبي، وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية.

ولاشك في أن أهمية العدالة التوزيعية ترجع أساسا إلى كونها وثيقة الارتباط بالتنمية الاقتصادية التي تعد المدخل لتلبية المطالب التوزيعية، وهي بالطبع جوهر العملية السياسية باعتبارها عملية تخصيص السلطوي للقيم[3].

إن القرارات السياسية هي قرارات توزيعية تتضمن تكريسا لنوع معين من القيم على حساب قيم أخرى، أما عملية تخصيص فتتضمن معنى حرمان أشخاص أو فئات اجتماعية معينة من قيم

---

(1)– للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع: غسان سلامة وجياكومو لوشياني، وآخرون، **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، ج1، (مركز دراسات الوحدة العربية، ومعهد الشؤون الدولية، ايطاليا، 1989).

(2)– فواز طاربلسي، تعقيب في: **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**. أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997)، ص.105.

(3)– ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع، **المرجع السابق**، ص 306.

يمتلكونها، أو حرمانهم من الحصول على بعض القيم التي يرغبون في امتلاكها، وتمكين فئات أخرى من الحصول على قيم لم تمتلكها من قبل، مقابل حرمان الآخرين من هذه القيم والمزايا.

ومن خلال متابعتهما للعلاقة بين سوء توزيع الثروة من ناحية، والنمو الاقتصادي من ناحية ثانية في أكثر من خمسين دولة خلال فترات تراوحت بين (10–20 سنة)، وجد بيرسون وتابيليني أن زيادة نصيب الخمس الأغنى من السكان بمقدار 0.07% بمقياس تفاوت الدخل، يؤدي إلى تراجع في متوسط النمو الاقتصادي بنحو 0.5%، كما استخلص اليسينا ورود ريك من خلال دراستهما للعلاقة بين نمط توزيع الأراضي الزراعية، ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1960–1985 في نحو 70 دولة، أن ارتفاع مستوى التفاوت في توزيع ملكية الأراضي الزراعية بمقدار 1% يؤدي إلى تخفيض معدّل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.7% سنويا[1].

وفي حالة وجود مشكلة عدم العدالة التوزيعية، فإن ذلك يعني أن هناك خللا في المقدرة التوزيعية للنظام السياسي، ويظهر هذا الخلل في صورة فجوة بين المطالب التوزيعية من جانب، وقدرة النظام على الاستجابة لها من جانب أخر، ويأتي هذا الخلل من مصدرين: **أولا** النقص في مصادر الثروة والسلع والخدمات المادية، أي القيم المتنازع عليها بين أفراد المجتمع وهنا تأتي أهمية التنمية الاقتصادية. **وثانيا:** عدم العدالة في توزيع الثروة والأشياء ذات القيمة بين مختلف طبقات المجتمع، نظرا لعدم كفاءة السياسات التوزيعية وانحيازها لصالح فئات دون أخرى. وهنا نصبح أمام الحاجة الماسة إلى إعادة النظر في أسس التوزيع[2].

أما في العالم العربي من خلال ملاحظة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في العديد من الأقطار العربية، يمكن القول أن ثمار معدلات النمو المرضية التي حققتها أغلب هذه الأقطار خلال العقود الماضية لم توزع بصورة عادية. فعمليات النمو تجري على نحو يزيد فيه دخول

---

(1)– محمد فايز فرحات، "الآثار الاقتصادية للفقر"، في :**الفقر في الوطن العربي**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2005)، ص. 212.

(2)– محمود عبد الفضيل،" أنماط توزيع الدخل في الوطن العربي، 1960– 1975"، في: **أنماط التنمية في الوطن العربي 1960–1975**، ج2، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1980)، ص.236.

الفقراء بمعدل أبطا بكثير من المتوسط، ومحصلة هذا الاتجاه أن الظلم يزداد ولا ينقص وهو نمط يستمر في أغلب الظن ما لم يتم التصدي له بسرعة وشمول. وانتهى أحد الباحثين من دراسة مفادها أنه في الوقت الذي يتزايد فيه متوسط البلدان الشرق أوسطية نتيجة مماثلة مفادها أنه في الوقت الذي يتزايد فيه متوسط دخل الفرد في بلدان المنطقة بصفة عامة، فإن وجود دخول الفقراء لم تتغير كثيرا، وبالتالي فإن مستوى معيشتهم لم يتحسن كثيرا[1].

وإذا نظرنا إلى درجة تركز على الدخل في بعض البلدان العربية، يمكن القول إن فئة 5% في قمة التوزيع تستحوذ على 20% من الدخل، كما هو الحال في مصر والسودان، وتزيد تلك النسبة لتصل إلى 24% في حالة تونس، وترتفع إلى أكثر من 34% في حالة لبنان[2]، من جانب أخر لو تتبعنا توزيع فئات المجتمع حسب الفئات الغنية والفقيرة في الجزائر لوجدنا بأن الفجوة بين الاثنين ما فتئت تتوسع بشكل مستمر، فحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2004 يبين أن أفقر 10% من سكان الجزائر لا تتحصل سوى على 2.8% من الدخل الوطني، و20% من الفقراء تتحصل على 7%، بينما 20% من أغنى الناس تتحصل على 42.6% وكذلك 10% من أغنى الجزائريين تتحصل على 26.8% من الدخل الوطني، ناهيك عن إحصائيات السنوات الأخيرة حيث أن الفجوة بين الأغنياء وأفقر الفقراء في اتساع كبير ومستمر[3].

ومن ناحية أخرى، يمكننا القول أن فئة العشرين بالمائة في قمة التوزيع تستأثر بصفة عامة بحوالي نصف الدخل أو أكثر، كما تشير إلى ذلك بيانات مصر والسودان، في حين أنها تزيد على ذلك في حالة تونس ولبنان، غير أننا نجد في المقابل فئة 30% الوسطى تحصل على نسب أعلى في مصر والسودان. أما فئة الأغلبية في قاع المجتمع ونعني بها فئة 50% في أسفل التوزيع. فإن

---

(1)– محمد هشام خواجكية،" توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، ،(30 أوت 1981): 40 –71.

(2)– إبراهيم العيسوي،" تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء"، في: **مصر المعاصر**،(القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع)، 1980.

(3) – البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2004 الحرية الثقافية عفي عالمنا المتنوع**، 2004، ص 190.

نصيبها من الدخل لا يتجاوز 20% في حالة مصر والسودان، في حين تنخفض تلك النسبة في حالة تونس ولبنان إلى 17% فقط[1].

الجدول(15): اللامساواة في الدخل والاستهلاك في بعض الأقطار العربية

الدولة	سنة المسح	النصيب من الدخل أو الاستهلاك في المائة				مقاييس عدم المساواة		
		أفقر 10 %	أفقر 20%	أغنى 20%	أغنى 10%	أغنى 10%إلى أفقر 10%	أغنى 20%إلى أفقر 20%	معامل جيني(ب)
الأردن	1997	**3.3**	7.6	44.4	29.8	9.1	5.9	36.4
تونس	1995	**2.3**	5.7	47.9	31.8	13.8	8.5	41.7
الجزائر	1995	**2.8**	7.0	42.6	26.8	9.6	6.1	35.3
مصر	1995	**4.4**	9.8	39.0	25.0	5.7	4.0	28.9
المغرب	1998-1999	**2.6**	6.5	46.6	30.9	11.7	7.2	39.5
اليمن	1998	**3.0**	7.4	41.2	25.9	8.6	5.6	33.4
موريتانيا	1995	**2.5**	6.4	44.1	28.4	11.2	6.9	37.3

(أ)توضح البيانات النصيب من الدخل الاستهلاكي الخاص لأغنى مجموعة إلى ذلك الخاص بأفقر مجموعة.

(ب)دليل معمل جيني يقيس اللامساواة على التوزيع الكلي للدخل أو الاستهلاك، تمثل القيمة الصفرية المساواة الكاملة، وتمثل قيمة 100 عدم المساواة الكاملة.

المصدر:

United Nations Devlopment Program (UNDP), Human Developmen Report2001.p.182, table 12,

(1)- إبراهيم العيسوي، **المرجع السابق**.

وهناك أشكال أخرى من عدم العدالة التوزيعية تعرفها الأقطار العربية، تتمثل في التفاوت في توزيع الدخول بين الحضر والريف، وكذلك التفاوت داخل كل من الريف والحضر في مجال الخدمات والمرافق الأساسية، كالتعليم والصحة والإسكان والكهرباء. فالمؤكد أنه في العديد من البلدان العربية تتركز أغلب هذه الخدمات في المدن، وتتدهور، بل لا توجد أحيانا في الريف، وفي بعض أحيان المدن الكبرى، مثل القاهرة والجزائر وتونس والدار البيضاء، ويظهر ذلك بوضوح في الأحياء الهامشية العشوائية التي تشكل أحزمة للفقر تحيط بالمدن الكبرى[1].

ومن مظاهر التفاوت الاقتصادي والاجتماعي أيضا إخفاق العديد من النظم العربية في إشباع الحاجات الأساسية لقطاعات كبيرة من المواطنين، وهي تضم في الأساس فئات الأقل دخلا. ومن الصعوبة بمكان الحصول على بيانات وإحصاءات دقيقة حول المؤشرات المتعلقة بإشباع الحاجات الأساسية (المادية والمعنوية)، مثل متوسط استهلاك الفرد من السعرات الحرارية كنسبة مئوية من الاستهلاك الضروري، ونسبة السكان الذين لا تبلغهم المياه النقية إلى إجمالي السكان ومتوسط عدد الأشخاص في الحجرة في المدن، ونسبة الوفيات الرضع لكل ألف من المواليد، وعدد الأطباء والأسرة في المستشفيات لكل ألف من السكان، والنسبة المئوية للذين لا يعرفون القراءة والكتابة إلى أجمالي السكان، ونسبة البطالة والمقنعة إلى إجمالي قوة العمل[2].

وخلاصة القول، إن تعثر النظم العربية في حل المشكلة التوزيعية يرجع في الأساس إلى نمط التنمية الذي اتبعته هذه النظم، والأساليب التي اتخذتها من أجل تحقيق العدل الاجتماعي وتعكس هذه الإشكالية طبيعة تحولات السلطة والمجتمع في العالم العربي، وطبيعة التحالفات السياسية والطبقية المسيطرة على جهاز الدولة، ومدى ارتباطها بمصالح المواطنين وقضاياهم.

من خلال القراءة التحليلية المباشرة لأحداث العنف السياسي في النظم العربية، يلاحظ أن أعمال العنف التي مارستها قطاعات وشرائح من العمال، سواء اتخذت شكل إضرابات أو

Middle East Journal, 34. (Autumn ."The Rich and the Poor in the Middle East (1)- Elias H.Tuma, 1980):413-474.

(2)– إبراهيم، حسنين توفيق، "ظاهرة العنف السياسي في مصر: دراسة كمية، تحليلية، مقارنة 1952–1987". **المستقبل العربي** 11، 117، (نوفمبر،1988): 245.

تظاهرات، قد ارتبطت أساسا بقضية العدل الاجتماعي، إذ تبلورت بصفة أساسية حول المطالبة بتحسين الدخول والأوضاع الاجتماعية والصحية.

كما أن العنف الذي مارسه الطلبة وبعض الجماعات الإسلامية وبعض القوى اليسارية في أغلب الأقطار العربية ارتبط في جانب منه بالاحتجاج على التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والمطالبة بالعدالة في توزيع الثروات والدخول بين فئات المجتمع المختلفة وقطاعاته. ولعل هذه القوى عبرت عن مطالب قطاعات عريضة من مجتمعاتها، ربما لا تمتلك القدرة على التعبير عنها بشكل صريح ومباشر. كما أن العنف الذي مارسته الأقليات في بعض البلدان العربية ارتبط في جانب منه بقضية العدالة التوزيعية في الثروة والسلطة.

المطلب السادس: أزمة الدولة في علاقتها بالمجتمع (الطائفة عندما تصبح وسيطا بين المجتمع والدولة): الطائفية اليوم هي من أكثر المصطلحات شيوعا في الأوساط الفكرية والإعلامية العربية، غير أنها وفي الوقت نفسه من أقلها تحديدا، ذلك أن الطائفية سواء كمصطلح أو ظاهرة مجردة لم تحظ بالاهتمام الوافي في الأدبيات العربية على كثرتها. فهذه الأدبيات غالبا ما تركز على دراسة حالة بعينها دون التعمق كثيرا في الأبعاد النظرية، فضلا عما تمثله الطائفية من شأن معقد ومركبٍ تتداخل فيه المصطلحات والمكونات والمتغيرات مثلما تتداخل فيه الأبعاد الدينية والسياسية والاجتماعية[1].

لذا فإن التحديد الواضح للمفهوم ومحاولة إرساء مثابات دالة على طريق تأسيس منهج لدراستها وتحليلها، تعد ضرورة عملية ومتهجية على جانب كبير من الأهمية، وهو ما يتطلب فك التداخل بين المصطلح وبقية المصطلحات المقاربة له، ثم تحديد مصطلحي الطائفة والطائفية إضافة إلى محاولة تفكيك الظاهرة للكشف عن مكوناتها ومتغيراتها وبيان آثارها وتجلياتها في العلاقة بين الدولة والمجتمع[*].

---

(1)- أحمد علي محمد الفلوجي، "مدخل لدراسة وتحليل المسألةالطائفيّ ة"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: **المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير**، المؤتمر العلمي السنوي الثالث في قضايا التحول الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 13 –15 سبتمبر 2014) ، ص.16. للمزيد يرجى الاطلاع على أوراق المؤتمر.

(*)- الطائفية هي نظام سياسي يرتكز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية، وتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة أو الكيان السياسي، تحكمه الانقسامات العمودية التي تشق وحدته وتماسكه، ويستتبع ذلك أن تتحكم

يمكن تعريف الطائفة تعريفا تصاعديا متعددا، من حيث هي ظاهرة مركبة من تكوينات ومستويات متعددة، بما هي ظاهرة ثقافية – إيديولوجية ابتداء، وظاهرة اجتماعية – اقتصادية تاليا، ثم بما هي ظاهرة سياسية أخيرا. وليست هذه المستويات الثلاثة منفصلة عن بعضها البعض ولا هي متعاقبة في الزمان، بل إن أشكالا من التداخل بينها، والتزامن، تفرض نفسها، وعلى نحو قد يتعسر معه رؤية بعد واحد منها بمعزل عن غيره من الأبعاد. عن ما تنطوي عليه من تركيب وتشابك في التكوين لا يقبل التبين إلا متى أعدنا البنية المتمفصلة العناصر إلى وحدتها التكوينية الأولى[1].

الطائفة في حياة الفرد الشخصية وتحكمه وفق قوانينها وشرائعها الدينية، والتي يقوم فيها رجال الدين بوظيفة الوسيط والحكم في آن معا.

ويمكن فهم الطائفية على أنها مجموعة من الترتيبات المؤسسية المحددة عائليا، محليا وجهويا، مرتكزة على أنواع أوسع من الولاءات والانتماءات. للمزيد من المعلومات حول تعريف اتجاهات الطائفية يرجى الاطلاع على:

– أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**،(بيروت: مكتبة لبنان، 1982)، ص 369.

– الشيماء عبد السلام، **الطائفية**،(مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية، 2010)، ص11.

– يوسف بن يزة، **الدولة والطائفة في عصر العولمة: دراسة بنية الدولة العربية الحديثة – لبنان نموذجا**–. (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم، في العلوم السياسية غير منشورة جامعة باتنة، 2012–2013).

– أحمد شادي عبد الوهاب، " أثر الطائفية على النظام السياسي: دراسة حالة العراق في الفترة من عام 2003 إلى 2007" (رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، 2009)، ص 17.

- Max Weiss, **The Shadow of Sectarianism Law, shiism, and the making of modern Lebanon** (Cambridge: Harvard University Press, 2010), p 12.

- Eyal regav, **Sectarianism in Qumran: a Cross-Cultural Perspective** (Berlin: Walter de Gruyter, 2007), p 351.

(1)– للمزيد من المعلومات حول تعريف الطائفة يرجى الاطلاع:

– فالح عبد الجبار، وآخرون، حلقة نقاشية حول: **الطائفية والسياسية وأثارهما السياسية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006) ، ص ص.12–69.

– علي الزعبي، "مسببات وآثار الطائفية: دراسة تحليلية لبعض النماذج في المجتمعات الخليجية والعربية"، **حوليات آداب عين الشمس**، 39(اكتو بر – ديسمبر 2011): 157– 225.

الطائفة، في مستوى أول منها، رابطة ثقافية – عقدية– روحية، تتأسس على الاعتقاد بانتماء جماعة إلى فكرة دينية، أو مذهبية، واحدة تصهر أفرادها جميعا في بنية جمعية واحدة وتميزهم من غيرهم من الجماعات الملتئمة على فكرة (روحية) مخالفة. على حدود هذا الشعور بالذاتية والتمايز، ميز النسطوري نفسه من اليعقوبي، وميز المعتزلي نفسه من الأشعري والماتريدي أمس، ويميز السني نفسه اليوم كما أمس من الشيعي والإباضي والزيدي، مثلما يميز البروتستانتي نفسه من الكاثوليكي والأرثوذكسي، والمسيحي نفسه، عموما من المسلم وبالعكس. لقد كان هذا النمط من الاعتصاب، سمة مميزة للجماعات طيلة عهود العصر الوسيط، أو ما قبل وكانت النظم الثقافية والاجتماعية والدولتية القديمة توفر له شروط الإمكان وتبرر وجوده، إذ لم يكن يمكن للانقسامات الاجتماعية أن تعبر عن نفسها، في تلك الأوضاع المجتمعية، إلا في شكل تقاطبات عمودية يؤدي الثقافي والإيديولوجي دورا محددا (Determinant) فيه.

والطائفة، في مستوى ثان، رابطة اجتماعية تولدها علاقات الجوار والقرابة والمصاهرة والشعور بالتضامن والانتماء المشترك إلى جماعة ذات منظومة قيم خاصة تميزها من غيرها من الجماعات. وللحفاظ على هذه الرابطة الاجتماعية، وإعادة إنتاجها باستمرار، وتعظيم فوائدها المادية والرمزية، تميل الطوائف إلى مأسسة كياناتها الاجتماعية عن طريق توليد الأطر الاجتماعية والأهلية: الدينية والتربوية وسواها مما به تتجدد روابطها الداخلية كعصبية اجتماعية، ويساعدها في ذلك أمن معظم المجتمعات والدول– قديما حديثا– تسلم للطوائف بالحق في إتباع نظام خاص بها في الأحوال الشخصية يحفظ لها هويتها الخاصة. وقد تذهب المأسسة إلى قيام الطوائف بوظائف اقتصادية موازية للوظائف الاقتصادية التي تنهض بها الدولة، نتيجة سيطرتها على الموارد الضريبية الشرعية (الأوقاف السنية أو زكاة الخمس الشيعية، أو أوقاف الكنائس...الخ)، وهي وظائف تزيد مع إمكان تأسيس مؤسسات إنتاجية أو خدمية أو بنكية خاصة بالطوائف تلك، بل إن الميل إلى ذلك غالبا ما يكون صارخا، لأنه يقوم على واقع حاجة موضوعية في الاجتماع الطائفي، هي أن سلطة الطائفة الاجتماعية تتعزز بسلطتها الاقتصادية أو تضعف بضعف الأخيرة.

ثم إن الطائفة، في مستوى ثالث، رابطة سياسية تتولد في اشتداد عصبيتها الجماعية، ومن رغبتها من تعظيم مكانتها في الدولة والنظام السياسي. وتنحو الطائفة نحو التمأسس السياسي إما عن طريق قيام زعمائها ووجوهها بأدوار سياسية بإسم الجماعة الطائفية التي يمثلونها، أو عن طريق تشكيل أحزاب سياسية ناطقة بإسمها، والمشاركة في الحياة السياسية قصد حيازة مكانة للطائفة في النظام السياسي وتعظيم حصصها في ذلك النظام. ومن الناقل القول أن المشكلة الطائفية تبدأ من هذه اللحظة التي تنتقل فيها الطائفة من تضامن يولده شعور جمعي بالاشتراك في دين أو مذهب، إلى كيان مغلق يبحث لنفسه عن حصة من السلطة و الدولة لا تتحقق إلا بإعادة تعريف الشعب والدولة على نحو جديد مختلف.

أما في المجتمع العربي لا يستطيع أحد أن ينكر أن الطائفية بجميع مقوماتها وآلياتها موجودة فيه، وأن العديد من الظواهر السياسية والاجتماعية لا يمكن تفسيرها إلا بوجود تضامن أو الانتماء المناقض للولاء الواحد للدولة أو النامي على هامشه وبمعزل عنه، بما في ذلك ظواهر من نوع استمرار هذا النظام أو ذلك، أو تفجر بعض النزاعات الشاملة أو الجزئية على اتساع العالم العربي[1].

وعلى الرغم من سعي البلدان العربية لتبني نموذج الدولة القومية الحديثة بشكلها وحدودها ومؤسساتها وبعض آلياتها، والذي من خلاله أرادت بعض النخب الحاكمة أن تتدرج في عملية التحديث، متجاوزة الأشكال التقليدية للاجتماع السياسي، وفي مقدمتها وأهمها الطائفية والقبيلة فإنه وبعد مرور عقود طويلة على تأسيس الدولة الحديثة في المنطقة العربية، أثبتت الطائفية أنها عصية على الاقتلاع، وأنها ومازالت حجر الأساس في التشكيل الاجتماعي داخل كثير من البلدان العربية[2].

(1)– برهان غليون، **نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة**، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1990)، ص .17.

(2)– علي الزعبي، **المرجع السابق**، ص. 183.

ومن الجدير بالذكر هنا أنه لم يكن هذا الواقع معاشا بالدرجة نفسها في مختلف الأقطار العربية، لأنه مرتبط بخصوصيات كل دولة[1]. فالمشهد الطائفي في بلدان الخليج العربي له طابع وملمح مميز، فمثلا البحرين تمثل نموذجا لبلد منفتح سياسي، وغالبية شيعية محكومة بأقلية سنية. وتمثل الكويت نموذجا لبلد فيه انفتاح سياسي وأقلية شيعية ممثلة سياسيا بشكل نسبي، مع وجود بعض التوترات الطائفية. فيما تمثل المملكة العربية السعودية نموذجا لبلد منغلق سياسيا وفي أقلية شيعية تسكن منطقة إستراتيجية غنية بالنفط، إلا أنها تشكو من التهميش وانعدام التمثيل السياسي. إلى ذلك تضم البلدان الثلاثة أكبر تكتل شيعي في بلدان الخليج العربي عدا العراق. وهناك تاريخ من التوتر والصدام بين الشيعة ونظم الحكم فيها بدرجات مختلفة خاصة البحرين والسعودية، وفيه الوقت الذي يشكو الشيعة في البحرين والسعودية تميزا اقتصاديا ضدهم، فإن هذه الشكوى غير موجودة في الكويت، التي تشهد اندماج الشيعة بصورة كاملة في نشاط البلد الاقتصادي والتجاري[2].

ويمكننا فيما يلي إلقاء نظرة عامة تلك القضية في لبنان على سبيل المثال لا الحصر:

الطائفية في لبنان: يعاني المجتمع اللبناني من انقسام طائفي حاد، فعلى الرغم من صغر حجم السكان، فإنه يضم أكثر من خمس عشر طائفة، تشكل كل طائفة منها كياناً منفصلاً متماسكاً داخل المنطقة التي تعيش بها، وفي بعض الفترات كانت كل طائفة تتمتع بإدارة شئونها بحرية واستقلال عن الجماعات الأخرى[3].

إن قضية الطائفية في لبنان ليست قضية مفتعلة أو قضية جديدة، بل هي قضية قديمة ولها جذورها التاريخية، ومهما عددنا من أسباب لهذه القضية فلا شك أن الأساس المادي لها هو العنصر الذي جعل منها هماً جماهيرياً يومياً وأعطاها صفة الاستمرار، لأن الطائفية قد اكتسبت

---

(1)– عبد الوهاب بدرخان، "الانقسامات المذهبية والتوترات الطائفية في الواقع العربي المعاصر: الأسباب والتداعيات"، **مجلة الشؤون العربية**، 144، (شتاء 2010): 34.

(2)–شحاتة محمد ناصر، "سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003 –2008) دراسة مقارنة"، **مجلة المستقبل العربي**، 387، (ماي 2011):34–38.

(3)– حمدي الطاهر، **سياسة لبنان في الحكم**، (القاهرة: المطبعة العالمية، 1979)، ص. 15.

في فترة من الفترات ومازالت مظهراً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، كان يعود على طائفة دون طائفة بالفائدة[1].

والطائفية كمظهر من مظاهر الضعف في النظام السياسي اللبناني لا تكمن في مجرد تعدد الطوائف، فهذا التعدد سابق على قيام الدولة، وإنها تكمن في الأثر النفسي الذي يتركه الانتماء الطائفي داخل الجماعة الدينية والذي ينعكس على سلوكها أزاء الجماعات أو الطوائف الأخرى فكل طائفة تنظر بعين الشك والريبة إلى بواعث ودوافع السلوك الاجتماعي والسياسي للطوائف الأخرى، ويترتب على ذلك سلوك لا يقوم إلا على الترقب والترصد والتحفز[2].

في هذا الوضع تصبح العلاقة بين مختلف الطوائف اللبنانية محكومة دائماً بمبدأ الشك والريبة والصراع، وليس بمبدأ التعاون والتسامح، سواء كان ذلك بشكل خفي أم بصورة معلنة ويحدد ذلك كل موقف بعناصره ومقوماته، ولعل قيام الأزمة اللبنانية منذ سنوات واستمرارها إلى يومنا هذا دون حل يؤكد ذلك[3].

وفي الوقت الذي يجب أن يكون التعدد الطائفي مصدر ازدهار وغنى للمجتمع اللبناني كما يرد بعض الساسة اللبنانيين، فإنه كما نلاحظ، قد شكل على الدوام الإطار العام للخلافات والنزاعات المسلحة، فالطوائف اللبنانية، ومن ضمنها الأقليات الدينية، تحتفظ بعادات وتقاليد مختلفة ومتناقضة، متصلة إلى هذا الحد أو ذاك بقيمها الدينية وبالتحديد القيم المذهبية ذات الحدود الصارمة، وعليه تكاد المناطق الجغرافية اللبنانية أن تكون مكرسة لطوائف دون السياسيين بمختلف مراتبها، ويتبع التقسيم الطائفي سلسلة من الانقسامات في ميادين التربية والتعليم والاقتصاد والخدمات البلدية، وأيضا في الميادين الثقافية والفكرية[4].

---

(1)- حسين أبو النمل، "الطائفة السياسية والحقائق الاقتصادية في لبنان"، **مجلة شؤون فلسطينية**، 50-51.(أكتوبر، نوفمبر 1975):41.

(2)- حمدي الطاهر، **المرجع السابق**، ص.32.

(3)- وعطا محمد صالح، فوزي أحمد يتم، **النظم السياسي العربي المعاصر**، ج 2،(ليبيا: جامعة قاريونس بنغازي، 1988) ص.131.

(4)- فيصل جلول، عشر سوات على الحرب الأهلية في لبنان، **مجلة السياسة الدولية**،82،(أكتوبر 1985): 11.

يقوم مجتمع الطوائف في لبنان يقوم أساساً على كيانية الطائفية، وتتكرس هذه الكيانية والاستقلالية في بنية الطائفة من خلال مجموعة من المؤسسات، ومن خلال وظائف داخلية سياسية واجتماعية ومذهبية تضطلع بها كل المؤسسات، ولهذه الوظائف خصائص ومشروعية مستمرة من الدستور اللبناني ومن العرف اللبناني، الذي اكتسب بفضل الممارسة والتقليد قوة قانونية لا جدال في جدواها وأهميتها، ولدى كل طائفة عموماً، عائلات سياسية وأرثة كإدرات عسكرية، ميليشيا، لجان مختصة بالعلاقات الخارجية والداخلية، مثقفون، قضاء مذهبي مستقل تقاليد زواج وطلاق، جمعيات خيرية وكشفية، خطاب سياسي مختلف، مصادر دعم وتمويل خارجية وداخلية، بهذا تكون الطائفية في لبنان إطار بنيوي مستقل، يجعل منها سيدة لنفسها فهي تملك وسائل الدفاع عن نفسها بالقدر الذي تملك وسائل الانخراط في المساومة الطائفية العامة مع الطوائف الأخرى، داخل المجموعة الواحدة أو مع المجموعتين المتحاربتين، وذلك حول أمور السلام والحرب، وحول إقتسام الدولة ومراتبها اتجاه السياستين الداخلية والخارجية في زمن السلم، على أن تبقى مصالح الطائفة النواة مستقلة ومقدسة، وعلى أن يكون الدفاع عنها واجباً مقدساً وحقاً لها، وإذا ما صادف أن الطائفة قد تغاضت عن حق من حقوقها في حالات السلام أو الهدنة الفاصلة بين الحرب، فإن هذا التغاضي مؤقت ومؤجل إلى الحرب القادمة حيث تتجمع المطالب وتتحول إلى واحد من عناصر النزاع ورافد من الروافده الأساسية [1].

ويتم التعبير عن الانقسامات الداخلية في كل مجموعة طائفية بمواقف معينة تتعارض مع مصالح غيرها من الطوائف في المجموعة الواحدة، وقد يصل الأمر إلى حد الخروج على الموقف السياسي والعسكري لنفس المجموعة كما هي حالة طائفة الروم الأرثوذكس من المؤتمر المسيحي الذي عقد في العام 1983، أو كما هي حالة الطائفة السنية بعد الاجتياح الإسرائيلي، وبعد 6 فبراير في العام 1984 في بيروت الغربية، فإذ ما انتقلنا إلى مستوى الطائفة الواحدة وألقينا نظرة عامة على الطائفة المارونية المسيحية، لوجدنا أيضا من داخلها انقسامات ومراتبيه معينة، وهذا ينطبق أيضا على الطائفة الدرزية والطائفة السنية وبقدر أقل يصلح على الطائفة الشيعية[2].

---

(1)- **المرجع نفسه**، ص.12.

(2)- **المرجع نفسه**، ص.12.

يتضح مما سبق مدى التعقيد الناتج عن الوضع الطائفي في لبنان، فالتعقيد الطائفي يؤثر على مجمل نواحي الحياة اللبنانية، فمجتمع الطوائف في لبنان، يعمل فقط لخدمة الطائفة الواحدة على حساب الطوائف الأخرى أولاً، وعلى حساب الدولة بشكل عام، بمعنى أن الطائفة وخصوصيتها ومصالحها مقدمة على كل المصالح الأخرى، سواء التي تهم الطوائف أو التي تهم الدولة بشكل عام، هذه النظرة الأحادية تكرر تأثرها على كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية داخل‌لبنان، وأدخلت لبنان في الكثير من المشاكل الداخلية والتي تطورت شيئاً فشيئاً لتدخله في حروب أهلية مستمرة.

خاتمة الفصل: سجلت مؤشرات النمو السابقة في السكان والطاقة البشرية والاقتصاد والصحة والتعليم، نجاحا كميا للدولة القطرية في العديد من المجالات الحيوية. ولكننا في الوقت نفسه أشرنا لماما وبسرعة في عدة مواقع إلى أن هذا النمو، إما أنه كان أقل مما ينبغي (وبخاصة في التعليم والغذاء)، وإما أنه كان غير متوازن وبثمن فادح (تخلف الزراعة والمديونية المتصاعدة واختلال توزيع الدخول). وهنا تكمن إحدى أزمات الدولة القطرية، وهي فقدان الفعالية والمصداقية الشرعية.

فالنمو الهائل في السكان والثروة، كان ولا يزال مختلا في توزيعه بين المجموعات القطرية، وفي داخل كل مجموعة، وفي داخل كل قطر على حدة. كما لم يواكبه بالدرجة أو السرعة نفسها، تنويع لقاعدة الإنتاجي السلعي، أو توسيع لهذه القاعدة. وأهم من ذلك و أخطر أنه نمو تابع للنظام الرأسمالي العالمي، بكل ما تنطوي عليه ذلك من خطر على الأمن القومي العربي والقطري، وعلى احتمالات الابتزاز المستقبلية، وبخاصة في مجالي الغذاء والسلاح.

كما أن النمو الهائل في السكان والثروة، قد نتجت عنه خلال العقدين الأخيرين تكوينات ونتوءات اجتماعية واقتصادية خلقتها الدولة القطرية بوعي أو عن غير قصد، لكنها لا تستوعب ديناميا‌تها، ومن ثم فهي عاجزة عن التعامل الخلاق معها. فالنمو الإجتماعي– الإقتصادي السريع الذي حققته الدول العربية لم يصاحبه لا عدالة في توزيع الثروة، ولا عدالة في توزيع السلطة، ولا صاحبته زيادة المشاركة السياسية.

الخلاصة إذا، عن النظام الاجتماعي العربي المعاصر، الذي كان النفط هو المحرك الأول لها قد نتجت عنه توترات جديدة، وانبعثت في ظله توترات قديمة كانت ساكنة في الأعماق. كما أنه كشف مدى عجز النخب الحاكمة عن معالجة التوترات القديمة والحديثة على السواء. وفضلا عن ذلك، فإن الطموحات التاريخية العظيمة التي تجيش في صدور أبناء الأمة العربية (تحقيق الاستقلال الحقيقي، تحرير فلسطين، الوحدة)، ظلت كلها معلقة، دون أن تجد طريقها إلى تحقيق.

ثم هناك الهموم الناشئة في صدور طبقات والفئات الاجتماعية الجديدة، التي ترنو إلى المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية، وكلها لم تتحقق بعد. بإختصار، ليس هناك أي سبب وجيه ومبرر لشرعية معظم النخب الحاكمة.

وقد زاد الأمر سوءا أن هذه النخب نفسها قد دخلت في غمار صراع داخلي فيما بينها. فأبواق الدعاية التي يتحكم فيها كل بلد لا تكف عن تعرية البلد الأخر، والتشهير بالنخبة الحاكمة فيه. يدخل في ذلك، كشف صلات بين هذه النخبة أو تلك، وبين الدول الأجنبية، وتسليط الأضواء على الفساد، وعلى الإجراءات القمعية، وعلى دروب الفشل الذي منيت به كل الأطراف في تحقيق أهدافها المعلنة، كذلك فقد باتت الجماعات المعارضة في بلد ما، أو نظام ما تجد المأوى وتقدم لها الأموال والأسلحة وكذلك المنابر الإعلامية من قبل النظم الأخرى.

في ضوء هذه كله، انتشرت في صفوف القواعد الجماهيرية العربية، مشاعر الشك واللامبالاة والمرارة والسخط الاجتماعي، ويتخذ هذا السخط العام أشكالا متنوعة، منها الانتفاضات بين حين لآخر، والتظاهرات، والحرب الأهلية، وتكاثر الجماعات الإسلامية المتشددة. وعندما نحاول تجريد هذه الجماعات لنصل إلى حقيقة جوهرها، نجد أن بعض هؤلاء المتشددين الإسلاميين ينحدرون

من أصلاب طبقات متوسطة، ومتوسطة صغيرة، وإنهم يتلقون تعليما حديثا، ومتفوقون تعليميا، كما أنهم وطنيون حقيقيون.

الفصل الرابع: إشكالية التنمية بواسطة الدولة في الجزائر: وجدت الجزائر نفسها بعد الاستقلال في وضعية اقتصادية عاجزة عن تلبية احتياجات المواطنين المتعددة، أمام هذه المشاكل الاقتصادية من جهة وغياب التنظيم من جهة أخرى أضحى تدخل الدولة ضروري لوضع خطط اقتصادية مستندة على مبادئ النهج الاشتراكي لتحقيق التنمية إلى غاية 1986 حيث ظهرت عدة

أزمات أثرت على الاقتصاد الوطني وانعكس سلبا على مختلف القطاعات والذي أدى بدوره إلى انتهاج العديد من الإصلاحات الاقتصادية.

ويمكن تحليل أهم المراحل التي توضح دور الدولة في التنمية بالجزائر وأثرها على مختلف المجالات في المباحث الثلاثة التالية:

- المبحث الأول: السياسات التنموية عرض وتقييم (1999-2014)
- المبحث الثاني: تقويم الأداء التنموي للدولة في الجزائر
- المبحث الثالث: آليات الإصلاح لتحقيق التنمية

المبحث الأول: السياسات التنموية عرض وتقييم (1999-2014): يسعى هذا المبحث إلى فحص الأداء التنموي للدولة من خلال متابعة المؤشرات الأساسية لأدائها، محاولين تبني نظرة شمولية لفحص المنشود، وتقليب أكثر الجوانب التي تمس أداء الدولة وخاصة أنها أدعت استحقاق النهضة والتقدم واللحاق بركب الحضارة الإنسانية.

المطلب الأول: السياسات التنموية (1999-2014): لقد أدى الاستقرار الأمني، وارتفاع أسعار البترول مع نهاية سنة 1999 إلى تعزيز ميزانية الدولة، واستغلالها في بعث النشاط الاقتصادي، من خلال برامج للإنعاش الاقتصادي المستخدم للسياسة الميزانية كأحد أهم وسائل التأثير على الوضع الاقتصادي، خصوصا بعد ظهور بوادر انفراج أزمة الركود الاقتصادي الذي عانت منه الجزائر، وتطبيقها لوصفة صندوق النقد الدولي واستعادة بعض من التوازنات في الأسواق. لكن، وبغض النظر عن طبيعة الدوافع إن كانت اقتصادية أو اجتماعية، فإن محصلات الأداء الاقتصادي والاجتماعي للفترة السابقة المحققة، خصوصا لبرنامج التعديل الهيكلي الذي كان أكثر تأثيرا على الفئات المتدنية ومحدودة الدخل، هي التي ألحت على الحكومة لتسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي متنوع من حيث عدد المشاريع وموازناته والمتمثل في البرامج التالية:

أولا- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004).

ثانيا- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009-2009).

ثالثا- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

أولا- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي[*]**(2001- 2004):** تم الإعلان عن برنامج الإنعاش الاقتصادي في جوان 2001، بعد أن تم إقراره في شهر أفريل من نفس السنة، وقد حددت مدته بثلاث سنوات من 2002 -2004 بهدف دعم النمو وإنعاش المحيط الاقتصادي بغلاف مالي يقدر ب07 مليار دولار، إضافة إلى إنشاء صندوق تنمية الجنوب الذي شمل 13 ولاية من الجنوب بغلاف مالي قدره 25 مليار دج، وقد اعتبر آنذاك برنامجا ضخما بالنظر إلى حجم احتياطات الصرف التي لم تتعد آنذاك 11.7 مليار دولار[1].

وقد جاء في إطار السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها السلطات العمومية من خلال التوسع في الإنفاق العمومي بعد مماطلة الاستثمار الأجنبي، وتركيزه على قطاعات محددة غير منتجة للثروة بقدر ما تحولها، ومن أهداف هذا البرنامج نذكر مايلي[2]: دعم التشغيل والحد من البطالة؛ تحسين مستوى المعيشة وتحفيز الطلب الكلي، تحقيق التوازن الجهوي، وتطوير البنى التحتية التي تساهم في دعم النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى دعم الاستثمارات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تحسين الهياكل القاعدية للاستثمار.

ولتحقيق هذه الأهداف فقد توزع البرنامج على أهم القطاعات المحققة لذلك كما يوضحه الجدول أدناه.

يوضح التوزيع القطاعي السنوي لمخطط الإنعاش الاقتصادي:

القطاع	عدد المشاريع

(*)- تعتبر **سياسة الإنعاش الاقتصادي** من بين المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي، هنالك إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك الاقتصاد إذا ما كان في حالة ركود، وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، ومن ثم، فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في وسائل الميزانيات، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية. وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه **كينزي**، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاك و/أو الاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب) وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة. كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض (بمعنى مختلف نسبيا عن سياسة جانب العرض التي يدافع عنها الليبراليون الجدد) بمثابة سياسة إنعاش، مادام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض (بدلا من الطلب)، على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي. محمد مسعى،" سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، **مجلة الباحث**،10، (2012):148.

(1) – صندوق النقد الدولي تقرير حول الاقتصاد الجزائري، رقم 61 فيفري 2007، ص9-15، متاح على:

www..imf.org/pub/cr0761/pdf

(2)- programme de soutien à la relance économique à court et moyen terme 2001-2004.

الري ، الفلاحة والصيد البحري	6312
السكن والعمران ، أشغال عمومية	4316
تربية ، تكوين مهني ، تعليم عالي وبحث علمي	1369
هياكل قاعدية شبانية وثقافية	1269
أشغال المنفعة العمومية وهياكل إدارية	982
اتصالات ، صناعة	623
صحة ، بيئة ، نقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة ، دراسات ميدانية	200

المصدر : حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: **www.cg.gov.dz/psre/bilan-psre.htm**

وتتجلى محاور برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وكمياتها المالية وفق الجدول (28) التالي:

	دعم لإصلاحات	دعم القطاعات الإنتاجية	تنمية المحلية	تعزيز الخدمة العمومية وتحسين الإطار المعيشي	التنمية البشرية	المجموع
المبلغ: مليار دج	45	65,4	113.9	210,5	90,2	525

المصدر:

- Programme de soutien a la relance économique a court et moyen termes 2001/2004, Développement local et humain, P2.

يشمل هذا البرنامج على مجموعة من البرامج الفرعية [1]:

- **الموارد المرصودة:** [2]

- نفقات التجهيز و الإعانات تجاه المؤسسات: 500 مليار دينار جزائري
- القروض الخارجية المرصودة: من 3 إلى 4 ملايير دولار أمريكي.

- **مبادرات تجاه الاستثمار الخاص إعادة رسملة البنوك**

(1)- Le plan de la relance économique, les composantes du programme, **OP, Cit** , P.6-12.

(2)- رئاسة الجمهورية، مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي:

http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite.htm

- **الأهداف المنشودة:**
  - تحسين المستوى المعيشي،
  - بلوغ معدل نمو بين 5 و 6 % سنويا على مدى أربع سنوات،
  - تخفيض محسوس لنسبة البطالة ،
  - توفير السكن،
  - إنعاش الاستهلاك،
- **المحافظة على التوازنات المالية:**
  - استغلال القروض الخارجية التنازلية،
  - تحسين مردودية الجباية العادية،
  - تدخلات الخزينة المبيتة وجهتها،
- **الإجراءات الرئيسية:**
  - **إجراءات إعادة التنظيم و بعث التجهيز**
  - إعادة تفعيل مشروع مطار الجزائر،
  - الفصل بين خدمات البريد و خدمات المواصلات السلكية و اللاسلكية،
  - وضع شبكة عالية النجاعة لخدمات الهاتف النقال،
  - حظيرة للتكنولوجيات و التطبيقات المعلوماتية :
  - مدرسة عليا للمواصلات السلكية و اللاسلكية
  - مدرسة للموهوبين
  - معهد عالي للدراسات التكنولوجية في علوم الاتصال
  - مركز الدراسات و البحث في المواصلات السلكية و اللاسلكية
  - وكالة جزائرية للانترنيت
  - مشتلات للمشاريع
- **الإجراءات المالية و السياسية:**
  - فتح رأس المال شركات النقل الجزائرية (الخطوط الجوية الجزائرية و شركة الملاحة و النقل البحري)

- تخفيف مديونية البلديات و الفلاحين
- توقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوربي
- سياسة حماية مدروسة و موجهة نحو المجالات التي تتوافر على قوة نمو كبيرة و على قدرة تنافس
- إنشاء صندوق للشراكة بمقدار 22.5 مليار دينار جزائري
- تعزيز صندوق ترقية التنافس الصناعي بمليارين (2) من الدينارات
- مراجعة الدستور لمرافقة الإصلاحات

- **إجراءات تشجيع الاستثمار:**
  - تخفيض ثم إلغاء، الضريبة الخاصة الإضافية
  - إلغاء الدفع الجزافي
  - إلغاء القيمة المضبوطة إداريا للأملاك غير المعنية بإنتاج وطني
  - تحويل المنح العائلية إلى صناديق الضمان الاجتماعي
  - تخفيض نسبة الجمركة
  - تخصيص مليارين من الدينارات (02) لتهيئة المناطق الصناعية
  - وإنشاء صندوق لضمان القروض
- **إجراءات لصالح مناطق الجنوب:**
  - إعداد مخطط توجيه التنمية الدائمة لمناطق الجنوب
  - إطلاق برنامج استعجالي على الفور من أجل إنجاز مشاريع مهيكلة في مناطق الجنوب
  - صندوق خاص بتنمية مناطق الجنوب (12 مليار من الدينارات)
- **الإصلاحات الواجب القيام بها قبل نهاية السنة:**
  - قطاع المالية و البنوك
  - قطاع الطاقة و المناجم (المحروقات، المناجم و الكهرباء)
  - الاتصالات السلكية و اللاسلكية
  - القطاع الاقتصادي العام

- قطاع الجباية و الإدارة الجبائية
- قانون الصفقات العمومية
- التعريفة الجمركية
- العقار الصناعي
- تنظيم الاستثمار و إجراءاته

توزيع الغلافات المالية لتنمية الموارد البشرية وفق برنامج الإنعاش الاقتصادي

نشاط القطاعات	المبالغ الخصصة (مليار دج)
التربية الوطنية	27
التكوين المهني	9.5
التعليم العالي	18.9
البحث العلمي	12.4
الصحة والسكان	14.7
الشباب والرياضة	0.4
الثقافة	2.3
الشؤون الدينية	1.5
المجموع الكلي	90.3

.**source**: Le plan de la relance économique, les composantes du programme **, OP- CIT** , PP 9-10

يتطلب تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية وموارد مالية ومادية وبشرية، من أجل انجازه وبأقل تكلفة للحصول على نتائج مرضية. وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والمالية كما في الجدول التالي:

السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة وإدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5

تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	-	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

OP - CIT, P20 Source : Programme de soutien à la relance économique appui aux réformes,

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): يعتبر كحلقة وصلة لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي السابق له، وكخطوة ثانية في عملية التنمية الاقتصادية للبلد، فهذا البرنامج يختلف عن مخطط الدعم الإنعاش الاقتصادي من حيث المدة والتخصيص المالي، لسببين أساسيين، السبب الأول يتعلق بالضرورة الملحة لتغطية نقائص وقعت أثناء وبعد تنفيذ مخطط الدعم، والسبب الثاني يخص التراكم المتزايد للادخار الوطني بفعل فقاعة أسعار المحروقات وبذلك نلاحظ بأن السلطات العمومية للبلد قد عملت على إرساء مشاريع كبرى باعتمادها على برنامج خماسي لتحقيق أهداف معينة[1]، نذكر منها ما يلي[2]:

- قرر رئيس الجمهورية مواصلة برنامجه الخاص بدعم النمو الذي انطلق في مرحلته الأولى ببرنامج دعم الانتعاش الاقتصادي الذي أسفر عن نتائج جد إيجابية.
- هكذا، تم اعتماد برنامج خماسي تكميلي لدعم النمو يقدر بستين مليار دولار أمريكي و يشمل خمسة محاور:
- تحسين ظروف المعيشة؛
- تطوير المنشآت القاعدية؛
- دعم النمو الاقتصادي؛
- تحديث الخدمة العمومية؛

(1)- للمزيد من المعلومات حول البرامج التنموية في الجزائر:2001-2014 يرجى الاطلاع على: أبحاث المؤتمر الدولي : تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1.

(2)- رئاسة الجمهورية، البرنامج التكميلي لدعم النمو

http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite.htm

- ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة.
- غير أن المحوريين الأولين هما اللذين يشكلان الأولوية بالفعل، حيث خصص لهما على التوالي 45.4 و 40.5 بالمائة من الغلاف المالي الإجمالي، وذلك لضرورة الإسراع في تصحيح النقائص الملحوظة في عدد من الميادين.
- و فضلا عن قطاع التربية، يشمل البرنامج على:
- السكن (مليون مسكن)
- الصحة (إنجاز 17 مستشفى و 55 مصحة على الخصوص)
- الماء (إنجاز 1280 محطة للتزويد بالماء الشروب و تطهير 1150 بئر)
- توزيع الغاز (965000 منزل) و الكهرباء (397700 منزل).
- كما تم الشروع في مشاريع كبرى في مجال المنشآت القاعدية منها:
- قطاع النقل:
- تحديث السكة الحديدية للشمال 1220 كلم.
- كهربة السكك الموجودة 2000 كلم.
- تجهيز مترو العاصمة و دراسة إمكانية امتداده
- إنجاز سكك الترامواي في المدن الكبيرة
- إنجاز ثلاثة مطارات
- قطاع الأشغال العمومية
- إنجاز الطريق السريع شرق–غرب 1213 كلم.
- تحسين شبكة الطرق 6000 كلم.
- إنجاز ثلاثة طرق سريعة حول المدن
- تعزيز المنشآت الخاصة بالموانئ
- قطاع المياه
- إنجاز ثمانية سدود
- إنجاز ثماني محطات لنقل المياه
- إنجاز و تجديد عشرين محطة لتطهير المياه

- إنجاز 350 حوض مائي.

إن مضمون البرنامج التكميلي للنمو يدور حول خمسة نقاط مهمة، النقطة الأولى من البرنامج تعمل على توفير كل مقومات العيش للسكان، والنقطة الثانية تسعى إلى تطوير وتحديث المنشآت القاعدية وفق متطلبات النمو، والنقطة الثالثة تتعلق بدعم التنمية الاقتصادية، وأما النقطة الرابعة فقد خصصت لتحسين الخدمات العمومية، والنقطة الخامسة والأخيرة كانت مواكبة للتطورات العالمية في مجال تكنولوجيات الاتصال والإعلام[1].

والجدول الجامع لهذه الأهداف مع المبالغ المالية التي سخرت لتنفيذها، هو على النحو التالي:

الجدول (31): توزيع البرنامج حسب كل باب.

القطاعات	المبلغ بالملايير من دج	%
أولا :برنامج تحسين ظروف معيشة السكان،	1.908,5	45,5
ثانيا: برنامج تطوير المنشآت الأساسية،	1.703,1	40.5
ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
رابعا: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203,9	4.9
خامسا: برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1.1
مجموع البرنامج الخماسي: 2005-2009	**4.202,7**	**100**

المصدر : البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009 ، **مجلس الأمة**،(أفريل 2005)، ص ص. 6-7.

(1)- عبو عمر، عبو هودة، **جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر : واقع وتحديات يومي 16 و 17 ديسمبر" 2008 ، كلية العلوم السياسية، جامعة الشلف)، ص.10.

للمزيد من المعلومات راجع موقع الوزير الأول:

www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf

من خلال قراءة محتوى البرنامج (أنظر إلى الجدول أعلاه)، نكتشف بأن البرنامج التكميلي قد خصص لكل هدف كمية مالية لبلوغه، وفق الترتيب التالي[1]:

-تحسين ظروف معيشة السكان، بتوفير متطلباتهم الأساسية والتي تسمح لهم بالعيش اللائق، فالقضاء على مظاهر الفقر والحرمان هو محور مهم في تسيير المورد البشري لتعزيز مشاركته في عملية النمو والتنمية، ولن يتحقق هذا الأمر إلا برعاية الدولة بـ: توفير السكن والتعليم والتكوين المهني والصحة، وأيضا تزويد السكان بالماء وإيصال الغاز لهم، وغيرها من الضروريات، لأجل هذه الترتيبات رصدت السلطات 1908.5 مليار دج، لتحقيق هذا الهدف الذي استحوذ على نسبة 45.5% من حجم الإنفاق العمومي المخصص لهذا البرنامج، فهو يدل على الأولوية التي منحها البرنامج لعنصر المورد البشري.

-تطوير المنشآت الأساسية، وتشمل كل من قطاع النقل والأشغال العمومية، وقطاع الماء(بناء السدود) وتهيئة الإقليم، ونظرا لوزن هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية، تم رصد مبلغ 1703.1 مليار دج، مشكلة 40.5 % من إجمالي نفقات البرنامج.

-دعم التنمية الاقتصادية على أساس متين، بتخصيص أغلفة مالية مهمة لكل من؛ قطاع الفلاحة والتنمية الريفية 300 مليار دج، قطاع الصناعة 13.5 مليار دج ، قطاع الصيد البحري 12.05 مليار دج، في حين قدرت المبالغ المخصصة لكل من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقطاع السياحة مجتمعة ب11.7 مليار دج.

-تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، ومعنى هذا أن السلطات العمومية قد سعت إلى تحسين علاقة الإدارة بالمواطن، و تجسيد مبدأ اللامركزية بجميع أبعاده، خاصة الإدارات التي تقدم خدمات يومية للمواطنين، مثل: قطاع العدالة والداخلية، وقطاع المالية والتجارة، وقطاع البريد والاتصال، وغيرها من القطاعات، ولهذه الأسباب قد وضعت السلطات مبلغ 203.9 مليار دج تحت تصرف هذه القطاعات.

---

(1)- كمال عايشي، **التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد**، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول:" الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة 13 و14 ديسمبر 2009)، ص31.

-تطوير تكنولوجيا جديدة للاتصال، كتطوير شبكة الهاتف والهاتف النقال، وخلق فضاء جديد للانترانت من حيث السرعة، ولتحقيق هذه الأهداف رصدت حكومة مبلغ 50 مليار دج.

ومما سبق، نستنتج أن الفاعلين في مجال السياسات العمومية عملوا بمفهوم الأولوية في ترتيب محاور التنمية، فمحور بناء الهياكل القاعدية تم تسجيله كعنوان أساسي في جدول أعمال الحكومة، حيث شكل لوحده نسبة 45.5%، فهذه النسبة هي دلالة على وجود حراك اقتصادي لتسريع عجلة النمو.

ثالثا- برنامج توطيد النمو الاقتصادي2010-2014: يعتبر هذا البرنامج مكمل لبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها(الأهداف المرجوة)، وقد رصد لهذا البرنامج 189 مليار دولار مقسمة إلى قسمين[1]:

القسم الأول: يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر ب 229 مليار دولار.

القسم الثاني: يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازه(السكة الحديدية والطرق والمياه) بمبلغ 230 مليار دولار.

يخصص برنامج توطيد النمو أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال: [2]

- حوالي 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية) و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و400.000 مكان إيواء للطلبة و أكثر من 300 مؤسسة للتعليم و التكوين المهنيين.

(1)- جديدي روضة، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف11-2013/03/12. ص.12.

(2)- نجية صالحي و فتيحة مخناش، اثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001 - 2014) نحو تحديات وأفاق، ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف11-2013/03/12.ص ص 10-11 .

– أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.

– مليوني وحدة سكنية منها 1.2مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014 توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و تزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.

– تحسين التزويد بالمياه الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سد و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.

– أكثر من 5000 منشأة قاعدية موّجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعب و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.

– و كذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية و الثقافة و الاتصال.

خصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية و ذلك على الخصوص:

– أكثر من 3100 مليار دج موّجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.

– أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث و مد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص تجهيز 14 مدينة بالتراموي) و تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.

– ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم .

– و ما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات و خدمات الجماعات المحلية و قطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب و التجارة و العمل.

وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الإقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

– أكثر من 1000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية و الريفية .

– و ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل و تسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.

– ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية المّيسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكيمياوية و تحديث المؤسسات العمومية .

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج لموافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي. كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء مليوني منصب شغل خلال السنوات الخمسة المقبلة.

وعلى صعيد أخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير الاقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم.

ومن خلال قراءتنا لمضمون البرنامج الخماسي الممتد على مدى خمس سنوات، نجد بأنه مخطط تنموي ثلاثي الأبعاد، فالبعد الأول ذو طابع اجتماعي (التنمية البشرية)، والبعد الثاني هو ذو طابع اقتصادي محض متعلق باستكمال، وتشييد بنية قاعدية أساسية للاقتصاد (التنمية الصناعية)، والبعد الثالث خصص للإقتصاد المعرفي (التنمية البحثية).

مجالات تطبيق برنامج توطيد النمو:

المشاريع	المبالغ (مليار دولار)	النسبة %
تحسين التنمية البشرية	114.4	%40
مواصلة تطوير المنشات القاعدية	111	38.8
التنمية الصناعية	27	9.4
تشجيع إنشاء مناصب الشغل	18.6	5.5

دعم وتنمية الاقتصاد الوطني	18	5.3
تطوير اقتصاد المعرفة	03	1.08
مجموع المبالغ	286	100

بعد عرض البرامج التنموية في الجزائر، سنحاول تقييم أداء الدولة في تحقيق أهدافها.

المبحث الثاني: تقويم الأداء التنموي للدولة في الجزائر: مما لاشك فيه أن عملية تقويم الأداء التنموي للدولة في الجزائر، وقياس أثر البرامج التنموية في تحقيق التقدم و الرفاهية تحتاج إلى استخدام الكثير من المفاهيم، لتوصيف التنمية وأهدافها من جهة، وللوقوف على حقيقة أداء الدولة. وهنا تبرز أيضا أهمية البعدين الإحصائي والتحليلي في تقديم صورة الانجاز المتحقق وفهم دلالات الأرقام، لذا كان علينا انتقاء ما ينبغي انتقاؤه من المؤشرات ما ينطوي على مصداقية التعبير وحيادية التقويم.

إن تقويم الأداء التنموي للدولة في الجزائر، ينبغي له أن يجيب على جملة من الأسئلة المهمة والأساسية من قبيل: ما هو المدى الذي نجحت فيه الدولة في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية والبشرية؟ إلى أي مدى تمكنت من تحقيق تنمية بشرية؟ هل تمكنت من انجاز وعد الاستقلال وتخلصت من كل أو بعض آثار التبعية؟ تلك هي الأسئلة التي نطرحها ونحاول الإجابة عنها.

أولا- أثر السياسات التنموية على معدل النمو الاقتصادي: إن المعطيات المتعلقة بالفترة (2001- 2014) تبين تطور الناتج المحلي الإجمالي تطورا لا يتناسب مع حجم المخصصات الاستثمارية التي تم تنفيذها، والجدول اللاحق يوضح ذلك:

الجدول (33): تطور معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (2001-2014) الوحدة بالدينار

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2012	2014
الناتج المحلي الإجمالي	4236	2059	7126	9281	9940	14231	15732	16188
معدل النمو %	3.3	6.9	5.1	3	1.4	2.4	3.9	3.6

المصدر:

2011- Rapport Bank of Algeria, Evolution Economique Et Monetaire En Algerie : Rapport Rapport 2002. 2006-

- PNUD-BAD**, Perspectivies Economiques en Afrique**, 2011,P157.

,P84- Lettre économique d'Agerie N° 11/201

تبين الأرقام السابقة معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي، وهي محدودة ولا تدل على استجابة الجهاز الإنتاجي المحلي لتأثير الطلب الفعال، واحتواء الاختلالات التوازنية، فنسبة النمو لا تزيد عن 3.6% سنويا، وهي غير كافية وتبرز جمود الجهاز الإنتاجي، الذي تدل المؤشرات القياسية لتطور الإنتاج الصناعي على تدهور وضعية معظم الفروع، والأنشطة الخاصة بالقطاع.

التوزيع القطاعي ومعدلات الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 1999-2013

السنوات / القطاعات	1999	2000	2001	2003	2004	2006	2008	2010
المحروقات	6.1	4.7	-1.6	8.1	0.9	-2.5	-0.9	-2.6
الفلاحة	2.7	-5	13.2	17	6.41	4.9	-5.3	6.0
الصناعة	1.62	1.4	1.1	1.4	2.6	2.8	4.3	-2.5
الاشغال العمومية	1.4	4.1	2.8	5.8	8.0	11.6	9.8	6.6

الخدمات	3.14	2.6	3.1	5.7	7.7	6.5	-	-

من خلال الجدول رقم (34) أعلاه يلاحظ معدلات نمو متباينة بالنسبة للقطاعات الاقتصادية، والتي سوف نتطرق إليها بالتفصيل كما يلي:

1- قطاع المحروقات: عرف نسب نمو متباينة وذلك راجع للتغيرات الخارجية التي تطرأ على أسعار البترول، و معدلات الإنتاج المفروضة من OPEC، بحيث أن مؤشر إنتاج هذا القطاع سجل نموا سلبيا في السنوات الأخيرة (2007-2008)، إذ سجل معدل سلبي (-0.9%) سنتي 2008-2009، وقد أثرت هذه النتيجة سلبا على معدلات النمو الإجمالي للاقتصاد الوطني بسبب ثقل فرع" المحروقات" في تكوين القيمة المضافة، وله وزن ثقيل كذلك في تكوين الناتج الداخلي الخام بنسبة % 36.7 سنة2011،[1] مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

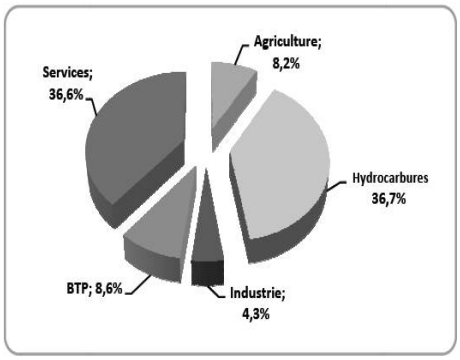

Source: Ministère de la prospective et des statistiques, rapport sur l'évolution de l'économie nationale année 2011; p15.

شهدت تراجعا بنسبة (-7.1%) خلال الثلاثي الأول بالإضافة إلى نتائج الثلاثي الثاني من سنة 2015 بنسبة (-1.9%) مما تسبب في معدل سلبي في إنتاج المحروقات خلال السداسي الأول تقدر نسبته -4.5%. وتأثر بهذا الانخفاض جميع أجزاء هذا القطاع بدون استثناء. بالإضافة إلى تمييع الغاز الطبيعي الذي شهد معدلا قدره (-3.7%) خلال السداسي الأول بعد أن سجل تراجعا قدره (-17.7%).

(1)- بن عزة محمد، أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014. جامعة سطيف1، 11-12 مارس 2013 ص.16 .

إذا كان انخفاض إنتاج البترول والغاز الطبيعي له صلة سببية بالانخفاض الحاد في أسعار البترول، يصعب تفسير تباطؤ التكرير بالنسبة للمتطلبات الجد هامة في الاستهلاك الداخلي للوقود، في الوقت الذي تنوي فيه الحكومة تبني مجموعة من التدابير التي من شأنها خفض فاتورة الواردات بشكل معتبر.

تطور مؤشر الإنتاج في قطاع المحروقات

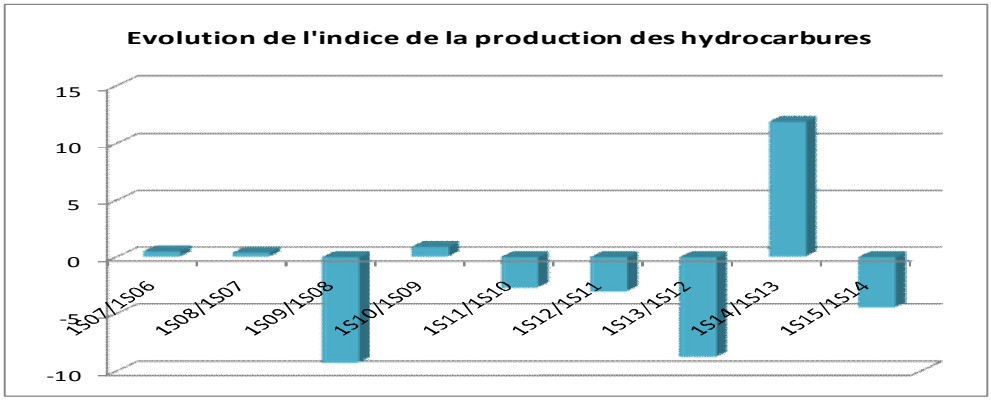

شهد الإنتاج الصناعي التحويلي خلال السداسي الأول من سنة 2015، نموا معتبرا (5،8%) (انظر أعلاه)، مستمد أساسا من قبل أداء استثنائي من طرف الندوة الدولية حول الهندسة الميكانيكية الصغيرة ، ما يقرب 18% ومواد البناء ،الخزف والروابط سجلت نموا بنسبة 5،8%.[1]

قطاع الفلاحة: شهد القطاع الفلاحي الجزائري العديد من النجاحات خلال العشرية الأخيرة، وعلى الرغم من النتائج الإيجابية المحققة، لاسيما، التي تم تحقيقها في العشرية الأخيرة، يستمر هذا القطاع في مواجهة العديد من التحديات سواء من خلال سياقها الخاص أو من حيث التحولات التي تحدث على المستوى الدولي. وبالتالي، يطرح لهذا القطاع التحدي المتمثل في كيفية المضي قدما من أجل تشجيع التنمية الزراعية الطموحة والسماح لتثمين جميع القدرات.حاليا، تسمح الوضعية من تحديد العقبات الرئيسية التي تعترض تطوير هذا القطاع. ويتفق الخبراء على أن الأسعار الدولية الأكثر تقلبا تشكل عائقا رئيسيا. ومن ناحية أخرى، تحسين المحاصيل المحلية يتطور ببطء، ولا يمكنه من عكس الوضعية نحو تحكم أفضل في الواردات، كذلك العقبات الهيكلية

(1)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، تقرير الوضع الاقتصادي الاول، 2015، ص ص.75–76.

المناخية والمادية بالإضافة إلى عجز اقتصاد وحدات الإنتاج التي تعاني من عبء اقتصادي وبالتالي ضعف القدرة التنافسية، من شأنها تفسير هذه الحقيقة[1].

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة، لا يزال القطاع بعيدا عن تحقيق النتائج المرجوة، إذ نلاحظ أن الانتاج الحالي لا يغطي سوى نسبة 70% من احتياجات السوق.

كما تعد الجزائر من بين كثير من الدول التي تعاني مشكلة الفجوة الغذائية التي نشأت نتيجة نمو الإنتاج الغذائي بنسبة تفوق 1.5% سنويا، في حين ينمو الاستهلاك الغذائي بمعدل يفوق 4% سنويا، وانعكس ارتفاع الطلب على المواد الغذائية والزراعية على قيمة الواردات من هذه المواد التي بلغت 5 مليار دولار سنة 2008[2].

تطور معدل نمو الفجوة الغذائية خلال 1980–2008:

السنة	العجز الغذائي	معدل نمو الفجوة	السنة	العجز الغذائي	معدل نمو الفجوة
1980	1771701	----------	1995	2124867	1.0192
1981	1815435	1.0247	1996	2184079	1.0279
1982	1804984	0.9942	1997	3015172	1.3805
1983	1914780	1.0608	1998	2663948	0.8835
1984	1800254	0.9402	1999	2282057	0.8566
1985	1809295	1.0050	2000	2465852	1.0805
1986	1654974	0.9147	2001	2414750	0.9793
1987	1992245	1.2038	2002	2550088	0.9318
1988	1671647	0.8391	2003	2296492	1.0206
1989	1761111	1.0535	2004	2346317	1.0217
1990	1778062	1.0096	2005	2665671	1.1361
1991	2948297	1.6582	2006	3501862	13137
1992	2118544	0.7186	2007	3501862	1.3137
1993	1943149	0.9172	2008	455412	1.2547
1994	2084867	1.0729	2009		

(1)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، تقرير الوضع الاقتصادي الاول، 2015، ص.68.

(2)– زغبيب شهرزاد، اوضايفية حدة،"التنمية المستقلة: الاعتماد على الذات بين الاقتراب النظري وواقع الاقتصاد الجزائري" **مجلة العلوم الإنسانية**، 32،(نوفمبر 2013): 177.

المصدر :عامر احمد، محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية، جامعة مستغانم، **مجلة الباحث**، 08،(2010): 34.

ومن خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح أن الجزائر تعاني من فجوة غذائية، والتي ترجع إلى ضعف الآلة الإنتاجية، وعدم وصولها إلى مواكبة الاستهلاك في مجال الغذاء، بالإضافة إلى ذلك فإن السبب الرئيسي للفجوة ناتج عن الطلب المتزايد والناشئ جراء الزيادة السكانية، التي يشهدها الوطن، وهو الأمر الذي أدى إلى صرف مبالغ هائلة في استيراد المواد الغذائية، وخلق تبعية خارجية تهدد الأمن الغذائي الداخلي، فالوضع الحالي لهذا الأخير سيئ، حيث زاد الفجوة الغذائية إلى أكثر 70% في الحبوب وغبرة الحليب، فضلا عن العجز المسجل في إنتاج اللحوم والألبان، هذا ما يحول الجزائر إلى قوة شرائية هائلة تستنزف مواردها المالية[1].

إذن فالفجوة الغذائية إحدى أهم مصادر تفاقم مشكلة المديونية. فالجزائر تعتمد على الخارج في الحصول على المال والغذاء، وهو ما يربط أقدارنا بهم ويكبح النمو الاقتصادي فالاعتماد المتزايد على مصادر خارجية للغذاء، قاد بالضرورة إلى تعميق درجة التبعية المالية سواء بزيادة الديون الخارجية، أو بارتفاع معدلات خدمة الدين وما تستقطعه من حصيلة الصادرات[2].

(1)–زغبيب شهرزاد، اوضايفية حدة، **المرجع نفسه**، ص ص .178–179.

(2)– ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص.147.

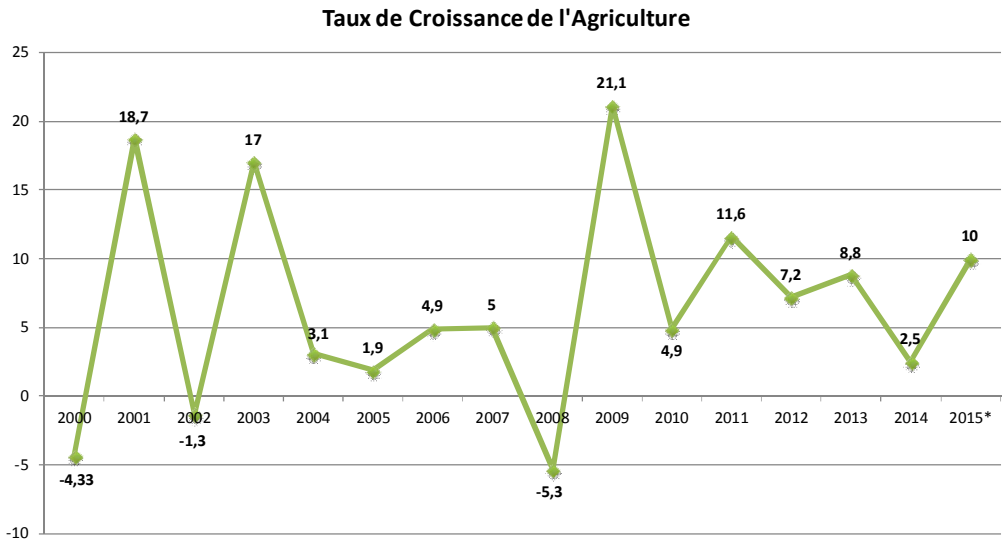

3- قطاع الصناعة: لوحظت نسب نمو منخفضة جدا في إنتاج القطاع الصناعي العمومي من سنة لأخرى مع استثناء النشاطات المرتبطة بقطاع البناء والأشغال العمومية[1]، وذلك ما يوضحه الشكل البياني.

تطور المؤشر العام للإنتاج الصناعي

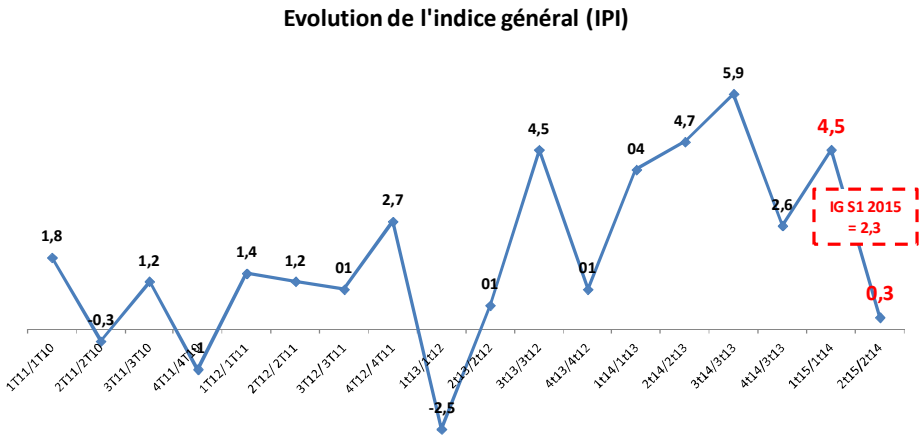

المصدر: قسم الدراسات الاقتصادية/المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

من خلال معطيات المنظمة الوطنية للإحصاء .

(1)- شيبي عبد الرحيم، "**السياسة المالية والقدرة على تحمل العجز: حالة الجزائر**"،(مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2007)، ص243.

واستمرت هذه الوضعية للقطاع الصناعي دون تدخل للسلطات العمومية في تحسين هذا القطاع بدليل نسب النمو جد المتواضعة، التي سجلت في سنتي 2010 و2011.

وبالرغم من تسجيل بعض النتائج الإيجابية المسجلة، مثل ارتفاع إنتاج قطاع الصناعات الغذائية21% سنة 2011 مقابل 3.3%سنة 2010، وارتفاع إنتاج الحليب30.1% سنة 2011 مقابل 10.6% سنة 2010 [1]، وحسب آخر التقارير للديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2012 أنه، تم تسجيل ارتفاع النمو الإجمالي للقطاع الصناعي بـ 1.2%، بينما نما خارج المحروقات بـ 4.6% بالمقارنة بسنة 2011، الذي شهد انخفاضا ملحوظا، ودعم ذلك نمو قطاع صناعة الجلود والأحذية بنسبة 12.4% وكذا نمو القطاعات المعدنية، بينما شهدت جل القطاعات الصناعية الأخرى تأخرا ملحوظا[2]. شهد الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي، خلال الفترة 2014 نموا بنسبة 2،3%. يتم توزيع النمو المسجل على النحو التالي: 4،5% في السداسي الأول من سنة 2015، و0،3% في السداسي الثاني بينما بلغت في نفس الفترة من سنة 2014 نسبة 2،3% في السداسي الأول و4،9% في السداسي الثاني. وهذه النتيجة (2،3%) هي أقل مقارنة مع تلك التي سجلت في الفترة نفسها من سنة 2014، ومع ذلك تبقى إيجابية، بحيث يرجع ذلك إلى النتائج السلبية لقطاع المحروقات الذي لا يزال المهيمن من حيث الأداء على مستوى الصناعة العمومية. شهد إنتاج المعتمد على النفط انخفاضين متتالين بنسبة (-7،1%) خلال الثلاثي الأول وبنسبة (-1،9%) خلال الثلاثي الثاني[3].

و رغم بعض التطورات الحاصلة، إلا أنه يبقى القطاع الصناعي جد متأخرا، فقد تم ترتيب الجزائر في المرتبة الأخيرة بين الدول العربية من خلال مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية

(1)- Ministère de la prospective et des statistiques, **Op.Cit,** p23.

(2)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **تقرير الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2012** .

(3)- **المرجع نفسه**، ص. 74.

في الناتج المحلي الإجمالي، وفقا للتصنيف الذي وضعته المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، في تقريرها تحت عنوان التقرير الصناعي العربي سنة 2007 [1]

وتبقى الأسباب وراء تراجع هذا القطاع في عدم الاهتمام به من طرف الدولة، والعراقيل الموجودة والمستمرة في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أغلقت الدولة تركيزها على الاستثمارات العمومية في القطاعات الصناعية الإستراتيجية، مثل قطاع الحديد والصلب الذي تأخرت فيه الجزائر، فقد تم ترتيبها في المرتبة الأخيرة من ضمن خمس دول الأولى عربيا في إنتاج الحديد والصلب.[2]

من خلال تحليل معدلات النمو في القطاعات الثلاثة السابقة، فانه لا يظهر تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي نظرا لتأثرها بعوامل أخرى التي سبق ذكرها، وبالتالي لا يوجد أثر مضاعف الإنفاق العام.

1- **قطاع الأشغال العمومية:** عرف تنمية كبيرة بتسجيله معدلات نمو جيدة بلغت أقصاها 8.2% سنة 2002 وهي أعلى نسبة في جميع القطاعات، تطور بمعدل 11.6% ، ومن ناحية حصته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت من 8.5% سنة2003% (13.2% خارج المحروقات). بينما انخفضت قيمة نمو هذا القطاع في سنة 2011 إلى3% بالمقارنة مع الفترة2006-2009 التي وصلت إلى 8.4%، وعموما يرجع هذا الارتفاع لأسباب أهمها: الزيادة في الإنفاق الرأسمالي 23% نظير الزيادة في نسبة الاستثمار في البنية التحتية[3].

بحيث ارتفعت نسبة الاستثمارات الموجهة للبنية التحتية مقارنة بإجمالي ميزانية التجهيز ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو من 8.9 % سنة 2000 إلى 47.5% سنة 2006 وشملت عدة قطاعات حيوية.

كما أكد تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009، أنه تم انجاز ما يفوق مليون سكن مع نهاية سنة 2009 موضحا أن وتيرة الانجاز انتقلت من 110000 سكن/سنويا سنة

---

(1)- المنظمة العربية للصناعة والتعدين، **التقرير الصناعي العربي**،01، (ديسمبر 2007)، ص.36.

(2)- بن عزة محمد، **المرجع السابق**، ص.19.

(3)-Ministère de la prospective et des statistiques, **Op.Cit**, p24.

2004 إلى 220000 سكن سنة 2008 ثم إلى 2750000 سكن سنة 2009، وبلغت ميزانية وزارة السكن خلال سنتي 2009 و2010 حوالي 9.9 مليار دج و10.7 مليار دج على التوالي كما أن المجهود الاستثماري الجبار المبذول في مجال المنشآت بدأ يعطي ثماره سواء من خلال توسيع شبكات الطرقات وتكثيفها، أومن خلال إنشاء الطريق السريع شرق غرب، يبلغ طوله 1216 كلم، ليكون همزة وصل بين ولايتي عنابة وتلمسان مرورا بـ24 ولاية من البلاد. وبالتالي يظهر جليا أثر مضاعف الإنفاق العام على هذا القطاع. [1]

ومن خلال العرض السابق نلاحظ هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية:

الجدول (38): تطور التركيب الهيكلي للصادرات خلال الفترة 2001- 2014 الوحدة مليون دولار

الفروع	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2012	2013	2014
الصادرات الإجمالية	1909	2447	4633	6585	45186	72883	73981	74000	80000
الصادرات خارج المحروقات	560	470	740	980	766	1221	/	/	/
نسبة مساهمة صادرات المحروقات (%)	98	98	98	98.4	98.3	98.3	98.3	98.4	98.5

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2001، 2006، 2005، الملحق الإحصائي

-Direction Générale des Douanes, **Statistiques Du Commerce Exterieur De L'algerie**, Année 2014 P3.

يظهر الجدول السابق تطور الصادرات الجزائرية التي انتقلت من 22 مليار دولار سنة 2000 إلى 73 مليار دولار سنة 2012، ووصلت إلى أكثر من 80 مليار دولار سنة 2014 بلغت قيمتها الإجمالية خلال الفترة 2000-2014 حوالي 760 مليار دولار، وتشكل من مصادر غير متجددة ومحدودة التنوع، فالتركيب السلعي يتشكل من مادتين أساسيتين هما: البترول والغاز. والتركيب القيمي خلال فترة البرامج المخططة إلى 98% من الصادرات، وهذا يدل على استمرار الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني[2]، خاصة مع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مرحلة جديدة من التفكيك الجمركي وضعف مستوى التنويع الاقتصادي.

(1)- **المرجع نفسه**، ص.21.

(2)- صندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة لعام 2012 مع الجزائر، 2013، ص.6.

ثانيا– أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على معدلات التنمية البشرية: عرفنا أن التنمية البشرية هي عملية بناء القدرات وتوسيع الخيارات البشرية التي يتمكّن من خلالها الإنسان أن يحيى حياة كريمة و خلاّقة[1]، و منه فالتنمية البشرية تضع الإنسان موقع الصدارة، لا من حيث كونه وسيلة لعمليةالتّنمية فحسب ولكن باعتباره هدفا لها، من خلال التركيز على الوفاء باحتياجاته المتعددة والمتنوعة كالتغذية، الصحة، التعليم، البيئة النظيفة، الحكم الراشد[2].

وينبه مؤشر التنمية البشرية HID إلى المقارنة بين رأس المال والبشر، وبين الثروة الوطنية وعائدها التنموي، وفيما يخص الجزائر، نجد أنها تندرج في فئة التنمية البشرية المتوسطة (قيمة HID بين 0.5–0.799)[3].

تطور معدلات التنمية البشرية

	الترتيب	دليل التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	متوسط سنوات الدراسة	متوسط سنوات الدراسة المتوقع	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
2005	104متوسطة	0.733	71.7	69.9	73.7	7.062
2007	104	0.754	72.2	75.4	73.6	7.740
2010	84	0.677	72.9	7.2	12.8	8.320
2011	96	0.698	73.1	7.0	13.6	7.658
2012	93	0.713	73.4	7.6	13.6	7.418

المصدر: تقارير التنمية الإنسانية 2005–2012.

(1)- United Nations Development Program (UNDP), **Human Development Report, 1994**, P.6.

(2)- United Nations Development Program (UNDP), **Human Development Report, 1996**, P.11.

(3)– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2013 نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم التنوع**، 2013، ص.156.

وبالاستناد إلى مؤشرات الأكثر شيوعا وتركيبا فيما هو متوفر منها ويوفر دلالة مناسبة في الجزائر، سوف نركز على مؤشرات التنمية البشرية بغية الوقوف على أداء التنمية البشرية للدولة. لقد تم تركيب مؤشر التنمية البشرية ليربط بين أعمار الناس (مقاسا بالعمر المتوقع عند الولادة)، ومعارفهم (توليفة من معدل القراءة والكتابة بين البالغين، ونسبة القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي والثانوي)، ومستويات معيشتهم (مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، وهو ما قد يخضع للتغير من سنة إلى أخرى، إنصافا نقول أنها نجحت خلال العقد الماضي أن تحقق تقدما لا بأس به، وإن كان غير كاف نسبيا في الميادين الصحية، والتعليمية ورفع مستويات المعيشة، وغيرها من جوانب التنمية البشرية. وفيما يلي عرض لأهم جوانب التنمية البشرية في الجزائر: – تزايد توقعات الحياة

– مؤشر متوسط العمر المتوقع.

تزايد توقعات الحياة

الدولة	الرجال	النساء
الجزائر	74,7	76,8
بلغاريا	69.2	76.3
إستونيا	67.4	78.6
هنغاريا	69.2	77.8
ليتونيا	65.4	76.3
ليتوانيا	65.3	77.0
رومانيا	69.2	76.2
روسيا	60.4	73.2

المصدر: تقارير التنمية الإنسانية.

بتـاريخ 1جـانفي 2015 بلـغ عـدد سـكان الجزائـر المقيمـين بالبلـد 39.5 مليـون نسـمة أما سنة 2014 بلغ عدد سكان الجزائر 38.7 مليون نسمة، ومقارنـة بنسبة 2000 زاد عدد سكان الجزائر بحوالي 8.2 مليون نسمة (8.284.000 نسمة)[1].

تطور عدد السكان، المواليد، الوفيات، الزواج (بآلاف)

السنوات	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد السكان المقيمين	30416 %1.48	34591 %1.92	35268 % 1.96	35978 %2.03	36717 %2.04	37495 %2.16	38297 %2.07	38.700 %1.04
عدد المواليد	589 %19.36	817 %23.62	849 %24.07	888 %24.68	910 %24.78	978 %26.08	963 %25.14	/ /
عدد الوفيات	140 %4.59	153 %4.42	159 %4.51	157 %4.37	162 %4.41	170 %4.53	168 %4.39	/ /
عدد الزواج	177548 %5.84	331190 %9.58	341321 %9.68	344819 %9.58	369031 %10.05	371280 %9.9	387947 %10.13	/

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz/-Demographie-.html

إن نسـبة زيـادة المـواطنين (2000–2014) قـد ارتفعـت ب1.26% مـن العـدد الإجمـالي للسكان مقابل، 2.28% أثناء فترة 1987–1999، وهو مرحلـة انخفاض قدره 24.6%، وبنـاء على المؤشرات الديمغرافية[2]، فإن المرحلة الممتدة من 2000 إلى 2014 قد تميزت بشكل رئيسي بما يلي[3]:

– اسـتمرار انخفـاض نسـبة الوفيـات العامـة، التـي انتقلـت مـن 4.59% سـنة 2000 إلـى 4.39% سنة 2014.

– زيادة نسبية في نسبة الولادات التي انتقلت من 19.36% سنة 2000، إلى 25.14% سنة 2014.

(1)– الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz/-Demographie-.html

(2)– الديوان الوطني للإحصاءhttp://www.ons.dz/-Population-et-Demographie-.html

(3)– **المرجع نفسه**.

– نسبة زيادة عدد السكان الذي عرفت ارتفاعا تدريجيا خلال الفترة المعتبرة، مرورا من 30.416.000 نسمة، سنة 2000 إلى 38.700.000 نسمة سنة 2014.

– انخفاض نسبة الوفيات عند الأطفال بشكل نسبي مقبول قدره 13.2 نقطة.

– زيادة محسوسة في معدل الحياة عند الأولاد، مرورا بـ72.0 سنة 1999 إلى 75.75 سنة 2014.

– ارتفاع معتبر في نسبة الزواج التي انتقلت من 177548 نسمة سنة 2000 إلى 387947 نسمة سنة 2014، وهي عتبة قياسية لم يتم تسجيلها من قبل.

تحتل الجزائر المرتبة 93 وفق معدلات التنمية البشرية لسنة 2013، من 186دولة وتفسيرا لذلك أن تقويما عاما لدور الدولة في القطاعين التعليمي والصحي، يشير إلى نتائج متباينة، ففي الوقت الذي حاولت فيه الدولة أن تكون جادة في نشر التعليم الشامل والخدمات الصحية لجميع السكان، فإن ذلك كان على حساب الكفاءة والعدالة، ففي مجال الصحة كان التحيز واضحا لصالح الرعاية الصحية المتقدمة على حساب الرعاية الصحية الأساسية وكلاهما كان متحيزا لصالح المراكز الحضرية على حساب المراكز الريفية، وهكذا لم تتحقق المساواة في فرص الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية أو العدالة في توزيعها[1].

أما من حيث نوعية الخدمة المتقدمة، فقد كانت متدنية، وعدم توافر دراسات ميدانية لتقويم معدل العائد على التعليم والصحة، فإنه من الأمور الواضحة هو تدهور كفاءة من التعليم الابتدائي إلى غاية التعليم الجامعي.

1– **مؤشر التعلم:** لقد نجحت الجزائر في توسيع قاعدة التدريس بشكل كبير، فبالرغم من عدم كفاية المعلمين والأساتذة وقلة المدارس والجامعات والإمكانيات مع بداية الاستقلال، إلا أن وجه التعليم وحقيقته قد تغير بشكل جذري، ذلك أن عدد المدارس والثانويات والجامعات، وعدد التلاميذ والطلبة والتأطير تضاعف عشرات المرات.

تطور العدد الإجمالي للتلاميذ

(1)– البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2013، **المرجع السابق**، ص 157.

السنوات	العدد الإجمالي
00/99	7661023
01/00	7712182
02/01	7849004
03/02	7894642
04/03	7851893
05/04	7741099
06/05	7593639
07/06	7557994
07/06	7557994
08/07	7636531

المصدر: وزارة التربية الوطنية الجزائرية

ورغم أن الإنفاق على التعليم يعتبر من النشاطات الحكومية في جميع دول، إلا أن المخصصات المالية من ميزانية الدولة لقطاع التعليم، قد انخفضت وما فتئت تتناقص على مر السنين، رغم تحسن ميزانية الدولة بعد الارتفاعات التي شهدتها أسعار البترول، فعلى سبيل المثال، فإن حصة التعليم الابتدائي والثانوي من ميزانية الدولة بلغ 7.2% سنة 1999[1] و المخصصات المالية الموجهة للتعليم العالي من ميزانية الدولة، فإنها هي الأخرى شهدت انخفاضا مستمرا، فبعد أن كانت تشكل 4.11% سنة 1994، فقد تقهقرت إلى مستوى أدنى لتصل إلى 2.37% سنة 1999[2].

ويبقى قطاع التربية في الجزائر مصدر قلق وتوتر اجتماعي، حيث تشير الإحصائيات المقدمة في التقرير المقدم من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمساعدة برنامج الأمم المتحدة، أن التسرب المدرسي قد بلغ مستويات عالية جدا، وتتوزع نسبة التمدرس في التعليم في الطور

(1)-Ministere de l'Education, **Données statistiques, sous Directions des Statistique**s ,37, ALGER (1999), PP.208-209.

(2)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 33، 89 لسنة 1997، والعدد 92 لسنة 2001.

الثانوي إلى46.01% بالنسبة للبنات، 31.66% للذكور، هذا الأخير يبين لوحده العدد المرتفع للشباب البطالين في المجتمع الجزائري[1].

وما يمكن قوله من هذا التركيز الإحصائي السريع، هو أن نسبة 23% فقط من بين المتمدرسين، وهو ما يعني 3/4 لا يصلون إلى المرحلة العليا من التعليم، وحسب نفس التقرير يمثل عدد المتسربين في الأماكن الريفية ضعف التسرب في الوسط الحضري، كما أن التسرب في أوساط الفتيات يفوق مرتين المتسربين من الذكور لدى الفئة ما بين 6 و15 سنة[2].

من أهم سمات التعليم في الجزائر هو التخلف العلمي والتقاني: ليس خافيا مدى أهمية التقانة والمعرفة في عملية التنمية، وبالنسبة للجزائر فإن آدائها كان سيئا في هذا المضمار وخاصة في مجالات البحث والتطوير التقاني وتقانة المعلومات والاتصالات، إذ تتصف مخرجات البحث والتطوير التقاني في الجزائر بمحدوديتها وتدني نوعيتها ومحدودية استخدامها أيضا[3]، ولعل أهم الأسباب التي تقف وراء الأداء المتدني لمنظمة البحث والتطوير في الجزائر:

– تدني حجم ونوعية البنى الأساسية لتقانة المعلومات والاتصالات، معبرا عنها بالمتوافر من الوسائل المادية في الاتصالات (أجهزة الراديو، التلفزيون، الهاتف، والحاسبات والانترنت) وبالتقنية القديمة التي ما تزال سائدة في مجالات الاتصالات بالذات، وهو ما يفرض ارتفاع تكاليف خدمات هذه الوسائل وتدني كفاءتها في نقل المعلومات[4].

---

(1)– نصيرة قوريش، "التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010–2014"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، 06، (2011):38.

(2)– **المرجع نفسه**، ص39.

(3)– أنظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001، الجدول (أ2–4)، ص60–63. وكذلك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية2000، الجدول رقم (11) ص ص 194–197، وكذلك جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، (و آخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002، الجدول 3، ص 70، وكذلك جامعة الدول العربية، الأمانة العامة (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999، ملحق رقم (2/10)، ص. 313.

(4)– نادر فرجاني، **الإمكانات البشرية والتقانية العربية، في: العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل**، ج1، الدراسات الأساسية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، إبراهيم أبو الغد، (و آخرون)،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص.722.

– إنخفاض إنتاجية البحث والتطوير، وضعف الحافز على إنتاج المعرفة بوجه عام ومن خلال البحث والتطوير بوجه خاص.

– قلة التمويل المخصص للبحث والتطوير وضالة الزيادة فيه. فضلا عن محدودية التمويل والاستثمار الخاص في مجالات البحث والتطوير، إذ ما يزال التمويل الحكومي المصدر الأساسي لتمويل البحث العلمي، ولذلك فإن مخرجات البحث والتطوير الموجهة نحو الإنتاج الاقتصادي عامة والصناعي خاصة تكاد تكون معدومة، وهو ما أدى أيضا إلى هجرة الكفاءات الجزائرية إلى الخارج[1].

– تردي نوعية التعليم بشكل بالغ الخطورة وانخفاض حجم التحصيل العلمي مقاسا بمتوسط سنوات التعليم، إذ يتسم التعليم العالي بتدني التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والابتكار، وإطراد التدهور فيه، وعدم الاهتمام ببرامج التدريب، فضلا عن ضعف الصلات بين قطاعات الإنتاج ونظم التعليم[2].

وفي هذا الصدد يرى زحلان أن هناك علاقة قوية بين أزمة التنمية من جهة والسياسات العلمية والتقانية من جهة أخرى، فلا عجب أن تخفق بعض الدول العربية ومنها الجزائر التي تمتلك ميزات نسبية في صناعات معينة في تسجيل أداء جيد في التنافس مع دول العالم الثالث[3].

فالثقافة السياسية الجزائرية مقيدة بعمق، حيث إن لم يكن بإمكانها التجاوب مع التحديات التقانية التي فرضت على المجتمع، وأمنت النخبة الحاكمة بشكل ثابت منتجات التقانة والمستشارين الأجانب لمساعدتها في استخدام هذه التقانات لتعزيز قبضتها على السلطة، إلا أن منتجات التقانة المستوردة بهذا الشكل كانت بمثابة حصان طروادة: القوى الأجنبية التي جاءت لمساعدة النخب الحاكمة انتهت بسيطرتها وإخضاعها لتبعيتها، فالمشكلة المركزية لم تكن في صعوبة التقانة ولا

---

(1)– جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام** 2002، ص ص. 72–73.

(2)– نادر فرجاني، **التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية: دور التعليم العالي والبحث والتطوير التكنولوجي**، سلسلة دراسات التنمية البشرية(11)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك (1999)، ص. 10.

(3)– أنطوان زحلان، **العولمة والتطور التقاني**، في: العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، أسامة أمين الخولي (وآخرون)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص ص. 98–99..

القدرة للسيطرة عليها بمستوى فني، بل كانت وما تزال" عدم القدرة على إجراء التطور الاجتماعي السياسي"، الذي تتطلبه هذه التغيرات التقانية، وإساءة فهم التقانة والاكتفاء بمنتجاتها[1].

2- مؤشر الفقر وتوزيع الدخل: فإذا تتبعنا مجموعة الإحصائيات فيما يخص حالة الفقر في الجزائر، ورغم أن مؤشر الدخل لوحده لا يعكس طبيعة الظاهرة بشكل كامل، إلا أننا سوف نعتمده كمؤشر لدراستنا، وذلك لنقص المعلومات الإحصائية التي تعبر عن هذه الظاهرة من مختلف الأبعاد. فحسب الإحصائيات الرسمية فإن الحد الأدنى للأجر المضمون يكون قد زاد بشكل كبير مثلما يبينه الجدول الموالي:

تطور الأجر الأدنى المضمون في الجزائر

السنوات	1990	1991	1992	1994	1997	1998	2001	2004	2007	2010	2012
SMIG	1000	1800	2500	4000	4800	6000	8000	10000	12000	15000	18000

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

إن استخدام مؤشر معدل النمو السنوي في الناتج المحلي للفرد لوحده سوف لن تكون له أية دلالة، إذا لم يقرن بمؤشر آخر، وهو معدل التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك، و إذا لم يصاحبه توزيع عادل نسبيا.

2- مؤشر التشغيل والبطالة: إن تحديد أثر سياسة الإنعاش على البطالة يتطلب دراسة تفصيلية لتطور مستويات التشغيل والبطالة خلال فترة تنفيذ هذه السياسة.

خلال الفترة الممتدة مابين 2000- 2013 بلغ صافي خلق فرص العمل 5062079 وظيفة، وتم ذلك من خلال مجموعة من البرامج والسياسات نذكر منها:

- جهاز دعم الإدماج المهني[2].

---

(1)- أنطوان زحلان، "الاقتصاد المرتكز على التقانة"، **المستقبل العربي**، السنة (23)، 261، (نوفمبر، 2000): 33.

(2)- للمزيد من المعلومات راجع:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم08- 126المؤرخ في 21 أفريل2008، المتضمن جهاز المساعدة على الإدماج المهني، الجريدة الرسمية، عدد22، المؤرخة في30أفريل2008، ص19.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، المحور الرابع لمخطط النشاط لترقية الشغل ومكافحة البطالة.

– برنامج منحة إدماج حاملي الشهاداتPID [1].

– برنامج سياسات ترقية العمل المستقل وتنمية روح المبادرة [2].

– برنامج مناصب الشغل المستحدثة في إطار تراتيب التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة.

– الأشغال ذات المنفعة العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة[3].

– مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية.

نسبة المساهمة في التشغيل حسب كل قطاع تطور التشغيل والبطالة في الجزائر

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
السكان القادرون على العمل	10 661 000	11433000	11964000	11,453 000	11,932,000
التشغيل	9 599 000	10170000	10789000	10 239 000	10 594 000
البطالة	1 062 000	1263000	1175000	1 214 000	1 337 000
معدل البطالة (%)	10.0	11	9.80	10.6	11.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

الجدول (45): نسبة المساهمة في التشغيل حسب كل قطاع

---

http://www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/emploi/2008/OBJECTIFS%20ET%20AXES%20DU%20PLAN%20D'ACTION%20AR.pdf.

(1)– منشور رقم 08 مؤرخ في 20جوان 1998 يتعلق بإجراءات تطبيق جهاز الإدماج المهني للشباب حاملي الشهادات في إطار عقود ماقبل التشغيل، الصادرة عن وزارة العمل والحماية الاجتماعية.

(2)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم01–18 ممضي في 12ديسمبر2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية العدد 77 ، المؤرخة في 15 ديسمبر 2001 ص ص. 6–7.

– أحمية، سليمان. **السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**. (ورقة بحث قدمت في الملتقى العلمي حول: "السياسة العامة ودورها في بناء الدولة والتنمية المجتمع".جامعة مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر،26–27أفريل 2009). ص.14.

(3)– بلخريصات رشيد، جميل،"**سياسات التشغيل في الجزائر**"،(ورقة بحث قدمت في الملتقى العلمي حول:" البطالة، أسبابها معالجتها وأثرها على المجتمع،ج2، جامعة سعد دحلب ، البليدة، 26–2006/4/28)، ص.380.

السنوات / القطاعات	2011 (%)	2012 (%)	2013 (%)	2014 (%)	2015 (%)
الزراعة	10.8	9.0	10.6	8.8	8.7
الصناعة	14.2	13.1	13.0	12.6	13
الأشغال العمومية	16.6	16.4	16.6	17.8	16.8
التجارة والخدمات	58.4	61.6	59.8	60.8	61.6
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

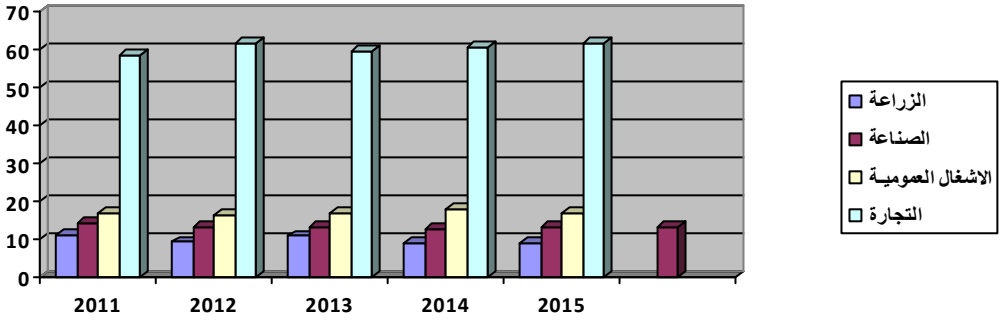

قراءة في نتائج سياسات التشغيل: بعد عرض البرامج التنموية في الجزائر، سنحاول تقييم أداء الدولة في تحقيق أهدافها: [1]

خلال سبتمبر 2015، بلغ حجم السكان الناشطين اقتصاديا 11932000 نسمة مع حجم الفئة النسوية الذي بلغ 2317000؛ أي ما يعادل 19.4% من إجمالي هذه الفئة. وبلغت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغين 15 سنة فأكثر 41.8% مسجلة بذلك ارتفاعا فاق النقطة الواحدة مقارنة بـ 2014، وتتفاوت هذه النسبة حسب الجنس لتبلغ 66.8% لدى الذكور، 16.4% لدى الاناث.

بصفة عامة، تميزت وضعية سوق العمل خلال سبتمبر 2015 بارتفاع في حجم السكان الناشطين اقتصاديا بعد التراجع المسجل خلال سنة 2014 حيث بلغت نسبة هذا التزايد 4.2%، وهو ما يعادل زيادة في الحجم بلغت 479000 شخصا. وتعود هذه الزيادة أساسا الى ارتفاع حجم الفئة المشتغلة وفئة الباحثين عن العمل في آن واحد مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

(1)- الديوان الوطني للاحصاء

وبلـغ إجمـالي السـكان المشـتغلين 10594000 شخصـا، أي بنسـبة 26.4% مـن إجمـالي السكان. يشكل حجم الفئة العاملة النسوية 1934000 مشتغلة وهو ما يمثل 18.3% من إجمالي اليد العاملة.

أما نسبة العمالة (المعرفة كحاصل نسبة السكان المشتغلين على إجمالي السكان البالغين 15 سنة فأكثر) فقد بلغت 37.1% على المستوى الوطني، مسجلة ارتفاعا بلغ 0.7 نقطة مقارنة بسبتمبر 2014. وتعود هذه الزيادة أساسا إلى الارتفاع المعتبر لنسبة العمالة لدى النساء والتي ارتفعت بـ1.3 نقطة حيث انتقلت من 12.3% إلى 13.6% خلال نفس الفترة.

وتظهر النتائج أن الأجراء يمثلون ما يعادل سبعة مشتغلين من ضمن (69.8%)، وترتفع هذه النسبة لدى الإناث لتمس ثمان مشتغلات من ضمن عشرة (78.8%). من جهة أخرى نسجل ارتفاع في حجم المستخدمين وأصحاب المهن الحرة مقارنة بسبتمبر 2014 (231000)، وكذلك ارتفاع عدد الأجراء (زيادة بـ134000 مقارنة بنفس الفترة) بينما شهدت فئة المساعدين العائليين تراجعا بلغ 10000.

وتظهر التركيبة النسبية حسب قطاع النشاط الاقتصادي تواصل هيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع والذي يشغل 61.6% من إجمالي اليد العاملة. يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 16.8% ثم قطاع الصناعة بنسبة 13.0%، وأخيرا القطاع الفلاحي بنسبة 8.7%.

ويظهر التوزيع حسب القطاع القانوني أن القطاع الخاص يشغل 58.0% من إجمالي اليد العاملة وهو يوافق حجما بلغ 6139000 مشتغلا، مسجلا بذلك نفس المستوى الذي بلغه خلال سبتمبر 2014، ونلاحظ تباينا معتبرا حسب الجنس، حيث تتميز اليد العاملة النسوية بتمركز أكبر في القطاع العام (64.1% من إجمالي اليد العاملة النسوية).

وبلغت فئة البطالين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل حجما قدر بـ1337000 شخصا، وبلغ بذلك معدل البطالة 11.2% على المستوى الوطني مسجلا بذلك ارتفاع بلغ 0.6 نقطة مقارنة 2014، وبلغ 9.9% لدى الذكور 16.6% لدى الإناث.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الارتفاع يعود أساسا إلى تزايد معدل البطالة لدى الذكور والذي عرف ارتفاعا بلغ 0.7 نقطة، بينما شهد هذا المؤشر انخفاضا لدى الإناث قدر بـ0.5 نقطة خلال نفس الفترة مع تباينات معتبرة حسب السن والمستوى التعليمي والشهادة. أما معدل البطالة لدى الشباب (16-24 سنة) فقد بلغ 29.9 %.

وتظهر النتائج أن معدل البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية قد سجل تراجعا ما بين سبتمبر 20104 وسبتمبر 2015، حيث انتقل من 16.4% إلى 14.1%. بينما سجل ارتفاعا لدى فئة الأشخاص بدون شهادة خلال نفس الفترة بلغ 1.2 نقطة حيث انتقل من 8.6% إلى 9.8%، وعرفت فئة خريجي معاهد التكوين المهني ارتفاعا هي الأخرى في هذا المؤشر بلغ 0.7 نقطة في

نفس الفترة، وتجدر الإشارة في هذا السياق أن التركيبة النسبية لفئة البطالين حسب الشهادة المحصل عليها أن 55.7% من إجمالي هذه الفئة غير حاملة لأي شهادة وهو ما يعادل 745000 شخصا، بينما 23.3% حائزين على شهادة من معاهدة التكوين المهني، أما أصحاب الشهادات الجامعية والمعاهد العليا فيمثلون 21% من إجمالي هذه الشريحة.

كما تظهر النتائج أن بطالا واحدا من ضمن أربعة هو في حالة بحث عن عمل من أقل من سنة (25.8%) وهو ما يعادل 336000 شخصا، أما البطالة الطويلة الأمد (البحث عن منصب لمدة سنة أو أكثر) فهي تمس 71.2% من إجمالي هذه الفئة. ومن جهة أخرى بلغ حجم فئة البطالين الذين سبق لهم أن اشتغلوا 461000 شخصا، وهو يشكلون 34.4% من إجمالي البطالين. ثلث هذه الفئة سبق لهم أن اشتغلوا كأجراء غير دائمين و 68.5% كانوا يشتغلون في القطاع الخاص.

أما فئة السكان التي تندرج فيما يسمى بحيز البطالة التي يعرفها المختصون بكونها تلك الفئة في سن النشاط الاقتصادي (16-59 سنة) والتي صرحت أنها مستعدة للعمل إلا أنها لم تقم بإجراءات للبحث عن منصب شغل خلال الشهر الذي سبق المسح 2015، فقد بلغت 939000 شخصا: 399000 ذكرا و540000 أنثى.

تتميز هذه الفئة بكونها شابة (50.02% لم يتعدوا الثلاثين من العمر) وثلاث أرباع هذه الفئة لم تتعد سن الأربعين، كما تتميز بمستوى تعليمي متدني نسبيا: 71.7% ليس لديهم أية شهادة و 58.1% لم يتعدوا مستوى التعليم المتوسط.

ومن بين هذه الفئة 18.6%؛ أي ما يعادل 175000 شخصا لم يقوموا بمساعي للبحث عن منصب شغل خلال شهر سبتمبر 2015 لاعتقادهم بعدم وجود مناصب شغل شاغرة، 9.2% لم يجدوا مناصب عمل في الماضي و25.8% منهم قدموا بمساعي للبحث عن منصب شغل قبل سبتمبر 2015.

وبتحليل مساهمة القطاعات الرئيسة في امتصاص القوى العاملة، يأتي قطاع الخدمات أولا من حيث استقطاب اليد العاملة، إذ انتقلت من 3405572 مليون عامل إلى 6449.000 مليون عامل؛ أي بمعدل نمو قدره 52.80% بين سنتي 2001 و 2013، حيث تفسر هذه الزيادة تحرر قطاعات التجارة الداخلية والخارجية، وكذا حركة النقل والاتصالات بسبب ارتفاع الطلب الكلي نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي على القطاعات المعنية، ثم بعد ذلك يكون قطاع الأشغال العمومية والبناء ثاني المستقطبين للقوى العاملة، إذ ارتفعت من 650012 عامل إلى 1791000 عامل أي بمعدل نمو قدره 36.29%.

أما نسبة التشغيل في القطاع الصناعي فقد انتقلت العمالة من 861119 عامل إلى 1407000 عامل، وهي تعتبر نسبة ضعيفة مقارنة مع إسهام القطاعات الأخرى، وهذا يدل على عدم تجاوب القطاع مع أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وفشل تطبيق إستراتيجية التنمية المعتمدة على التغيير الهيكلي الذي يقوده القطاع العمومي، حيث لم يستطع القطاع الصناعي عموما(بما في ذلك القطاع الخاص) إمتصاص فائض العمالة الموجود في القطاع الزراعي، وذلك للمشاكل التي يعاني منها وبالأخص عدم وجود قاعدة صناعية متينة قائمة على التجديد والابتكار، وكذا غياب مناخ استثمار مواتي للصناعة خارج قطاع المحروقات، وهذا بسبب وجود مشكل العقار الصناعي، الأمر الذي فتح المجال لبعض من الفئات غير المنتظمة أن تنشط وبكثرة في القطاع غير الرسمي.

أما نسبة التشغيل في القطاع الزراعي فهي متذبذبة ومتباينة من سنة إلى أخرى فمثلا سنوات 2001-2004-2009-2013 كانت نسبة التشغيل في هذا القطاع على التوالي: 1617125،1312069،1242000، 1141000 وهذا راجع لإرتباط خدمة الأرض بالظروف المناخية، وليس إلى سياسات التخطيط الزراعي، ففرص العمل التي يوفرها القطاع تبقى ظرفية وغير مستدامة.

مما سبق يمكن القول أن الانخفاض الهام في معدل البطالة الرسمي، يرجع إلى زيادة مستويات التشغيل في قطاعات الخدمات، الفلاحة، البناء والأشغال العمومية. إلا أن فرص العمل المحققة ضمن قطاعي الفلاحة والأشغال العمومية، تبقى مؤقتة وغير دائمة بالنظر لارتباط القطاع الفلاحي بالظروف المناخية وقطاع البناء والأشغال العمومية، بحجم التدخل الحكومي من خلال المشاريع والعمليات المبرمجة في القطاع، وبالتالي فإن التأثير الايجابي المباشر لسياسة الإنعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل اقتصر على قطاع واحد هو قطاع البناء والأشغال العمومية، مما يعني أن تأثير السياسة على التشغيل هو تأثير ظرفي غير مستدام، كما انه لم يتم تسجيل أي انعكاس إيجابي لسياسة الإنعاش على مستويات التشغيل في القطاع الصناعي، الذي لم يشهد أي زيادة هامة في حجم عمالة القطاع وهو يؤكد عدم تجاوب القطاع مع السياسة بالنظر للمشاكل الهيكلية والتمويلية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي والخاص.

مع العلم أن هذا القطاع يعد الرئيسي القادر على توفير فرص عمل حقيقية وتحقيق معدلات نمو مستدامة. وقد أظهرت برامج التشغيل العناصر التالية[1]:

– نسبة التثبيت ضعيفة للمستفدين عند انتهاء مدة العقد، وبالتالي90% من المستفدين بعد استكمال حقوقهم، يسجلون أنفسهم في وكالات التشغيل كباحثين عن العمل، وفي النهاية يبقى برنامج عقود ما قبل التشغيل فترة تأجيل دون أن يمنح إمكانيات حقيقية للإدماج الدائم.

– التمركز القوي للمستفدين في الإدارة على حساب القطاعات الإنتاجية.

– لم يرفع الأجر الممنوح للمستفدين مما يدعو إلى التساؤل حول المنطق الذي تسير به: هل يتعلق الأمر بمفهوم اقتصادي مرتبط ارتباطا وثيقا بالصعوبات المالية؟ أو أن الأمر يتعلق بمنطق اجتماعي سائد وينعكس من خلال منح محاولة أكبرعدد ممكن من الشباب إمكانية الاستفادة من هذا البرنامج.

– غياب الجمعية الوطنية للحائزين على الشهادات والعاطلين عن العمل في تطبيق البرنامج، علما أن تدخل هذه الجمعية كهمزة وصل وشبكة إعلامية عامل ضروري في نجاح البرنامج.

(1)–المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **تقرير حول أجهزة التشغيل**، الجزائر،الدورة العامة العشرون،(جوان2002). ص.117.

المبحث الثالث: آليات الإصلاح لتحقيق التنمية: إن المبرر الأساسي في استخدام هذا المقترب في عملية الإصلاح، هو إقامة الحكم الصالح(*):" الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لا سيما لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا"[1].

وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى الحكم على انه الممارسة للسلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات ويتكون الحكم من الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون فيها حقوقهم القانونية ويوفق التزاماتهم، ويحلون خلافاتهم عن طريق الوساطة. والحكم الصالح هو الحكم الذي يتسم من بين جملة أمور أخرى، بالمشاركة والشفافية والمساءلة، ويكون فعالا ومنصفا و يعزز سيادة القانون، ويكف لوضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس توافق واسع النطاق للآراء

(*)- المفهوم باللغة الإنجليزية هو Governance الذي لوحظ عند ترجمته إلى اللغة العربية وجود أكثر من ترجمة ، فعلى سبيل المثال هناك ثلاث ترجمات للمفهوم حتى الآن، وهي: الحكم الراشد أو أسلوب الحكم، الحكم الصالح، والحاكمية، وإدارة شئون الدولة والمجتمع. للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على: سلوى شعراوي جمعة، محررا، **إدارة شؤون الدولة والمجتمع**،(مصر: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،2001).

(1)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، **المرجع السابق**، ص 101.

في المجتمع، تسمع فيه أصوات أكثر الفئات ضعفا في صنع القرارات المتعلقة بتوزيع موارد التنمية[1]. فالحكم الراشد كما يفضل البعض تسميته هو:" نسق من المؤسسات المجتمعية، المعبرة عن الناس تعبيرا سلميا، تربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة، في النهاية بواسطة الناس، يستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع"[2].

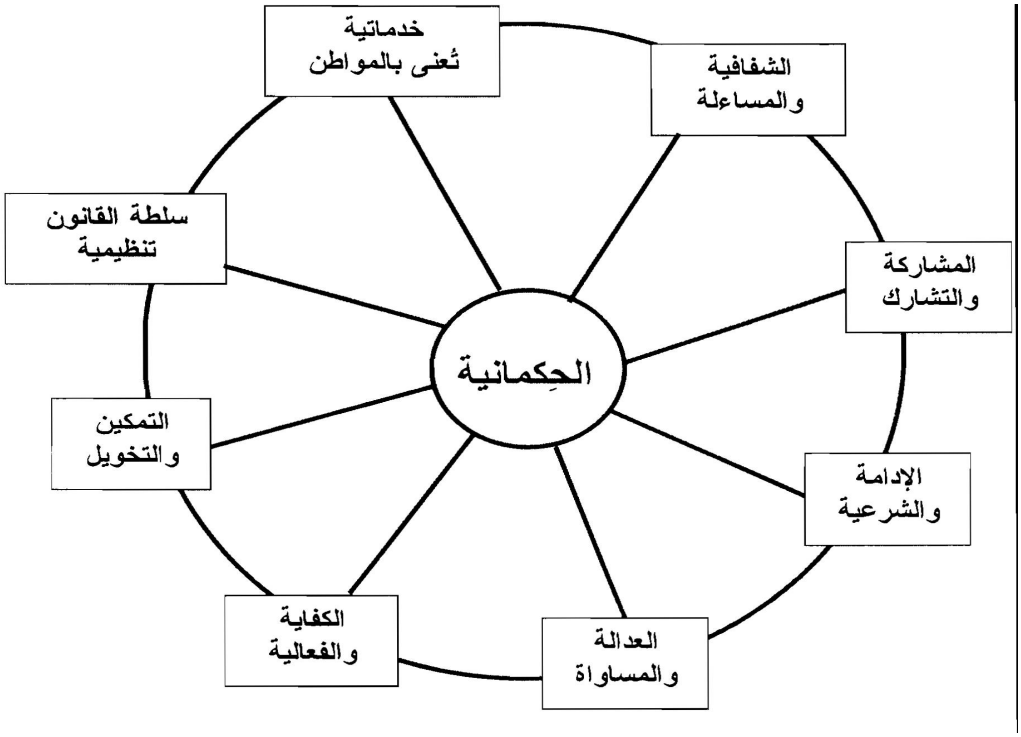

ويضع تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 سنة مؤشرات عامة تقيس جوانب مختلفة للحكم الراشد، هي: التمثيل، المساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، عبء الضبط، حكم القانون الكسب غير المشروع . وتتراوح القيمة الرقمية لهذه المؤشرات بين (1) و(-1.5). ولوحظ في التقرير أن قيم جميع المؤشرات للأقطار العربية كمجموعة يقل عن المتوسط العالمي (نقطة الصفر على المقياس) باستثناء حكم القانون، حيث يزيد بهامش بسيط عن المتوسط، وتتفاوت الأقطار

---

(1)- **المرجع نفسه.**

(2)- نادر فرجاني، الحكم الصالح، **رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000)، ص.476.

العربية في حصولها على نتائج هذه المؤشرات ولذا تباين ترتيبها وفقا لها[1]. الملحق رقم () وبالتالي فإن العناصر الأساسية لهذا المفهوم هي دور الدولة، ودور المجتمع المدني ودور القطاع الخاص.

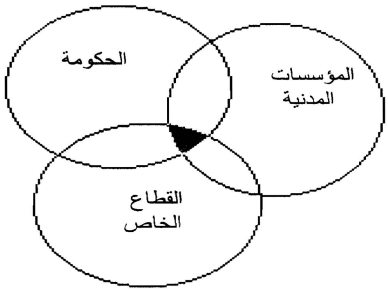

المطلب الأول: آليات إصلاح الدولة لتحقيق التنمية: قبل البدء في الحديث عن موضوع الإصلاح لا بد من مراجعة كيف عرفه الباحثون المختلفون. بداية، يؤكد كوبر أن الإصلاح يعني التغيير إلى الأحسن وليس مجرد التغيير، وتحدث المشكلة عندما تتم الإشارة إلى أن التغيير على انه الإصلاح، لدرجة أن المصطلح يفقد كثير من محتواه وقيمته بهذه الصورة. ويؤكد برسر – بيريرا أن الإصلاح يشمل إصلاح سياسي و اقتصادي بجانب الإصلاح الإداري.و يمكن تعرف الإصلاح الحكومي على انه مجموعة من التغييرات المقصودة لهياكل وعمليات المنظمات المختلفة، بهدف التشغيل بصورة أفضل وتحقيق عدة غايات، ومن ذلك : تحقيق ترشيد النفقات، تحسين جودة الخدمات العامة، وزيادة الكفاءة، وضمان أن السياسات العامة سيتم تنفيذها بفاعلية[2].

إن فلسفة الإصلاح تستلزم أن يكون الإصلاح شاملا للأجهزة المختلف والمؤسسات كافة وعلى كل المستويات، ومنها إصلاح نظام الخدمة المدنية، وأيضا في تحديد الوظائف التي ينتظر من الجهاز الإداري القيام بها وتلك التي يتركها للنشاط الخاص كلية أو يكلف القطاع الخاص

(1)– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، **المرجع السابق**، الجدول رقم. 35.

(2)– ليلى مصطفى البرادعي،" الاتجاهات المعاصرة في دراسة الإصلاح الإداري دراسة مسحية"، **مجلة النهضة**، 20،(يوليو 2004).ص.52.

للقيام بها تحت رقابته أو بناء تعاقد معه[1]. لقد اهتم العديد من الباحثين بمحاولة شرح أسباب الإصلاح الإداري، التي يمكن أن نوجزها كالتالي:[2]

– عوامل سياسية: التغير في دور الدولة، فالحكومة أصبحت فاعل واحد ضمن فاعلين آخرين يسعون لخدمة المواطنين، ولذا أصبحت تواجه قدرا أكبر من المنافسة، بالإضافة إلى اتساع الفجوة بين توقعات المواطنين وقدرة الحكومات على تلبية هذه التوقعات، وبالتالي فرضت مزيدا من الضغوط للتغيير وحاولت الحكومات إعادة بناء الثقة في آلياتها وتحقيق درجة أكبر من الاستجابة لاحتياجات المجتمع.

– عوامل اقتصادية: وتتضمن الضغوط المالية والاقتصادية، ومن ضمن أسبابها التوسع الشديد في المهام الحكومية منذ الستينيات والسبعينيات، وبالتالي زيادة الإنفاق الحكومي وعدم القدرة في كثير من الأحيان على مواجهة الإنفاق المتزايد المرتبط بدولة الرفاهة في بعض الأنظمة، وبالأجهزة الحكومية المتضخمة، وأصبح أمام الكثير من الدول ثلاثة بدائل، إما خفض نفقاتها عن طريق التخلص من بعض المهام الحكومية، أو زيادة الضرائب، أو تقديم الخدمات الحكومية بتكلفة أقل عن طريق التركيز على زيادة انتاجية وتحسين كفاءة الجهاز الاداري.

– عوامل دولية: نتيجة لضغوط العولمة ومؤسساتها المختلفة المطالبة بإعادة هيكلة حكوماتها وأجهزتها الإدارية من أجل مواكبة العولمة وزيادة تفعيل دور كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني. وتحت هذه الضغوط قامت كل من الدول المتقدمة والنامية بإصلاحات إدارية موسعة.

– عوامل فنية: وتشمل التطور التكنولوجي وما طرحه من وسائل جديد لتوفير الخدمات والحصول على المعلومات، بالإضافة إلى تأثير المؤسسات العلمية والبحثية التي طرحت فكرا جديدا بخصوص ما الذي يجب ولا يجب على الحكومة أن تضطلع به وكيف، وزيادة انتشار الايديولجيات التي تدعوا إلى الحكم الراشد والى تقليص حجم الجهاز الإداري. وكذلك إدراك

---

(1)- Bresser , Luiz Cartos, **Managerial Public Administration: Strategy Structure For a New State**. In L.C Bresser Pereira and Spink P, **Reforming the State:Managerial Public Administration in Latin America**. (Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1999), P.73.

(2)– ليلى مصطفى البرادعي، **المرجع السابق**، ص ص. 59–60.

الشعوب أن النظام البيروقراطي للإدارة العامة لم يعد ملائما، ولم يعد يلبي احتياجاتها وطلباتها كما يجب، كما أن الإصلاح الاقتصادي الهيكلي لا يكفي بمفرده.

إن تعزيز كفاءات وسلطة الإدارة العامة أمر ضروري في إطار الحاجة الملحة لمواجهة الدور المتغير والمتعاظم للإدارة العامة في مجال التوجيه والتخطيط الإستراتيجي التأثيري في مجالات الرقابة والضبط و إدارة النشاطات، وفي ضوء اعتبارات رعاية المصلحة العامة وحمايتها[1].

كما ينبغي على الحكومة القيام بالتخطيط العام الذي يكتسب أهميته، من خلال رسم الإطار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديد الأهداف والتوجهات المستقبلية، التي يتطلع المجتمع إلى بلوغها، بما من شأنه أن يوفر للقوى الفاعلة في النشاط الاقتصادي الإحساس بالثقة وأن يؤمن الاستقرار الذي يحتاج إليه للعمل على المدى الطويل[1].

كما يساعد وجود مثل هذا الإطار على معالجة المشاكل الاقتصادية التي تعترض مسيرة التنمية من منظور شامل، وخلق المناخ المناسب لتعزيز مصداقية الدولة وبناء الثقة في الحاضر والمستقبل[2]، وفي هذا الصدد ينبغي أن تنصب مجهودات الحكومة على تعديل وإصلاح الجهاز الحكومي والاتجاه نحو تقليصه وإعادة هيكلته من خلال[3]:

1- تحويل الأجهزة الاقتصادية الشمولية إلى أجهزة فرعية تقوم بالرقابة على المستوى الكلي والعمل على توحيد اختصاصها.

---

(1)-Pollitt Christopher and Geert Bouckaert, **Public Management Roform: A Comparative Analysis** (New York : Oxford University Press,2000), P.8.

(1)- إبراهيم سعد الدين، " دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي: قضايا عامة ونظرة مستقبلية".**المستقبل العربي** 127، (سبتمبر 1988): ص.7.

(2)- إبراهيم شحاتة،" الإصلاح الإداري في البلدان العربية: ملاحظات عامة وحلول مقارنة"، **مستقبل العربي**،128،(أفريل 1994): ص.326.

(3)- كاظم الزبيدي، **المرجع السابق**، ص.489.

2- تحويل أجهزة الإدارة الاقتصادية المتخصصة إلى كيانات اقتصادية بدون وظائف حكومية أي تحويلها إلى مؤسسات اقتصادية تقوم بتشغيل أصول مملوكة للدولة.

3- وضع نظام فاعل للرقابة والإشراف والمحاسبة على مؤسسات القطاع العام.

4- توسيع سلطات الحكم المحلي وتعزيز اللامركزية، والعمل على تحقيق التوازن في علاقة الحكومة المركزية مع الحكومات المحلية، بحيث تتولى هذه الأخيرة مهمة تنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية، وتحويل حدود الاستقلال المالي وإنشاء نظم ضريبية محلية مستقلة وتحديد حدود استقلاليتها.

5- إعادة هندسة الأجهزة الحكومية العاملة في مجالات تقديم الخدمة العامة والتجارة الدولية في إطار نموذج إعادة إختراع الحكومة والإدارة العامة الحديثة.

6- محاصرة الفساد من خلال وضع القواعد والضوابط اللازمة، وإعادة النظر في اللوائح المالية والإدارية وتشديد الضوابط والقيود.

وبناءا على ما تقدم، فإنه من المفترض أن تتفق أهداف الجهاز الإداري مع السياسات والقواعد التي تضعها الدولة. فالنظرة الإستراتيجية لدور الحكومة وجهازها الإداري سوف يساعد على وضع نموذج أرشد لعدد من الوزارات واختصاصاتها، و يحول دون التضارب في السياسات والقرارات، لذلك فإنه من وجهة الإصلاح الإداري ومضمونه لابد أن ترتكز على مفاهيم واضحة ومحددة للسياسات التي تريد الدولة تطبيقها، وأن الوظائف الرئيسية للجهاز الإداري لابد أن يتضمن التطبيق السليم للقواعد التي تصدرها السلطات التنفيذية والتشريعية في الدولة في شكل قوانين ولوائح وقرارات[1].

(1) – ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، **المرجع السابق**، ص.229.

نموذج الإصلاح الإدارى الحكومى

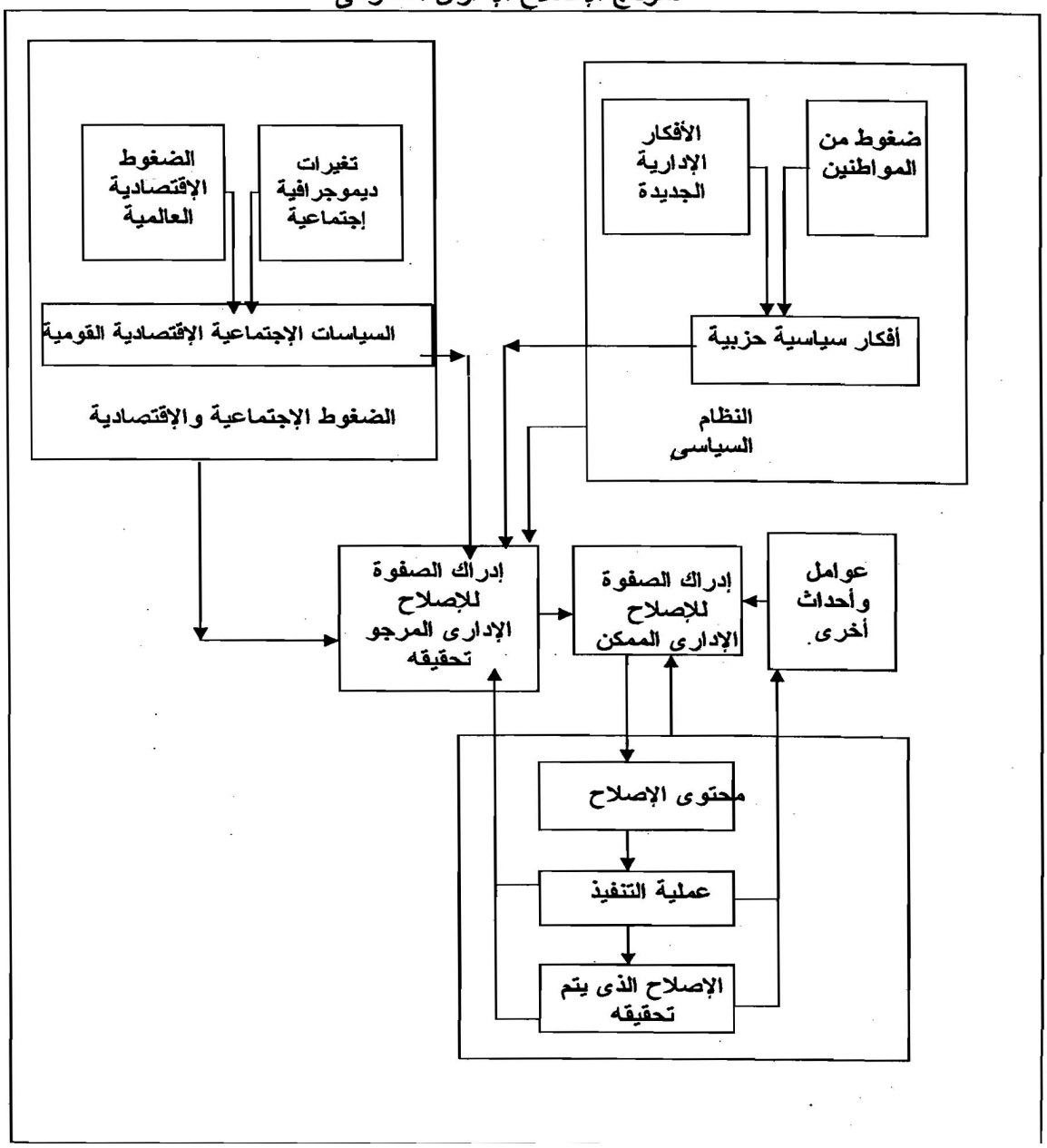

المصدر: - Christopher Pollitt , Geert Boukaert, **OpCit**, ,P26.

أما عن المحاور الرئيسية التي ينبغي أن يركز عليها دور الدولة في التنمية هي:

أولا- دور الدولة في بعث الاستثمارات واستحداث المؤسسات: إن خلق البيئة الاقتصادية المناسبة لجلب الاستثمار وتحقيق النمو الذي يتطلب جملة من الإجراءات، من بينها إصلاح السياسات والمؤسسات وتوفير الحوافز اللازمة. هذه العملية ترتبط بتعريف واضح لدور الدولة في المجال الاقتصادي وبخاصة مجال السياسة الاقتصادية، وذلك عن طريق الاقتباس من النظرية الاقتصادية الكينزية، وكذلك الممارسة الاقتصادية وتجربة الدول في الإعتماد على السياسات

الاقتصادية، التي تمدنا بعدد من الإجراءات والروافد والآليات التي تعتمدها الدولة من أجل بعث النمو وتحقيق رفاه دائم وأفضل للمواطنين، وهذا لن يتحقق دون سياسات محكمة لبعث الاستثمار المنتج والمنشئ لمؤسسات ديناميكية[1].

بصفة عامة وفي حالة الجزائر لا نرى إمكانية بعث الاستثمارات وتحقيق النمو والانطلاقة دون توفر الشروط التالية:

1- **السياسات الداعمة للاستقرار الاقتصادي**[*]: إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي شرط ضروري لتحسين البيئة الاقتصادية، إذ ينبغي الإصلاح أن يمس المالية العامة والمؤسسات النقدية. فإصلاح المالية العامة ينبغي له أن يشمل إصدار قوانين أساسية تحدد بوضوح مسؤوليات المالية العامة، التي تضطلع بها مختلف أجهزة الدولة والقيام بعملية الإعداد للميزانية التي تقوم على مجموعة من القواعد الواضحة التحديد وتستند إلى نصوص القانون[2].

وتكون مفتوحة أمام المواطنين الراغبين في المشاركة لتنتهي بتصديق هيأة تشريعية منتخبة قانونا ووضع نظام للميزانية تتسم بالشمول والشفافية، ويعطي كل عمليات الحكومة العامة بأسلوب واضح ومسؤول، وتكليف هيأة خارجية بمراجعة الحسابات مع إعطائها صلاحيات كاملة لفحص جميع حسابات القطاع العام، وجعلها مسؤولة مسؤولية مباشرة أمام السلطة التشريعية على أن تعلن نتائج تقاريرها للجمهور[3].

---

(1)- جورج العبد، **إصلاح النظام المالي الدولي والمنطقة العربية**.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1992)، ص.275.

(*)- هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن الاستقرار الإقتصادي يتضمن هدفين أساسين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما:

1- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

2- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

- سلوى سليمان، **السياسة الإقتصادية**، ط1، (الكويت: وكالة المطبوعات، 1973) ، ص.162.

(2)- صندوق النقد الدولي، كيف يدعم الصندوق استقرار الاقتصاد العالمي، تم تصفح الموقع يوم: 2014/11/28:
http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/globstaba.htm

(3)- طاهر حمدي كنعان، **التدريب على إدارة الاقتصاد:في تنمية الموارد البشرية النمو الاقتصادي في البلدان العربية**. (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 1998)، ص.210.

2- **سياسات دعم النمو:** ويقصد بها سياسات تحديث الرأسمال البشري والهياكل الأساسية وسياسات تعميق التنوع في القاعدة الإنتاجية المحلية، بالاعتماد على وضع إستراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو التنمية المستدامة، وتحدد الأهداف الإستراتيجية طويلة المدى بالأخص الأهداف الهيكلية التي تعني من بنيات المجتمع، وتهيأ شروط التطور الاقتصادي لتحقيق الرفاه الاجتماعي المستديم[1].

وفي اعتقادنا لا يمكن تصور أي سياسة اقتصادية من دون إستراتيجية تنموية تكون هذه الأخيرة بمثابة ورقة طريق الأولى وتكون الأولى الأداة لتحقيق الثانية. بمعنى آخر تدخل الدولة سيكون على مستويين[2]:

-المستوى الظرفي الذي هو مجال السياسة الاقتصادية بمختلف الإجراءات التي يتضمنها خاصة على مستوى سياسة الميزانية.

- المستوى الهيكلي الذي هو مجال الإستراتيجية التنموية التي تهدف للمدى البعيد مثل: سياسة البحث العلمي وتطوير الرأسمال البشري، والسياسة الصناعية، وسياسة توزيع المداخيل.

لهذا نرى أنه من الأهمية الحيوية أن تحدد كل دولة لنفسها إستراتيجية بعيدة المدى لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، ويأتي ذلك ببعث حوار جاد يضم كل الفئات والشرائح الاجتماعية لتحديد معالم هذه الإستراتيجية وأدوات تطبيقها وتحقيقها، وهذا انطلاقا من واقع وثقافة وبيئة المجتمع الجزائري وإمكانيات البلد ومن التجربة العالمية والنظريات العلمية.

3- **أهمية وضع سياسة اقتصادية** تهدف لتحقيق النمو الظرفي تقوم على المربع السحري (نيكولا كالدور)المتضمن الأهداف التالية[3]:

- تحقيق النمو الاقتصادي.
- تحقيق الاستقرار في الأسعار ومكافحة التضخم.

---

(1)- جورج العبد، **المرجع السابق**، ص.278.

(2)- أحمد شفير،"**الاقتصاد الجديد وتشغيل الشباب**"،(ورقة بحثية قدمت إلى: "المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب"، الجزائر 15-17 نوفمبر 2009)، ص.15.

(3)- أحمد شفير، **المرجع نفسه**، ص16.

– تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

ولتحقيق هذه الأهداف تعتمد سياسات متعددة ومنسجمة تهدف كلها لدفع الطلب الكلي الاستثماري والاستهلاكي، وتحقيق التشغيل الكامل للموارد، وبالأخص اليد العاملة بغية تحقيق النمو والانطلاقة الاقتصادية، ومن أهم السياسات الظرفية والهيكلية التي يجب وضعها نذكر:

– سياسة الميزانية: لتي تهدف لدفع الاستثمارات العمومية عن طريق الأشغال الكبرى والمؤسسات الإستراتيجية والخدمة العمومية كلها، ستكون لها آثار سحب أمامية وخلفية، وإنشاء شبكة واسعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولة الباطنية، وآثار اجتماعية كالحاجات الاجتماعية العاجلة، الماء، الطاقة، السكن، والتعليم، وسيكون لذلك بالطبع أثر المضاعف بالمفهوم الكينزي، كما تهدف لدفع الاستهلاك عبر توزيع وإعادة توزيع أحسن للدخل وسياسة التشغيل تؤدي لإحداث أثار المعجل دائما حسب نفس المفهوم[1].

– سياسة التصنيع مع كل ما تحتويه من إجراءات تقوم على بعث صناعات وتطوير المزايا المقارنة الديناميكية في قطاعات التكنولوجيا الجديدة للإعلام والإتصال، وقطاعات الثورة التكنولوجية ولتحقيق ذلك يستلزم الأمر:

1– استعادة الدولة لصلاحياتها الاقتصادية والاجتماعية، ولدورها الإستراتيجي في تسطير السياسات التنموية ومتابعة ومراقبة تطبيقها[2].

2– ضرورة إنشاء وتطوير أجهزة إحصائية للاستشراف تكون عصرية ومتطورة ومدعمة بالوسائل المادية والبشرية الضرورية، وتتمتع بالاستقلالية والمصداقية والشفافية، كما يجب تطوير أساليب الإحصاء التي تحدث ربطا بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي [3].

3– الإعتماد في وضع هذه الإستراتيجية التنموية والسياسات الاقتصادية، على الحوار الاجتماعي والاقتصادي ومأسسته على جميع المستويات، وبإشراك كل الجهات ذات الصلة هذا الحوار يكون فرصة لتقييم وتشخيص الوضع، وتسطير الملامح العامة للتوجه الاقتصادي

---

(1)– عارف دليلة، مترجما، **الكينزية الجديدة: طور الكنزية والتركيب الكلاسيكي الجديد**. (لبنان: دار الطليعة، 1979)، ص.6.

(2)– أحمد شفير، **المرجع السابق**، ص.16.

(3)– **المرجع نفسه**، ص.16.

والاجتماعي المستقبلي، وهذا الحوار يشترط توفير الحريات والحق في التنظيم، وكذلك تطوير قدرات منظمات أصحاب الأعمال والعمال على المفاوضة والحوار[1].

4- إن الرفع من النجاعة الاقتصادية وإنتاجية العمل، يتطلب الرفع من إنتاجية كل عوامل الإنتاج بما فيه الرأسمال والتكنولوجيا، بالأخص في ظل الاقتصاد الجديد، كما يستلزم ذلك تحسين محيط المؤسسة والاستثمار وتطوير أجهزة وبرامج التعليم والتكوين وسياسات البحث العلمي والبحث والتطوير، وكذا تطوير أساليب الحكم الراشد داخل المؤسسات[2].

5- ومن خلال التجربة التاريخية في الجزائر تبين أن نجاح هذه السياسات مرهون بتوفر شروط أساسية:

- مراعاة شرط الإنتاج وتطوير القدرات الإنتاجية، وإنشاء المؤسسات المنتجة.
- مراعاة مسألة الإنصاف في توزيع وإعادة توزيع الدخل والثروة.
- مراعاة الحكم الراشد بما يتضمنه من مبادئ الشفافية والتضامن وبعث الحوار الاقتصادي والاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين.
- مراعاة مبدأ الديمومة بإحترام البيئة وحق الأجيال القادمة.

ثانيا- تحقيق اللامركزية الإدارية(*): في كثير من الدول، يوفر أسلوب اللامركزية السياق الذي يتم فيه بحث الإجراءات التصحيحية لإصلاح الإدارة الحكومية. ومن السلبيات الرئيسية للعديد من

---

(1)- حسن لطيف كاظم الزبيدي، **المرجع السابق**، ص.493 .

(2)- منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، "جهود منظمة العمل العربية في الحد من ظاهرة البطالة وتشغيل الشباب في ضوء المتغيرات الدولية".(دمشق20-22سبتمبر2004)،ص12.تم التصفح على الموقع يوم:2010/04/12.
http://www.alolabor.org/nArabLabor/images/stories/derasat/gehod%20alo%20fe%20alhad%20men%20albatala.pdf.

(*)- اختلفت التعريفات فيما يخص اللامركزية باختلاف وجهات النظر لدى المفكرين الإداريين أو القانونين أو السياسيين حيث عرفها مفكرون الإدارة كما يلي :

- عرّف الكبيسي اللامركزية بأنها: "توزيع للمسؤوليات والصلاحيات على المستويات الثلاث الأفقية والعمودية والجغرافية في المنظمة".في: الكبيسي عامر، "المركزية واللامركزية في الأدب الإداري"، **مجلة التنمية الإدارية**، بغداد، 14، (1980)، ص. 40.

- ويعرف جلاوي اللامركزية بأنها: "أسلوب من أساليب تنظيم العمل حيث تمنح الوحدات المختلفة قدرا كبيرا من الإدارة الذاتية، وهذا يعني منح الصلاحيات والمسؤوليات إلى المستويات الأدنى". في: جلاوي محمد علاوي، **مصطلحات إدارية مختارة** ط4، (القاهرة: دار المعارف للطباعة والنشر،1998).ص.360.

المبادرات الخاصة بتطبيق أسلوب اللامركزية، ضعف القدرة الإدارية للإدارة الحكومية على المستويات المحلية، وعدم إتاحة قنوات لمساءلة هذه الإدارة يستطيع الشعب اللجوء إليها. ولكي تنجح الحكومة اللامركزية لابد من جود مركز يتيح لها ذلك، ومن ثم يجب تركيز الاهتمام، على سبيل المثال، على: آليات تحويل الأموال؛ آليات تهدف لضمان وضع الموازنات والخطط على المستوى المحلي مستلهمة من الموازنات والخطط الموضوعة على المستوى القومي وتكون جزءا من هذه الموازنات والخطط؛ نظم للمتابعة والرقابة مرتبطة بالميزانية؛ نظم ملائمة للموارد البشرية[1].

والمنظمات المحلية هي الأقدر على تقييم احتياجات المواطنين، وذلك بهدف القيام بالمهام بشكل أكثر فاعلية وضمان التكيف مع المعطيات الاقتصادية الجديدة[2].

فالمركزية تحول دون تكوين بيئة اقتصادية قادرة على خلق التطور وتفرض على الحكومة تحديات، تتعلق بتوزيع المهام والمسؤوليات بين الحكومة المركزية من جهة والإدارات المحلية والقطاع الخاص من جهة ثانية، إن النقص في الموارد المتاحة للحكومة المركزية غالبا ما يقف عائقا دون تلبية احتياجات الخدمات العامة والبنى الأساسية، وهنا يمكن أن تساهم الإدارات المحلية

إما مفكري القانون الإداري فاختلفت تعريفاتهم وهي كما يلي:

– عرف عثمان اللامركزية بأنها: "طريقة الإدارة، وتتضمن توزيع صلاحيات الوظيفة الإدارية بين المركز والفروع، بحيث تباشر الفروع اختصاصاتها تحت رقابة المركز".في: عبد الوهاب محمد رفعت، ومحمد حسين عثمان، **مبادئ القانون الإداري**(الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2001)، ص.9 .

– يعرف وايت (White) اللامركزية بأنها:" نقل الصلاحية، تشريعية كانت أو قضائية أو إدارية من المستويات الحكومية العامة إلى المستويات الدنيا .

- White, Leonard , **Décentralisation**.(U.S.A: The Encyclopedia of the Social Science,2003),P.43.

إما وجهة نظر علماء السياسة فيعرفونها كما يلي :

– عرفت من قبل (انجل وآخرون) أنها: "عملية، أو مجموعة من الإصلاحات السياسية تهدف إلى نقل أو تفويض أو تخويل مسؤوليات، مصادر، أو سلطة من أعلى المستويات في الحكومة إلى الأدنى في السلم الحكومي".

(Oxford and .- Angell, Alan, Pamela Lowden, and Rosemary Thorp. **Decentralizing Development** New York: Oxford University Press,2001),P139.

(1)– برنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **إصلاح الإدارة الحكومية: مذكرة تطبيقية**.(نيويورك، 2004)، ص.8.

(2)– زهير عبد الكريم كايد، **الحكمانية: قضايا وتطبيقات**.(مصر:المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2003)، ص.119.

والمنظمات غير الحكومية وخصوصا منظمات المجتمع المدني بدور حيوي في جمع الموارد وتقديم الخدمات والاستثمار في البنى الأساسية[1].

فاللامركزية تتطلب تدعيم المجموعات المحلية– ولايات، بلديات – بصلاحيات كبيرة واستقلالية التسيير والمسؤولية والوسائل البشرية والمالية، حتى تسمح للسلطات المحلية بتحريك برامج عملها، فاللامركزية تشكل عاملا أساسيا في اختيار الأولويات والاستثمارات، وتسمح بالاستغلال الفعلي للثروات المحلية والتغطية السليمة للاحتياجات المحلية الضرورية.

إن تعزيز السلطات الوطنية للطاقات التنظيمية والفنية للجماعات المحلية سوف يساهم في زيادة الفعالية الاقتصادية للأشغال المحلية، كما أن البلديات التي تشارك مباشرة في تسيير شؤونها المحلية سوف تكون في موقع أحسن لتحريك السكان، وتعبئتهم حول المهام التي تخصهم ومن جهة ثانية، تُعنى اللامركزية بتشجيع تحويل مراكز القرارات العامة والخاصة ذات البعد الوطني، لصالح وحداتها لإنتاج السلع والخدمات أو الإنجاز على المستوى المحلي بتزويدها بالمهارات البشرية والثروات المالية المناسبة، ومن جهة ثالثة نجد أن تعزيز اللامركزية تساهم في تسيير النشاطات الاقتصادية على المستوى القطاعي، بتحميل المسؤولية التامة لأجهزة التسيير مدعمة باستقلالية حقيقية على مستوى وحدات الإنتاج، والتي سوف تسمح بتشجيع المبادرة الخلاقة لخلق مناصب شغل جديدة [2].

بعد أن تطرقنا إلى آليات إصلاح الدولة لتحقيق التنمية (المطلب الأول)، سنتطرق في هذا المطلب الثاني إلى آليات تفعيل القطاع الخاص:

المطلب الثاني: آليات تفعيل القطاع الخاص لتحقيق التنمية: عندما حصلت الجزائر على استقلالها السياسي كان القطاع الخارجي يخضع للقطاع الخاص الأجنبي، الذي كان يتبع بشكل

---

(1)– برنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **رؤية جديدة لنظام إدارة الدولة والمجتمع**.(نيويورك: شعبة إدارة التنمية والحاكمية 1997) ص.12.

(2) – حسن لطيف كاظم الزبيدي، **المرجع السابق**، ص.494.

مباشر الدولة الاستعمارية، ومن ثم كانت النظرة إلى القطاع الخاص تقترب من النظرة العدائية باعتباره مرتبطا بالحقبة الاستعمارية، ومن ثم كان اهتمام الدولة المستقلة السيطرة على القطاع الخارجي من قبل الدولة، بإعتباره يمثل رمزا هاما لاستقلالها الاقتصادي، وبالتالي كانت سياسات الاستيراد والتصدير تتحكم فيها الدولة بشكل مباشر، وكان تنظيم العلاقات الخارجية (التبادل التجاري السلعي والتحويلات الرأسمالية) يخضع مباشرة لإدارة الدولة المعنية[1].

ويشارك القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية للجزائر وفقا لسياسة اقتصادية الدولية حيث تم اختيار إستراتيجية التنمية الاشتراكية، واضطلاعها بمسؤولية تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع، فقد انحصر دوره عند تطبيق سياسة الاقتصاد الموجه.

و مع التغييرات العالمية كأزمة انخفاض أسعار المحروقات، وانهيار النموذج الاشتراكي وفشل المخططات التنموية على المستوى الداخلي، وتزايد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية (البطالة، التضخم، الديون)، والسياسة (صراع على السلطة داخل حزب جبهة التحرير الوطني) فتزايدت الحاجة لدور القطاع الخاص[2].

و لقد استفاد القطاع الخاص من دعم الدولة له، فتزايد دوره في التنمية، الأمر الذي ظهر جليا في تتبع دوره في الخطط الخماسية المتعاقبة التي بثتها الدولة حيث تحول دور الدولة من تقديم بعض السلع والخدمات، إلى دور أكبر في الإشراف والرقابة والمسائلة لضمان الاهتمام بتحقيق التنمية المتوازنة وتأكيد البعد الاجتماعي للاستثمار.

يعرف اليوم القطاع الخاص انتعاشا ساهم في التنمية، وهذا بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي فتحت المجال الواسع للمتعاملين الخواص بالاستثمار في قطاعات عدة، رافعين من نسبة القطاع الخاص إلى مستوى70% من النشاط في الجزائر. هذا ما أكده السيد مالك سراي الخبير الاقتصادي الذي قال:.. "إن الجزائر شهدت تحولات اقتصادية في الفترة الأخيرة، تجسد ذلك في

---

(1)– للمزيد عن القطاع الخاص، يرجى الاطلاع على: عيسى مرازقة، **القطاع الخاص والتنمية في الجزائر**، (رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006–2007).

(2)– أحمد شفيق، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية وآثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي**. (الجزائر: المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، مطبعة النور، 1999)، ص. 135.

تحسين القوانين الدالة على الاستثمار وتدعيم الشركات وهي الصورة المشرفة التي تظهر بها الجزائر اليوم والقطاع الخاص تحديدا في ظل إمكانيات إيجابية..."[1].

ولعل أخطر النتائج التي ترتبت على قيام الدولة الريعية؛ هي أنها وضعت تحت تصرفها مصادر الثروة الوطنية، وقد إنعكس ذلك على نحو يسمح للمصالح الخاصة والفئات الإجتماعية المختلفة بالحصول على قدر من إعادة التوزيع الريع، فإنتظام المجتمع في هيكل أشبه بهرم من الشرائح الريعية المتتابعة التي تحصل على مزايا خاصة نتيجة لوضعها المتميز، وهي تقوم بدورها بإعادة توزيع جزء منه لحلقات متتالية من الشرائح الريعية[2].

وهناك من يرى أن الحديث ينبغي أن ينصرف عن المجتمع الباحث عن الريع، بدلا عن المجتمع الريعي، ذلك أن نمط تدخل الدولة إضافة إلى البيئة الثقافية العامة، وجعل سلوك الوحدات الإقتصادية والأفراد أقرب إلى النموذج الباحث عن الريع، وليس الخالق للقيمة والنتيبجة هو تشوه النظام الإقتصادي وعلاقته بالمجتمع والدولة، فضلا عن الإختلالات البيئية في توزيع الثروة والسلطة داخل المجتمع الريعي[3].

ومن أهم مميزات القطاع الخاص في الجزائر أنه يتغذى وينمو بطريقة غير مباشرة من ميزانية الدولة الريعية، وبالتالي فإن التراكم المالي الذي يحققه القطاع الخاص يرتكز على تحويل الموارد من الدولة عن طريق النفقات العمومية، والدعم والزبائنية فقط، فهولا يتمتع باستقلالية مطلقة ولا نسبية عنها مقارنة بالقطاع العام، وبإدراج قطاع المحروقات لا يساهم في الدخل الوطني الخام ومع انهيار رأسمال النفط، وبداية الإصلاحات الاقتصادية أصبح الخطاب السياسي الرسمي

---

(1)- عبد المالك سراي،**القطاع الخاص يمثل 70 بالمئة من النشاط في الجزائر ، تم تصفح الموقع يوم** 2014/04/18 http://jazayr.com/news/pol/166----70------.html

(2)- جودة عبد الخالق، تعقيب، في: **القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي:** بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،**المرجع السابق**، ص.159.

(3)- حسن لطيف كاظم الزبيدي، **المرجع السابق**، ص.143.

يعترف بالقطاع الخاص على أنه سوف يساهم في التنمية الاقتصادية خصوصا مع تجسيد العديد من الإصلاحات الاقتصادية[1].

إلا أن هذه الإجراءات لم يستفد منها القطاع الخاص الإنتاجي، بل سمحت ببروز بورجوازية تهتم بالتجارة والمضاربة أكثر من الاستثمار الإنتاجي، الذي يحقق ويزيد من الثروة، هذا فضلا عن فئة مرتبطة بالنخبة الحاكمة، سواء من الناحية المصلحة المالية والاقتصادية المشتركة أو من حيث القرابة والجهوية[2].

وتأسيسا على ما تقدم أصبحت الدولة نتيجة هيمنتها على الريع الخارجي تتمتع بقوة إقتصادية أتاحت لها ترسنة القوة السياسية، فالسيطرة الإقتصادية التي تتمتع بها النخب الحاكمة في الجزائر، مكنتها من الإستحواذ على السيطرة السياسية، وجعلها تتمتع بقدر عالي من الإستقلال النسبي والتسلطية، ويمكنها من تعزيز إتجاهات التضخم الإداري، مما جعل القطاع الخاص الحقيقي المنتج والمساهم في التنمية يغيب، ولا يكون له دور حقيقي في العملية السياسية الديمقراطية، وفي المطالبة بالتأثير على القرار السياسي[3].

أولا- القطاع الخاص في ظل الحكم الراشد: إن أهم ما يميز القطاع الخاص في الجزائر أنه قطاع لا يملك القابلية على القيام بالمجازفات، التي لا يمكن التأمين عليها مسبقا حيث إعتمد القطاع الخاص في ظل الوفرة المالية بصورة واضحة على إنفاق الدولة من عائدات النفط[4]. فالجزائر تحتل المرتبة الواحد والثمانون(81) عالميا فيما يخص مؤشرات التنافسية العالمية[5].

---

(1)- باديس بن عيشة،"في نشأة الدولة والإقتصاد في الجزائر أية مقاربة للتحليل"؟ **مجلة الباحث**، 03،جامعة ورقلة الجزائر (2005) ص.144.

(2)- لولوة المطلق، **مساهمة كبرى مؤسسات القطاع الخاص وكبار رجال الأعمال في برامج التنمية والتشغيل**، (ورقة بحثية قدمت إلى:" المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل"، الرباط، 21-23 أكتوبر 2008)، ص.71.

(3)-حسن لطيف كاظم الزبيدي، **المرجع السابق**، ص148.

(4)- يوسف حميطوش، **التحرك نحو أليبرالية السياسية في الجزائر**،(ورقة بحث قدمت في: الملتقى الوطني حول التحولات السياسية والتنمية في الجزائر،واقع وتحديات،الجزائر، جامعة شلف،16 -17 ديسمبر، 2008)، ص.7.

(5)- World Economic Forum, **The Global Competitiveness**. (Report 2007-2008, Geneva 2007) p.p14-20.

وعليه فإن عملية تشجيع القطاع الخاص لكي يؤدي دورا متزايدا في التنمية الشاملة في الجزائر، لا ينبغي له أن يقترن عمليا بسياسة التخلي النهائي عن القطاع العام كإطار ممكن للتنمية، فالأجدر إقامة التوازن ما بين القطاعين العام والخاص لكي يؤدي دورا متكاملا لا متناقصا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، فمن جهة نجد أن مسؤولية القطاع العام ما تزال كبيرة إزاء ما تعانيه شرائح واسعة تعيش دون خط الفقر، ومن جهة أخرى فإن تشجيع القطاع الخاص في ظل الرقابة الدولية، يساعد على التطور وعلى إمتصاص أعداد كبيرة من الشباب في سن العمل، وعلى تنمية اليد العاملة، وعلى الحد من الهجرة إلى الخارج، أو النزوح من الريف إلى المدينة[1].

وتشير الخبرة التاريخية لتجارب التنمية في بعض بلدان آسيا أنها لم تكن متمحورة حول القطاع الخاص بشكل رئيسي، بل إعتمدت على كل من الدولة والقطاع الخاص من خلال استحداث جملة من المتغيرات لإشراك الدولة في عملية التخطيط الاقتصادي، في كوريا الجنوبية وأسست هيئة التخطيط التي لعبت دورا أساسيا في تنسيق السياسات، ولعبت دورا الموجه للقطاع الخاص[2]، وفي هذا الصدد يرى البروفيسور مايكل بورتر أن علاقة القطاع الخاص وتطوره في ظل الحكم الراشد يمر بثلاثة مراحل أساسية، وأن للحكومة أدوارا إيجابية مختلفة يجب أن تؤديها في كل مرحلة من هذه المراحل، وكلما تقدمت الدولة في هذه المراحل يقل الدور المباشر للحكومة، تدريجيا ويتعاظم بالمقابل دور القطاع الخاص في قيادة عجلة الاقتصاد والتنمية بشكل عام، وهذه المراحل هي[3]:

– المرحلة الأولى: يتمثل دور الحكومة في الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية بتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي على المستوى الكلي، وتفعيل سياسة السوق بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة .

– المرحلة الثانية: وهي مرحلة الاقتصاد المعتمدة على الاستثمار، فيتمثل دور الحكومة بأن عليها عمل ما بوسعها، إضافة إلى المؤسسات والأفراد للإنتقال من الاعتماد على عوامل الإنتاج

---

(1)–محمود عبد الفضيل، **المرجع السابق**، ص.178.

(2)– **المرجع نفسه**، ص.197.

(3)– زهير عبد الكريم كايد، **المرجع السابق**، ص ص.69–70.

الأساسية إلى عوامل الإنتاج المتخصصة، وخلق البيئة التحتية المناسبة لهذه المرحلة و في هذه المرحلة فإن دور الحكومة يتمثل في تركيز أولوياتها على البنية التحتية، ونوعيتها (الموانئ، الطرق، المطارات، الجسور، الاتصالات)، ووضع التشريعات اللازمة للانخراط في الاقتصاد العالمي.

– المرحلة الثالثة: ويتمثل دور الحكومة في التحول من اقتصاد مبني على الاستثمار إلى اقتصاد مبني على الابتكار، فيتطلب دورا حكوميا مباشرا في الرفع من مستوى الإبتكار من خلال الاستثمارات الحكومية الخاصة في مجالات البحث والتطور والتكوين والتعليم العالي وتحسين أسواق رأس المال وتحسين التشريعات، والأنظمة الداعمة لإنشاء المشاريع المعتمدة على التكنولوجية الحديثة، وفي هذه المرحلة نجد أن الشركات الخاصة تتبنى استراتيجيات عملها وفقا للتوجيهات العالمية لتوسع من أسواق عملها بشكل يقدم المجتمعات التي تنشأ بها، مثلما تغير من سياستها في تدريب وتعليم العاملين بها لتصبح أكثر كفاءة وفعالية، ليس على المستوى المحلي بل العالمي أيضا، ويذكر بوتر أن التنمية الاقتصادية الناجحة هي عملية تطوير متعاقبة يتواجد فيها قطاع الأعمال و البيئة الداعمة له لتقوية طرق الإنتاج و التنافس الحديثة[1].

إن عملية الاختيار بين القطاعين العام والخاص يجب أن تتعدى كونها عملية سياسية أو تكنوقراطية إلى اعتبارها عملية مجتمعة، ينبغي أن تخضع عملية الاختيار إلى أسس عملية (براغماتية) بمعنى آخر، أن تجمع عمليتا الاختيار والتقييم اعتبارات الجدوى الاقتصادية إلى جانب الجدوى الاجتماعية والحضارية والسياسية، أي الاهتمام بالمنافع المادية إلى جانب ما تقدمه المؤسسات من منافع قيمة حضارية وطنية وفوقية تساعد على تعبئة الجماهير[2].

ويمكن تبيان أهم المنافع الاقتصادية التي تتحقق نتيجة مشاركة القطاع الخاص والتي تعتبر مجالا مشتركا بين القطاع الخاص والدولة، فيما يلي:

---

(1)- **المرجع نفسه**، ص70.

(2)- بيان هاني حرب،"**دور القطاع الخاص في دعم التشغيل وتنمية الموارد البشرية في الوطن العربي**"،(ورقة بحث قدمت في المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل، الرباط، المغرب،21-23أوكتوبر2008)،ص.11.

1- المشاركة في تحقيق التنمية عن طريق السماح للقطاع الخاص بتأسيس أو المشاركة في مشروعات البني الأساسية كجزء من دوره في عملية التنمية، ليأخذ هذا الدور أبعادا جديدة في المدى المتوسط والطويل[1].

2- توفير الموارد المالية: حيث يمكن للقطاع الخاص الإسهام في عملية التنمية من خلال رأس ماله الخاص، أو عن طريق رؤوس الأموال الأجنبية أو إيجاد شركاء ممولين بحكم ما يتمتع به من مرونة في التعامل مع مؤسسات الاستثمار وبيوتات التمويل الدولية[2].

3- المساهمة في التنمية التقنية: وهذا راجع إلى مرونة القطاع الخاص في هذا المجال بما يخفف الضغط عن كاهل الدولة ويساعدها في تحقيق التنمية التقنية.

4- يمكن للقطاع الخاص واتساع دوره في عملية التنمية دعما لعملية التطور الديمقراطي من خلال خلق مجال اقتصادي مستقل عن سيطرة الدولة، مما يحد من قدرتها على التسلط واستتباع المواطنين، كما إن هذا التطور يسهم في تقوية بعض تنظيمات المجتمع المدني وتأكيد استقلاليتها عن الدولة، وغالبا ما يكون تأثيره في الحياة الاقتصادية مصحوبا بسعيه للقيام بدور مؤثر في الحياة السياسية، وهو ما يعني خلق ضغوط على النظام الحاكم من أجل مؤسسة المشاركة السياسية وترسيخ مبادئ الديمقراطية[3].

5- خلق شراكة عادلة بين القطاعين العام والخاص بهدف تحقيق التكامل بينهما يسمح لدولة بمواصلة دورها الفاعل، ويؤمن للقطاع الخاص مشاركة أوسع في عملية التنمية، ولتحقيق عملية المشاركة يتعين إجراء عملية الخوصصة العقلانية، تخضع فيها المشروعات لعمليات التقويم الاقتصادية والاجتماعية، تسبقها عملية تحديد ما يمكن لكل من الدولة والقطاع الخاص القيام به.

ويمكن أن تأتى عملية المشاركة من خلال طرق عديدة كإقامة المشاريع الجديدة من قبل الدولة والقطاع الخاص، أو المشاركة في ملكية وإدارة وتشغيل المشروعات القائمة سواء كانت

---

(1)- رمضان الشراح،" نحو دور أفضل للقطاع الخاص في تفعيل توطين العمالة الخليجية:حالة الكويت"،**مجلة العمل العربي**،84 (جويلية،أوت،سيبتمبر 2008)، ص.34.

(2)- زهير عبد الكريم كايد، **المرجع السابق**، ص.75.

- Joan,Corkery (ed), **Governance: Concepts and Applications**, (Brussels: International Institute)3(.,1999),p.173 for Administrative Studie,

الإدارة بيد الدولة لإعتبارات إستراتجية أو اقتصادية أو اجتماعية، أو كانت بيد القطاع الخاص هذه الشراكة ينبغي أن تكون محكومة بمبدأي العدالة والكفاءة في داخل الاقتصاد الوطني وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق الخارجية[1].

وتعمل الدولة لإيجاد البيئة المحفزة للقطاع الخاص من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، يحتاج القطاع الخاص لحوافز اقتصادية بالدرجة الأولى تجعله أكثر إقبالا على الاستثمار المنتج وأكثر استعدادا للمخاطرة، وتشجعه على النمو وخلق فرص عمل جديدة وتوفير المناخ الملائم لمبادرات القطاع الخاص فضلا عن توفير البني الأساسية اللازمة، والتسهيلات الفعالة في مجالات الاستثمار والتجارة، تمهيدا لحشد جهود هذا القطاع في نطاق بيئة اقتصادية محفزة للإبداع والمنافسة، فسياسة الدولة الاقتصادية تشكل عنصرا حاسما في تهيئة البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص[2].

ثانيا- طرح بعض الإتجاهات للمعالجة في إطار إرساء دعائم التنمية المستدامة: من خلال ما سبق تبين أن القطاع الخاص يعاني من مشاكل مختلفة، والتي تتطلب معالجات متناسبة مع المميزات الخاصة لكل جزء من هذا القطاع، ولكن لا يعني أن المعالجات يمكن أن توضع خارج رؤية شاملة لما يجب القيام به لتنشيط القطاع ككل، وزيادة دوره ومستوى أدائه في التنمية الإقتصادية، فقد يكون المطلوب إذن:

- تحسين نوعية العلاقة بين القطاع العام والخاص: إن العلاقة بين القطاع الخاص والدولة يجب أن تصبح شفافة لتأمين جو تنافسي سليم لا يشوبها علاقات مشبوهة، من أجل الحفاظ على مواقع مميزة لبعض المجموعات.

فمبادئ الحكم المؤسسي والمساءلة والشفافية يجب أن تطبق بشكل صارم ليس فقط على أعمال الدولة على حِدى، وأعمال القطاع الخاص على حِدى، بل أيضاً على نوعية العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص لكي تصبح علاقة تهدف إلى الصالح العام عبر تطوير رؤية تنموية طويلة

---

(1)- عبد الحسين محمد جواد،"مشاريع البنية الأساسية ميدان للعمل المشترك بين الدولة والقطاع الخاص"، **مجلة العمران العربي** 40،(أوت1999)، ص.63.

)2(Joan,Corkery, **Op.Cit**,p.174 -.

الأمد، وإستراتيجية للعمل من أجل انتشال الاقتصاديات من حالة التنمية الناقصة أو المشوهة إلى حالة التنمية الشاملة المستدامة[1].

وهذا يعني اعتناء كل من الدولة والمجموعات الرئيسة المهيمنة على القطاع الخاص بالأجزاء الأخرى من القطاع الخاص لتأمين ظروف نهضتها، كما يعني زيادة الوعي في مسؤوليات القطاع الخاص في خلق فرص العمل، واستخدام الكفاءات البشرية، ووقف هجرة الأدمغة[2].

ب- العمل من أجل تعبئة الموارد البشرية وإرساء دعائم التنمية المستدامة: إن البطالة وهجرة الأدمغة هما العنصران الرئيسيان اللذان يميزان سلبيا الاقتصاد الجزائري ويعيق التنمية والأداء الاقتصادي، لذلك لابد من وضع سياسات اقتصادية عبر الحوار المتواصل والشفاف بين منظمات أرباب العمل، والمهن الحرة والنقابات وأجهزة الدولة بما فيها البلديات والهيئات المحلية والمؤسسات التربوية للقضاء على هاتين الظاهرتين السلبيتين وهذا ما يجب فعله تماما في إرساء دعائم التنمية المستدامة[3].

وهناك الكثير من التجارب الناجحة في الدول الصناعية كما في الأقطار النامية وتضمن هذه التجارب إقامة شراكة بين كل أطراف المعادلة التنموية (المذكورة سابقا)، وخاصة على الصعيد المنطقي للقضاء على البطالة وللحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، أي الحيلولة دون استغلالها بطريقة عشوائية سواء من قبل القطاع الخاص، أو مؤسسات القطاع العام العاملة في مجال الإنتاج، وكذلك لإنشاء نشاطات تنموية جديدة ترفع من مستوى المعيشة، وإشراك المؤسسات التربوية والجامعية والمهنية، على أن تكون طرفا أساسيا في الصيغ التعاقدية لشراكة مع القطاع الخاص المحلي أو الشركات الأجنبية لتعدل من برامجها ومناهجها لتتكيف مع احتياجات القطاع الخاص، كما عليها أن تعرض على القطاع الخاص خدماتها في مجال الأبحاث والتطوير وتحسين جودة الإنتاج، وعلى الدولة والهيئات المحلية أن تساعد على إقامة مثل هذه الروابط ليس فقط بين

---

(1)- بيان هاني حرب، **المرجع السابق**، ص15.

(2)-عبد الحسين محمد جواد، **المرجع السابق**، ص65.

(3)- بيان هاني حرب، **المرجع السابق**، ص15.

القطاع التربوي والجزء المتطور من القطاع الخاص، وإنما أيضا بين الأجزاء المختلفة من القطاع الخاص، وبين كل هذه الأجزاء والقطاع التعليمي[1].

وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى ظاهرتين مهمتين سلبيتين يجب التغلب عليهما[2]:

الأولى: تتعلق بقصور الأنظمة المالية و النقدية والمصرفية.

الثانية: تتعلق بقصور السياسات الضريبية.

إن السياسات المالية ليست هادفة إلى تشجيع توظيف المدخرات في المجالات التي تدعم التنمية المستدامة، التي لا تتناسب وعادات ومعايير منح التمويلات من قبل المؤسسات المصرفية والمالية والمحلية. فهذه المؤسسات تتخصص بشكل شبه حصري في تمويل المشاريع التجارية والعقارية والسياحية بالأساليب التقليدية. وكما هو معلوم لا تتوفر في الجزائر ما يسمى بالرأسمال المغامر أو الريادي الطابع، كما لا تتوفر أساليب التمويل للنشاطات العلمية والتقنية[3].

أما المجال الضريبي، فإن السياسات المعمول بها حاليا لا تكيف الأنظمة الضريبية إلى مقتضيات تعبئة الموارد البشرية، وإرساء دعائم التنمية المستدامة، بل هي أنظمة تقليدية جامدة تعني أليا من ضريبة الدخل (في بعض الحالات) نشاطات استثمارية جديدة، وليس النشاطات القائمة، وذلك بغض النظر عن نوعية الاستثمار ومفعولها التنموي العام، وهذه الإعفاءات التي تمنح دون أن يكون للقطاع الخاص والعام نظرة تنموية مشتركة وشاملة حولها تؤدي إلى نوع من النشوة في التكامل المطلوب للنمو الاقتصادي، وتعزيز الاتجاه في الاستثمار في المجالات والقطاعات التقليدية، مثل التجارة الداخلية والسياحة والعقارات والنقل[4].

المطلب الثالث: آليات تفعيل المجتمع المدني لتحقيق التنمية: لعل من أهم سمات التطور الحاصل في نظرية الدولة في العقدين الآخرين، بروز وتزايد دور مؤسسات المجتمع المدني أو المنظمات

---

(1)- محمودعبد الفضيل، **المرجع السابق**، ص.175.

(2)- بيان هاني حرب، **المرجع السابق**، ص.16.

(3)- محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص.146.

(4)- محمد السعيد إدريس، **المرجع نفسه**، ص.147.

غير الحكومية، ومن أهم ما يتميز به هذا التطور في الوقت ذاته أنه يطال الدول جميعا أيا كان نصيبها من التنمية والتقدم وبغض النظر عن تفاوتها في الحجم والقوة والمكانة.

وبعبارة أخرى، شهد العقدان الأخيران من القرن الماضي تظافر مجموعة من العوامل من بينها إجراءات التقشف والضغوط التي عانت منها الميزانيات العامة للدول، وما صاحب ذلك وترتب عليه من عجز الحكومات ومعها القطاع الخاص عن تقديم وتيسير الخدمات العامة. فضلا عن التقدم الصناعي والتكنولوجي الهائل وما تمخض عنه من قضايا ومشكلات جديدة وعقدة في مجالات البيئية والعمالة، الفقر، الأوبئة. تضافرت هذه العوامل مع غيرها لتجعل من قيام قطاع ثالث يتوسط القطاعين الحكومي والخاص، يسمى بالمنظمات غير الحكومية، أحد السمات البارزة في التطور السياسي والاجتماعي الذي أصاب مؤسسة الدولة في المجالين الداخلي والدولي.

ومكن أهم القضايا والأزمات التي وقفت الحكومات والقطاع الخاص دون حسمها في الكثير من الدول هي قضية التنمية. فما هو المجتمع المدني؟ وما دوره في تحقيق التنمية؟ وكيف يمكن تفعيل ذلك؟

أولا- نماذج عن دور التنظيمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية: تؤثر مؤسسات المجتمع المدني بشكل خاص في التنمية الاقتصادية و السياسية والاجتماعية، عندما تعمل بالتعاون مع قطاع الحكومة والقطاع الخاص، من خلال تبنى البرامج والسياسات الاقتصادية التي تسعى لتقليل من حد البطالة، كما أن اتحادات العمال والنقابات المهنية، جمعيات رجال الأعمال، الجمعيات الصناعية جماعات الاهتمام بالسياسات العامة، الصحافة والإعلام كلها تساهم وتؤدي دورا هاما في خلق الظروف الاجتماعية المساهمة في تنمية سوق العمل[1].

فمثلا في دول إمريكا اللاتينية وشرق أوروبا عملت اتحادات العمل على حماية الوظائف للعاملين خلال تحويل الملكية من الحكومة إلى القطاع الخاص، من خلال مشاركة الاتحادات العمالية ومماثليها في اتخاذ القرارات الخاصة بإعادة هيكلة المشاريع التي تم تخصيصها، كما أدت مؤسسات المجتمع المدني الممثلة لأصحاب العمل دورا هاما في زيادة الشفافية والقدرة على التنبؤ

(1)-زهير عبد الكريم كايد، **المرجع السابق**، ص.76.

لخدمة المستثمرين بشكل واسع، كما زودت القطاع الحكومي والقطاع الخاص بالرأي والنصح حول الإجراءات اللازمة عن أثر الخصخصة، وإنشاء البرامج لترويج لتنمية المشاريع الصغيرة[1].

وظهرت العديد من الأبحاث المدنية الأكاديمية التي تؤكد على دور المجتمع المدني في المساهمة في التنمية، كالبحث الميداني للأكاديمي الأمريكي "روبرت بوتنام "الذي ركز على ايطاليا بعنوان جعل الديمقراطية تعمل، وخلص إلى أن الحكومة الرشيدة تحقق بواسطة وجود قطاع تطوعي، والتي بواسطتها يتم تكوين رأسمال اجتماعي، الذي شرح من خلاله دور التكافل الاجتماعي في أحداث التنمية المتواصلة التي عرفتها ايطاليا[2].

و المقصود برأسمال الاجتماعي هنا، هو ما يعرف في بعض البلدان العربية بجمعيات الادخار"الدوارة"، والتي تقوم عن طريق مساهمات أعضاء الجمعية بدفع مبلغ معين لأحد أفرادها للبدء في مشروع معين.

لقد وجد بوتنام أن العديد من المشاريع في ايطاليا بدأت بهذه الصيغة، من خلال تعقب وتفحص تجارب العديد من الدول التي يتميز فيها النشاط الجمعوي بالحيوية والفعالية، لاسيما في البلدان المتقدمة، فيلاحظ مدى تعاظم دور تنظيمات المجتمع المدني في تنمية الخبرات المحلية لخدمة المواطن من خلال انجاز مشاريع مختلفة تكون مصدر لتوفر مناصب شغل، فإن ذلك ينعكس إيجابا على الإدماج الحقيقي للعديد من الفئات الاجتماعية المقصية والمهمشة في العملية التنموية، التي تعد وسيلة هامة لإرساء قواعد الاستقرار السياسي و السلم الاجتماعي[3].

كما يساهم المجتمع المدني في تحقيق فوائد إضافية ومنها الاستعانة بالموطنين لتحقيق هدف تنمية الموارد البشرية، وخير مثال على ذلك تجربة جمعية اقرأ، التي تعد فعالة لمحاربة الأمية في

---

(1)- منصوري كمال وخليفي عيسى، "المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية ودورها في إنعاش سوق العمل".(ورقة بحث قدمت في الندوة العربية حول البطالة، معالجتها وأثرها على المجتمع.ج2، الجزائر، جامعة سعد دحلب،26-28 أفريل2006) ص.241.

(2)- زهير عبد الكريم كايد، **المرجع السابق**، ص.77.

(3)-صالح زياني،"واقع وأفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي"، **مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية**،9،(جانفي2004)، ص.74.

الجزائر، حركة الإرشاد والإصلاح ودورها في حفظ القرآن وتربية الأجيال والحفاظ على مقومات الأمة.

ومن ضمن هذه الفوائد مساهمتها في ترقية مشاركة المواطنين في الحياة المحلية وبالتالي تمكنيهم من تقييم و إعادة النظر الذي يمارسه منتخبيهم في طرح همومهم وقضاياهم بل تؤدي إلى إعادة النظر في صياغة علاقة جديدة بين هؤلاء المواطنين وممثليهم، صياغة تأخذ في الإعتبار الحق في إبداء الرأي ومراقبة ممثليهم و تحديد الحاجات وتهيئة المشاريع [1].

كما يساهم المجتمع المدني في تحقيق التنمية من خلال عدة مستويات منها: قوة عمل داخل المنظمات والجمعيات. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تشير الإحصائيات لسنة 2003 أن 1514972 منظمة وجمعية وقفية توظف7.7 مليون بصفة دائمة، بينما بلغت إيراداتها حوالي 212 مليار دولار أمريكي إضافة إلى 90 مليون متطوع في جميع الأعمال الدينية والإغاثية والإنسانية بواقع 5 ساعات عمل أسبوعيا والتطوع في جميع التخصصات.

كما تشكل منظمات المجتمع المدني قوة اقتصادية كبرى، فهي توظف 11.8 مليون عامل في سبع دول(الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا المجر، اليابان) حيث يقوم بتوفير وظيفة واحدة من ضمن كل 20 وظيفة، وأن النفقات الجارية لقطاع المجتمع المدني في سبع دول كبرى هي 601 بليون دولار أمريكي وهو يساوي 5 من الناتج المحلي[2].

ففي أواخر السبعينيات من القرن الماضي، قامت العديد من تنظيمات المجتمع المدني بتنفيذ مشاريع وفق أسلوب تنمية المجتمع المحلي في مجالات متنوعة، والتي تؤدي إلى زيادة القدرة المحلية على مواجهة الاحتياجات والسيطرة على الموارد الضرورية لتحقيق التنمية المتواصلة، ومن بين المشاريع التي تساهم في خلق فرص عمل نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

1- مشروع برنامج أمانة اختيار ماليزيا: وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من تنظيمات المجتمع المدني، ويهدف إلى تقليل الفقر عن طريق تمويل المشاريع بدون فائدة[3].

---

(1)- زهير عبد الكريم كايد، **المرجع السابق**، ص.78.

(2)- منصوري كمال وخليفي عيسى، **المرجع السابق**، ص.242.

(3)- محمد شريف بشير،كيف تهزم الفقر؟ تم تصفح الموقع يوم2014/05/02.

2- مشروع الوقف العالمي للفقر: تبنته منظمة فينكآ تهدف إلى منح قروض صغيرة تتراوح بين 50 و300 دولار أمريكي، ونشطت بتقديم الخدمات المصرفية في21 بلد خلال 18 سنة وفي عام 2002 قامت بتوزيع أكثرمن120 مليون دولار على شكل قروض بمعدل 250 دولار للقرض الواحد[1].

3- توفير الإئتمان بشروط ميسرة، مما يتطلب تنمية وعي الشباب البطال بكيفية الحصول على الإئتمان، والتعامل معه وسبل وضع وتنفيذ المشروعات الخاصة، مع وجود أشكال أخرى من الدعم والحوافز التي يشجع الشباب على إنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في القائم منها ويتطلب ذلك بصفة أساسية العمل على التوسع في الائتمان للفقراء، ومتابعتهم بصفة مستمرة حال حصولهم على الإئتمان، ولابد من تغيير معايير الجدارة والاستحقاق الائتمانية لكي تتناسب مع ظروف الشاب البطال، وعدم زيادة شرط الائتمان التي قد تصل إلى حرمانهم منه كما يجب السعي إلى مركزية مؤسسات الإئتمان، وذلك حسب ما أكدته التجارب العالمية الناجحة[2].

ويمكن في هذا المجال الإستفادة من تجربة بنك الفقراء ببنغلادش، والذي بدأ في قرية عام1976 بدعم من البروفيسور محمد يونس لمساعدة الفقراء بقروض بضمانات شخصية منه وكانت معدلات السداد أعلى من 99% وتحول المشروع إلى بنك 1983 من خلال تشكيل الأفراد كمجموعات الضامنة، وكان هناك نوع من الإدخار الإجباري على المقترضين بمبلغ ضئيل أسبوعيا لمواجهة القروض غير المسدودة.

و كذلك مشروع مظلة المشروعات الصغيرة، الذي تموله بعض المنظمات في مصر يهدف إلى تنمية المجتمع عن طريق تمويل مشروعات في مجالات عدة. ويمكن أن تكون تلك التوصيات

---

http://www.balagh.com/mosoa/eqtsad/zs1eba2x.htm

(1)- ياسر عبد الكريم الحوراني،"تجربة الوقف في إطار عالمي".**مجلة أوقاف**،6، (جويلية2004) ص.187.

(2)- محمد أحمد علي العدوي،"**مؤسسات المجتمع المدني وسياسات التنمية الشاملة: دراسة حالة المؤسسات والجمعيات الخيرية**" (بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي 20-22جانفي 2008) ص. 17.

الموجهة للحكومة أو البنوك وكذلك منظمات المجتمع المدني أو بعض الأفراد القادرين في المجتمع، أو شراكة بين كل ما سبق[1].

4- السماح ببعض الأنشطة في بعض المناطق من تنظيمها، ودخول الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص كشريك في تلك المشروعات والأنشطة وتسيير تمويلها.

ويمكن في هذا الإطار الاستفادة من التوصيات العالمية بشأن دعم المشروعات الصغيرة وعمالة القطاع غير الرسمي من خلال إصلاح النظام الإئتماني، وتقديم الحوافز المالية ووجود إطار قانوني سليم وميسر للعاملين في هذا القطاع بوجه عام، ومنحه تخفيضات ضريبية وذلك في إطار دعم تقديم نظام السوق لفرص عمل الجماعات المهمشة والفقراء وعدم إستبعادهم نهائيا من سوق العمل، كما حدث في العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء مثل فرنسا والمملكة المتحدة، وإنخفاض معدل نمو العمالة في الدول النامية منذ التسعينات عن نصف معدل النمو الإقتصادي[2].

5- إدماج القطاع غير الرسمي في الإقتصاد الوطني، والبدء في وضع تنظيمات وقواعد لتحسين الإنتاجية في هذا القطاع، ورفع مستوى السلع والخدمات من خلاله وتنظيم مسألة العمالة في هذا القطاع سواء داخل المناطق النائية أو خارجها، نظرا للنسبة الهائلة التي تعمل في هذا القطاع من سكان وعدم الإستقرار والموسمية التي تتسم بها بعض هذه المهن أو الحرف[3].

6- إقامة الشراكة اللازمة بين الدولة والمجالس المحلية المنتخبة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وإقامة حوار متصل حول مشروعات يبدأ من خلالها التخفيف من حدة البطالة والفقر لأكثر السكان معاناة في تلك المناطق، والتعبير عن رغبات السكان في المشاركة في عمل

---

(1)- مصطفى محمود محمد عبد العالي عبد السلام،"**دور الجمعيات الخيرية الإسلامية في تخفيف حدة الفقر مع مقترح لإنشاء بنك الفقراء**"،(بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي20 - 22 جانفي2008) ص ص.21-22.

(2)- تركي بن محمد اليحي،"**تمويل إنشاء الأوقاف الإستثمارية عن طريق القرض الحسن**"،(بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي 20-22جانفي 2008)، ص.9.

(3)- محمد أحمد علي العدوي، **المرجع السابق**، ص.19.

جاد للإرتقاء بأوضاعهم والتخفيف من الفقر بالبدء في تنفيذ برامج صغيرة ومحدودة تكون نواة لبرنامج أكبر وأوسع في تلك المناطق أوعلي المستوى الوطني[1].

7- كما تقوم العديد من تنظيمات المجتمع المدني بتنمية القدرات بتقديم أنشطة التدريب المهني، باعتباره الشرط الضروري لاكتساب المهارات، و بالتالي إمكانية الحصول على فرص العمل، حيث أن 74 % من المنظمات في مصر تساعد المتدربين على إيجاد فرص العمل وربطها بحوافز للعمالة والإنتاج وتشجيع المتميزين في التدريب من السكان على إنشاء مراكز مماثلة، أوالقيام بالمشروعات الخاصة المدعمة من جهات حكومية أو غير الحكومية محلية أو دولية، ويمكن أن تقوم المؤسسات والجمعيات الخيرية بدور أساسي في هذا المجال[2].

8- التنمية البشرية: إن مشكلة التنمية لا تكمن في قلة الموارد المادية وإنما في كيفية استغلال تلك الموارد، وهذه الكيفية تتوقف بدورها على طبيعة ونوعية البشر الذين يقومون باستغلالها، ولذا فإن الاستثمار الحقيقي لابد أن يتم في الثروة البشرية ليس المادية فقط وهنا تبرز أهمية المجتمع المدني في القيام بهذا النوع من الاستثمار، حيث يتم من خلال منظماته تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء على الحكومة، حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي في التنفيذ برنامج وخطى التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية[3].

9-تجميع المصالح: حيث يتم من خلال مؤسساته بلورة مواقف جماعية من القضايا و التحولات التي تواجها وتعمل على تنظيمهم لجعلهم قوة التأثير في السياسة العامة لضمان مصالحهم وحل مشاكلهم .

---

(1)- أحمد إبراهيم ملاوي،"**دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة**"،(بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي 20-22جانفي 2008)، ص.21.

(2)- خالد علي جاسم الكنزي، **تنمية الموارد البشرية وأهميتها في المؤسسات الخيرية**"،(بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي 20-22جانفي 2008)، ص.18.

(3)- زهير عبد الكريم كايد، **المرجع السابق**، ص.79.

خاتمة الفصل: حاولت الدراسة في هذا الفصل عرض وتقييم أداء الدولة الجزائرية في محاولة تحقيق التنمية في فترات متباينة من حيث الأداء، حيث كشف تدخل الدولة في العملية التنموية، و الذي كان مرهون بالظروف الداخلية بالإضافة إلى الظروف الدولية المساعدة، ويمكن عرض النتائج التالية:

– كشفت الملامح الأولى للإجراءات المتخذة عقب الاستقلال، عن نية الدولة في التكفل بالمسألة الاجتماعية، بالشكل الذي أدى إلى زيادة تدخلها في الحياة السياسية والاقتصادية، وقد سمح ذلك للنخب الصاعدة الجديدة بتدعيم مواقعها في وقت عبرت فيه طريقة اشتغال السلطة عن إقصاء وتهميش بقية الطبقات الشعبية.

– سمحت الإجراءات المتبعة من أجل إنجاح الإستراتيجية التنموية الجزائرية باستحواذ أجهزة الدولة على مقدرات الاقتصاد الوطني، والتحكم في مختلف الأنشطة الاقتصادية فعزز ذلك تركيز السلطة في أيدي النخبة الحاكمة ، وتكريس نمط محدد للحكم والسيطرة، وهو النمط العسكري البيروقراطي.

– إن حرص السلطات على تنفيذ البرامج التنموية لم يرافقه نفس الحرص فيما يخص التنفيذ وإكمال مسار الإصلاحات الذي شرع فيه خلال فترة التسعينات، بالإضافة إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي المخصص للتجهيز في ظل ظروف اقتصادية تتسم بنقص الكفاءة وفعالية القطاع الصناعي، وعدم مسايرة المنظومة المصرفية والأجهزة الإدارية الحكومية للتطورات الاقتصادية أَدَّى حتما إلى التقليل من النتائج المترتبة عن هذا الإنفاق.

تأسيسا على ما تقدم نجد إخفاق الدولة في انجاز المهام المطروحة عليها، من منظور التنمية الاجتماعية، ومن منظور الوفاء بشروط مكانة دولية تضعها في الحسبان عند صياغة القرارات والعلاقات الدولية. ويجد هذا الإخفاق دليله في شواهد كثيرة لعل أكثرها خطرا الفجوة المعرفية والعلمية بيننا وبين الكثير من الدول، والإخفاق في إعداد البشر مهاريا وصحيا وحضاريا وسياسيا.

وهو إخفاق يدلل عليه تزايد معدلات البطالة وصورها بين هيكلية ومؤقتة وسافرة ومقنعة، وانخفاض إنتاجية العمل، وتزايد أعداد العاملين في القطاع غير المنظم الذي لا يستند إلى أي قواعد في توفير شروط العمل وظروفه وعوائده من أجور وتأمينات ومعاشات وما إلى ذلك، ولهذا تتزايد معدلات الإفقار والتهميش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل لا توجد أمام المواطن بدائل آمنة ومستقرة في وقت حاصرت فيه سلطة الدولة منظمات المجتمع المدني، فهي حاضرة تختلط وتمتزج داخلها آليات الترغيب والترهيب والاحتواء والتهميش.

فلا يوجد أحزاب سياسية فاعلة تستطيع أن تشارك في الصراع السياسي، وتغير السلطة، وتفرض تداولها. ولا يختلف الأمر بالنسبة للنقابات المهنية والعمالية، فهي محاصرة وخاضعة لضغط السلطة، ومتأثرة بجماعات المصالح التي تسيطر عليها مما جعلها تنظيمات بيروقراطية محدودة الفاعلية. تمارس أدوارا تجعلها أشبه ما تكون جزءا من جهاز الدولة وان بدت مستقلة عنه.

إن غياب القوانين وآليات السياسة والمؤسسات اللازمة لضمان حق المواطن بالتمتع بالمشاركة السياسية والحريات وحقوق الإنسان، أنتج في المحصلة عجز المواطن عن قيامه بدور أساسي في عملية التنمية وتقصير المؤسسات الحكومية والمدنية في إحداث أو استكمال التنمية البشرية الفاعلة.

الخاتمة:

أوردنا فيما سبق مؤشرات الأداء التنموي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وبينا من خلال تلكم المؤشرات مظاهر الخلل والاختلال التي أفرزها نموذج التنمية والتحديث التي تبنته الدولة خلال أكثر من خمسة عقود، فالنمو في الدخل والثروة كان ومازال مختلا في توزيعه ويكاد يتخذ صورة معاكسة لتوزيع السكان داخل الدولة، كما لم تعكس مسيرة التنمية تبدلات ايجابية تشمل توسيع وتنويع لقاعدة الإنتاج السلعي، والأهم أنها أفرزت تبعية متزايدة للنظام الرأسمالي العالمي وقواه الكبرى بما ينطوي عليه من انعكاسات تهدد الأمن القومي، في الحاضر والمستقبل وخاصة مجال الأمن الغذائي والعسكري.

وهنا يمكن أن ندعي حدوث أزمة التنمية في الجزائر، التي تتمثل في تبدد مكاسب الاستقلال السياسي وأحلام التقدم والاستقلال الاقتصادي، بعدما ظهر أن ما تحقق طوال العقود الأربع الماضية لم تكن تنمية تنهض بالواقع الجزائري وتضعه في المكان الذي يستحقه، فالفقر والحرمان في مقابل الإفراط في الاستهلاك وتبديد الموارد وإفساد البيئة كلها مظاهر لازمت التنمية.

كما ينفرد نمط الدولة في أنه اتخذ طابعا مشوها تحت تأثير أساليب النقل المشوه لنماذج وأنماط الدولة الحديثة. وارتبط هذا بتشوه البنى الاجتماعية والاقتصادية فترك كل منها أثره في الآخر، وبات الكل يعكس حالة من التشوه المركب للدولة والاقتصاد والمجتمع المدني. الأمر الذي ترك أثره في تشكيل سمات الدولة والتي تشكل محددات أساسية لدورها الاقتصادي والاجتماعي والإيديولوجي، وأصبحت هذه السمات مشاكل تعيق إشكالية دورها فتؤشر إلى حد ما على مساره بحيث قاد في ما بعد الاستقلال إلى تحكم الدولة في المجتمع والاقتصاد معا. وعمق من أزمتها وأدخلها في حلقة لا فكاك منها من التخلف والتأخر المولدين لذاتها.

لقد أطلقت الدولة الجزائرية صبيحة الاستقلال وعودها بالتنمية ونذرت نفسها لمهام عظيمة لكنها قصرت كثيرا في انجاز ما وعدت به، وتراجعت عن الاقتصاد وتناست وعد التنمية بعد إخفاق ذريع، فالنمو الحاصل والعمل المنجز لم يكن تنمية للتقدم بقدر ما كان تنمية للتخلف والتشوه الاقتصادي. فلا غرابة أن الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة يعاني من علات كثيرة وتبدو أضعف من أن تواجه ما يعد به الزمن الأتي من تحولات ثورية، وبدأت بوادرها مع تصاعد صيحات العولمة وظهور مجتمع المعلومات، وتنامي نشاط الشركات المتعددة الجنسيات وتزايد دور المؤسسات المالية والنقدية الدولية. فضلا عن تحديات داخلية وخارجية التي تواجهها الدولة الجزائرية. وتبعا لمضامين الأطروحة نوضح التالي:

1- إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كان له ما يبرره سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعسكريا فجاء هذا التدخل هو الآخر منفصلا عن التاريخ، وغير مكتسب لتلك الخصائص التقدمية التي اكتسبها دور الدولة في الدول الرأسمالية المتقدمة. فلم تعمل الدولة في الجزائر باتجاه ترشيد دورها وعقلنته، بل عملت على إختيار أهداف أكبر من إمكانات اقتصاداتها ولم تأخذ بعين الاعتبار قيود البيئة الدولية فكانت مفرطة في تفاؤلها وغير مقدرة لحجم الوعود التي أطلقتها.

2- وفي ظل تفاقم هذه الإشكالية التي يثيرها دور الدولة، وبروز مؤثرات التغيير العالمي تقف الدولة عند مفترق الطرق دون أن تحظى بمهلة الاختيار، فمضامين التغير العالمي التي تتوالى نوازلها تضع الدولة في وضع لا تحسد عليه، وهي عاجزة عن التجاوب مع سرعة التغيير وعمقه وما قد يصيبها منه.

3- إن الاستثمارات في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، لم تؤد دورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات، وكذلك لم تؤد دورها الفعال في امتصاص البطالة عدا بنسبة ضئيلة. ويبقى الدور الريادي للاستثمارات في قطاع المحروقات، ليأخذ نصيب الأسد، خاصة من الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة مع المتعاملين الأجانب.

4- سياسات التنمية في الجزائر مرتبط بأسعار المحروقات من خلال العرض السابق للإستراتيجية التنموية، فنلاحظ تدخل الدولة وانسحابها وعودتها من جديد كان مرتبط بارتفاع وانخفاض أسعاره.

تتسم الدولة في الجزائر بمجموعة من السمات:

-إن الدولة كما هي عليه خلال العقود الماضية عاجزة عن التواصل مع التغيير العالمي وأضعف من أن تواجه أثار التغيير من جميع الجوانب، وبقاء الدولة كما هي : بيروقراطية تسلطية، غير ديمقراطية، مركزية، متضخمة، تابعة، غير مستقرة. فإن صور النجاح التي سبق وان تحقق بعضها يمكن أن تتلاشى طالما أن التغيير أسرع من أن تجاريه وتواكبه. وطالما أن التحديات تتزايد وتتسارع خطاها. والدولة بسماتها وخصائصها المعروفة. لا بد وأن التغير العالمي سيفرض نفسه عليها بقوة، فيغير من طبيعتها ويعمق من سلبياتها ويسمها بسمات جديدة تنأى بها عن اعتبارات الكفاءة وتقنين دورها بما يتوافق مع حقائق التبدل الجارية والآتية.

والاستنتاج الذي يمكننا أن نخرج به من خلال العرض السابق، أن هناك تناقضا واضحا بين تكوين الدولة والأداء التنموي، فالفشل الذي لحق بمشاريع التنمية في تحقيق أهدافها هو نتيجة حتمية لهذا التناقض. فالدولة في الجزائر كانت وما زالت تتجه في إدارتها لموارد المجتمع إلى ما يحفظ أمن السلطة ونظام الحكم القابض على السلطة. من هنا ركزت واهتمت بزيادة الإنفاق العسكري والأمني الداخلي ولم تهتم بتقديم وتوزيع الموارد والقيم عن طريق السياسات المتصلة

بتوزيع الخدمات بشكل متوازن، بحيث تلبي احتياجات ومطالب جميع أفراد المجتمع وفئاته، وبما يؤمن تحقيق التنمية. و لعل ما نجحت فيه بامتياز هو بقائها رغم اغترابها وحضورها رغم نفور الفرد منها وإدامة تفوقها على المجتمع المدني رغم وهنها إزاء الآخر.

ومن أجل إعطاء المزيد من الفاعلية لمساهمة الدولة في تحقيق التنمية، فإننا نرى جملة من الاقتراحات نراها ضرورية:

1- بناء هذه السياسة على دراسات ومعطيات حقيقية بمشاركة الهيئات والمؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني، في مختلف المستويات والمؤسسات المعنية بذلك من بعيد أو من قريب، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار آراء واقتراحات هذه الهيئات والمؤسسات، والابتعاد قدر الإمكان عن القرارات العشوائية التي لا تقوم على مثل هذه الدراسات.

2- الاستمرارية في تطبيق السياسات المرسومة، وعدم تغييرها من أجل التغيير قبل تقييم مدى نجاعتها من عدمها. والعمل على تكييف وتعديل محاور وعناصر هذه السياسة بما يتلاءم والمستجدات التي تفرضها المتغيرات الداخلية والخارجية، والعراقيل الميدانية، وذلك بجعلها أكثر مرونة وقابلية للتكيف مع المستجدات والمتغيرات التي يقتضيها الواقع العملي، حيث أنه كثيراً ما تتميز القرارات المتخذة على مستوى الإدارات المركزية بطابع الأوامر التي لا تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذها العراقيل الميدانية.

3- تشجيع الدولة والسلطات العمومية المركزية منها والمحلية لإنشاء هذه المؤسسات وذلك بوضع قوانين تضمن تسهيل الإجراءات، وإزالة العقبات الإدارية وتسهيل حصولها على الأراضي والمحلات المناسبة لها، ومدها بالإرشاد والاستشارة التكنولوجية، وتمكينها من الإعلام الاقتصادي المطلوب، وفتح الأسواق الوطنية أمام منتجاتها، ومساعدتها على دخول الأسواق الدولية.

4- تشجيع البنوك على التعامل بجدية، ومسؤولية في مجال القروض والمساعدات والتسهيلات المالية في المراحل الأولى للإنشاء لتمكين المستثمرين والمبادرين بهذه المؤسسات من تجاوز الصعوبات التي تطرح عادة في بداية الطريق ذلك أن قلة الموارد المالية، أو انعدام التسهيلات البنكية، كثيراً ما تكون أهم الصعوبات والعراقيل بل والتحديات التي تواجه المبادرة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5- إن صيغة الإصلاح التي ينبغي التعويل عليها هي تلك التي تأخذ في الحسبان إصلاح كل من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في إطار مفهوم الحاكمية أو الحكم الراشد كآلية فاعلة للإصلاح. تركز هذه الآلية على عناصر ثلاثة هي: الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

6- تفعيل دور الدولة في الرقابة على القطاع الاقتصادي الموازي،(أو ما يعرف بالنشاط غير الرسمي،أو الاقتصاد غير المهيكل) بإعتباره يحتل مكانة فعلية كبيرة في السوق،ومصدر هام لتوفير مناصب العمل، وذلك بالعمل على جعله يتكيف مع الإجراءات القانونية الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة، حيث يمكن بقليل من المرونة في القوانين الاقتصادية والاجتماعية أن يصبح هذا القطاع أحد مصادر الثروة.

7- إعادة عجلة الاستثمار العمومي المنتج، ودور الدولة الاقتصادي، سواء من خلال المشاريع ذات المنفعة العامة، أو بالشراكة مع القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي حيث أنه بدون الاستثمار المنتج، الخلاق للقيم والثروات الحقيقية، والمنشأ لمناصب العمل الدائمة المنتجة للثروة، تبقى أغلب الإجراءات والبرامج الأخرى عديمة ضعيفة الجدوى إذا لم نقل منعدمة الجدوى.

إن هذا الشروط التي طرحناها، تجد مبررها في نتائج مختلف الجهود المبذولة إلى حد الآن، والتي تميزت بغياب الاستثمارات الحقيقية، مما جعلها عاجزة عن حل العديد من المشاكل الاجتماعية المتفاقمة من يوم لآخر، والمتمثلة على وجه الخصوص في زحف شبح الفقر ليصيب المزيد من الشرائح الاجتماعية، ويولد مع الوقت المزيد من الإقصاء والتهميش، والشعور بالفراغ واليأس من المستقبل، ومنه، توجه الشباب للانحراف وتعاطي مختلف الآفات الاجتماعية كالمخدرات، الدعارة، الانتحار، الجريمة المنتظمة، والعمل على الهجرة عبر المخاطرة بحياتهم في البحار، مفضلين حياة المهانة والمطاردة في البلدان الأوروبية على البقاء في وطنهم.

وكذا ظاهرة الإرهاب التي تعتبر جديدة على المجتمع فالفقر أهم أسبابها الرئيسية في الجزائر. إن هذا الواقع الذي لم تتمكن مختلف الجهود المبذولة تغييره، مرشح للتعقيد أكثر مع استكمال الإجراءات القانونية والاقتصادية المطلوبة لتطبيق مبادئ وقوانين العولمة بالدخول بعد الانتماء النهائي لمنظمة التجارة الدولية، في دوامة الاقتصاد العالمي الذي سوف لن يكون رحيماً

بالفئات الشبانية نظراً لما سيفرضه من قيود على السلطات العمومية في التكفل بالتخفيف من السياسات الاجتماعية، بعد أن تدخل قوانين وتعليمات التقليص إلى أقصى حد ممكن من النفقات العمومية الموجهة لهذه الفئة، وتوفير وسائل العيش الكريمة للطبقات الفقيرة، وغير القادرين عن العمل، وكذلك غير الحاصلين عليه. وهو أمر تدلنا عليه مختلف التجارب التي سبقتنا إلى الانتماء إلى هذا النظام الذي لا يعترف سوى بمصالح أصحاب رؤوس الأموال والاستثمارات، على حساب المصالح الاجتماعية للعمال أصحاب قوة العمل فقط.

قائمة المصادر و المراجع:

أولا: قائمة المصادر و المراجع باللغة العربية:

قائمة المصادر:

1-**القرآن الكريم**

2-بن خلدون. **المقدمة**. بيروت: دار مكتبة الهلال 1988.

3-فلاديمير، لينين. **الدولة والثورة**. موسكو: دار التقدم، 1966.

قائمة المراجع باللغة العربية:

أ- فئة القواميس والموسوعات:

4- ابن منظور. **لسان العرب**. بيروت: دار لسان العرب، 1970.

ب - فئة الكتب:

5-إبراهيم أحمد، عمر. **فلسفة التنمية، رؤية إسلامية**. الخرطوم: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1989.

6- إبراهيم، حسنين توفيق. **النظم السياسية العربية:الاتجاهات الحديثة في دراسته**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001.

7- إبراهيم، سعد الدين، وآخرون. **المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2005.

8- إبراهيم، سعد الدين. **اتجاهات الرأي العام نحو مسالة الوحدة: دراسة ميدانية مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980.

9- أحمد، عبد الكريم. **أسس النظم السياسية**. مصر: الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية، 1991.

10- الان، ريتشارد." الزراعة العربية في العقد القادم: رؤية واعدة أم أضغاث أحلام؟" في: **العقد العربي القادم: مستقبلات بديلة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1986.

11- أحمد جمال، عبد العظيم. "إستراتيجية الصعود الصيني". في: **الصعود الصيني** المحرر: هدى متكيس وخديجة عرفه. القاهرة: مركز دراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2006.

12- أحمد طعيمة، رشدي. **الثقافة العربية الإسلامية بين التأليف و التدريس**. القاهرة: دار الفكر العربي 1998.

13- إسماعيل، محمود. **إشكاليات مفهوم الدولة في الإسلام بين النظرية والتطبيق، في: قضايا فكرية: من الذي يحكم مصر**، ط.1. القاهرة: دار الثقافة الجديد، 1985.

14- آل محمود، حمد محمود. **البيعة في الإسلام: تاريخها وأقسامها بين النظرية والتطبيق**. البحرين: دار الرازي، 1990.

15- أمين، جلال. "العدالة من منظور المشروع الحضاري". في: **نحو مشروع حضاري نهضوي عربي**. المحرر:عبد العزيز الدوري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

16- إيليا، حريق. " نشؤ الدولة في الوطن العربي، في الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي"، ج،1. في: **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، غسان سلامة: محررا،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

17- البستاني، باسل. **جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

18- بدوي، أحمد زكي. **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**. بيروت: مكتبة لبنان 1982.

19- البراهيمي، عبد الحميد، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1996.

20- بطرس بطرس، غالي ومحمود خيري. **المدخل في علم السياسة**، ط7. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية 1984.

21- بعلبكي، احمد. **المسالة الزراعية في الجزائر، أوالوعد الراقد في ريف الجزائر**. بيروت: منشورات عويدات، 1985.

22- بكري، كامل. **التنمية الاقتصادية**. بيروت: دار النهضة العربية، 1997.

23- بلبع، أحمد فؤاد. **تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر**. الكويت: عالم المعرفة، 2000.

24- بلبع، أحمد، مترجما. **الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية**. القاهرة: مكتبة الشروق، 2000.

25- بلقزيز، عبد الإله. **الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر**،ط1. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

26- بن أشنهو. عبد اللطيف. **التجربة الجزائرية في التخطيط والتنمية 1962-1980**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

27- بن خالد، فيصل. **عودة اشتراكية العالم الثالث**.السعودية: الرياض للنشر والتوزيع 2008.

28- بن محمد سفر، محمود. **التنمية قضية**. الرياض: تهامة للنشر والتوزيع. 1980.

29- بن محمد سفر، محمود. **ثقب في جدار التخلف**. الرياض: دار الصافي للثقافة والنشر. 1989.

30- بن شهرة، مدني. **السياسة الاقتصادية في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**. الجزائر: دار هومة، 2008.

31- بن بعزيز، عبد القادر. **السياسة الاقتصادية في المغرب العربي دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب**. القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014.

32- بن شهرة، مدني. **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل:التجربة الجزائرية**. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع ،2009.

33- بن النوار، أحمد. **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر**. القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014.

34- بن شنوان، فتحي، ونبيل عثمان، مترجما. **تحول السلطة: المعرفة والثروة في بداية القرن21**. ليبيا: دار الجماهيرية، 1992.

35- بهاء شاهين، مترجما. **مبادئ التنمية المستدامة**،ط1. القاهرة: دار الدولية. 2000.

36- بهلول، محمد بلقاسم. **سياسة التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1999.

37- بهلول، محمد بلقاسم. **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية. تشريح وضعية**. الجزائر: مطبوعات دحلب، 1993.

38- بوشعير، سعيد. **النظام السياسي الجزائري**. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،1993.

39- البيطار، نديم. **من التجزئة إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980.

40- التميمي، سامي عبد الرزاق. **العولمة والتنمية المستدامة في الوطن العربي**. ط1. العراق: دار الدجلة 2008.

41- جامح، أحمد. **الرأسمالية الناشئة**. مصر: دار المعارف، 2008.

42- جامع، أحمد. **النظرية الاقتصادية**، ج2. بيروت: دار النهضة العربية. 1987.

43- الجبالي، ليلى، مترجما. **اليابانيون**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة 136، 1989.

44- جدعان، فهمي." نظريات الدولة في الفكر العربي الإسلامي المعاصر". **في: الأمة والدولة في الوطن العربي**، ج1، غسان سلامة: محررا. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية 1989.

45- جعيط، هشام. **الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي**، تر: محمد المنجي الصيادي، سلسلة السياسة والمجتمع. بيروت: دار الطليعة، 1984.

46- جغلول، عبد القادر. **تاريخ الجزائر دراسة سوسيولوجية**، ط2. بيروت: دار الحداثة للطباعة و النشر والتوزيع، 1982.

47- الجوهري، محمد. **مفهوم الدولة والعلاقات الدولية: نظرية التحديث**. القاهرة: مطبعة التضامن، 1986.

48- حزام والي، خميس. **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2008.

49- حسن النقيب، خلدون. **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

50- حسن، الشريف،"العلم والتقانية"، في:**حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي التاسع "الوثائق– القرارات– البيانات"**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

51- حسيب، خير الدين. **مستقبل الأمة العربية: التحديات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

52- حشيش، عادل أحمد. **تاريخ الفكر الاقتصادي**، بيروت: دار النهضة العربية. 1974.

53- حشيش، عادل أحمد، و مصطفى رشدى شيحة. **مقدمة في الاقتصاد العام**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 1990.

54- حلاوة، جمال، و علي صالح. **مدخل إلى علم التنمية**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع. 2010.

55- حمدي، عبد العظيم. **عولمة الفساد وفساد العولمة**، ط.1. مصر: الدار الجامعية. 2008.

56- حيدر، فؤاد. **التنمية والتخلف في العالم العربي: طروحات تنموية للتخلف**. بيروت: دار الفكر العربي، 1990.

57- خالد، مهدي. **تطور الاقتصاد الجزائري 1990– 2010**. الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع. 2012.

58- الخفاجي، عصام، مترجما. **تطور التخلف**. في **الامبريالية وقضايا التطور في البلدان المتخلفة**. بيروت: دار ابن خلدون، 1974.

59- الخولي، لطفي. **عن الثورة في الثورة وبالثورة، حوار مع بومدين**،ط2. الجزائر: منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، 1974.

60- دبلة، عبد العالي. **الدولة الجزائرية الحديثة**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع 2004.

61- دبلة، عبد العالي. **الدولة رؤية سوسيولوجية**. مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع 2004.

62- الرخيلة، عامر. **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962– 1982**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

63- رزق، دانيال. **ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها**. مصر :الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1994.

64- رشاد، عبد الغفار. **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، ط.1 . المنصورة: دار الأصدقاء للنشر، 2003.

65- رمزي، زكي. **الاقتصاد العربي تحت الحصار**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1989.

66- زايد، أحمد. **الدولة في العالم الثالث: رؤية سوسيولوجية**. القاهرة: دار الثقافة الجديدة للنشر و التوزيع، 1985.

67- زايد، أحمد، ومحمد محي الدين، مترجما. **الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية**. مصر: المجلس الأعلى الثقافة، 1999.

68- زحلان، أنطوان." العولمة والتطور التقاني". في: **العرب والعولمة**. المحرر: أسامة أمين الخولي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

69- زحلان، أنطوان، **العرب وتحديات العلم والثقانة: تقدم دون تغيير**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

70- زكي، شافعي، محمد. **التنمية الاقتصادية**. القاهرة: دار النهضة العربية. 1977.

71- زكي، رمزي. **التضخم و التكيف الهيكلي في الدول النامية**، ط.1. القاهرة: دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، 1996.

72- زمام، نور الدين. **السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1988**، ط1.الجزائر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع. 2002.

73- الزيات، عبد الحليم. **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي-البنية والأهداف**، ج.2. مصر: دار المعرفة الجامعية،2002.

74- ساحلي، مبروك. **عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل، في الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2013.

75- سعد حسين، فتح الله. **التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة**. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1999.

76- سلامة، غسان. **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

77- سياخي، محمد حمدي ، مترجما. **المالية العامة في النظرية والتطبيق**. (الرياض: دار المريخ، 1992). ص.100.

78- السيد، زهرة. **البناء الاجتماعي و الدولة في البلدان المتخلفة: عرض لوجهتي نظر متعارضتين، في: قضايا فكرية: من الذي يحكم مصر**. مصر: دار الثقافة الجديدة، 1985.

79- السيد النجار، أحمد، وآخرون. **الدولة الرفاهية الاجتماعية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

80- السيد، يسين. **تحليل مضمون الفكر العربي: دراسة استطلاعية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980.

81- سيد، قطب. **في ظلال القران**، م.2، ط.15. مصر: دار الشروق، 1988.

82- شرابي، هشام ، محررا. **البناء الطبقي والتغيير الاجتماعي في الوطن العربي في العقد القادم: المستقبلات البديلة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1986.

83- شقير، لبيب. **تاريخ الأفكار الاقتصادي**. بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر. 1986.

84- صبري، عبد الله إسماعيل. **التنمية البشرية: المفهوم، القياس، الدلالة**، سلسلة كراسات التنمية البشرية. القاهرة: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 1994.

85- صالح، وعطا محمد، فوزي أحمد يتم، **النظم السياسي العربي المعاصر**، ج 2. ليبيا: جامعة قاريونس بنغازي، 1988.

86- صلاح، محمد عبد الحميد، **أزمة البطالة – دراسة مقارنة السعودية، مصر، الكويت** مصر: دار هبة النيل للتوزيع والنشر، 2010.

87- ضاهر، مسعود. **النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2002.

88- الطاهر، حمدي، **سياسة لبنان في الحكم**. القاهرة: المطبعة العالمية، 1979.

89- عاصي، جوني، **نظريات الانتقال الى الديمقراطية إعادة نظر في براديغم التحول**. فلسطين: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

90- عبد الحميد راتب، نجلاء.**الاقتصاد والمجتمع**. مصر: جامعة نبها، 2005.

91- عبد الحميد سلمى، عبد الستار. **تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي في مصر**. القاهرة: المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، 2001.

92- عبد الرحمن، عبد الفتاح، مترجما. **الاقتصاد الكلي: الاختيار الخاص والعام**. الرياض: دار المريخ،1988.

93- عبد القادر عطية، عبد القادر محمد. **اتجاهات حديثة في التنمية**. الإسكندرية: الدار الجامعي، 2003.

94- عبد الحميد، عبد المطلب. **العولمة واقتصاديات البنوك**. الإسكندرية: الدار الجامعية 2011.

95- عبد القادر، محمد، مترجما. **الاستعداد للقرن الحادي والعشرين**.عمان: دار الشرق النشر والتوزيع،1993.

96- عبد الله، ثناء فؤاد. **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

97- عبد الله، ثناء فؤاد. "آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي"، في : **الاستبداد ونظم الحكم العربية المعاصرة**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

98- عبد الفضيل، محمود." أنماط توزيع الدخل في الوطن العربي، 1960– 1975"، في: **أنماط التنمية في الوطن العربي، 1960–1975**، ج2. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1980.

99- عبد السلام، الشيماء. **الطائفية**. مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية، 2010.

100-عبد الجبار، فالح ، وآخرون، **الطائفية والسياسية وأثارهما السياسية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

101-العربي، إسماعيل. **التنمية الاقتصادية في الدول العربية– في المغرب–**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980.

102-العروي، عبد الله. **مفهوم الدولة**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي. 1981.

103-عطون، موان. **أزمة الذهاب في العلاقات النقدية الدولية**. الجزائر: دار الهدى، 1992.

104-عطية، فيليب. **أمراض الفقر والمشكلات الصحية في العالم الثالث**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992.

105-علي رعد، عبد الجليل. **التنمية السياسية مدخل للتغيير**، ط.1. ليبيا : دار الكتب الوطنية 2002.

106-علي، عبد الرزاق. **الإسلام وأصول الحكم**، ط2. القاهرة: مطبعة النصر،1996.

107-عمرو، محي الدين. **التنمية والتخلف**. بيروت: دار النهضة العربية. 1975.

108-عياتي، محمد، مترجما. **الأصول الوسيطة للدولة الحديثة**، ط1. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 1982.

109- العيسوي، إبراهيم. **التنمية في عالم متغير**. القاهرة: دار الشروق، 2000.

110-العيسوي، إبراهيم." تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء"، في: **مصر المعاصر**. القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

111- غليون، برهان. **المحنة العربية، الدولة ضد الأمة**، ط.3.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

112- غليون، برهان، مترجما. **التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الرأسمالية المحيطة**، ط3. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1980.

113- الفارس، عبد الرزاق. **الحكومة والفقراء والإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

114- فرجاني، نادر. **الإمكانات البشرية والتقانية العربية، في: العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

115- فرجاني، نادر. **التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية: دور التعليم العالي والبحث والتطوير التكنولوجي**، سلسلة دراسات التنمية البشرية(11). نيويورك: الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا،1999.

116- فرحات، محمد فايز، "الآثار الاقتصادية للفقر"، في :**الفقر في الوطن العربي**.القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2005.

117- فرنسون، سميح."البناء الطبقي والتغيير الاجتماعي في الوطن العربي في العقد القادم"**. في: العقد القادم: المستقبلات البديلة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

118- فريد، محمد، مترجما. **المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996.

119-القريشي، مدحت. **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**. الأردن: دار وائل للنشر، 2007.

120- القريشي، محمد. **الاقتصاديات العربية: الواقع والتحديات**. الأردن: دار الطليعة للنشر والتوزيع، 2013.

121- قيصر داغر، كميل، مترجما. **الأمة العربية: القومية وصراع الطبقات**. بيروت: دار ابن رشد، 1978.

122- كاظم المعموري، عبد العالي. **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، ج1. بغداد: الميناء للطباعة والنشر، 2006.

123- كاظم الزبيدي، حسن لطيف. **الدولة والتنمية في الوطن العربي: محاولة لاستباق التغير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلي**، ط1. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع 2006.

124- كامل، عبد الملك. **ثقافة التنمية: دراسة في أثر الرواسب الثقافية على التنمية المستدامة**. القاهرة: دار المحروسة، 2008.

125- كبه، إبراهيم. **دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي**،ج1، ط1. بغداد: مطبعة الإرشاد، 1970.

126- مجاب، الإمام، مترجما. **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**. المملكة العربية السعودية: شركة مكتبة العبيكان، 2007.

127- محمد، أحمد مسعود. **الدولة والتغيرات العالمية**. مصر: مكتبة دار العلوم. 2014.

128- محمد مبارك، عبد النعيم. **مبادئ علم الاقتصاد**. الإسكندرية: الدار الجامعية 1999.

129- محمد، مسعد محيى. **الدولة ودورها في ظل تحديات العولمة**. مصر: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع،2010.

130- محمد علي، محمد عبد الصبور، مترجما. **الاقتصاد الجزئي: الاختيار الخاص والعام** الرياض: دار المريخ للنشر،1987.

131- مقلد، محمد علي، مترجما. **فيبر**. بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة. 2008.

132- مياي، ميشال. **دولة القانون: مقدمة في نقد القانون الدستور**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

133- النجفي، حسن. **المذهب التجاري**. بغداد: مطبعة الإدارة المحلية، 1977.

134- النراقي، أحمد. **ولاية الفقيه**. بيروت: دار التعارف للمطبوعات، 1990.

135- نزيه نصيف، الأيوبي. **العرب ومشكلة الدولة، بحوث اجتماعية 10**، ط1. لبنان: دار الساقي، 1992.

136- النشاشيبي، كريم، وآخرون. **الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**. واشنطن: صندوق النقد الدولي، 1998.

137- نصار، إبراهيم. **الدولة في العالم المتغير**. مصر: دار البشائر، 2013.

138- النقلي، عاطف حسن. **مبادئ الاقتصاد المالي**. الزقازيق: مكتبة النصر،2002.

139- نقيب، خلدون حسن."المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف". في: **مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**. المحرر: سعد الدين إبراهيم بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

140- هرماسي، عبد الباقي. **المجتمع المدني والدولة في الممارسة الغربية من القرن التاسع عشر إلى اليوم: دراسة مقارنة، في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية،2001.

141- هشام، عبد الله، مترجما. **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية**.ط5. عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997.

142- الهوار، يعادل مختار. **التنمية الاقتصادية**. مصر: دار المعرفة الجامعية. 1998

143- وهبان، أحمد. **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**. مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.

144- وهب، علي. **خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث**. بيروت: دار الفكر اللبناني، 1996.

ج- فئة المجلات العلمية:

145- إبراهيم بنان، طلال صالح. " تجربة الصين في الإصلاح والعصرنة". **مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة**.1.(2005).

146- إبراهيم، سعد الدين. " دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي: قضايا عامة ونظرة مستقبلية".**المستقبل العربي** 127، (سبتمبر 1988).

147- إبراهيم، حسنين توفيق. "التطور الديمقراطي في الوطن العربي – قضايا وإشكاليات- ". **مجلة السياسة الدولية**.142.(أكتوبر 2000).

148- أبو العينين، فتحي. "الاتجاهات النظرية في دراسة التنمية والتخلف والمشكلات الاجتماعية في بلدان العالم الثالث". **مجلة الشؤون الاجتماعية**.38.(1993).

149- أبو النمل، حسين. "الطائفة السياسية والحقائق الاقتصادية في لبنان"، **مجلة شؤون فلسطينية**، 50-51.(أكتوبر، نوفمبر، 1975).

150- أبو عامود، محمد سعد." النظم السياسية في ظل العولمة: الإشكاليات، أنماط الاستجابة، المستقبل". **مجلة النهضة**. 04، (جويلية 2000).

151- أحمد عمار، منى محمد الحسيني. "تجربة النمور الأسيوية وإمكانية تطبيقاتها على الاقتصاد المصري". **مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر** ،21(2012).

152- أحمد، عامر. "محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية". جامعة مستغانم. **مجلة الباحث**.(2010).

153- بطالي، علي. "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر". **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، 01، (2004).

154- بن ناصر، عيسى. "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكييف والتعديل في الجزائر". **مجلة العلوم الإنسانية**. 07 (ديسمبر 2002).

155- بن أشنهو، عبد اللطيف. " تجربة الجزائر: الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي". **المستقبل العربي** 91.(أكتوبر، 1986).

156- بن شهرة، مدني. " سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر". **مجلة العلوم الإنسانية**. 18.(فيفري 2005).

157- بن الطاهر، حسين." أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية". **مجلة العلوم الإنسانية**،31، (جوان 2009).

158- بدرخان، عبد الوهاب. "الانقسامات المذهبية والتوترات الطائفية في الواقع العربي المعاصر: الأسباب والتداعيات"، **مجلة الشؤون العربية**، 144، (شتاء 2010).

159- بوعشة، مبارك ، والأخضر ديلمي." الأقلمة في جنوب شرق أسيا في إطار نموذج الإوز الطائر". **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، 10. (نوفمبر 2006).

160- توفيق إبراهيم، حسنين، "ظاهرة العنف السياسي في مصر: دراسة كمية، تحليلية، مقارنة 1952–1987". **المستقبل العربي**، 11، 117، (نوفمبر،1988).

161- حويتي، أحمد. "سياسة التصنيع في الجزائر". **حوليات جامعة الجزائر**.07. (1993).

162- جلول، فيصل."عشر سوات على الحرب الأهلية في لبنان"، **مجلة السياسة الدولية**،82،(أكتوبر 1985).

163- خروف، حميد. "سياسة التنمية في الجزائر رؤية سوسيولوجية". **مجلة الفكر السياسية**. مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق.17. (خريف، شتاء 2002) .

164- خواجكية، محمد هشام." توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، ،(30 أوت 1981).

165- دبلة، عبد العالي. "طبيعة الدولة ودورها في العالم الثالث". **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**.3(1995).

166- راتول، أحمد. " تحولات الاقتصاد الجزائري: برنامج العديل الهيكلي ومدى انعكاساته على المعاملات الخارجية ". **مجلة بحوث اقتصادية عربية**.23.(2001).

167- روابح، عبد الباقي، وعلي همال."آثار الهيكلة على سوق العمل وتدابير الحماية الاجتماعية، دراسة حالة الجزائر". **مجلة العلوم الإنسانية**.22.(ديسمبر 2004).

168- زحلان، أنطوان. "الاقتصاد المرتكز على التقانة". **المستقبل العربي**. السنة 23،261،(نوفمبر ،2000).

169- زغبيب، شهرزاد، و اوضايفية حدة. "التنمية المستقلة: الاعتماد على الذات بين الاقتراب النظري وواقع الاقتصاد الجزائري". **مجلة العلوم الإنسانية**. جامعة محمد خيضر بسكرة. 32.(نوفمبر 2013).

170- الزعبي، علي. "مسببات وآثار الطائفية: دراسة تحليلية لبعض النماذج في المجتمعات الخليجية والعربية"، **حوليات آداب عين الشمس**، 39. (اكتو بر – ديسمبر 2011).

171- سعد الدين، إبراهيم. "حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية". **المستقبل العربي**.17،(يوليو 1980).

172- السعيد، عبد الأمير. "الريع البيترولي والدولة الريعية". **دراسات عربية**. 60. (أفريل 1989).

173- السعيد، هالة. "الآثار الاقتصادية لبرنامج التخصصية في الدول النامية مع تطبيق على التجربة المصرية". **مجلة مصر المعاصرة**.45.(2000).

174- سموك، علي." المشكلة التوزيعية وعلاقتها بظاهرة العنف في المجتمع الجزائر". **شؤون الاجتماعية**. 99. (خريف 2008).

175- سيد أحمد، عبد القادر. " النفط والتنمية (المثال الجزائري)". **محلية النفط والتعاون العربي**. الكويت. 3. (1983).

176- شحاتة، محمد ناصر. "سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003 –2008) دراسة مقارنة"، **مجلة المستقبل العربي**، 387، (ماي 2011).

177- شرابي، عبد العزيز." النتائج الأولية لبرامج الصحيح الهيكلي في البلدان المغاربي**ة**". **مجلة حوليات وحدة البحث إفريقيا و العالم العربي**.3 .(1998).

178- صالحي، صالح. "ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي"؟ **مجلة دراسات اقتصادية**. 01. (1999).

179- عبد الحميد السلمي، عبد الستار." حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق". **مجلة مصر المعاصرة – مصر**. م 94. 471–472.(أكتوبر، 2003).

180- علي بدر، عزيزة محمد. "العلاقة بين السلم والتنمية المستديمة (حالة إفريقيا)". **مجلة الحقيقة**.02. (مارس 2003).

181- عماري، عمار." الاقتصاد الجزائري، الماضي القريب واستشراف المستقبل".

مجلة العلوم الإنسانية، 14، (ديسمبر 2000).

182- فاخر، عبد الفتاح حيدر. "الإصلاحات الاقتصادية في الصين". **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**. مصر 1. (2000).

183- القرش، محمد فتحي." مفهوم الدولة عند هيجل". **مجلة كلية الآداب**. جامعة بنها. 20.(2009).

184- القطاطشة، محمد." مصادر الشرعية السياسية في الأنظمة العربية". **مؤتة للبحوث والدراسات**. م21.3. (2006).

185- قندلي، رمضان."الحق في الصحة في القانون الجزائري (دراسة تحليلية مقاربة)". **دفاتر السياسة والقانون**، 06.(06 جانفي 2012).

186- كديور، محسن." نظريات الدولة في الفقه الشيعي". **مجلة قضايا إسلامية، مؤسسة الرسول الأعظم**. 6 (1998).

187- الكبيسي، عامر. "المركزية واللامركزية في الأدب الإداري". **مجلة التنمية الإدارية**. 14. (1980).

188- مسعى، محمد." سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو". **مجلة الباحث**.10. (2012).

189- مولة، عبد الله. "التحكم في التبادل الحر والتنمية: من الدولة الراعية إلى الدولة التنموية". **التواصل**،24،(جوان 2009).

190- هرمز، نور الدين، وباسل سلامة." التجربة الألمانية في اقتصاد السوق الاجتماعي: الأسس والمبادئ النظرية" **مجلة جامعة تشرين، للعلوم القانونية والاقتصادية**. م33. 4. (2011).

191- الوقداني، عبد الله مسفر." إعادة صياغة نظرية ماكس فيبر في البيروقراطية". **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية**. م 18.1. (2010).

192- وطفة، علي اسعد."إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصر" **المستقبل العربي**، 282، (أوت 2002).

193- يوسف، ناصر." مقولات التحديث المعاصرة في التجربة الإنمائية اليابانية المركبة: الانجاز والاستمرار والدروس المستفادة إسلاميا". **مجلة البحوث والدراسات**. 53. (صيف 2008).

194- يوسف، ناصر." الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الجزائري". **مجلة العلوم الاجتماعية**. جامعة الكويت، 1، 32،(ربيع 1995).

195- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، 33 ،(2013).

د- الملتقيات والندوات:

196- أحمية، سليمان. **السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر.** ورقة بحث قدمت في الملتقى العلمي حول: "السياسة العامة ودورها في بناء الدولة والتنمية المجتمع". جامعة مولاي الطاهر سعيدة 26-27أفريل 2009.

197- العيسوى، إبراهيم. **نموذج التنمية المستقلة، البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة.** ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول:" مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية". المعهد العربي للتخطيط، بيروت، لبنان، 20-21 مارس2006.

198- الكريم سالم، عبد الله عبد. **رؤية أكاديمية لمفهوم التنمية المستقلة، وإمكانية تحقيقها في العالم العربي في ظل العولمة.** ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول: " المؤتمر العربي الخامس في الإدارة: الإبداع والتجديد "، المنظمة العربية للتنمية الإدارية" جمهورية مصر العربية 24-29 نوفمبر 2004.

199- العيسوي، إبراهيم، **اثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية: قناة طبيعة الأزمة.** ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول:"القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف"، بيروت، لبنان، 23-25 مارس 2009.

200- بن اشنهو، عبد اللطيف. **تجربة الجزائر : الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي.** ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول:" التنمية المستقلة في الوطن العربي" بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

201- بلخريصات، رشيد جميل. **سياسات التشغيل في الجزائر.** ورقة بحث قدمت في الملتقى العلمي حول:" البطالة، أسبابها معالجتها وأثرها على المجتمع"، جامعة سعد دحلب، البليدة، 26-28أفريل 2006.

202- بدوي، ميرفت، **دور الدولة في قطاع السلع العامة والخدمات الاجتماعية.** ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: "دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية و الجديدة" الكويت، 4-5 مارس 1997.

203- بن دعيدة، عبد الله، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية**. ورقة بحث قدمت في ندوة حول:" الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية". المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، 28-30 أفريل 1997.

204- بلوناس، عبد الله. **برامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري**. ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول:" تأهيل المؤسسة الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة سطيف 29-30أكتوبر 2001.

205- حمدى، على. **توجهات وملامح العقد العربي للتشغيل وآليات تنفيذه 2010-2020**. ورقة بحث قدمت في:" المنتدى العربي حول التدريب التقنى والمهني واحتياجات سوق العمل"، الرياض، 16 - 18 جانفي 2010.

206- رشاد موسى، أحمد. **دور الدولة في النظام الاقتصادي المعاصر**. ورقة بحث قدمت في المؤتمر العلمي السنوي الحادي والعشرين للاقتصاديين المصريين حول: " دور الدولة في مصر في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة"، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1999.

207- رشاد، عبد الغفار، **تجربة التحول الديمقراطي في اليابان ودروسها المستفادة للعالمين العربي والإسلامي**. ورقة بحث قدمت إلى:" مؤتمر الحوار الحضاري بين اليابان والعالم الإسلامي"، القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر 2002.

208- رزيق، كمال ، و بوزعرور عمار. **التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر**. ورقة قدمت في الملتقى الدولي حول: "تأهيل المؤسسة الإقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الإقتصادية العالمية "، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ,جامعة فرحات عباس, سطيف، 29-30 أكتوبر 2001.

209- سعدية، قصاب ، **أثر برنامج التعديل الهيكلي على سوق العمل في الجزائر**. ورقة بحث قدمت في الملتقى الأول حول: "المؤسسة الإقتصادية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد" كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية جامعة ورقلة، 2003.

210- عبد اللطيف، محمد محمد ، **دور الدولة في مواجهة الأزمة المالية العالمية**. ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول:" الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية". مصر: جامعة المنصورة، كلية الحقوق، 1-2 أفريل 2009.

211- عبو، عمر، و عبو هودة. **جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**. ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول:" التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر : واقع وتحديات "، كلية العلوم السياسية، جامعة الشلف، 16 – 17 ديسمبر 2008.

212- عايشي، كمال. **التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد**. ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول:" الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة13-14 ديسمبر 2009.

213- قبرص، عاطف. **إعادة النظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية**. ورقة بحث قدمت في اجتماع الخبراء حول: "الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر". نظمته الأمم المتحدة بالقاهرة، 11-13 نوفمبر 2001.

214- القصاص، مهدي محمد. **الهوية الثقافية والعولمة: دراسة سوسيولوجية**، ورقة بحثي قدمت في الندوة حول: " التراث الشعبي: وحدة الأصل والهدف"، المجلس الأعلى لرعاية للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، سوريا، 14-2005/03/16.

215- قناوي، عزت ملوك. الأبعاد السياسية للأمن الغذائي العربي، ورقة بحث قدمت في: "المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين – الأمن الغذائي العربي، القاهرة: 25-26 سبتمبر 2002".

216- قويعة، رضا. القمة الإقتصادية و التنموية و الإجتماعية الدورية و انعكاساتها على أوضاع التشغيل في الوطن العربي، ورقة بحث قدمت في الندوة القومية حول: " العقد العربي للتشغيل و متطلبات تحقيق أهدافه. القاهرة، 2 – 3 /04/ 2013".

217- لطفي، محمد علي. **دور الدولة في التنمية في ظل الاقتصاد الحر مع إشارة خاصة إلى مصر**. ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول:" دور الدولة في مصر في ضوء التطورات

الاقتصادية المعاصرة"، القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 21–23 أكتوبر 1999.

218- محمد علي، سيد عطيتو، **دور الدولة في مواجهة الأزمة المالية الاقتصادية العالمية**. ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الرابع عشر حول:" الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وأثارها على قطاعات الاقتصاد القومي" القاهرة: جامعة عين الشمس، 12–13 ديسمبر 2009.

219- محمد الفلوجي، أحمد علي. **مدخل لدراسة وتحليل المسألة الطائفّية**. ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: " المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير"، المؤتمر العلمي السنوي الثالث في قضايا التحول الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 13 –15 سبتمبر 2014.

220- مهدي، محمد القصاص. **الهوية الثقافية والعولمة: دراسة سوسيولوجية**. ورقة بحثية قدمت في الندوة حول: "التراث الشعبي: وحدة الأصل والهدف"، المجلس الأعلى لرعاية للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، سوريا، 14–16 مارس 2005.

221- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 1993**.(نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1993).

222- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 1997**.(نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997).

223- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2000**.(نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2000).

224- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2001**.(نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2001).

225- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002**.

226- البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2004 الحرية الثقافية عفي عالمنا المتنوع** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2001).

227- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009.** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2009).

228- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2013 نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم التنوع 2013.**(نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2013).

229- منظمة الصحة العالمية ، قاعدة المعلومات، **التقرير الإحصائي لمؤشرات الصحة لإقليم شرق البحر الأبيض المتوسط**، 2014.

230- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، **التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية 2013**.

231- البنك الدولي، **تقرير التنمية العالمية.1997**.

232- البنك الدولي، **مؤشرات التنمية الدولية 2014**.

233- اليونيسف، **وضع الأطفال في العالم 2014**.

234- اليونسكو، **التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2013–2014)**.

235- صندوق النقد الدولي **تقرير حول الاقتصاد الجزائري، رقم 61 فيفري 2007**.

236- جامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999**.

237- جامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002**.

238- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام** 2002

239- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014**، (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2014).

240- المنظمة العربية للتنمية الزراعية،" دارسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية"، (جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ديسمبر 2009).

241-المنظمة العربية للصناعة والتعدين، **التقرير الصناعي العربي**،01،(ديسمبر 2007).

242- منظمة العمل العربية،"**التقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية2014**".

243- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**،(الجزائر، الدورة العامة، 12).

244- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،" **مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاجتماعية و الاقتصادية لبرنامج العديل الهيكلي**، (نوفمبر 1998).

245- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **تقرير حول أجهزة التشغيل الجزائر**،الدورة العامة العشرون،(جوان2002).

246- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة 2006**،(الجزائر،2006).

247- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **التقرير العام للمخطط الرباعي 1970-1973**.

248- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية- **تقرير المخطط الخماسي الثاني**.

249- وزارة التخطيط، **المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989): تقريرعام**. (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،1986).

250- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **تقرير الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2012**.

هـ- فئة الرسائل الجامعية:

251- بابا، عبد القادر. **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**.(رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،2004).

252- بن يزة، يوسف، **الدولة والطائفة في عصر العولمة: دراسة بنية الدولة العربية الحديثة – لبنان نموذجا**-.(أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم، في العلوم السياسية غير منشورة جامعة باتنة، 2012-2013).

253- جنوحات، فضيلة. **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة.** (أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006).

254- رضوان، سليم. **السياسة الاقتصادية وأفاق التنمية التنمية في الجزائر.** (أطروحة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2010).

255- العمري، علي. **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2006).** (مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2008).

256- عبد الوهاب، أحمد شادي. " أثر الطائفية على النظام السياسي: دراسة حالة العراق في الفترة من عام 2003 إلى 2007"، (رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، 2009).

257- شيبي، عبد الرحيم.**السياسة المالية والقدرة على تحمل العجز: حالة الجزائر.**(مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2007).

258- قاسمي، الأخضر. **اثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري.** (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014).

259- محمد، محمود عايد مياس. **اثر التصنيع على الديمقراطية.** (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، 2005).

<u>و- الوثائق الحكومية والرسمية:</u>

260- منشور رقم 08 مؤرخ في 20جوان 1998 يتعلق بإجراءات تطبيق جهاز الإدماج المهني للشباب حاملي الشهادات في إطار عقود ماقبل التشغيل، الصادرة عن وزارة العمل والحماية الاجتماعية.

261- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم01-18 ممضي في 12 ديسمبر2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية العدد 77، المؤرخة في 15 ديسمبر 2001 ص ص. 6-7.

262-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 33، 89 لسنة 1997، والعدد 92 لسنة 2001.

263- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم08- 126المؤرخ في 21 أفريل2008، المتضمن جهاز المساعدة على الإدماج المهني، الجريدة الرسمية، عدد22، المؤرخة في30أفريل2008.

ي- فئة المواقع الالكترونية:

264- تعريف الفوضوية: /ar.wikipedia.org/wiki 2013/06/الولايات_المتحدة

265- محمود محمد ياسين،نظرية تطوير القوى المنتجة واسترداد الرأسمالية فى الصين. تم تصفح الموقع يوم: 15/3/ 2014.

http://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=101624&t=4

266- إحصاءات **البنك الدولي**، 2014/03/17.

http://data.albankaldawli.org/country/macao-sar-china

267- سمير شحاتة، "المؤتمر السنوي الأول للدراسات الماليزية: النموذج الماليزي للتنمية"، **مجلة السياسة الدولية**، تم التصفح على يوم 20/03/ 2014.

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221144&eid=421
http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=269

268- *صندوق النقد الدولي، كيف يدعم الصندوق استقرار الاقتصاد العالمي:*

http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/globstaba.htm

269- منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، "جهود منظمة العمل العربية في الحد من ظاهرة البطالة وتشغيل الشباب في ضوء المتغيرات الدولية".(دمشق20-22سيبتمبر 2004) .تم التصفح على الموقع يوم:2013/04/12.

http://www.alolabor.org/nArabLabor/images/stories/derasat/gehod%20alo%20fe%20alhad%20men%20albatala.pdf.

270- صندوق النقد الدولي تقرير حول الاقتصاد الجزائري، رقم 61 فيفري 2007، ص9-15، متاح على www.imf.org/pub/cr0761/pdf

271- حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

www.cg.gov.dz/psre/bilan-psre.htm

272- موقع الوزير الأول:

www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf

273- صندوق النقد الدولي تقرير حول الاقتصاد الجزائري، رقم 61 فيفري 2007، ص9-15، متاح على:

www..imf.org/pub/cr0761/pdf.

ثانيا: باللغة الأجنبية

- Books & Chapters in books:

1- Alavi, Hamza. **The State in Poste –Colonial Societies and Bangladash.** In : Harry Goulbourne (eds)**. Politics and Third World.** London: Macmillan,1979.

2- Albert, Craig. and Others. **The Heritage of World Civilizations**. New York: Macmillan Publishing Company, 1986.

3- Bornbush, Rudiger. **Stabilization, debt, and Reform: Policy analysis for developing Countries**. U.S.A : Englewood Cliffs, Nj: Prentice hall, 1993.

4- Boskin, Michael. **Reagan and The U.S.Economy: The Successes, Failure, and Unfinished Agenda.** San Francisco: International Centre For Economic Growth, 1987.

5- Chang, Haa-Joon. **The Political Economy of Industrial Policy**. New York: St. Martin' s Press, 1994.

6- Clark ,Barry. **Political Economy, a Comparative Approache**. New York: Praeger Publishers, One Madison avenue, 1991.

7- Claus, Off. **Political Economy: Sociological Perspective**. in: Gooden Robert E, HansDieter Klingermann (eds). **A New Handbook of Political Science**. Oxford : Oxford University Press, 1998.

8- Cohen, Stephen. and John Zysman**. Manufacturing Matters: The Myth of the Post-Industrial Economy.** New York: Basic Books, 1987.

9- Comes, Richard. and Told Sandler. **The Theory of Externalities, Public Goods and Club Goods** . Cambridge: Cambridge University Press, 1986.

10- Downs, Antony. **An Economic Theory of Democracy**. New York : Harper and Row, 1956.

11- Findlay, Ronald. **Trade, Development, and the state** ,in: Gustav Ranis and Paul T.Schultz (eds). **The state of Development Economics Progress and Prespectives** . Oxford: Basil Blackwell, 1988.

12- Greenberg, Edward and Thomas E. Mayor (eds). **Change in the State**. London :Sage Publications, 1990.

13- Gunsterev, Van. **Notes Towards a theory of citizenship In from Contract to commuity**. New Yourk : edited by F.Dallayr, 1987.

14- Habson, John. **The State and International Relation**. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

15- Handoussa, Heba. **The role Of The State: The Case of Egypte, In The New Institutional Economics and Third World Development**. London: Edited By. John Harriss, Jamet Hunter and Colin M. lewiss, 1995.

16- Greenwald, Douglas, Ed, **Encyclopédie Economique**, Paris : Economica, 1984.

17- J, Bill. and Hardgrave, L. **Comprative Politics: The Quest for Theory**. Lanham, Md :University Press of America, 1981.

18- Janrt, Denhardt. and Robert B. Denhardt. **The New Public Service**. New York: Sharpe, 2003.

19- Jay M, Shafritz. and E. W. Russel. **Introducing Public Administration**. New York: Addison Wesley Longman, Ine, 1997.

20-Joel, Migdal. **Strong Societies and Weak States; State Society Relation and State Capabilities in the Third Word**. Princeton: Princeton University Press, 1998.

21-Kozo, Yamamura. and Yasuba Yasukichi. **The Political Economy of Japan: The Domestic Transformation**. Stanford, Calif: Stanford University Press, 1987.

22-L W, Nibrath. **Political Participation**. Chicago: Rand Mc Nally,1965.

23-M, Palmer. **Conceptualization Political Development: The need for Empirical**. A Paper present at the roundtiable : What is political Development, 1987 Annual Meeting of the American Political Science Association. Chicago: U.S.A, 1987.

24-Martin, Brenden. **In the Public Interest ? Privatization and Public Sector Reforme**. London: Atlantic Highlands,1993.

25-Migdel, Joel **.Studying The State**. in: Mark I. Lichbach and Alanz, Zukerman (eds). **Comparative Politics: Rationality, Culture, Structure**. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

26-Miller, Roger Leroy. **Economics Today**. New York :Harper Collins Publishers, 1991.

27- Mueller, Dennis. **Public Choice Theory**. in :David Greenway ,Michael Stewart. **A Guide to Modern Economic** . New york :Routledye, 1996.

28-North, Douglas. **NIE and Third World Development**. In: John Harriss, Janet Huter and Colin M. Lewis. **The New Institutional Economics and Third World Development**. London: Routledge 1995.

29-Ogden, Suzanne. **Don t Judge a Country By its Cover: Governance in China**. In: Shiping Hua, Sujian Guo(eds). **China in the Twenty First Century: Challenges and Opportunities**. New York: Palgrave Macmillan, 2007.

30-Ordeshook, Peter . **The Emerging Discipline of Political Economy**. In: James E. Alt and Kenneth A .Shepsle (eds). **Perspectives on Positive Political Economy**. Cambridge:Cambridge University Press, 1990.

31- Osborne, David and Ted Geaber. **Reinventing Government: How the Entrepreneurial Spirit is Transforming the Public Sector**. New York: Penguin Group, 1992.

32-Osborne, David. and Peter Plastrik. **Banishing Bureaucracy: The Five Strategies For Reinventing Government**. New York: Addison- Wesley Publishing Co, Ine, 1997.

33-Owen, Roger. **State Owen and polices in the Making of the Modern Middle East**, London: Rutledge, 1994.

34- Paul, Kennedy. **The Rise and Falls of the Great Powers**.(London: Fontana 1988.

35- Peacock, Alan. and Jack Wiseman. **The Growth of Public Expenditure in The United Kingdon**. USA: Princeton University Press, Princeton,1961.

36- Riker, William. **Political Science and Rational Choise**. In: Alt and Shepsle.**Perspectives on Positive Political Economy**. Cambridge, UK: Cambridge University Press,1990.

37- Robert, Holt. And John M Richardson J.R. **Competing Paradigms in Comparative Politics**. In : Holt Robert T and Jonh E. Turner (eds). **The Methodology of Comparative Researched** . New York: The three Press ,1970.

38- Ronen, Palan. and Others. **State Strategies In the Global Political Economy Boulder**. UK: Lynne Rienne, 1996.

39- Regav, Eyal, **Sectarianism in Qumran: a Cross-Cultural Perspective.** Berlin: Walter de Gruyter, 2007.

40- Rosser, Barkley. And Marina V. Rosser. **Comparative Economics In Atransforming World Economy**. U.S.A: Irwin Professional Publishing, 1996.

41- Swaine, Michael. **China : Domestic Change and Foreign Policy**. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 1995.

42- Tachau, Frank. **The Developing Nation, What path to Modernization?** . New York: Harper and Row, 1972.

43- Theda, Skocpol **. Bringing The State Back in: Strategies of Analysis in Current Research.** in: Peter B Evans, Dietrich Ruechemeyer and Theda Skocpol (eds). **Bringing the state Back in**.Cambridge: Cambridge University Press, 1985.

44- Thelen, Kathleen. and Sven Steinmo. **Historical Institutionalism in Comparative Politics**. In: Steinmo Thelen and Frank Longstreth (eds).**Structuring Politics: Historical Institutionlism in Comparative Analysis.** Cambridge, UK: Cambridge University Press,1992.

45- Todaro**,** Michael. **Economic Development**. New York: Addison Wesley 2000.

46- Waltman, Jerold. **American Government :Politics and Citizenship**. New York : By West Publishing Company,1993.

47- Weiss , Max, **The Shadow of Sectarianism Law, shiism, and the making of modern Lebanon.** Cambridge: Harvard University Press, 2010.

48- W. Gouldtner, Alvin .**The Coming Crisis of Westrn Sociology** , London : Heineman, 1991.

b. Periodicals :

49- Bieler, Andreas and Adam D. Morton. "Globalization the State and class Struggle". **British Journal of Politics and International relations**.4.(November 2003).

50- Coase, Roland. "The New Institutional Economics". **The American Economic Review**.2. (May 1998).

51- Das, Raju. "State Theories: Critical Analysis" .**Science Society** 1 (Spring 1996).

52- Ecksteien, Alexander. "Individualism and The Role of The state in Economic Growth". **Economic Development and Cultural Change**.2.(Jan 1985).

53- Immergut, Ellen. "Three Theoretical Core of New Institutionalism". **Politics and Society**.1.(March 1998).

54- Johnson, H.G."Planing and The Market in Economic Development". **Pakistan Economic Journal.** 2.(June 1982).

55- Habermass, Jurgen," What, Does aCrisis Mean Today" ? **Social Research**, 40,(March 1993).

56- Killick, Tony. "IMF Programmes In Developing countries, Design and Impact". **The Journal of Modern African Studies.**04.(December 1996).

57- Perry, Elizabath. "China in 1992". **Asian Survey**.01.(Jan 1993).

58- Williams, David."Economic Development and the Limis of Institutionalism **Sais Review**.1.(Winter/ Spring 1998).

59- Tuma, Elias H. The Rich and the Poor in the Middle East". **Middle East Journal**, 34. (Autumn 1980).

Les Ouvrages :

60- Bali, Hamid. **Inflation et Mal- Développement en Algérie**. Alger : O.P.U 1993.

61- Balta, Paul. **L'Algérie des Algériens , Vingt ans Après**. Paris: Les éditions Ouvrières, 1981.

62- Beitone et autres. **l'analyse Economique et Historique des Sociétés Contemporaines**. Paris: Armand Colin,2010.

63- Benissa, Houcin. **La Réforme Economique en Algerie: Au l'indicible a Justement Structurel**. Alger : OPU, 1991.

64- Benissad, Hocine, **Algérie : Restructuration et Réformes économiques 1979/1993**. Alger: OPU,1994.

65- Benissad, Hocine. **La Réforme économique en Algérie ou L'indicible Ajustement Structure**. Alger: O.P.U, 1994.

66- Benissad, Mohamed el Houcine. **Economic du Développment de lAlgérie** Alger : O.P.U, 1987.

67- Benoist-Lucy, C et j Généreux. **Institution et vie politique.** in : **Enjeux du monde (Panorama économique mondial)**. Paris : Hachette, 1988.

68- Bouzid, Abd Rahmen. **Industrie mécanique et Relation sociales dans le projet Algérien**. Alger: OPU, 1990.

69- Brahimi, Abdelhamid. **Stratégie de Développement pour l'Algérie**.Paris: Défis et enjeux, économica,1991.

70- Brahimi**,** Mohamed. **Le Pouvoir en Algérie et ses Formes d' expression Institutionnelle**. Alger : O.P.U, 1995.

71- Clerc, Denis. **économie de l'Algérie**. Alger: l'imprimerie centrale de Annaba ,1975.

72- Etienne, Bruno. **Algérie, Guerre et Révolution**. Paris : édition du Seuil 1977.

73- Gérard ,Viratelle. **L' Algérie Algérienne**. Paris: Les Editions Ouvriéres, 1970.

74- Charles-Robert, Agéron. **Histoire de L' Algérie Contemporaine**. Paris : P.U.F,1980.

75- Gautier, Yves et Joel Kermarec. **Naissance et Croissance de la République Algérienne et Populaire.** Paris : Ellipses Ed Marketing, 1978.

76- Goumiri, Mourad. **L'offre de Monnaie en Algérie**. Alger : éditions Enag 1993.

77- Henni, Ahmed. **Economie de l'Algerie indépendante**. Algerie: ENAG 1991.

78- Jean-Pierre, Delas. **Economie Contemporaine**. Paris: édition Dalloz, 2001.

79- Lagroye, Jacque. **Sociologie Politique**. Dalloz : Presses De la Fondation Nationale Des Sciences Politique, 1993.

80- Mohamed, Te guia. **L' Algérie en Guerre**, Alger : O.P.U, 1988.

81- Mallarde, Etienne. **L'Algérie Depuis**, Paris : Ed de la Table Ronde, 1975.

82- Markovie, Mihailo. **Socialisme et Autogestion**. Paris : Edition Anthropos, 1973.

83- Martens, Jean C. **Le Modèle Algérien en Développement: Bilan d'une Décennie, 1962-1972**. Alger : SNED, 1973.

84- Mathias, Gilberto et Pierre Salama. **L Etat sur –développé: De Métropole au tiers monde.** Paris : La Découverte Maspero ,1983.

85- Mebtoul, Abdrrahmane. **Evolution des structures de l'économie Algérienne 1967-1980: la dynamique économique**. Alger :OPU, 1980.

86- Oufriha, Bouzina, Fatima-Zohra et djeflat Abdelkader. **Industrialisation et Transfert de Technologie dans les pays en Développement, le cas de l'Algérie.** Alger: OPU, 1986.

87- Rostow, Walt Whitman,**Les Etapes de la Croissance Economique**. France: Edition du Seuil, 1963.

88- Rouissi, Moncer**. Population et Société au Maghreb**. Tunis : O.P.U, 1983.

89- Samir, Amin. **Le Maghreb Moderne**. Paris: les édition de minuit, 1970.

90- Safir, Nadji. **Essais d'analyse sociologique :culture et développement**. Alger: O.P.E, 1985.

91- Samuelson, Alain. **Les Grands Courants de la pensée économique, Concepts de Base et Questions Essentielles**. France: Presses Universitaires de Grenoble, 1995.

92- Telemçani**,** Rachid. **Etat Bazar et Globalisation, L'Aventure de L'infitah en Algérie** . Alger : Les éditions El Hikma, 1999.

93- Temmar, Hamid. **stratégie de développement indépendant , le cas de l'Algérie**. Alger: un bilan OPU,1983.

94- Tritrais, Hugues. **Asie de Sud-Est Enjeu :Régional ou Enjeu Mondial ?** paris: Edition gallimard ,2002.

95- Yefsah, Abdelkader. **La Question du Pouvoir en Algérie**. Alger :EDENAP ,1990.

96- Yves, Crozet. **Analyse économique de l'Etat**. Paris: Armand colin, 1997.

b. Les Articles :

97- Alavi, Hamza. "L'Etat dans les Sociétés Post- Coloniales". **Temp Modern** (Juillet- Octobre 1972).

98- Chikhi, Saif. "A Justement Structural, Configuration Sociale et Precarisation des Conditions d'Existence en Algérie". **Revue du CREAD** .37. (1994).

99- Harbi, Mohamed. "L'Expérience de 1962 à 1965, Sa Portée et Ses limites . **Temps Modernes** 432-433 (1982).

100-Hugon, Phillipe. " Les séquences inversées de la régionalisation". **revue du tiers monde** .155.(juillet-septembre 1997).

101-Mahon J.R, James. "Stratégie d'industrialisation une comparaison entre l'Amerique latine et l'asie du Sud-Est".**Problème économique,**.2232.(Novembre 1992).

102-Malaizé, Vincent et Alice Sindzingre. "Politique économique, Secteur Privé et Réseau en Asie du Sud-Est et en Afrique de l'ouest"**. revue tiers monde**155. (juillet –septembre 1998).

103-Vandewalle, Dirk. "Rupture avec Le Socialisme : libéralisme et Privatisation Economiques en Algerie". **Revue d'études et de Critique Sociale** 07 (1994).

Les Raport :

104-United Nations Development Program (UNDP), **Human Development Report 1990** , (New York,1990).

105-United Nations Development Program (UNDP), **Human Development Report 1994** , (New York, 1994),

106-United Nations Development Program (UNDP), **Human Development Report, 1994**, (New York,1990)

107-Nations Development Program (UNDP), **Human Development Report, 1996**, (New York,1990)

108-Baya Arhab , **Les effets sociaux du PAS en Algérie.**les cahiers du CREAD N° 46 ,(1998).

109-**Programme de Soutien à la Relance économique à court et moyen terme 2001-2004**.

110-Bank of Algeria**, Evolution Economique Et Monetaire En Algerie** : Rapport 2002.

111-Bank of Algeria, **Evolution Economique Et Monetaire En Algerie** : Rapport 2006.

112-Bank of Algeria**, Evolution Economique Et Monetaire En Algerie** : Rapport 2011**.**

113-Direction Générale des Douanes, **Statistiques Du Commerce Exterieur De L'algerie,** Année 2014.

114-Ministère de la prospective et des statistiques, **Rapport sur l'évolution de l'économie Nationale Année 2011.**

115-Ministère des Finances , **La Situation Economique et Financier en 1999 et 2004**.

116-Fédération internationale des ligues des droits de l'homme, **Rapport sur la Situation des Droits économiques,Sociaux et Culturels en Algérie**,2010.

Les Mémoires :

117-Lahcene Bouriche",**Le Chômage et Les Politiques de L'emploi, ca de L'Algérie** ".(Mémoire de Magister Université Aboubaker Belkaid.Science Economiques ,Tlemcen 2003/2004)

Sites Electroniques :

118-Wen Jiabao, **Report on the of the Government**, 2006,PP.1-6. search.cctb.net/bygz/wxfy/201103/W020110314394380394940.pdf

119-World Bank, **a public expenditure review** , Report N : 36270; Vol 1; 2007; Page: 2; http:// Siteresources. Worldbank.org/INTALGERIA/Rousources/

ALGERIA PER_ENG_Volume_pdf

120-Bernard Conte," **Le sous développement : Retard de développement**", http://conte.u-bordeaux4 .fr/Enseig/Lic-ecod/docs_pdf/Rostow1.pdf.

121-Paul Leroy, **Apropos de la Protection de la clientele bancaire contre les Faillites des établissements Bancaires en France et aux Etats**. Unis, Précité; Crise Financiere:Quelle Protection pour les Particuliers? 25/6/2014.htt:// www.lafinancepourtouts.com

122-L Allemagne **prépare la Nationalisation des Banques**. www.la presseaffaire.Cyberpress.Ca; L Allemagne veut sauver les Banques en expropriant leurs actionnaires, www.lepoint.fr

123-The Word Bank Group**, What is Sustainable Development**, http://www.worldbank.org/depweb/english/sd.html

Fallows, James**. How the World Works**, The Atlantic Monthly .December 1993, P.64. http://www.theatlantic.com/past/politics/foreign/jfhww.htm. 29/06/2010.

124-BM, **Note sur la pauvreté au Moyen-Orient et en Afrique du Nord-**2008. http://siteresources.worldbank.org/INTMENAINFRENCH/Resources/MNA_pauvrete_FR_FINAL-.pdf

125-http://www.uis.unesco.org/pages/defaultFR.aspx?SPSLanguage=FR

126-International Food Policy Research Institute, http://www.ifpri.org/.

الفهرس	ص
مقدمة	1-10
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	12
المبحث الأول: القضايا العامة في مفهوم الدولة	12
المطلب الأول: مفهوم الدولة في الفكر الغربي	13
المطلب الثاني: مفهوم الدولة عند مفكري العالم الثالث	23
المطلب الثالث: الدولة في الفكر العربي – الإسلامي	31
المبحث الثاني: القضايا العامة في مفهوم التنمية	49
المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية	49
المطلب الثاني: نظريات التنمية	59
الفصل الثاني: دور الدولة بين التنظير والتطبيق	71

المبحث الأول: تطور دور الدولة في النظريات الاقتصادية	71
المطلب الأول: دور الدولة في الفكر الاقتصادي السابق على التقليديين	71
أولا– دور الدولة في الفكر التجاري	71
ثانيا– دور الدولة في الفكر الطبيعي	73
المطلب الثاني: دور الدولة في الفكر الاقتصادي التقليدي (الكلاسيك)	74
المطلب الثالث: الاشتراكية (المركزية)	77
المطلب الرابع: دور الدولة في الفكر الكينزي	79
المطلب الخامس: الليبرالية الجديدة	84
المطلب السادس: دور الدولة في ظل الأزمة المالية	88
المبحث الثاني: دور الدولة في التجارب العالمية	91
المطلب الأول: النموذج الياباني (دولة الثقافية الصناعية)	91
المطلب الثاني: النموذج الألماني(اقتصاد السوق الاجتماعي)	96
المطلب الثالث: النموذج الصيني (اشتراكية السوق)	99
المطلب الرابع: نموذج النمور الأسيوية (نموذج الدولة المحفزة)	104
المطلب الخامس: نموذج الولايات المتحدة الأمريكية(اقتصاد السوق الفردي)	111
الفصل الثالث: أزمة الدولة والتنمية في العالم العربي	117
المبحث الأول: أداء الدولة العربية	117
المطلب الأول: الفقر وانحراف التوزيع	117

المطلب الثاني: مؤشرات الصحة	124
المطلب الثالث: مؤشرات التعليم	131
المطلب الرابع: مؤشرات البطالة	138
المطلب الخامس: مؤشرات الغذاء	143
المبحث الثاني: أزمات الدولة في العالم العربي(أعراض الأزمة)	152
المطلب الأول: أزمة الهوية	152
المطلب الثاني: أزمة الشرعية	155
المطلب الثالث: أزمة الممارسة الاقتصادية	158
المطلب الرابع: أزمة المجتمع المدني	162
المطلب الخامس: أزمة غياب العدالة التوزيعية	167
المطلب السادس: الطائفة عندما تصبح وسيطا بين المجتمع والدولة	172
الفصل الرابع: إشكالية التنمية بواسطة الدولة في الجزائر(1999-2014)	184
المبحث الاول: السياسات التنموية عرض وتقييم (1999-2014)	184
المطلب الأول: السياسات التنموية (1999-2014)	184
أولا- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)	185
ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	190
ثالثا- برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014)	194
المطلب الثاني: تقويم الأداء التنموي للدولة في الجزائر	197

أولا– أثر السياسات التنموية على معدل النمو الاقتصادي	197
ثانيا– أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على معدلات التنمية البشرية	206
المبحث الثاني: آليات الإصلاح لتحقيق التنمية	222
المطلب الاول: الدولة	224
المطلب الثاني: القطاع الخاص	235
المطلب الثالث: المجتمع المدني	244
الخاتمة	254
قائمة المراجع	261
الفهرس	297